المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

د. يوسف عبدالله صايغ

مقرّرات التنمية الاقتصادية العربية

الجزء الثالث



مقررات

التنمية الاقتصادية العربية



المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير ـ ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقياً: موكيالي ـ بيروت ـ ص.ب ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى ١٩٨٥



د. يوسف عبدالله صايغ

مقرّرات التنمية الاقتصادية العربية

الجزء الثالث

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

صدر هذا الكتاب أصلاً بالإنكليزية تحت عنوان:
The Determinants of Arab Economic Development

وقد نشرته دار
Croom Helm London

ترجمه إلى العربية نديم خوري وراجعه حلمي معلوف

المحتويات

تقديم

يسر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، كبرى الدور العربية للكتاب، أن تخص من بين الكتب والمراجع العديدة القيمة التي تقدمها للقارىء العربي، هذا الكتاب بكلمة اعتزاز نظراً للجهد الشامل المتميز الذي انطوى عليه ولأهميته الذاتية الكبيرة سواء بسواء. فهو ثمرة سنوات متواصلة من العمل الجاد الدؤوب على يد دارس وباحث ومفكر اقتصادي عرف بين أهل الاختصاص والعلم بكفاءته العالية وخبرته الطويلة ونفاذ نظرته وسلامة توجهاته العامة. وهو إذ يقدم هذا السفر النفيس حول الاقتصاد العربي فهو يسد ثغرة طالما لمسنا الحاجة إلى سدها، فجاءت دراسة الدكتور صايغ ملبية للحاجة على أفضل شكل ممكن من حيث الشمول والعمق في آن معاً. وسوف تغطي الأجزاء الأخرى من الكتاب البلدان العربية الرئيسية على الوجه الذي يرتجيه القارىء العربي.

ولا بد أن يلاحظ القارىء أن الناشر لم يشأ أن يحرمه من الحصول على الكتاب في أقرب فرصة، ولتوفير أحدث الأرقام والإحصاءات، فضلنا أن نضع في آخر المجلد الأول والمجلد الثاني ملحقاً إحصائياً أعده المؤلف يتضمن آخر الإحصاءات المقارنة لأقطار المنطقة العربية جميعها كما كانت في نهاية عام ١٩٧٩.

لقد ظهر هذا الكتاب أصلاً بالانجليزية في مجلدين الأول بعنوان «اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ عام ١٩٤٥»(*) والثاني بعنوان «مقررات التنمية الاقتصادية العربية»(**)، علماً بأنه نشر ضمن ثلاثة مجلدات بالعربية: الأول، ويغطي البلدان العربية في آسيا؛ والثاني يغطي البلدان العربية في أفريقيا؛ والثالث، وهو هذا المجلد، يتناول مقرِّرات التنمية الاقتصادية العربية.

الناشر

(*) The Economies of the Arab World: Development Since 1945.

(**) The Determinants of Arab Economic Development.

كلمة شكر

أود أن أسجل هنا بالغ امتناني للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي قدَّم لي منحة سخية مكَّنتني من أخذ إجازة طويلة من الجامعة الأميركية في بيروت، التي كنت أستاذاً فيها، من أجل القيام بما تتطلبه هذه الدراسة بأجزائها الثلاثة من بحث ورحلات وكتابة ومن أجل تمويل المساعدات المطلوبة لأعمال البحث والأعمال السكريتارية. وفي حين أنني أشعر بالدين الكبير علي لأعضاء مجلس إدارة الصندوق، فإنني مدين بشكل خاص لمدير عام الصندوق آنذاك السيد عبداللطيف الحمد الذي قدر أهمية القيام بهذه الدراسة كما تفهم بعطف الأسباب التي دعت إلى تأخير الانتهاء من الدراسة إلى ما بعد الموعد المحدد أصلاً بفترة طويلة.

ويجب التشديد هنا على أن الآراء والأحكام الواردة في الكتاب، وهي كثيرة، هي مني شخصياً، ولا يمكن توجيه أي لوم لإدارة الصندوق بسبب أي منها، بل على العكس يجب تقديم الشكر للصندوق لأنه ترك لي حرية التعبير عن أفكاري. وأعتقد أنني لم أسيء استعمال هذا الامتياز، بل استعملته بمسؤولية وآمل أن لا يجد الصندوق بأي شكل من الأشكال ما يدعو للندم بسبب تقديم المنحة أو إعطائي حرية التعبير عن أفكاري، سواء كان ذلك في المسوحات التي قمت بها أو التحليلات التي أجريتها أو الأحكام التي أطلقتها أو الاستنتاجات التي توصلت إليها.

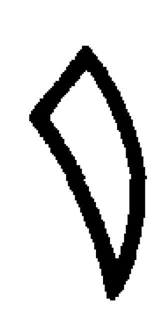
لقد قام بعض الاقتصاديين العاملين مع الصندوق بقراءة المخطوطة قبل الطبع. ونتيجة لذلك أفدت من عدد من الملاحظات والاقتراحات. وإنني إذ أعرب لهم عن شكري للجهد الذي بذلوه في قراءة المخطوطة، أود أن أعتذر لهم لعدم الأخذ بجميع الملاحظات والاقتراحات. فقد يكون من عيوب الكاتب أن يعتمد على رأيه الخاص في النهاية ولكن هذا في الوقت ذاته حق من الحقوق التي يتمتع بها.

يسرني كذلك أن أتوجه بالشكر إلى العدد الكبير من الأشخاص الذين قابلتهم أثناء دراساتي الميدانية في الدول الاثنتي عشرة التي تشملها الدراسة ــ حوالى

٣٥٠ شخصاً ــ وقد أفادوني بحكمتهم وتجاربهم. وكذلك الذين زودوني بتقارير مطبوعة ودراسات وإحصاءات ذات علاقة بهذه الدراسة. فلجميع هؤلاء، الذين لا يمكن ذكر أسمائهم، خالص شكري وتقديري. وأرجو أن يجدوا أنني أفدت بشكل لائق من المساعدة التي قدموها لي وأن الدراسة التي وضعتها تعكس الآراء التي أدلوا بها بدقة وبمسؤولية.

أخيراً أود أن أسجل شكري الحار للسيدة سناء نجار عزالدين التي قامت وحدها بطبع وإعادة طبع المخطوطة الضخمة ونظمت الجداول العديدة بروح مرحة وبدقة وتعاون ممتاز، ولولا المساعدة التي قدمتها لكانت هذه المهمة أصعب بكثير.

يوسف عبدالله صايغ



التنمية ومقرراتها: بعض القضايا المتعلقة بالمفاهيم والمنهجية

يستهدف هذا الكتاب إتاحة المجال للتعرف على المقرِّرات(*) الرئيسية أو المحركات الأساسية للتنمية في العالم العربي، وكذلك لدرس الطريقة التي تعمل بها هذه المقررات وحدودها[1]. ولإعداد إطار مرجعي لهذا الهدف ووسيلة قياس له حاولت في مستهل البحث تحديد مفهوم التنمية. إذ أنّ هذه الدراسة لا تؤدي إلى نتيجة واضحة إذا لم أقم أولاً بتحديد ماهية التنمية التي استهدف استكشاف مضمونها وجلاء مقرراتها، حتى ولو من ناحية عملياتية. وأخيراً فإن هذا الكتاب يخدم «ككرة بلورية». (مع أنها كرة تستعمل التحليل أساساً لها)، عسى أن يستطيع القارىء من خلال الفصل النهائي فيه أن يستشرف إمكانات التنمية في كل بلد على حدة وفي البلدان العربية كمجموعة.

يهدف هذا الفصل بصورة خاصة لأن يركز الفكر على خمسة خطوط رؤية هي: أن يخدم كقاعدة فكرية لهذه الدراسة ككل في أجزائها الثلاثة وبشكل خاص في الجزء الحالي. من هذه الناحية يفسر لنا هذا الفصل طبيعة التنمية ويعرض بشيء من الدقة الفرق بين هذا المفهوم من جهة ومفاهيم النمو والتصنيع والتحديث من الجهة الأخرى. وفي هذا السياق يحدد إطار هذه المفاهيم ويوجه الأفكار مبتعداً بها عن المواقف المطالبة بالتبسيط وذلك بالتعريف بالمضامين المختلفة وشرح المؤثرات المترابطة على صعيد هذه الأفكار في النطاقين الاقتصادي واللااقتصادي.

والواقع أنه مع التشديد على الهدف التحليلي والعملي النهائي للبحث بأجمعه يثار إدارك القارىء في الوقت ذاته للمسائل الاجتماعية والثقافية حتى والفلسفية المتعلقة بالتنمية أو المتداخلة فيها. أضف إلى ذلك أن هذا الفصل كأساس فكري للجزئين

(*) نستعمل مصطلح المقررات كترجمة لمصطلح (Determinants) بالانجليزية وفي تصورنا أنه أفضل ترجمة متاحة (المترجم).

السابقين من الدراسة الحالية، وخاصة للجزء الثالث الحالي، يقدم لنا صورة في العمق تظهر جميع المؤسسات والقوى والمقررات وآليات التطور بشكل أسهل للفهم والصياغة أو المعالجة، ودائماً في السياق العربي. وأخيراً آمل أنه من خلال التفاعل الفكري الذي أحاوله في هذا الفصل سيصبح من الأسهل على القارىء أن يميز بين التنمية كحالة والتنمية كعملية. والفرق هام جداً لأنه يكشف لنا بجلاء الفرق بين مقاربة البحث في التنمية على أساس وصفي ساكن أو على أساس تحليلي ديناميكي.

قد يعترض البعض بالقول أن الغاية الأولى التي يرمي إليها هذا الفصل، أي بأن يخدم كقاعدة فكرية للدراسة ككل، كان ينبغي أن ترد في التمهيد الذي يؤلف الفصل الأول من الجزء الأول من هذه السلسلة الثلاثية الأجزاء. ويبدو أن هذا الاعتراض يكسب قوة لأن سجل البلدان الاثني عشر التي غطتها الدراسة (والمنطقة ككل) على صعيد التنمية المنجزة لا يمكن عرضه دون التعريف بالتنمية وتحديدها. هذا الاعتراض صحيح تماماً ولكنني سأحاول تبرير النهج الذي اتبعته بالقول أنني شرعت في مقدمة الجزء الأول في عرض تحديد مؤقت عملياتي للتنمية على اعتبار أن ذلك التحديد كان ملائماً بالرغم من أنه لم يكن دقيقاً تماماً، كما أنني أظهرت الفرق بين التنمية وبين المفاهيم المتصلة بها بشكل يفي بغرض الجزء الأول، وعلى كل حال فقد أهبت بالقارىء الذي يتعطش إلى تحليل أعمق على صعيد هذه الفكرة بأن يسارع إلى قراءة هذا الفصل قبل أن يواصل مطالعة الجزء الأول. وثانياً: لقد وضع هذا الفصل لمساعدة القارىء على تقدير التنوع الذي يميز الفكر المعاصر في ما يختص بالتنمية وتعدد الدروب التي يمكن أن تؤدي إليها. وبكلمة ثانية فإن النماذج الرئيسية الثلاثة المعاصرة أو النظم التفسيرية للتنمية تقارن مقابل مقاييس محددة، ولكن بشكل خاص بالنسبة لفاعليتها ومصداقيتها كآلية (أو على الأقل كأطر) للتنمية.

بعد هذه النقطة يصبح الفصل أكثر تحديداً وتركيزاً على مجالات تحليلية معينة، مع أنه يستمر في عرض إطار مفهومي وقاعدة فكرية للدراسة بكاملها. وهكذا نجد هذا الفصل، في المقام الثالث يحدد المقررات الرئيسية للتنمية في إطارها العربي كما أنه يحقق في مجموعة من أهم المؤسسات والقوى التي من خلالها تعمل هذه المقررات في المنطقة العربية، ويتفحصها بتمعن.

خط الرؤية الرابع الذي يركز عليه هذا الفصل هو محاولة تنظيم المقررات

والمؤسسات والقوى الفاعلة بطريقة تظهر العلاقة السببية فيما بينها، أي كنظام يمكنه بطريقة معقولة أن يشرح كيفية تحقق التنمية (أو عدم تحققها) ويعالج هذا الهدف بكل مرونة على اعتبار أن عملية التنمية قد تأخذ في بلد ما طريقاً غيرها في بلد آخر. كما أنها قد تختلف في شدتها وتوقيتها. ومع ذلك فقد حاولنا صياغة المقولات القابلة للتطبيق في المنطقة العربية بأكملها.

أما الغرض الخامس للفصل فهو التعرف إلى القضايا الرئيسية للتنمية في العالم العربي. وهذه القضايا لا تقتصر كلها حتى ولا معظمها على هذه المنطقة إذ ان العالم الثالث بأسره يشترك نوعاً ما في التجربة ذاتها في ما يتعلق بالقضايا الرئيسية، والمشاكل ـ الخيارات التي تعترض التنمية. إنما من المفيد بأن نولي هذه القضايا والخيارات والأمور موضع الجدل أهمية خاصة، وبذلك ندلل على علاقتها بمسيرة التنمية والأداء التنموي للبلدان العربية والمنطقة ككل.

١ ـ المفاهيم التوضيحية: التنمية مقابل النمو، والتصنيع، والتحديث

في أوائل الخمسينات عندما كان ما يكتب عن التنمية يشكل نزراً قليلاً إذا قيس بالسيل العارم الذي يكتب اليوم، كان الناس يستعملون تعبيري «نمو» و«تنمية» وكأنهما مترادفان يمكن استعمال الواحد بدلاً من الآخر. أما المحاولات للتمييز بينهما فقد كانت نادرة[٢]، هذا مع العلم أن شومبيتر (Schumpeter) كان قد ميّز بين الاصطلاحين منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى[٣]. وقد أصبح من المسلم به الآن أن مفهوم «النمو» يقتصر على التغييرات في الناتج القومي (أو الناتج القومي للفرد) بالقيم الحقيقية ضمن سياق المعطى أو القائم من المؤسسات) وكذلك العوامل غير الاقتصادية المتعلقة بالنمو ـ ضمن «الجريان أو التدفق الدائري» حسب تعبير شومبيتر. بالمقابل، فإن كلمة تنمية تعني نمواً ذا حجم وسرعة، وذا محتوى وشمولية، وفي اتجاهات ما كانت جميعها لتتوافر دون حصول تغيرات هامة في المؤسسات الثقافية ـ الاجتماعية والسياسية والتقنية، وكذلك في البنى والقوى الفاعلة، بالاضافة إلى تغييرات هامة في المجال الاقتصادي نفسه.

هذا المعنى للتنمية يكشف لنا فوراً اتساع مفهوم التنمية وغناه، مما يشمل التغيرات الاقتصادية واللااقتصادية (غير الاقتصادية) في المجتمع. ويصبح مثل هذا

الاتساع أكثر وضوحاً عندما يستمر المحلل في تفحص المؤسسات والقوى التقنية والسياسية والثقافية ـ الاجتماعية المتنوعة المتعلقة بالموضوع بشكل تفصيلي وعلى نطاق أوسع. على أننا سنجد هذه بأعداد كبيرة وعلى درجة مرتفعة من التعقيد في بنيتها، كما أنها محيرة في عملها وفوق هذا فإنها تتحدى التدقيق والتحديد وهي ذات توقيت غامض كما أن علاقاتها وتفاعلاتها المتبادلة لا تخضع للحساب المحكم في طبيعتها ومنطقها.

إن المؤلف لا يشعر بالرضا عند صياغة هذا التحديد ـ على شموله وبعد مداه ـ ويصر على أن التنمية تعني أكثر من النمو الاقتصادي الكبير المقرون بتغير ملحوظ في بعض المتغيرات اللااقتصادية الهامة سواء أجاءت سابقة له أو كان تحققها شرطاً للنمو[٤]. وبالاضافة إلى كل هذا هناك عدد من الشروط أو الخصائص التي يجب أن تتوافر قبل أن نحكم بحدوث التنمية. أولاً: ينبغي أن يكون النمو حصيلة إنجازات المجتمع نفسه بوجه الاجمال، لا أن يتم في معظمه بفضل رؤوس أموال أجنبية أو تقنية أجنبية أو على أيدي رواد اقتصاديين[*] أجانب أو أي صناعة أجنبية رئيسية أو أي نشاط آخر أجنبي، كالتعدين والمزارع الكبيرة أو قطاع البترول الذي تديره شركة أجنبية صاحبة امتياز. وحتى لو كان نشاط مثل هذه «الجزر» الأجنبية سينتج عنه دخل عال لكل فرد من السكان فلا بد من تصنيف الاقتصاد في هذه الحالة كاقتصاد متخلف إذا كان الانجاز الاقتصادي للسكان على وجه الاجمال ضعيفاً وينتج دخلاً ضئيلاً في القطاعات اللانفطية وخارج قطاع المزارع الكبيرة والقطاع المنجمي. فلا يجوز توصيف الاقتصاد بأنه في حالة تنمية (أو في طريقه إلى التنمية) إلّا إذا كان الاقتصاد القومي نفسه قد وصل إلى مستوى متقدم من التحرك والانتاجية، أو إذا كان يسير في ذلك الاتجاه، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي للفرد.

أما الشرط الثاني المتعلق بهذا الأمر تعلقاً وثيقاً فهو «أن البيئة الاجتماعية والسياسية يجب أن تكون قادرة على أن تمد الاقتصاد بكثير من الأفكار والمعرفة والمواقف والمؤسسات اللازمة للتحرك وللعمل الكفوء والفعال»[٥]. ثالثاً أن الشرطين السابقين يجب أن يجعلا من الممكن حصول معدل متقدم مستمر من النمو. وهكذا

(*) ترجمنا (Entrepreneurship)، إلى ريادة (واسم الفاعل رائد).

فينبغي أن يستمر التغير التقني وغير التقني على نطاق محسوس وذلك ليتمكن الاقتصاد من أن يحافظ على ارتفاع معدل النمو أو أن يحافظ على المعدل نفسه إذا كان قد وصل إلى مستوى عال[٦] فإذا لم يتحقق ذلك فإن فورات النمو السريع التي تنعكس، لأجل قصير بصورة ناتج قومي مرتفع جداً لكل فرد، سينظر إليها خطأ وكأنها تنمية حقيقية.

أما النقطة الرابعة فهي أن الدخل المرتفع يجب أن لا يعني فقط مجرد تحسن ملموس لكل فرد بموجب متوسط حسابي عال منظور إليه نظرة مبسطة، ولكن يجب أن يصحب ذلك توزيع أكثر عدالة للدخل. وهكذا فإن الازدياد الملحوظ في الإنتاج والطاقة الإنتاجية (التي تعكس الانجازات المتقدمة) يجب أن يرافقه أو يتبعه بعد وقت قصير توزيع عادل على نطاق واسع بحيث ان من ساهم مساهمة رئيسية في زيادة الناتج القومي، ينال من ثمار جهود يديه وعقله.

في هذا السياق، يجب أن توجه التنمية طبقاً لحاجات الشعب ولا شك أن هذا شرط حرج، ويصبح ذلك ضرورياً أكثر فأكثر على ضوء ما يشاهد من معالجة للتنمية ضمن سياق الاحصاءات المبسطة، حيث تحدد، في معظم المجالات، أهداف كلية لاستراتيجيات التنمية وخططها وسياساتها، ومن ثم تقدم هذه الأهداف عادة كنقاط مراجعة ومحاسبة يرجع إليها لقياس الانجازات وسبر غورها. وكثيراً ما تأتي النتائج متناقضة حيث تدل البيانات على معدلات نمو مرموقة في حين لا يشعر عامة الشعب بنعمة التنمية إلا بشكل هامشي. على صعيد هذا التناقض يرى المراقب عادة أبنية ضخمة ومصانع جديدة متألقة برّاقة ومطارات أنيقة واسعة واستادات (ملاعب) رائعة، ومقابل هذه جميعها يلحظ فقراء الفلاحين وسكان المدن المعوزين الذين يفتقرون إلى أبسط مقومات الحياة. ويقوم إلى جانب هذا التناقض والمفارقة تناقض آخر غير مقبول وهو وجود أفراد شديدي الثراء إلى جانب جماعات شديدة الفقر. وبالاختصار نقول ان هذا التباين الشاسع ما هو إلا حصيلة القبول بالتنمية التي تقتصر على الاحصاءات المبسطة (بل الميكانيكية الدلالة) في حين يتم التغاضي عن الكائنات البشرية الحقيقية التي تسكن في الأكواخ الريفية الحقيرة المحرومة والأحياء القذرة البائسة في المدن الكبيرة.

وجدير بالذكر أن هذا الاهتمام بالتوزيع العادل لا ينبثق عن دوافع إنسانية عطوفة فحسب وإنما يرتكز أيضاً على واقعية لا علاقة لها بالعاطفة، إذ لا شك بأنه إذا

لم يحصل سواد الشعب الذي يساهم مساهمة رئيسية في عمليات الإنتاج على نصيبه العادل من ثمار الإنتاج فإن الإنتاج نفسه سيصاب بالضرر في المدى الطويل. أما ما كان يحدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عندما كانت الأجواء السياسية والاجتماعية تساعد على سوق العمال على العمل بأجور بخسة فلم يعد مستساغاً أو حتى ممكناً اليوم.

أما الشرط الخامس فيصر على أن الانجازات المحسنة، كما ورد في النص المستعمل في مقدمة الجزء الأول:

> يجب أن يصحبها مشاركة اقتصادية لكافة السكان، وأن تكون هذه مشاركة على نطاق واسع. أضف إلى ذلك أن القرارات السياسية المتصلة بتصميم سياسات واستراتيجيات التنمية وبتخصيص موارد التنمية واستعمالها، هذه القرارات جميعها يجب أن يصاحبها مشاركة فعلية للسكان سياسياً واجتماعياً وعلى نطاق واسع.

وفي رأي المؤلف، إن التغير الذي يجب أن يحصل في الأبعاد السياسية والاقتصادية للتنمية لا يمكن أن يحدث بدون تحول سياسي مماثل وخصوصاً بدون مشاركة المؤسسات الشعبية على نطاق واسع. ويجب أن يتجسد ذلك في الحوار السابق للقرارات السياسية ـ الاجتماعية وكذلك في الصيغ النهائية والتنفيذية، وعند إعادة التقويم، كما أنه يجب أن يظهر في التوزيع النهائي للفوائد الكبيرة الناتجة عن هذه القرارات.

من الضروري التشديد عند هذه النقطة على ما قد يكون قد توضح ضمناً: انه رغم أن مفهوم المؤلف لهذه القضية ينطوي على الكثير من الذاتية فمما لا شك فيه هو أن الشروط أو المواصفات ذات المضمون الاجتماعي يمكن تبريرها على أساس الأغراض الاقتصادية الموضوعية. ثم ينبغي أن تضاف هنا كلمة أخرى على هذا الصعيد من النقاش فيما يتعلق بلهجة البحث المعيارية. فالمقاربة المعتمدة هنا تطرح القيم بكل جلاء بدلاً من أن تخفيها خلسة، أو تتجاهلها كلياً على اعتبارها «لا تدخل في نطاق الاقتصاد». وأنه لمن المناسب هنا أن أكرر ما بينته في الفصل الأول من الجزء الأول بالقول بأن دراسة تنمية أو تخلف المجتمعات والمخلوقات البشرية الحقيقية لا يمكن بأن يبقى مسألة متحررة من القيم، في عالم مفعم بالأمراض والفقر والبؤس

والظلم الاجتماعي والقلق الاقتصادي. ومع ذلك فإن تصحيح هذه الأوجاع والآلام الاجتماعية والاقتصادية، هذا التصحيح الذي تدعو إليه عوامل إنسانية اجتماعية، يجب أن يقوم على أساس سياسات اقتصادية صلبة القواعد، سياسات يثبت التحليل بأنها تجتاز امتحان المبادىء الاقتصادية السليمة.

أما النقطة السادسة بالنسبة إلى التنمية على صعيد بلدان العالم الثالث وخاصة تلك البلدان التي تتميز بضغط سكاني كبير على موارد البلاد، وبطالة وعمالة ناقصة مثل كثير من البلاد العربية، أقول ان هذه التنمية يجب أن تهدف إلى امتصاص الكثير من قدرات القوى البشرية العاملة. ويجب إعطاء درجة عالية من الأولوية لرفع مستوى العمالة عند صياغة استراتيجيات التنمية وخططها وعند وضع المعايير للاستثمار. ويجب أن نولي هذه النقطة أهمية كبيرة وذلك بسبب الطريقة السطحية المتبعة في معظم البلدان النامية عند اختيار التكنولوجيا وتخطيط التنمية. ذلك أن المبدأ المتبع عادة في هذه الحالة هو تبني التقنية والآلات المتقدمة كثيراً والمقتصدة بالعمالة. ويصل الأمر أحياناً إلى اختيار التكنولوجيا التي تدار أوتوماتيكياً، بينما يوجد مئات ألوف العاطلين عن العمل من الرجال الأقوياء البنية ممن يتسكعون هنا وهناك اضطراراً في شوارع المدينة أو يجلسون بدون عمل مجزٍ في شمس الريف. ومما يجعل هذه المقارنة أشد إيلاماً هو قلة الاستفادة من النساء في القوى العاملة، حتى وأحياناً عدم اعتبارهن جزءاً من هذه القوى. تحت هذه الظروف وبالنسبة للاعتبارات الاجتماعية تبرز بقوة أهمية وإلحاح معالجة الازدياد الكبير في العمالة كمسألة ذات أفضلية مرتفعة إذا كان هدفنا أن نجعل التنمية مفيدة لسواد الشعب. ولا يستحق أي نوع من التنمية أن يسمى تنمية إذا لم يكن موجهاً للحاجات الشعبية الواسعة النطاق بصورة حقيقية جوهرية.

أما الشرط السابع والأخير فهو أن السعي إلى التنمية يجب أن يركز على الاعتماد على النفس. ويجب أن ينعكس هذا بطرق متعددة: في محاولات تعبئة أكثر ما يمكن من الموارد الاستثمارية على الصعيد الداخلي، وفي تطويع التكنولوجيا ومختلف العوامل المتشابكة في الانتاج لصالح الحاجات والمعطيات المحلية، وفي تعبئة القوى البشرية المستنزفة (أي المهاجرة) على المستوى العالي، وفي إعداد صيغة استراتيجيات التنمية وكذلك إعداد خطط التنمية وسياساتها على ضوء ما تحتاجه ظروف الأقطار الوطنية والقومية، وذلك بدلاً من أن نتبنى نماذج تنمية غريبة دون تمحيص، أو أن نعتقد

بصلاح بعض التجارب بشكل مطلق لكونها ملائمة لتاريخ الغرب أو لأنها تصف بشكل مرض التجارب الغربية. كما أنـه يتوجب علينا أن نحذر كل الحذر لئلا يتضمن نقل التكنولوجيا فرضاً لسيطرة الأمم المتقدمة على الأمم النامية، حيث ان امتلاك التكنولوجيا المتقدمة يمنح قوة سياسية وثقافية. وأيضـاً ينبغي ان ينعكس الاعتماد على النفس في الجهود التي تبذل لإنقاذ مختلف البلدان من الحالة الجائرة التي كانت ترزح تحت نيرها بسبب اعتمادها المفرط على الغرب وتبعيتها له ــ تلك الحالة التي امتدت لعدة قرون. لقد اتخذ هذا الاعتماد المفرط على الدول الاستعمارية الغربية أشكالاً تكنولوجية واقتصادية وثقافية بالاضافة إلى الأشكال السياسية. ولا أعني بهذا الاصرار على تحرير العالم الثالث من الاعتماد على الغرب والتبعية له تحبيذ العزلة والحياة الانفرادية، أو أن أدعو لعدم التعاون الدولي. أن ما أهدف إليه هو التعاون ولكنني أشدد هنا بأن هذا التعاون ينبغي أن يرتكز على الاحترام المتبادل لحقوق ومصالح الأطـراف المعنية، لا أن يعني أبـداً استثمار الأغنيـاء المتقدمـين للفقراء المتخلفين. وينبغي أن يرافق هذا التعاون جهود صارمة إلى أبعد حد ممكن للوصول إلى العون الذاتي والاعتماد على النفس في تعبئة الموارد والطاقات الوطنية والقومية قبل الالتجاء إلى العون الأجنبي.

ليس هناك أي شك في أن من ألم بما كتب عن التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يعرف بكل وضوح أن خصائص التنمية والشروط والمواصفات الملائمة لحدوثها، حسب مفهوم المؤلف، قلما ظهرت في كتـابات هـذه الحقبة. وإذا تـركنا بعض الاستثناءات جانباً وأخص منها كتابات سبنجلر (Joseph J. Spengler) ورستو (W.W. Rostow) ومردال (Gunnar Myrdal) وهاجن (Everett E. Hagen) وأدلمان (Irma Adelman) وموريس (Cynthia Taft Morris)[٧]، نجد أنه ما يزال ينظر إلى التنمية من خلال منظار ضيق جداً. وعندما يتضح بأنه لا بد من توسيع هذا المنظار ليشمل العوامل والمؤشرات اللااقتصادية لا أن يشار إلى هذا إشارة عابرة أو يمر به مر الكرام. ولكن حتى في بعض الحالات المستثناة بقي إدخال الاعتبارات اللااقتصادية يظهر بشكل جزئي فقط.

لا ترمي هذه الملاحظات التمهيدية إلى ادعاء التفرد على صعيد الأفكار الواردة هنا، مع أنه قد يصح القول بأن مقاربتنا للموضوع تختلف عن المجرى الأساسي

أو التيار العام الذي ألفه القارىء الذي يهتم بمثل هذا الموضوع. إنما نحن نهدف هنا في الأساس إلى إظهار إصرارنا، بشكل واضح على الحاجة إلى توسيع زاوية الرؤية إذا أردنا فهم التنمية على صعيد أبعادها الحقيقية. فعندما ننظر إلى التنمية من هذه الزاوية تبرز أمامنا كعملية ثورية، عملية تحرر المجتمع من كثير من القيود الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ـ السياسية. وهذا الأمر صحيح لأن العوامل التي تؤدي إلى التنمية تشمل أيضاً حدوث تغيرات جذرية يمكن أن ندعوها ثورية في نوعيتها وفي درجتها، وكذلك لأن حالة الاقتصاد والمجتمع الناتجة عن عملية التغير ستختلف اختلافاً بيناً عنها قبل التغير. وهذا المدى الواسع لعمق وأهمية التنمية يستحق صفة «الثورية» ولكنه يدل أيضاً على الصعوبة القصوى والمدة الطويلة التي تتطلبها عملية التنمية. وهذا يفسر لنا جزئياً لماذا نشعر بدافع لدرس المقررات التي تؤدي إلى التنمية ولماذا نحاول فهم عمل وتفاعل المقررات المختلفة، وفيما إذا كانت المقررات تعمل وتتفاعل ضمن نظام ما يربطها، وإذا كان الأمر كذلك فكيف. على كل فإن هذه التساؤلات ستتعرض لها في وقت لاحق في الفصل.

حتى الآن كانت محاولتنا تتركز على التمييز بين التنمية والنمو. لن نقول أكثر على صعيد النمو إنما ستسنح لنا فرص لنشير إلى التنمية في قرائن أخرى عديدة. أما الآن فسنقوم بمحاولة إظهار الفرق أولاً فيما بين التنمية والتصنيع وفي ما بعد بينها وبين التحديث.

في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ظهر عدد من الكتب التي استعملت مصطلحي «التصنيع» و «التنمية» وكأنهما مترادفان. وفي معظم الأحيان لم يذكر صراحة أن المصطلحين متماثلان أو متطابقان. ولكن الاشارة إلى ذلك كانت دائماً ضمنية. ويمكن فهم سبب هذا الخلط بين هذين المفهومين نوعاً ما عندما نذكر قوة الشعور السائد بأن التصنيع هو المفتاح الأساسي للتنمية ورمزها. وعندما نلاحظ قوة الاندفاع نحو التصنيع في السعي صوب التنمية خاصة ضمن إطار فهم القادة السياسيين لقضايا التنمية والنمو وعدم التفريق بينهما. وأخيراً فالتصنيع شكل في الأذهان رمزاً للاستقلال التام ومكملاً ضرورياً للاستقلال السياسي والنضوج الوطني.

ليس هناك ما يبرر الخلط بين العمليتين على الصعيدين النظري والتجريبي، وذلك لأن التنمية من حيث الفكرة أوسع بكثير من التصنيع، وليست القوى التي

تدفع إلى التصنيع ذات نفس المدى والأثر الذي يميز القوى التي تدفع إلى التنمية. أضف إلى ذلك أنه بينما يشغل التصنيع مكاناً مركزياً في التنمية كعملية وكحالة، إلا أننا لا يمكننا أبداً اعتباره يشكل العملية أو الحالة بمجملها. وهذا صحيح حتى لو اعتبرنا بأن التصنيع يفضي إلى قيام ما سمي بعقلية أو حضارة التصنيع في دراسة لكلارك وآخرين (Clark et al)، في كتابهم «حضارة التصنيع والإنسان الصناعي»، إذ عنوا بذلك حالة يصلها المجتمع الصناعي لاحقاً لدى بروز وسيطرة الرشدانية الاقتصادية وقيام تنظيم متقدم وعلاقات ناضجة تربط القوى العاملة والحكومة وأرباب العمل، وبلوغ تكنولوجيا الإنتاج مستوى متقدماً في تطورها التاريخي. أضف إلى ذلك أنه يمكن تحديد التنمية عملياً، دون اعتبار الصناعة كالقطاع الأساسي في الاقتصاد. وهناك أمثلة تدعم هذه النقطة كما في الدنمارك ونيوزيلندا. كما يمكن أن يتحقق إنجاز مقدار كبير في مضمار الصناعة دون تحقيق التنمية بالمعنى الذي شرحناه أعلاه.

إن العلاقة الدقيقة فيما بين التصنيع والتنمية، وهي علاقة تقارب في جزء منها وعلاقة تباين في جزء آخر، يجب أن تفهم وتدرك بكل وضوح. وهذا الأمر ضروري بحالة خاصة بسبب ميل وكالات التخطيط والتنمية إلى استسهال التشديد على الاسراع بالتصنيع على حساب تنمية القطاع الزراعي مع أن هذا القطاع يشكل العمود الفقري للتنمية وللبنية الاجتماعية في معظم البلدان النامية، وبالرغم من أن التشديد على التصنيع المبالغ به والمغرق في التبسيط يمكن أن ينسف الأساس اللازم لقيام قطاع صناعي صحيح وقابل للحياة.

وللتمييز الواضح تبرير آخر. كثيراً ما ينظر إلى التصنيع السريع على أنه ذو علاقة وثيقة بالنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي السائد في المجتمع. وهكذا فيعتقد عادة بأنه فقط في نظام يلعب فيه القطاع العام دوراً اقتصادياً رئيسياً وتأخذ فيه الممارسات الحكومية على عاتقها جزءاً كبيراً من اتخاذ القرارات الاقتصادية ـ وهو إجراء لا يمكن أن يتم دون أن يملك القطاع العام جزءاً كبيراً من وسائل الإنتاج ودون أن يسيطر على جزء كبير من الاستثمارات ـ أنه في نظام كهذا فقط يمكن أن يحدث تصنيع سريع. ان هذا التأكيد ومع أنه ليس غير مدعم تماماً، يرتكز رئيسياً على الافتراض بأن التصنيع يتطلب نوعية معينة وحجماً معيناً من المبادرة والريادة التي لا تنطلق من النزعة التجارية، وهذا لا يمكن أن ينتج ما لم يخول القطاع العام جزءاً

جوهرياً من وظائف الريادة الاقتصادية. ويبرر هذا الموقف أو الاقتناع أيضاً توضيح الفرق بين التصنيع والتنمية على الصعيدين النظري والعملي.

هناك نقطة أخيرة يجب ذكرها في هذا السياق هي أن النمو الصناعي يمكن أن يتسارع فتشغل الصناعة مكاناً مرموقاً في بنية القطاع الاقتصادي دون أن يرافق ذلك حدوث أي تغيير كبير في القطاعات غير الصناعية وفي المجالات الأخرى من حياة المجتمع. وهذا ينطبق على الحالات التي يكون التصنيع فيها مجرد استيراد مصانع وعمليات صناعية وإدارة هذه العمليات الصناعية الجديدة بشكل يكاد يكون منعزلاً عن أي تغيير بارز مواز في باقي نواحي الاقتصاد، في مؤسساته وكذلك في المواقف الاجتماعية الأخرى. قد يحدث هذا داخل إطار قطاع أجنبي أو قطاع متفرع ثانوي، كما أنه قد يحدث في قطاع محلي وطني.

في أي من الحالتين، وعلى وجه الخصوص في الأولى، يعتبر التصنيع بعيداً عن التماثل مع التنمية. وعلينا أن نضيف هنا أنه بالرغم من تفاعل مختلف القطاعات وتأثيرها على بعضها عن طريق وسائل اتصال مختلفة، فقد تكون هذه الحلقات المتصلة الظاهرة بطيئة وضعيفة عملياً، بحيث يترك التقدم الصناعي باقي الاقتصاد متخلفاً وراءه. وأخيراً وكاستدراك لهذه التأكيدات علينا أن نتذكر أنه عندما يصبح التصنيع ذا أثر بعيد المدى ووطني المنطلق، وعندما ترافق التصنيع تغيرات ملائمة في المواقف في بنية العلاقات العمالية ــ الإدارية ــ الحكومية، وعند تعمق فهم العلاقات السببية الاقتصادية، وعندما يتقدم العلم والتكنولوجيا بشكل كاف للمساهمة في عمليات التصنيع وتصميم الآلات، فحينئذ يمكن أن يتلاقى التصنيع والتنمية في نقطة واحدة وتتضاءل الازدواجية بشكل ملموس.

ربما كان الفرق الثالث الذي علينا أن نبحث فيه هو الأصعب، وأعني بذلك التمييز بين التحديث والتنمية. فالبحث في دقائق هذا التمييز يذهب بنا إلى نوع من التفحص المفصل للتحديث على صعيد الشكل والمضمون. وتقع دقة وصعوبة هذا الفرق في ما نراه في التشابه الجوهري بين العمليتين. وإننا لا نستطيع أن نرى ونتفهم التنمية هنا أكثر من كونها تعبر عن فعل القوى الديناميكية المؤدية إلى التغيرات المتنوعة التي تصاحب التحديث، على ضوء تحديدنا للتنمية في هذا الفصل. فكل منهما يشمل تحولاً في سلم القيم وفي المؤسسات والقوى السياسية والثقافية ــ الاجتماعية، وكذلك

في التكنولوجيا والمواقف من التبدل التكنولوجي. وإذن ففصل هذين التوأمين الملتصقين يتطلب درجة عالية من جراحة علم الكلام، جراحة يصعب امتلاك القدرة على أدائها وممارستها.

ومع ذلك فهناك مبررات تجعلنا نحاول إظهار الفرق بين المفهومين. فمن الصحيح أن الفرق الأساسي بينهما يقع في التشديد على المضمون الاجتماعي للتنمية. وهذا بيناه كشرط أساسي في وقت سابق. ونضيف إلى هذا هنا فرقاً لا يتصل بقلب الموضوع: ألا وهو الفرق بين علماء الاجتماع أنفسهم الذين يفحصون ويقومون كلاً من المفهومين وبين تدريبهم وميولهم.

أما في ما يختص بالنقطة الأولى فإن التحديث يعاني من «الذنب بالمشاركة»(*). فمن الحقائق البارزة أن معظم الكتاب الغربيين الذين وصفوا أو حللوا التحديث قد نظروا إليه كعملية تصاحبها عادة تغيرات بنيوية واقتصادية وتكنولوجية تدل عليها، بالاضافة إلى تغيرات لتتعلق بمواقف معينة (على سبيل المثال ما يتعلق بالوقت والعقلانية وما شابه ذلك). كل هذا خلق الانطباع بأن هذه العملية لا تتدخل فيها الاعتبارات القيمية ـ أو بشكل أصح محملة بالقيم التي لا تؤكد أو تشدد على الاعتبارات الإنسانية وأفكار العدالة الاجتماعية. وبهذا يظهر أن المصطلح قد استعمل بشكل يفهم منه أنه لا يشمل توجيهات معيارية باستثناء المعنى الاجمالي بكون «التحديث» أمراً مرغوباً فيه. ونتيجة لهذا فإن كثيراً من المفكرين الاجتماعيين المنادين بالاصلاح قد اكتسبوا نوعاً من الميل لمقاومة «التحديث»، خاصة وأنه أصبح يعني طريقة حياة مقتبسة من مجتمعات غربية «أعلى مقاماً» تحث المجتمعات الأخرى على أن تتبع خطاها. من الناحية الأخرى يقول منطق التنمية بأن يتبع الإنسان نمطاً أو درباً خاصاً به وأن يرفض ما هو مستورد من الصيغ الفكرية ونماذج التنظيم والتصرف. وكلما ازدادت إرادة المجتمع في الاعتماد على نفسه كلما كان الأخذ بما ذكرناه أكثر بروزاً، إذ يزداد أيضاً اهتمام المجتمع بالحاجات الحقيقية لسواد الشعب والتحقيق الثقافي الذاتي. أضف إلى ذلك أن القيم التي تعزى إلى التحديث ليست من نفس النوع الذي وضعه الكاتب كشروط للتنمية، إذ يصر المؤلف على أن التنمية ينبغي أن تحتوي على مضمون

(*) Guilt by association

اجتماعي يعبر عن الاهتمام بالمحرومين والأميين والفاقدين للطمأنينة الاقتصادية وضحايا الظلم الاجتماعي. فالتحديث بحد ذاته، على الأقل كما يفهم ويدرك بصورة عامة، لا يتضمن مثل هذا الاهتمام.

يتعلق الفرق الثاني (وهو ليس جوهرياً كالفرق الأول) بمن يستعمل هذا المفهوم أكثر من تعلقه بالمفهوم نفسه. فعالم الاجتماع والمفكر الاجتماعي بوجه عام، قد يتحدث ويفكر في سياق التحديث. أما العالم الاقتصادي التقليدي فيفكر بالتنمية في إطار النمو. وليس هناك إلا الاقتصادي الحامل للآراء الجديدة أو الذي تعرض لعالم الأفكار النابعة عن المفكرين الاجتماعيين يستطيع أن ينظر إلى التنمية في الاطار الذي رسمته سابقاً. ومن الطبيعي أن يجد مثل هذا العالم الاقتصادي نفسه في النهاية غير مقبول بالنسبة للعالم الاجتماعي إذ ان هذا العالم الاجتماعي سينظر إلى العالم الاقتصادي كشخص لم يتدرب التدريب الكافي في حقل الاجتماع مما يجعله غير مرهف الشعور على هذا الصعيد. ومن جهة أخرى يتبرأ منه كثير من الاقتصاديين وخاصة من يتخذون وسيلتهم للتعبير الاقتصاد الرياضي (الكمي)، وقد يتهمونه «بالخروج على القواعد» في إدخال أحكام قيمية وفرضيات معيارية ـ هذا إذا لم ينددوا به كعالم اقتصادي سيِّء التدريب يحاول أن يبرر هزاله الثقافي بالاتجاه إلى الحرم اللااقتصادي. ولكنني أعتقد بأن العالم الاقتصادي الذي يشعر باهتمام بالغ تجاه المخلوقات البشرية الحقيقية وتجاه مشاكلها الاقتصادية ـ الاجتماعية، والذي يضفي على التنمية أبعاداً شخصية، سيشعر دون شك بسلام مع نفسه ومع البشر الذين هم محط اهتمامه وإن لم يجد نفسه في سلام مع عدد من زملائه الاقتصاديين.

وبسبب أهمية مفهوم التحديث في العالم الحديث ولعلاقته الوثيقة بالتنمية فمن المناسب أن نسأل الآن ما هو التحديث إذن وما شكله ومادته[٨]، والجواب الذي سأحاوله هنا هو جواب عام من جهة، وينطبق على العالم العربي خاصة من جهة أخرى، حيث التحديث أصبح يعني اقتباس الحضارة الغربية (أو التغريب).

يمكننا أن نشاهد التحديث في عشرة أنماط مؤسسية وتنظيمية: المدرسة، المدينة، وسائل الاتصالات الجماهيرية، المصنع، المصرف، الشركة المساهمة، العائلة الصغيرة، الهيئة السياسية التمثيلية على كل من المستوى المحلي والمستوى الوطني، والتخطيط، وضريبة الدخل. لا توجد هذه المؤسسات العشر جميعها في كل من

البلدان العربية ولكن عدداً كـافيـاً منهـا ينمـو في كل قطر مما يبرر الاقتناع بأن التحديث آخذ في الحدوث على الأقل من الناحية الظاهرية.

ليس بين هذه المؤسسات أي واحدة جديدة كلياً إذا توسعنـا باستعمـال المصطلحات. فالمدارس والمدن موجودة منذ آلاف السنين. وقد قام العامل والصانع الماهر في الماضي بما يقوم به المصنع حالياً إنما على نطاق أصغر وبصورة أقل تعقيداً. أما الجريدة والراديو فلهما مثيلان بالرسول المكلف بنقل الأخبار وبمنـادى الأزمنة القديمة. وقد صاحبتنا مؤسسات تقوم بوظائف مالية من نوع ما منذ عدة قرون. وكذلك فإن نواة العائلة الصغيرة لم تكن مجهولة في القرون الماضية عندما لم تعد وحدات العائلة الموسعة تنسجم مع بعضها ولم تستلزم أنظمة الوراثة وجود العائلة الكبيرة كوحدة للإنتاج أو كآلية للتأمين الاجتماعي. وترجع السياسة التمثيلية إلى عهد قدماء الاغريق (اليونان). ولم يكن التخطيط مجهولاً عند الفراعنة إذا سمح لنا بأن نأخذ بعين الاعتبار قصة يوسف وفرعون وخزنهما الطعام والغذاء في سنوات الخصب السبع لاستعمالها في السنوات العجاف السبع، إذ يمكننا اعتبار ذلك كتخطيط مدته أربع عشرة سنة. وأما ضريبة الدخل فلها ما يشابهها عند أسلافنا ـ بغض النظر عن الضريبة التصاعدية ـ كضريبة العشر عند اليهود والزكاة عند المسلمين.

ورغم أن هذه المظاهر العشرة كانت ولا تزال عميقة الجذور في التاريخ العربي وتاريخ البحر المتوسط فلم يكن عمل أو مجال أي منها أو درجة صقله كما نرى اليوم. ولقد أصبحنا نعتبر خصائصها الحديثة وكأنها في جوهرها غربية. إن هذه المظاهر لم تنشأ في الماضي جنباً إلى جنب كما وأنها لم تؤد نفس الدلالات التي تقوم بإنجازها حالياً. فـالمساواة الحرفية بين المؤسسات القديمة ونظائرها الحديثة ليست واردة، إذ انها تشبه مساواة عربة يجرها حصان بطائرة نفاثة، أو تشبيه الحمام الزاجل بالأقمـار الصناعية.

لا حاجة بنا للتطويل في البحث عن مظاهر التحديث في هذا العصر وأهميتها العظيمة. وإنما يجدر بنا أن نسجل هنا بضع كلمات عن كل منها لإظهار الفروق التي تجعلها تختلف اختلافاً بيناً عن نظائرها في الزمن الماضي. لقد أصبحت المدارس معاهد للتعليم بواسطة التفكير والادراك والتجربة، ولم تعد أماكن لتلقين المعلومات بشكل تأكيدي.

وقد توسعت المدارس بشكل أفقي لتحقق التعليم العام، وبشكل عامودي لتبلغ مستوى الجامعة بما فيها من مناهج معقدة منوعة، مناهج أصبح للعلوم الطبيعية فيها قصب السبق والسيادة على العلوم اللاهوتية، وعلم الكلام. ولم تعد المدينة مركزاً لأعداد كبيرة من الناس المجتمعين لأسباب أمنية حيث يلجأون للاختباء خلف نهر أو جدار عال أو يسكنون في حجر جبل واق ــ لقد أصبحت المدن حواضر ضخمة تزداد ازدهاراً كلما ازداد انفتاحها على العالم، وتجذب إليها أعداداً كبيرة من سكان الأرياف لأنها عادة توفر لهم فرصاً (أو تعدهم بفرص) للحياة الرغدة كما توفر متعة ودخلاً وتسلية أكثر بكثير مما تستطيع القرية أن تقدمه أو أن تحلم بتقديمه. ان موارد وضخامة المصارف والهيئات الأخرى المشابهة العصرية ومدى عملياتها لا يمكن أن تقارن بمصارف وشركات حلب والاسكندرية وبغداد ومكة قبل عدة قرون إذ انه لا يوجد هنا أي مجال ذي شأن للمقارنة. ويختلف المصنع العصري عن المشغل الحرفي بشكل دراماتيكي ليس فقط في حجم العمل المنجز ومقاييس العمليات ومدى الإنتاج وسرعته ولكن أيضاً في التكنولوجيا. أما المؤسسات الصناعية فهي اليوم تجسيد هائل للتكنولوجيا الحديثة في أبعادها الثورية: في آلاتها ودقتها وتعقيداتها وإنجازاتها. أضف إلى ذلك أن الصناعة تجسد التحول إلى الذهنية الصناعية والعقلانية والمحاسبة المعقدة، وانضباطية العمل، وسيطرة الإنسان على بيئته ومواردها.

وكذلك يشكل البروز الدرامي لوسائل الأعلام ووسائل المواصلات والاتصالات الهائلة: الصحيفة والكتاب والراديو والترانزستر والقلم جنباً إلى جنب مع تطور صناعة المواصلات والاتصالات بفروعها العديدة خاصة الحاسبة الالكترونية، ثورة بحد ذاتها. لقد ظهر تأثير هذه الثورة في حياة المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً بشكل رائع في العالم العربي وخاصة على صعيد التحديث، إذ أفسحت هذه الثورة المجال للمساهمة والمشاركة في الأفكار والمعرفة والمعلومات على نطاق واسع وكذلك في أنماط السلوك والتطلعات. وقد قصرت أيضاً عملية الاقتباس والتكييف في المجالات التكنولوجية كما في المجالات السياسية والاجتماعية وفي الفنون والصحة العامة. ولقد رفعت وسائل المواصلات الحديثة مستوى الموقف من الحراك الاجتماعي، ولا شك بأن سهولة الحراك والاتصال تقرب الميول العامة وآراء مختلف المجموعات السكانية بعضها إلى بعض.

أما تفكك عرى العائلة الموسعة وتدني سلطة الأب فهي من مظاهر التغيرات في

وظائف العائلة. فلم تعد العائلة الآن وحدة إنتاجية كالسابق ولا وسيلة للتأمين الاجتماعي، نظراً إلى بروز أشكال أخرى من المؤسسات لتتسلم زمام هذه الوظائف، وأخص بالذكر: المصنع ومشاريع التأمين الاجتماعي في القطاع الخاص والتأمين الاجتماعي الوطني. وعلى صعيد تطور الهيئات السياسية التمثيلية، كان التقدم بطيئاً جداً ولم يكن على نمط واحد في جميع الأقطار العربية التي نحن بصدد دراستها. إنما يمكننا أن نميز بكل جلاء اتجاهين يشد كل منهما في اتجاه معاكس للآخر. فمن جهة قوي الوعي السياسي بفضل أمور كثيرة من بينها التقدم الاقتصادي والعلمي والتربوي والثورة الصاخبة في وسائل الاعلام وطرق الاتصالات. وقد أصبح العربي المعاصر أكثر التصاقاً بالأحداث والقضايا السياسية وأقل ميلاً لغسل يديه من القضايا التي لا علاقة مباشرة له بها. ويشكل كل هذا نوعاً من المشاركة. ومن الجهة الأخرى استمرت المشاركة السياسية الفعلية في نطاق ضيق إذا كنا نعني بهذه المشاركة تلك التي يقوم بها المواطن في عمليات أخذ القرارات من خلال نوع من أنواع التمثيل الانتخابي. وجدير بالذكر هنا أنه في المحصلة فمن المحتمل أن يؤدي هذا إلى ضغط قوي في طلب المشاركة المباشرة وفي النهاية إلى إتاحة الفرصة وتكوين المؤسسات اللازمة لمثل هذه المشاركة. إلا أن سرعة هذه التطورات أبعد من أن تكون منسجمة في مختلف الأقطار.

أما أهمية التخطيط فلا يمكن أن نغالي في تقديرها إذا كنا نعني بالتخطيط الإدارة المتقنة للموارد المادية النادرة والبشرية الماهرة في سبيل أهداف اجتماعية معينة، هذا وغني عن البيان أنه ليس هناك أي قطر عربي لا يعاني من نواقص حرجة معينة. ويكمن تحت فكرة التخطيط فلسفة متغيرة: إذ من المعتقد الآن أن الموارد ملك للمجتمع، وأصبح الرفاه من اهتمامات المجتمع أكثر منه عملاً خاصاً. ولا شك بأن كل بلد عربي الآن لديه خطة ما أو أنه على طريق صياغة خطة، وهذه الحقيقة تعكس لدرجة ما الاقتناع بهذه الفلسفة الجديدة. أما كون بعض الأقطار يرسم خططاً لا يلبث أن يضعها على الرف فإنه يثبت هذه النقطة ولا ينفيها. وعلي أن أضيف هنا أن الأخذ بالتخطيط هو مظهر من مظاهر الايمان بالسيطرة المنهجية على أنشطة المجتمع وتنظيمها وتعبير عن العناية بحاجات المجتمع. ويشمل هذا العناية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها.

وأخيراً ضريبة الدخل. ولا أعني بهذه الظاهرة من ظواهر التحديث الضريبة

نفسها كإجراء مالي ولكن أعني الموقف الذي تنطوي عليه الضرائب التصاعدية ـ وهو موقف يرتكز على الاقتناع الذي تشترك فيه الحكومات ومعظم المثقفين والمسؤولين في المجتمع ـ بأنه حق للدولة وواجب عليها بأن تحظى بموارد متزايدة لتقوم بالخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات على أحسن وجه ولكي تحقق تحسناً فعلياً في مستوى معيشة السكان، كما أنه من حق الشعب أيضاً أن يتوقع هذه الخدمات وهذا التحسن، ويتوجب عليه في هذه الحالة أن لا يتهرب من وجه جابي الضرائب. وكون كثير من المواطنين الأثرياء وغيرهم من ذوي النفوذ يتهربون من تخمين ممتلكاتهم فلا يدفعون الضريبة عليها فإن هذا لا ينقض تأكيدنا على صعيد المواقف المستنيرة في ما يختص بالضرائب التصاعدية.

وجدير بالإضافة هنا أن جميع ما ذكرناه من مظاهر التحديث معرض للنكسات تماماً كما تتعرض التنمية للنكسات. فإذا صح أن التنمية تتضمن ثورات تكنولوجية واقتصادية وثقافية ـ اجتماعية فمن الصحيح أيضاً أنها تعاني عادة من ثورات مضادة، حسب قول جرشنكرون (Gerschenkron)[(٩)]. وهكذا نجد أن التربية قد توسعت كثيراً على حساب الجودة النسبية وذلك بالتشديد الضئيل على الاستطلاع والاكتشاف الذهني، والتشديد الزائد على الدرجات العملية، وكثيراً ما جاءت المكافأة للمتعلمين عالية إلى درجة ضاعت معها الصلة بين الجهد والمكافأة. ومن البديهي بأن الضغط الكمي المتزايد قد أفسد النسب بين المعلم وبين عدد التلاميذ مما اضطر المؤسسات التربوية لأن تعتمد اعتماداً كبيراً على المحاضرات التي تلقى على أعداد كبيرة جداً من الطلاب. أضف إلى ذلك أن التسهيلات المخبرية والمكتبية تكون عادة قاصرة كثيراً فلا تستطيع أن تفي بحاجات الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس بشكل متزايد.

طالما عنى التحضر وعوداً خلابة في المدينة أكثر بكثير من الواقع المتحقق، ولقد أدى التحضر إلى توسيع الثغرة في ما بين المدينة والقرية. ولقد نجمت مشاكل اجتماعية وثقافية عديدة بسبب التنقلات الديموغرافية وشدة الازدحام. ويشمل هذا انتشار الأحياء الفقيرة بسرعة فائقة في المدن وقيام «أحياء الصفيح أو التنك». ويشكل ذلك لطخة سوداء في ملامح المجتمع الحديث. ومما يجدر ذكره من ناحية خرى بأن التجمعات المدنية الجديدة جلبت معها تغيرات وأساليب وثقافة جديدة بسيطة وشعبية. فقد أدى هذا التطور إلى قيام نوع من الديموقراطية الثقافية وذلك بجعل

الثقافة في متناول سواد الشعب بصورة أوثق على الصعيدين كمنتجين وكمستهلكين. ومع أن هذا قد يهدد تعميق وصقل الثقافة إلا أنه يفسح مجالاً للإبداع والأصالة في ميدان المساهمة الثقافية.

أما تنظيم العمل في المصانع فغالباً ما فاتته النقطة الأساسية في التصنيع، كما أنه لم يهتم اهتماماً كافياً بحاجات العمال الاجتماعية، ولم يخدم كنقطة مركزية لنشر المبتكرات التكنولوجية. وبالنسبة للعائلة الموسعة فقد تفككت عراها دون أن تنقل وظائفها إلى أمكنة أخرى بشكل ملائم ودون أن يحل محل السلطة الأبوية سلطة أخرى. أما التخطيط فقد جاء معظمه بشكل متسرع أو بقلة دراية أو بشكل مظاهر خارجية تهدف إلى إبهار الناس أكثر مما تهدف إلى إفادتهم، وكثيراً ما يعتمد على إحصاءات ناقصة أكثر من اعتماده على الحقائق الدامغة. ولا شك أن هذا الأمر كانت عواقبه وخيمة.

تكفي هذه التوضيحات القليلة للدلالة على أن التحديث الذي تم لم يتحقق دون عسر وخسارة حتى وأضرار خلقية ـــ ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الاعتبار الخطير، بأن التحقق الثقافي والقيم الأخرى العزيزة على المجتمع قد تكون عانت كثيراً بسبب هذا التحول. أضف إلى ذلك أنه يمكن الدفاع عن متع الحياة التقليدية بالنسبة إلى أولئك الذين لا يريدون بأن تتمزق طرق حياتهم ونماذجها أو أن تتغير بشكل جذري أو كيفما اتفق من أجل ما هو أخاذ. إلا أنه يبدو لي على كل حال أنه من المؤكد بأن معظم الناس في البلدان العربية يتوقون إلى هذا التغير ويبحثون عنه، كل بطريقته الخاصة. وأن صانعي القرارات في المجتمع عند قيامهم بهذه التغييرات لا ينتهكون حرمة إرادة الأغلبية بصورة مفضوحة على الرغم من التوترات التي كثيراً ما ترافق هذا التغيير. ويجب أن يقال هنا بكل أسف أن الجهود التي تبذل في البلدان العربية للتخفيف من التوترات وإزالة أسبابها غير كافية على الإطلاق ـــ وهذا ينطبق على العالم الثالث بوجه الإجمال ـــ إذ هو يعجز عن معالجة القلق والضغط النفسي ومشاكل الأحياء الفقيرة والهموم الأخرى الناجمة عن التحديث.

لقد قمنا بمحاولة لإظهار التمييز بين التحديث كما فهمه وكتب عنه أولئك العلماء الاجتماعيون والعلماء الاقتصاديون وأشاروا إليه باستحسان، وبين التنمية حسب مفهوم المؤلف. فمن المؤكد أنه ليس من العدل في شيء بأن نناقش ونحاور

فنقول بأن الاتجاه الرئيسي للفكر الغربي يستحق جميع الأحكام القاسية التي وردت من قبل عند شرح التباين بين التحديث والتنمية. والحق يقال بأن هناك وعياً بين كثير من الكتاب بأنه من الخطأ الأخذ آلياً بكون التحديث والتغريب (إدخال النظم الغربية أو الأوروبية) نافع وقيم وجدير بأن يطبق على الصعيد العالمي. وكذلك لا يوافق معظم الكتاب على الفكرة القائلة بأن التحديث لا يعنى إلا بتلك التغيرات التي تصاحب التصنيع والتقدم المادي. ومن المحتمل أنه ما من أحد منهم يدعي بأن الآلام المبرحة التي يسببها التحديث هي آلام ضئيلة لا يؤبه بها. بيد أننا نوجه هذا النقد إلى الاتجاه العام السائد في معالجة هذا الموضوع، لأن هذا الاتجاه لا يكتفي باستحسان عملية التحديث بل ينظر إليها بابتهال. وهناك بعض الكتابات لا تكلف نفسها عناء التوقف لتستفسر عن النتائج المؤلمة التي تصيب المجتمع بسبب التحديث[١٠]. وإننا نطرح هنا بعض الملاحظات الختامية كي نظهر أهمية المخاوف والظنون التي تساورنا على هذا الصعيد.

عندما ربط التحديث بالتغريب أو باقتباس النظم الغربية أو الأوروبية، أصبح العربي الذي ينتقد هذه المفاهيم مسوقاً لأن يربط بين المفاهيم وبين الاستعمار والامبريالية أو صيغها المعاصرة. وعلى هذا يمكن أن نرى بأن التحديث يمكن أن يرتبط بذكريات مؤلمة. فهناك مثلاً حالات كثيرة من التحديث القسري. وجدير بالذكر هنا أنه حتى الأشياء التي تعتبر جيدة بحد ذاتها تصبح مكروهة إذا فرضت بصورة إجبارية على يد أداة استعمارية. أضف إلى ذلك فالمستعمر كان يدعي دائمًا بأنه يحمل معه «رسالة حضارية» وما من شك بأن هذا الادعاء لم ينطل بسهولة على العربي عندما كان يرزح تحت نير السيطرة الأجنبية. وقد أصبح هذا التزوير جلياً كلما ازداد الوعي لحقيقة التهميش الذي فرضه المستعمِر على المستعمَر، ذلك المستعمِر الذي احتل مركز القلب في النظام الاقتصادي العالمي. وكما تربى أطفال المستعمرين (بفتح الميم) لكي ينسجموا مع المجتمع المقهور، فإن المجتمعات العربية أيضاً جرى توجيهها لتنسجم مع الفهم الغربي للنظام الدولي و «قوانين لعبته»، ونمط تقسيم العمل فيه كما صممت اللعبة أسرة الأمم الغربية الصناعية وكما لعبتها.

وغني عن البيان أنه كلما ازداد شعور الجماعات الكبيرة والصغيرة بالتقاليد وكلما ازدادت حساسيتها كلما ازداد شعورها بالأذى لدى أي اضطراب يسفر عنه التحديث.

لقد وصل هذا الاضطراب إلى جميع نواحي الحياة. ولا ريب أن المجال الأكبر للاضطراب على هذا الصعيد، والمجال الذي شهد أشد مشاعر الألم والإحباط، كان على صعيد القدرة الكاسحة للقسر والتخريب والتدمير التي يمتلكها العالم الحديث، ويتجلى ذلك عبر آلات الحرب والدمار التي شوهت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية لدرجة جعلتها في معظمها تخدم المصالح الغربية إلى مدى بعيد.

لا عجب إذن بأن يرتعب الكثير من العرب من التحديث، مما جعلهم يرتابون بالنواحي البريئة التي لا تحدث ضرراً حتى في المجالات المفيدة على صعيد التغيير. وفي هذا السياق، فمن المستغرب تماماً أن كثيراً من الكتاب الغربيين والمستشرقين الذين قاموا بتحليل المجابهة فيما بين الإسلام والعالم العصري الحديث أو الاتجاهات الإسلامية الرافضة وتحركاتها أن هؤلاء المحللين لم يستطيعوا أن يروا الخلفية الحقيقية لرد الفعل الإسلامي بوجه الإجمال والعربي بوجه خاص.

٢ ـ مسالك إلى التنمية

ليس هناك درب واحد فقط يؤدي إلى التنمية كما أن الدروب لا تؤدي كلها إليها. خلال القرنين الماضيين اعتمد المفكرون والسياسيون ورجال الأعمال طريقاً أو آخر على هذا الصعيد، وقد توقف اختيارهم على اعتقاداتهم الايديولوجية وميولهم الشخصية والتجارب التاريخية المتوافرة لهم والتي تؤثر على مواقفهم، أو النظام الذي يعيشون داخله والذي يتحكم بأفكارهم وأدائهم.

لا أرمي في هذا الفصل إلى تقديم كشف بالدروب المتنوعة المؤدية إلى التنمية المتوافرة حالياً، أو التي كانت موجودة (بشكل نظريات تقوم بشرح التنمية أو على شكل نظم اقتصادية ــ اجتماعية تخدم كإطار لفهم التنمية وبتفحص هذه الدروب. كما أنني لا أهدف إلى الدفاع عن فضائل وخصائص أي منها. ومع ذلك فمن الضروري أن أبين التعدد في هذه الدروب والنتائج التي تنطوي على اختيار أحد هذه الدروب دون الآخر. فالعلاقة بين هذا الغرض المحدد المعتمد والدراسة الحالية تنتج عن الضرورة الماسة لتوضيح اختيار المقررات التي جرى تبنيها في هذا البحث، وكذلك أسباب التوقع بأن هذه المقررات ستكون فعالة في تمهيد السبيل لحدوث التنمية.

بيد أن هناك سبباً أقوى يهيب بنا إلى ذكر الدواعي التي جعلتنا نتجنب معالجة

مشكلة تقديم «نظريات التنمية» هنا: وهذا السبب هو الشك بوجود مثل هذه النظريات. هناك اتفاق عام بأن مدرسة الاقتصاد الكلاسيكية قد قدمت لنا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تحليلاً طويل الأجل للنمو يمكن اعتباره نظرية للتنمية. هذا وقد شمل ذلك التحليل بعض العوامل اللااقتصادية للنمو كالسكان والتكنولوجيا. وصحيح أيضاً أن المدرسة الماركسية قد قدمت لنا تحليلاً أدق وأكثر ترابطاً للنمو الطويل الأجل وقد شمل هذا أيضاً عوامل لا اقتصادية شملت نطاقاً أوسع من نطاق عوامل التحليل الكلاسيكي. فالتحليل الماركسي لم يشمل التكنولوجيا والسكان وحسب أيضاً في منظومته، بل شمل أيضاً التنظيم والحوافز السياسية ــ الاجتماعية[١١].

غير أن الأدبيات ذات العلاقة لا تحتوي على نظريات من إنتاج حديث العهد. فكتاب «المدرسة الحدّية»(*) لم يكونوا يهتمون بشكل رئيسي بالنمو الطويل الأجل، أما أتباع مدرسة «الركود»(**) فقد ملكتهم فكرة واحدة معاكسة تماماً للنمو ألا وهي الركود الطويل الأجل، وشومبيتر (Schumpeter) المشهور بمساهمته العظيمة في نظرية التنمية لم يتحفنا فعلياً إلا بشرح مجزوء، إذ انه شدد على عامل الريادة الاقتصادية، ومع أنه كان شديد الاهتمام بمسألة الرأسمالية والاشتراكية فإن المركز الأول الذي أولاه كل اهتمامه كان يركز على دور الريادة بجميع أشكالها[١٢]. إن قائمة النظريات الجزئية (الناقصة) طويلة جداً، وتشمل كتّاباً يمكن أن نصنفهم في قائمة المدرسة «الفكرية الكلاسيكية الجديدة»(***) وما كانوا يهتمون بشكل رئيسي إلا بالاعتبارات القصيرة الأجل على صعيد النمو. كذلك كان الأمر بالنسبة لواضعي النظريات أمثال كينز (Keynes) ومن جاء بعده وحذا حذوه من الذين لم يهتموا بالتنمية الطويلة الأجل، تماماً كما فعل من سبقهم ومن بعدهم من الكتاب الكلاسيكيين الجدد.

يمكننا أيضاً أن نصادف نظريات جزئية وتحليلات جزئية في بعض محاولات شرح طريقة قيام الرأسمالية، وأخص بالذكر محاولات ماكس ڤيبر (Max Weber) في كتابه «الروح البروتستانتي وقيام الرأسمالية» ومحاولات ڤيرنر سمبارت (Werner

(*) The «Marginalists».

(**) The «Stagnationists».

(***) The «Neo-classicists».

(Sombart)[١٣] أو ر. هـ. توني (R. H. Tawney) في كتابه «الدين وقيام الرأسمالية» هذا مع الاكتفاء بتسمية هذه القلة من الكتاب الأوائل. وهناك كتاب أحدث عهداً عالجوا التنمية من زاوية ضيقة فشددوا على ناحية أو عامل واحد في تحليلاتهم وأخص بالذكر منهم روزنشتاين ـ روردان (Rosenstein-Rodan) وهرشمان (Hirschman) ونوركسي (Nurkse) وهوزيلتز (Hoselitz)[١٤]. وأكتفي هنا أيضاً بذكر هذا العدد القليل منهم. ففي ما ذكرنا من المؤلفات وغيرها من التي تسير في الاتجاه ذاته حاول الكتاب بأن يلاحظوا التنمية ويفسروها أو يترقبوا حدوثها من خلال عامل رئيسي واحد أو مقرر واحد. وفي رأيهم أن هذا العامل قد يكون اقتصادياً في طبيعته أو لا اقتصادياً كما يستدل من كتابات ڤيبر وتوني. وهناك توضيحان من الفئة الثانية يستحقان بأن نستشهد بهما بصورة خاصة وهما من ديفد ماكليلاند (David C. McClelland) وأفريت هيغن (Everett E. Hagen). أما الأول، وهو عالم نفساني (سيكولوجي) فقد ساهم مساهمة حيوية في شرح التنمية عن طريق فعل عامل حافز أطلق عليه اسم «الحاجة للإنجاز»، أما الثاني وهو عالم اقتصادي فقد أقر بتفوق هذا العامل وبنى نطاقه التفسيري كله حوله[١٥].

وبشكل جوهري تحوي كل هذه التفسيرات أمثلة على التحليل الجزئي. وهذا التحليل إما أن يراعي عاملاً واحداً (أو مجموعة صغيرة من العوامل) لحد استبعاد العوامل الأخرى أو ـ كما هو الأمر في حالة النمو المتوازن مقابل النمو غير المتوازن ـ لا يركز البحث على هوية العوامل الفاعلة إنما يركز على طريقة فعل هذه العوامل. ففي هذه الحالة المذكورة أخيراً، على سبيل المثال، يركز التحليل أكثر ما يركز على وجوب تكثيف الاستثمار في مركز عصب محدد أكثر مما يركز على انفلاشه على طول جبهة واسعة في الاقتصاد.

وبالنظر إلى اتساع اهتمامات هذه الدراسة، واضطرارنا لأن ندرس ونمحص مجموعة كبيرة من العوامل في ما يختص بتأثيرها على التنمية، فإننا سنهتم فقط بالنظريات العامة للتنمية أو الشروح العامة على هذا الصعيد. وأعني بهذا أن شرح التنمية سيجري عن طريق تفاعل عدد كبير من المقررات التي تقع في المضامير الاقتصادية وكذلك الثقافية ـ الاجتماعية، ولهذا السبب فإن كتابات سبنجلر (J. J. Spengler) ورستو (W. W. Rostow) وايرما ايدلمان (Irma Adelman) وسنثيا ت. موريس (Cynthia T. Morries)[١٦] لها عندنا قيمة مرموقة.

وستسنح لنا الفرصة مرة ثانية لنشير إلى مساهمة هؤلاء الكتاب في الفقرة التالية عندما نبدأ النظر في مقررات التنمية. أما الآن فإننا نهتم فقط بمقاربتهم لهذا الموضوع، وهي مقاربة تغطي مسلكاً واسعاً في فكر مجموعات الكتاب الثلاث. ولكن بينما يقدم لنا سبنجلر قائمة بعدد من عوامل التنمية التي تدخل جميع ميادين اختصاصات علم الاجتماع فإنه لا يحاول أن يربطها ببعضها في نظام ظاهر، لا على الصعيد المفهومي ولا على الصعيد العملياتي(١٧). ومن الجهة الأخرى يحاول روستو في كتابه «مراحل النمو الاقتصادي» شيئاً يبدو أنه أكثر طموحاً، إذ انه لا يكتفي بإظهار العلاقة بين الاقتصاد والقوى السياسية والاجتماعية في مقدمة كتابه المذكور تحت عنوان «كيف تعمل المجتمعات»، ولكنه يقدم كتابه على انه «بيان غير شيوعي» ـ أو بديل للنظرية الماركسية ـ كما يدعي في العنوان الثانوي. وبالحقيقة فقد قدم هذا الكتاب بطريقة كما لو أنه يحتوي على نظرية تنمية، أي نظام فكري متكامل يستطيع ليس فقط شرح الماضي وإنما ينطوي على قدرة لاستكشاف المستقبل. ومما له صلة وثيقة بهذه النقطة هو أن كثيراً من القراء في البلدان المتقدمة صناعياً والمتخلفة على حد سواء قد اعتبروا أن هذا الكتاب يقدم نظرية نمو أو تنمية.

لقد تعرض الكثير من علماء الاقتصاد والمؤرخين الاقتصاديين بالنقد لـ «مراحل» روستو. وبعضهم لم يوافق على ما في الكتاب من آراء واتفق البعض الآخر معه منهجياً، ورفض آخرون ما فيه من مادة وحقائق. وهناك كثيرون لم يوافقوا على ما فيه من استنتاجات(١٨). ورغم أننا ليس في نيتنا تفحص النظرية والانتقادات الموجهة إليها إلا أنه ليس في وسعنا إلا أن نسجل ريبتنا فيما يتعلق بشرعية الادعاء بأن «المراحل» تقدم لنا نظرية شاملة نستطيع على ضوئها تفسير الماضي واستكشاف المستقبل. ومن الجهة الأخرى فمن العدل أن نعترف بأنه ما من نظرية اجتماعية واحدة يمكنها أن تدعي بأنها تفي بجميع المواصفات والشروط التي يجب أن تتحلى بها نظرية تبحث في العلوم الطبيعية. بيد أن قوة «مراحل» روستو التفسيرية وخطته تقدم لنا بدأ مساعدة مرشدة لتفهم التنمية الاقتصادية. وإذا كانت فكرة «المراحل» خاطئة بكاملها ولا يمكن إثبات صحتها، وإذا كانت حدود هذه «المراحل» قد رسمت بشكل خاطىء، أو أيضاً إذا كانت الفكرة «الرستوفية» في مفهوم «الانطلاق»(*) وهي نقطة الانطلاق الرئيسية

(*) Take-off.

أو النقطة المركزية في النظرية، غير ملائمة فهذا لا يعني أننا يجب أن نستبعد طريقة المعالجة كلها. فلا زال في استطاعتنا أن نظهر الفرق بين بحث منظم لشرح النمو والتنمية وبين نظرية حددت بصورة متشددة منهجياً. فقد لا تفي «مراحل» روستو بمتطلبات تسميتها «نظرية» للتنمية، حسب مفهوم كزنيتس (Kuznets)[١٩]، ولكن يجدر بنا أن نولي المخطط ما يستحقه من تقدير وفضل كبير على صعيد قيمته التفسيرية. ويصح هذا كثيراً إذا كان القارىء على استعداد لأن لا يأخذ «المراحل» حرفياً بالنسبة لما تحتويه وللحدود بين المراحل، وأن يتقبل التداخل أو التطابق الجزئي الحاصل بينها.

أما المقاربة التي تعتمدها الاقتصاديتان ايرما ايدلمان وسنثيا موريس لموضوع التنمية فإنها تركز على اتباع أسلوب تفسير التنمية كمياً. وقد بدأت بحوثهما المشتركة في أوائل الستينات وأول عمل كتابي مشترك أنجزتاه ظهر عام ١٩٦٥، وتلا ذلك بضعة بحوث مشتركة وكتاب «المجتمع والسياسة والتنمية الاقتصادية»[٢٠]. وكما يوحي لنا عنوان الكتاب فقد اختارت المؤلفتان أعداداً كبيرة من المتغيرات في كل من المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وبحثتا تأثيراتها جميعها على التنمية (وقد حددت التنمية بشكل ضيق لتعني التغير في الناتج القومي الإجمالي لكل فرد). كما تم قياس ترابط هذه المتغيرات بعضها ببعض. ثم قدم الكتاب تحليلاً لمختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أولاً لكل مجموعة على حدة ثم للمجموعات مجتمعة ولتأثيراتها على الناتج القومي الإجمالي. وقد استعملت في الكتاب طريقة «تحليل العامل»(*). وأظهرت نتيجة هذه التحليلات والحسابات اتجاهات وحجم تأثير كل من هذه المتغيرات المتنوعة وحدها على التنمية. وختمت الدراسة بعدد من الاستنباطات العريضة مشتقة من ميل بعض هذه المتغيرات المتنوعة لأن تتجمع مع بعضها، أي لأن تفعل بشكل مشترك. ويوحي هذا بتتابع معين عند ظهور تأثير مجموعة العوامل بمعنى أن مجموعة ما قد تعمل قبل مجموعة أخرى عند مستوى معين من التنمية، بينما يختلف نظام التتابع في مستوى آخر.

لقد غطت هذه الدراسة أوسع مدى ممكن إذا قيست بما شابهها من الدراسات، بمعنى أنها تعالج عدداً أكبر من البلدان النامية وتعتمد عدداً أكبر من العوامل

(*) الطريقة الإحصائية المعروفة باسم «Factor Analysis».

أو المتغيرات. وستسنح لنا الفرصة في هذا القسم بأن نشير بصورة مطولة إلى الدراسة لأن مؤلف الكتاب الحالي يعترف بفضل بعض هذه الأفكار كما أنها جذبته إلى المنهجية المتبعة. ومع أن المؤلف الحالي لم يستعمل في آخر المطاف هذه المنهجية في بحثه، فإن بحوث ايدلمان وموريس وطريقتهما تقدم لنا مجموعة من المقررات (المتغيرات) كمرجع بالغ الفائدة لأهداف المقارنة. أما استنتاجاتهما فلها أهمية بالغة لأنها، إلى مدى بعيد، تعطي مصداقية لبعض فرضيات واستنتاجات الكتاب الحالي على صعيد فعل مجموعات العوامل الرئيسية أو مقررات التنمية في العالم العربي. وستظهر بوضوح وجهات النظر المتوافقة منها والمخالفة لآراء المؤلفتين كلما تقدمنا في البحث على هذا الصعيد.

مع أن تفحص التنمية والقوى الكامنة وراءها في هذه الدراسة يتبع خطوطاً عملية براغماتية أكثر منها ايديولوجية فإننا قد قمنا بمحاولة لجعل التنمية تلائم مجموعة من الأفكار وإن لم يشكل ذلك ايديولوجية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة[٢١]، ولقد قمنا بعرض هذه الأفكار في موضع سابق من هذا الكتاب عند بحث التباين بين التنمية والنمو. أما وقد حددنا التنمية على الشكل الذي فعلنا فلا يمكن أن نفصلها كلياً عن النموذج أو الإطار الذي تتحقق فيه. وقد يود القارىء أن يعرف أي نموذج قد اخترنا على اعتباره يتيح أفضل مجال للتنمية أو على الأقل ما هو النموذج الذي اعتمدناه ضمناً.

ينبغي أن نبين فوراً أن ما نرمي إليه هنا ليس إبراز النماذج الاقتصادية (القياسية أو الكمية) للتنمية، أي نماذج النمو كما يشار إليها بلغة الاقتصاد التقنية. وإننا نستعمل كلمة «نموذج» هنا لنعني «الإطار المؤسسي» أو الإطار الفكري الذي تعمل من داخله مختلف الوظائف الاقتصادية. وبنوع خاص يستعمل الاصطلاح لوصف نظام أو شبكة العلاقات على صعيد كل من السياسة والاجتماع والاقتصاد التي تميز عوامل الإنتاج والنشاط الإنتاجي في ما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج، والاستثمار، وتقرير حجم الإنتاج والقرارات الاقتصادية بوجه الإجمال، وذلك في كل ما يخص التبريرات والفلسفات الكامنة وراء شبكة العلاقات وفيما يخص معايير الكفاءة، وفيما يتعلق بنظام التوزيع ونمطه والأهداف النهائية للنشاط الاقتصادي.

إن استعمال تعبير «النموذج» بهذا الشكل يجعله تقريباً مرادفاً لتعبير «النظام

الاقتصادي» والواقع أن الذي يطلب في دراسة عن نماذج التنمية العصرية هو معرفة نوع وطبيعة النظم الاقتصادية ـ الاجتماعية التي يمكن أن تتم التنمية داخلها.

وباتباع مقاربة ڤيبر (Weber) يمكننا أن نقول أن هناك «نمطين مثاليين» من النماذج(*) أو النظم وهما نظام الاقتصاد الحر الخاص (الرأسمالي) والنظام الاشتراكي. على كل حال فإن الواقع إنما يدنو فقط من النمط المثالي دون أن يتطابق معه. أما عملياً فالنظم أو الأنماط القائمة (مقابل النظم الموصوفة في نصوص الكتب الجامعية) هي «النظم الحقيقية الواقعية»(**) التي تتلاحم وتتشابك في أطرافها مع أنها تبقى مختلفة في لبها وجوهرها. وهي تنتج أيضاً تمازجات متعددة.

من المرجح أن تكون هذه النقطة على درجة عالية من الأهمية لأنها تمدنا بشرح الادعاءات المقدمة بأن نظام الاقتصاد الحر، المماثل لنظام الولايات المتحدة مثلاً، يقترب من النظام الاشتراكي للاتحاد السوفييتي. ويبدو لنا أن ادعاءات من هذا النوع ما هي إلا نتيجة خاصة للفصل المشاهد بين ملكية رأس المال والإدارة في الشركات «الرأسمالية» الكبيرة، وللسيطرة المتزايدة التي تمارسها الحكومة، وللالتجاء المتكاثر إلى التخطيط المركزي، وللإجراءات المتخذة على صعيد مبدأ العدالة في توزيع الثروة والدخل في المجتمع الرأسمالي. ومن الجهة الأخرى تبدو هذه المتطلبات نتيجة للوعي المتزايد على صعيد أهمية الحافز الشخصي في المجتمع الاشتراكي وأيضاً إدخال مفهوم «الربح» في عملية تقويم الكفاءة الاقتصادية، واللامركزية المتزايدة فيما يختص بعملية إعداد القرارات.

إن هذا المظهر وأمثاله من مظاهر التطابق الجزئي ما هي إلا تطورات جذبت أنظار المراقبين للأنظمة الرأسمالية والاشتراكية. بيد أن النظامين ما زالا يختلفان اختلافاً بيناً في الصميم: في بنية العلاقات بين العوامل والقوى الاقتصادية، وفي أسلوب العمل، ومركز اتخاذ القرارات، وفي الدوافع والحوافز، وفي الأهداف وفي الإطار الاجتماعي والقيم بوجه عام.

ولقد أنتج هذا التطابق الجزئي بين النظامين نظاماً ثالثاً مشتقاً منهما: ألا

(*) أي «Ideal Type» Models.

(**) أي «Real Type» Models.

وهو النظام المختلط. وجدير بنا أن نجري فحصاً دقيقاً لهذا النظام الأخير، إذ يبدو بأنه سيلعب حتماً دوراً أكبر بكثير وخاصة في بلدان العالم الثالث. لا غرو بأن هذه الأبوة المختلطة لا تمكن المراقب دائماً من تقرير الهوية الحقيقية لنسب هذا النظام. وهكذا فإنه إلى المدى الذي يسهم فيه النظام المختلط ببعض الخصائص الجوهرية التي يمكن أن تعزى أو هي تعزى إلى نظام الاقتصاد الخاص «الرأسمالي» أو تشتق منه، فليس هناك مجال واسع للتشويش والتكهن. وإذا توسعنا قليلاً في هذا التشبيه القائم على «القرابة والنسب» فإنه من السهل دائماً التعرف على هوية الأم. ولكن البحث عن هوية الوالد هي التي تثير الشكوك في بعض الحالات. وبالمماثلة، ما ينبغي أن نقومه ونقرره، وهذا ليس سهلاً دائماً، هو فيما إذا كان في النظام المختلط قطاعات معينة يمتلكها القطاع العام وفيما إذا كانت تستعمل أساليب أو آليات معينة في تخصيص الموارد، كالتخطيط المركزي مثلاً، وإذا كانت وجهة النظر هذه تبرر الادعاء بأن «الشريك» الثاني هو الاشتراكية.

وإذا كان الأمر كذلك فإننا نقف وجهاً لوجه أما ظاهرة ممتعة تدعو إلى تحر حريص وستظهر للعيان مسائل جوهرية وتؤدي إلى نتائج بعيدة المدى. وستكون هذه المسائل والنتائج مفهومية وعملية في آن ولكنها جميعها تبرر الاعتقاد بإمكانية التعايش بين الاشتراكية والرأسمالية داخل مجتمع واحد ولكن في قطاعات أو مجالات نشاط مختلفة.

أما إذا لم يسفر تحرينا عن دعم للادعاءات بأن الوالد الثاني هو الاشتراكية، سواء أسميناها الاشتراكية الوطنية أو الرأسمالية الوطنية (ويتوقف اختيار الاصطلاح على ذوق الباحث)، فحينئذ يجب أن يثبت ذلك وأن تفهم مضامينه. فمن الوجهة النظرية هناك فرق في الأسس الفلسفية والقيم والأهداف والأساليب فيما بين الاشتراكية والاشتراكية الوطنية، كما أصبحت تسمى هذه الأخيرة في أوروبا بعد الحربين. أما الصلة الرئيسية لهذه النقطة بموضوع دراستنا فتقع في فعالية ومصداقية النظام المعين أو النموذج القائم كإطار ومحرك للتنمية. إن هذه القضية ليست مجرد قضية تصورية ونظرية، ذلك أنها كما شاهدنا في الجزءين الأولين من هذه الدراسة، استمرت قضية واقعية حية لعدة أقطار عربية. وهناك جدل كبير لا يزال ثائراً فيما إذا كانت سوريا والعراق والجزائر مثلاً قد أنشأت بالفعل اشتراكية كما يدعي قادتها، أو فيما إذا كان ما أنشىء هو بالفعل رأسمالية «وطنية».

٣ ـ مقررات التنمية الرئيسية

إن مفهوم «المقرَّر» في سياق التنمية يبدو نوعاً ما صعب التعيين والتحديد إذ من الصعب تأسيس علاقة سببية رسمية بين المقرر والتنمية. ويقول هوزيلتز (Hozelitz) بهذا الخصوص: «إن المعضلة الرئيسية في نظرية النمو الاقتصادي التي تظهر كنتيجة لربط العوامل الثقافية والاجتماعية ـ البنيوية بالمتغيرات الاقتصادية هي تحديد آلية يمكن بواسطتها تغيير البنية الاجتماعية لدولة متخلفة بحيث تأخذ بالتالي السمات التي تميز البلاد المتقدمة اقتصادياً»(٢٢).

إن بعض الانتقادات التي توجه إلى فكرة روستو القائلة بـ «الانطلاق» (Take-off) ترتكز على هذا الاختلاف، وأعني بذلك علاقات الوقت السببية بين المقررات والتنمية. لقد قال بعض النقاد بأن العوامل الثقافية ـ الاجتماعية والسياسية التي تظهر في مرحلة ما وتؤدي إلى بروز المرحلة الثانية هي عادة نفسها المظاهر التي تنبىء بحدوث التنمية بالفعل وليست شرطاً يجب أن يسبق التنمية. فعندما تظهر هذه العوامل أو الحالات تكون التنمية آخذة فعلاً بالحدوث. (عبر جيروم ب. ويزنر (Gerome B. Wiesner) مرة عن كامل هذه المسألة بطريقة مختصرة بديعة فيما يتعلق بالتربية، إذ قال: قد يكون النظام التربوي الجيد زهرة من زهرات التنمية الاقتصادية ولكنه أيضاً البزرة)(٢٣).

وهناك ناحية أخرى من نواحي المعضلة وأعني بها التوقيت، وهكذا، فهل المقررات هي التي تعمل أولاً وتؤدي إلى التنمية بعد ذلك أو أن العلاقة آنية فيظهران معاً في وقت واحد؟ وبشكل أكثر دلالة: أليس مشروعاً بأن نقول بأن بروز أو اكتمال المقررات (كالتربية وقبول التغير التكنولوجي وتنمية المؤسسات المالية وظهور طبقة متوسطة عصرية، إلخ) هو بحد ذاته دلالة على حدوث عملية التنمية إلى حد يجعلنا نخطىء بالتمييز فيما بين المقرِر والمقرَّر ظانين أنهما واحد أو حيث يظهر الاثنان في وقت واحد وكأنهما جانبان مختلفان لنفس العملية؟ وبما أن المتغير التابع في السياق الحالي (أي التنمية) بدوره يؤثر على طبيعة وجهة وكثافة المتغيرات المستقلة نفسها من خلال علاقة تفاعل واعتماد متبادل، إلا يبدو هنا الخطر كبيراً من أن الفصل بين النوعين قد يصبح مصطنعاً أو مضللاً عندما تبدأ عملية التنمية في التحرك؟

تظهر هذه المشاكل النظرية والمنهجية وغيرها ونحن نقوم بفحص متشدد لمبدأ

التقرير والمقررات، ولكن ربما يكون السؤال الأكثر إلحاحاً والذي يربك الباحث هو تقرير نقطة القطع أو الفصل في استقصاء كالاستقصاء الحالي. فهل نسأل مثلاً: كم علينا أن نرجع إلى الوراء في استقصاءاتنا على صعيد تسلسل الأحداث وعلاقتها السببية؟ إذ انه لا يكفي بأن نقول بأن التربية مقرر رئيسي عندما تكون القرارات المتعلقة بانتشار ونوعية وفحوى التربية أساسية وحيوية للغاية بالنسبة لمسيرة التنمية وسرعتها، وبالتالي فمن الضوروري إذن أن نعرف أي نوع من الحكومات (والمؤسسات التربوية الخاصة) ستتخذ هذه المقررات التي تجعل من التربية مقرراً فعالاً. وهكذا دواليك بخصوص المقررات الأخرى كالتكنولوجيا الحديثة ووفرة رأس المال المستثمر أو وجود طبقة متوسطة نشيطة. ومن البديهي أن متابعة هذه التحقيقات والتساؤلات ستعدو بنا في النهاية إلى الوراء، إلى «المقرر أو المحدد الأصلي»، وعندها يصل البحث إلى أحد المقررات الأصلية أو بعض منها، وهذه ستكون المنطلق لجميع الأعمال التالية، وهكذا فإنها ستلف العلاقة السببية فيما بين المتغيرات المستقلة والتابعة بالغموض وكذلك بين المتغيرات المستقلة نفسها كمجموعة. وتشبه هذه العودة إلى الجذور الأصلية أو إلى الحوافز الأولية، التعرف على هوية الخطيئة الأصلية الأساسية التي تعتبر «أم جميع الخطايا التابعة»، ولكن الخطيئة الأصلية هنا تجعل من الصعب تحديد المسؤولية عن «الخطايا اللاحقة».

ولقد توصل ماك كليلاند وهاجن في غوصهما العميق للتعرف على القوة الكامنة وراء التنمية إلى جواب واحد ألا وهو الحافز المنطلق من «الحاجة للإنجاز». فكل محاولة بشرية تتعلق بالنمو والتنمية تعود حسب هذه النظرية إلى «الحاجة للإنجاز». ونعتقد بأن هذه النتيجة مرضية لأنها عامة بشكل كاف ولذلك فإنها مرنة لدرجة تفسح مجالاً لمعظم المقررات التابعة أو الثانوية. وهكذا يستطيع الإنسان ان يجمع داخل نظرية ماك كليلاند الواسعة وجود طبقة متوسطة نشيطة، إلى قبول التغيير التكنولوجي، والتوجه التنموي لدى القيادات السياسية أو التربوية. ولكن لكونها تسمح بكل هذه المرونة، تصبح نظرية «الحاجة للإنجاز» غير مفيدة كأداة للتحليل والتفسير.

ومن الجهة الأخرى تميل مقاربة ادلمان ـ موريس التي استعملت عدداً كبيراً من العوامل أو المؤشرات ـ على وجه التدقيق ٤١ ـ تميل إلى الإفراط في توزيع

«المسؤولية» بنشرها بشكل خفيف جداً. ومن الجلي أن اديلمان وموريس قد وجدتا بأن تلك المتغيرات الواحدة والأربعين لها درجات مختلفة من الأهمية والتأثير، وكانت دراستهما المنهجية مناسبة لمثل هذا العدد من المتغيرات. (أما مؤلف هذا الكتاب، الذي لم يستعمل أسلوب «تحليل العامل» فقد اعتمد الملاحظة المباشرة والمقابلات والأدبيات في مختلف البلدان التي زارها، وأخيراً التحليل بكل الوسائل التي هي بمتناول اليد، مستعملاً عدداً من العوامل أقل بكثير).

لم يكن من السهل اتخاذ القرار بتحديد درجة التركيز في اختيار وقبول المقررات. فبسبب اتساع السلسلة يمكن اختيار أي من عدة مجموعات بدءاً بمقرر مركزي جوهري واحد كحافز «الحاجة للإنجاز» مثلاً، ومنتهياً بعدة عشرات من المقررات، وكلها ــ يمكننا أن نقول بشكل مقنع قاطع ــ لها علاقة ثابتة بالتنمية. ولقد مضت بضع سنوات على مؤلف هذا الكتاب وهو يختبر في حلقات دراسية جامعية للتعرف إلى هوية المتغيرات المستقلة المؤثرة على مجرى التنمية وسرعتها. وفي إحدى المرات تمكنت مجموعة من طلبة الدراسة العليا من التعرف إلى أكثر من سبعين من هذه المتغيرات. ولكن ثبت بعد الفحوص الدقيقة أنه ومع أن هذه المتغيرات كانت كلها «مستقلة» وذات علاقة فقد كانت هناك درجات كثيرة من «الاستقلال» وشدة «العلاقة». أضف إلى ذلك أن مؤلف هذا الكتاب، في إصراره على التعرف إلى هوية المقررات ضيق سلسلة الاحتمالات، لأن مصطلح «المقرر» نفسه يوحي بنوع خاص قوي جداً من المتغيرات المستقلة ــ أو بعبارة أخرى «حافز أولي» إذا جاز لنا القول.

فمن الجلي إذن أنه ليس هناك عدد محدد سهل الحصول عليه من المقررات كما يظهر لنا من مراجعة بعض الكتابات الرئيسية. وعلى هذا الصعيد يسجل لنا روستو في كتابه «عملية النمو الاقتصادي» ستة «حوافز بشرية» أساسية أو «ميول» أساسية لها أهميتها على صعيد التنمية الاقتصادية[٢٤] وهي:

١ ــ الميل إلى تطوير العلوم الأساسية (الطبيعية والاجتماعية)
٢ ــ الميل إلى تطبيق العلوم لأجل الأغراض الاقتصادية
٣ ــ الميل إلى قبول الابتكارات
٤ ــ الميل إلى السعي لتحقيق التقدم المادي
٥ ــ الميل إلى الاستهلاك
٦ ــ الميل إلى إنجاب الأولاد

ومن الجهة الأخرى فقد وضع سبنجلر قائمة تضم عشرين «مقرراً على مستوى الناتج الصافي للفرد، تسعة عشر منها معرفة بالتحديد»، ومقرر واحد هو الصنف المتبقي[٢٥]. (راجع الملحق (أ) للاطلاع على قائمة سبنجلر).

يدرك سبنجلر العلاقات المتداخلة بين هذه المقررات والفروق القائمة فيما بين درجات علاقة وقوة كل منها. ويقول بهذا الخصوص: «كل مقرر لدى تحديده نرى بأنه يتعلق بمقرر آخر أو مقررات أخرى. وسنجد بأن كافة المجموعة تشكل شبكة من عناصر تعتمد على بعضها البعض بشكل ما. لن نجد أن أياً من هذه العناصر يعمل دائماً كحافز أولي يأخذ بزمام مبادرة التغيير ويضطر العناصر الأخرى بأن تكيف نفسها بالنسبة إليه»[٢٦].

يعلق مؤلف هذا الكتاب أهمية جلى على أفكار سبنجلر وذلك لسببين: الأول لأن كثيراً من المقررات التي حددها هامة كحوافز أو عوامل تحريك أولية في الاندفاع نحو التنمية، وثانياً لأن ملاحظته ونتائجه لها علاقة إلى مدى بعيد بالسياق العربي الذي يحدد هذه الدراسة ويمكن تطبيقها فيه. وبينما يصر سبنجلر بأن «مستوى عالياً من النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق في مجتمعات ذات ثقافات مختلفة بشرط أن تكون نظم القيم السائدة مؤكدة للأغراض المادية والتقدم الفني». يستمر في إصراره بالقول أنه «لكي يتحقق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي يفترض مسبقاً التوافق أو التلاؤم بين العناصر الاقتصادية واللااقتصادية في النظام الثقافي». وبسبب هذه الاعتبارات وغيرها فإن سبنجلر يرتاب في إمكانية صياغة نظرية عامة للتنمية، وذلك أولاً بسبب الفروق بين البلدان (الدول والمجتمعات والحضارات إلخ حسب قوله) وثانياً بسبب التغيرات التي تطرأ على واحدة أو أكثر من هذه الوحدات مع مرور الزمن، فهو يقول: «.. من المحتمل بأنه لا يمكن أبداً صياغة مبدأ نهائي لا يتغير للنمو المجتمعي، وأنه يتوجب علينا إعادة صياغة المبادىء الكمية (الامبريقية) القائمة من وقت لآخر إذا أردناها أن تبقى نافعة». ويمكن للإنسان أن يرى الصلة بين سبنجلر وكزنتس عندما يلخص أفكاره مبيناً بأنه حالياً لا توجد أي نظرية مرضية على صعيد النمو المجتمعي. أما وجهة نظر كزنتس فتقول بأن ما يشاهده الدارس للتنمية حالياً ما هو إلا محاولة للبحث عن نظرية نمو[٢٧]. وإننا لنسجل هنا التلاقي الفكري لهذين الكاتبين البارزين لأننا نجد تعزية وتشجيعاً في فكرهما بالنسبة لتوجه هذه الدراسة. ومن الجدير بالذكر

بأن الفرضية التي تبنيناها منطلقاً لهذه الدراسة بالنسبة لمقررات التنمية في العالم العربي والنتائج التي انتهينا إليها، أفادت كثيراً من اتفاقها بشكل واسع مع الاتجاه العام للنتائج التحليلية لسبنجلر وكزنتس. (بيد أنه ينبغي عليّ أن أبين هنا بأن كزنتس لم يكرس مكاناً واسعاً في كتاباته الغزيرة لمسألة المقررات اللااقتصادية، مع أنه يدرك أهميتها. وقد بقيت جميعها ضمنية في كتاباته على وجه العموم بينما بيّنها سبنجلر بشكل واضح).

أما المثال الثالث على محاولة رسم جدول مقررات فيأتي من دراسة وكتاب إيدلمان وموريس (أنهما تشيران إلى مؤشرات أو أدلّـة أو متغيرات في دراستهما[٢٨]. (راجع الملحق (ب) لتجد جدولاً بالمتغيرات التي اختارتاها).

في إعداد دراسته استفاد مؤلف هذا الكتاب استفادة جلى من جدول مقررات سبنجلر ومن أحدث جدول لأيدلمان وموريس[٢٩]، وكذلك من مناقشاته مع طلاب الدراسات العليا في حلقاته الدراسية عن «إطار التنمية»، بالإضافة إلى فترة طويلة من البحوث والدراسات الميدانية[٣٠] كل هذه المدخلات الثقافية اتصلت بشكل وثيق بخبرة المؤلف وتجاربه أثناء اتصاله بالأقطار الإثني عشر المشمولة بالدراسة وزياراته المكثفة لها والملاحظات التي توصل إليها. وعندما وضع التصميم الأولي للدراسة كان قد تعرف على اثنتي عشرة مجموعة من المقررات وقد اعتبرها عوامل فاعلة حرجة فيما يتعلق بالعالم العربي. وبالتالي فعندما رسم التصميم النهائي وخاصة بعد القيام بأول مقابلات تجريبية قصرت القائمة نوعاً ما وبسطت. ولم يكن هذا التبسيط لأجل تيسير العمل وإنما بسبب تزايد الوعي بأن البحث عن حوافز ومقررات أولية يتطلب بعض الإيجاز ولأن إجراء المقابلات بشكل فعّال وتمحيص الأدبيات القليلة التي تتناول بنود القائمة، يقتضي مثل هذا التبسيط. ومع أن القائمة النهائية ستقدم قبل نهاية هذا القسم من الفصل، فقد يكون مجدياً تسجيل القائمة الأصلية المرسومة في أول محاولة لوضع تصميم للدراسة. ويظهر من تقديم كل من القائمة الأصلية والقائمة النهائية مسار تفكير مؤلف هذا الكتاب على صعيد الموضوع. (تظهر المجموعات الإثنتا عشرة الأصلية في الملحق (ج)).

جاءت نتائج العمل الميداني والمقابلات التمهيدية تؤكد مخاوف المؤلف في ما يختص بإمكانية التعرف إلى كل هذه العوامل وفحص كيفية عملها وفعلها في

الانطلاق نحو التنمية. وبعد مزيد من التفكير في مرحلة ما قبل الجولات الميدانية وإجراء المقابلات بدا واضحاً أن البحث بحاجة ماسة لإعادة التوجيه. وهكذا اقتضى الأمر أن نشدد أكثر على الحوافز الأولية وبحالة خاصة على القوى المقررة أو المؤثرة على القرارات ذات التأثير التنموي، في حين قمنا بوصف وتقويم كثير من عناصر المقررات في القائمة السابقة في الفصول القطرية في الجزئين السابقين من الدراسة أكثر من تفحصها تفصيلياً وبعمق كمقررات في الكتاب الحالي. وما قمنا به نعتبره عملاً تقتضيه الضرورة المنهجية أكثر مما تقتضيه الضرورة العملية والاقتصاد بالوقت. وكنتيجة لإعادة التفكير الذي قمنا به وللمقابلات التجريبية الأولى اخترنا جدولاً آخر للمقررات يسهل الدراسة أكثر. وهذا الجدول هو الذي استعمل في النهاية أثناء المقابلات وفي البحث.

وفي ما يلي القائمة المعتمدة:

أولاً ــ المقررات الاقتصادية

(أ) قاعدة الموارد والأداء (مع إشارة خاصة للبترول والغاز).

(ب) البنية الاقتصادية وخاصة في ما يتعلق بالازدواجية في البنية(*).

(ج) التصنيع: قاعدته وعمليته.

(د) الإصلاح الزراعي (الريفي) والتنمية الزراعية.

(هـ) توافر رأس المال (من موارد داخلية ومصادر خارجية).

(و) البنية التحتية المادية.

(ز) اليد العاملة: حجمها ونوعها وتدريبها والتوافق بين العرض والطلب.

(ح) الريادة والإدارة: مكانها وانتشارها ونوعيتها.

(ط) التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

ثانياً ــ المقررات السياسية والإدارية

(أ) التوجه والالتزام الإنمائي على مستوى القيادة (المؤشرات، السياسات، البرامج الحزبية والحكومية).

(ب) التخطيط والخطط.

(*) Dualism.

(ج) الإدارة المدنية: مواقفها، طريقة التوظيف، التدريب والترقية، الولاءات، التمهن(*)، البيروقراطية، وتوزيع السلطة.

(د) الاستقرار السياسي، التجانس الوطني.

(هـ) دور القطاع العام (المؤشرات بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية، نطاق وضع القرارات، التأميمات، الرفاه الاجتماعي، وضع الميزانية، مدى وجدية التخطيط).

(و) درجة مشاركة السكان.

ثالثاً ــ المقررات الثقافية ــ الاجتماعية

(أ) التربية: مستواها، انتشارها، المضمون والفلسفة، المنهجية (شاملاً مدى التجارب والبحث والاستكشاف العقلي) وعلاقتها بالتنمية.

(ب) قبول التبدل التكنولوجي: المضامير والمؤشرات (مدى تقدم وصقل أساليب الإنتاج والتوزيع وكذلك إدارة الأعمال، البحث، التنظيم إلخ).

(ج) عوامل أو قوى التغير: النخب الحزبية والعسكرية، القيادة السياسية، الطبقة المتوسطة، فئات الأقلية (الخارجة عن الرضوخ للأنماط الثقافية السائدة)(**).

(د) التحسس بالدوافع والحوافز، التوتر الاجتماعي الضاغط نحو التنمية.

(هـ) الحراك الاجتماعي، العائلة ونظام السلطة، النزوع التقليدي مقابل التحديث على صعيد المواقف، رموز المكانة أو المنزلة.

لقد كان من السهل القيام بتصنيف المقررات في مجاميع باستثناء حالتين أو ثلاث إحداها الريادة التي لها جوانب ثقافية ــ اجتماعية وأخرى اقتصادية. ولكننا وجدنا أسباباً كافية بررت وضعها ضمن المقررات الاقتصادية. والحالة الثانية هي التخطيط

(*) Professionalism.

(**) Deviant Minority Groups.

التي كان من الممكن وضعها في المجموعة الأولى. ولكن درجها بين المقررات السياسية والإدارية يمكن تبريره لأن التأكيد على التخطيط أوثق صلة بموقف صانعي القرارات وبالسيطرة على الموارد وتوزيعها وبالأهداف الكامنة خلف هذا الموقف، أكثر من صلتها بالآلية الفعلية لتوزيع الموارد. والحالة الثالثة هي التعاون والتكامل الاقتصادي العربـي. فهذا عامل سياسي أكثر منه اقتصادي (وهو في العمق قضية سيكولوجية اجتماعية). وقد كان بالإمكان درج عوامل التغير في قائمة المقررات السياسية وخاصة في ما يتعلق بالقيادة السياسية أو النخب العسكرية والحزبية. على كل حال فإن التصنيف الدقيق ليس له أهمية إذ ان جميع المقررات تتفاعل حقاً وتتبادل الاعتماد ولهذا فيمكن غض النظر عن بعض التطابق الجزئي[٣١].

لا يكفي تقديم قائمة مقررات منتخبة بشكل نهائي لتحقيق أهداف هذا الفصل: إذ هناك حاجة ملحة لشرح ما تعنيه كل واحدة من هذه المقررات وما يقصد منها، وكيف أنها تعمل للتأثير على التنمية. بيد أن مسألة تحديد المكان اللائق لمثل هذا الشرح كانت موضع تفكير طويل من قبل المؤلف وقد شعر أخيراً أن وضعها هنا سيكون مربكاً نوعاً إذ يؤدي ذلك إلى شرح مطول لمقررات تختلف اختلافاً بيِّناً كما ينطوي بعضها على أفكار تجريدية غير مرتبطة بحالات أو بأوضاع محددة. بالمقابل برزت أفضلية تأجيل مناقشة المقررات إلى الفصل الثاني حيث يمكن التوسع بشرح كل مقرر عندما يحين دوره ورؤي أنه سيكون لهذا فائدة مزدوجة بسبب تجزئة النقاش وجعله أقل كثافة بالإضافة إلى ربطه بسياقه الخاص في حال كل من المقررات الموضوعة تحت المحك في وقتها المخصص. وفي النهاية اعتمد الاختيار الأخير.

ولقد تريث الكاتب طويلاً وهو يفكر في اختيار طريقة منهجية للدراسة. ولقد واجه كثيراً من المغريات لاستعمال نفس المنهج الذي استخدمته إيدلمان وموريس. فلقد احتوى بحثهما الكمي (الامبريقي) على تحليل للعوامل التي:

«كان هدفها الأول.. تخفيض العدد الأصلي للمتغيرات التفسيرية لتصبح أقل عدداً من العوامل المستقلة، بحيث يمكن فهم كافة مجموعة المتغيرات.. وتشترك تقنية أو أسلوبية تحليل العوامل بخصائص معينة مع كل من دراسات المقارنة غير الكمية والتحليلات الإحصائية بأسلوب الترابط»[٣٢].

ولقد تطلبت هذه المقاربة تسجيل قيمة رقمية(*) لكل بلد من البلدان الأربعة والسبعين التي غطيت في دراسة إيدلمان ـ موريس بالنسبة لسلّم اعتمد لكل من المتغيرات أو المؤشرات الواحدة والأربعين المختارة[٣٣]، وذلك قبل معالجة المعلومات لإحلالها داخل متطلبات النموذج الإحصائي المصمم. ولقد سمحت نتائج «معامل الارتباط(**)» في منظومة المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بوضع البلدان في تراتيبه رقمية (وكانت قد قسمت إلى ثلاث مجموعات على أساس مستوى الدخل الفردي) بالنسبة لمجموعات المؤشرات الثلاث. وأخيراً ونتيجة لتدوير مجموعات أو «كتل» العوامل والمؤشرات (وهو ما يجعله أسلوب تحليل العوامل ممكناً) اسْتُخْلصت استنتاجات وتعميمات واسعة المدى في ما يختص بكل مجموعة من مجموعات البلدان الثلاث. (ستسنح لنا الفرصة للإشارة إلى هذه الاستنتاجات عندما نأتي إلى استنتاجاتنا الخاصة في الفصلين التاليين).

إن دراسة إيدلمان وموريس تدعو إلى التقدير. فلقد مكنهما المنهج من أن تعالجا مجموعة كبيرة من المواد لعدد كبير من البلدان وكل ذلك بين دفتيّ كتاب متوسط الحجم، وطريقة العرض أنيقة وواضحة ولكن رغم قوة الإغراء التي كانت تدفعني لكي أحذو حذوهما وأقلدهما في منهجيتهما فإنني قاومت هذا الإغراء لسببين: الأول، عدم مقدرة مؤلف هذا الكتاب على استخدام المنهجيات الكمية والإحصائية المتقدمة وميله لتحاشيها. ويجب أن يضاف إلى هذا، الخشية من أن التشدد والأناقة التي تتحلى هذه المنهجيات بهما تخفي وراءها عادة الحقيقة بأنها تعيق المرونة في الاستشكاف التحليلي وتمنع إبراز الفروق الدقيقة والاستدراكات الحساسة التي لا يمكن التخلي عنها عندما نقوم بتحريات على صعيد السلوك البشري والمجتمعي. ويصدق هذا بصورة خاصة في حالة مناقشة التنمية ومقرراتها. أما السبب الثاني الذي حدا بنا إلى عدم تتبع الخطوات التي سارت عليها إيدلمان ـ موريس فيعود إلى طريقة البحث نفسها. فالخطوة الرئيسية الهامة في هذا البحث هي تسجيل قيم رقمية لكل من البلدان بالنسبة لكل من المؤشرات، وقد قامتا بذلك معتمدتين على آراء كثير من الخبراء العارفين بالبلدان العديدة والمؤشرات التي شملها البحث. ولكنهما مع ذلك قامتا بهذه

(*) Score أو إعطاء علامة أو درجة.

(**) Regression & Correlation.

التسجيلات وهما على مسافة بعيدة من «مسرح العمليات». ولقد شعر مؤلف هذا الكتاب بأن إعطاء العلامات أو الدرجات لأي بلد فيما يختص بهذه المسائل، مثل التنظيم الاجتماعي الأساسي أو درجة التحسن فيما بين تاريخين في المؤسسات المالية وفي نظام الضرائب والقوى العاملة أو الأساليب الزراعية ــ واقتصر على تسمية بعض الأمثلة ــ سيكون هذا الأمر محاولة في استخدام الدقة الرقمية في غير موضعها(*). ومن المقبول تماماً أن بعض المقاييس أو الأجهزة القياسية قد صاغتها المؤلفتان ورفعت إلى الخبراء لإبداء الرأي. ومع ذلك فقد بقي لدينا ريبة ملحة بأن أسلوب العلامات هذا كان تعسفياً ومصطنعاً بما لا يسمح بالراحة والرضا.

لقد فضل مؤلف هذا الكتاب أن يعتمد على معرفته الوثيقة بالبلدان الإثني عشر التي زارها وعلى ملاحظاته المتجددة في زياراته المكثفة، بالإضافة إلى ٣٥٠ مقابلة أجراها شخصياً والأدبيات ذات العلاقة التي راجعها وتفحصها، ليتمكن بعد كل ذلك من أن يصدر حكماً ــ غالباً نوعياً ومحدداً باستدراكات ــ على حالة وعمل مختلف المقررات. ولقد بدا بأن هذه الطريقة في البحث تعطي ثقة أكبر من الثقة التي يعطيها التسجيل الكمي المشار إليه قبلاً الذي يعطي تطميناً ظاهرياً. ولقد شعرنا على أي حال بأننا نعالج بعض المفاهيم والمؤسسات التي يصعب التمكن منها والتي يرافقها عادة ردود فعل بشرية حساسة وغير منتظرة ويصاحبها أيضاً عملية يحتبك في طياتها كثير من القوى الاقتصادية والثقافية ــ الاجتماعية وكذلك الإدارية ــ السياسية بحيث يصبح كل حكم أو تقدير رقمي في تلك الحال من قبيل الدقة في مكانها غير الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك فقد سار مع فحص المقررات فحص المؤسسات والقوى المتصلة بالتنمية مما بدوره اقتضى تقويماً وتحليلاً نوعياً أكثر منه رياضياً أو إحصائياً. ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى كون المؤسسات والقوى، بصفتها الخطوط أو الأحزمة الناقلة التي من خلالها يمكن أن تصل القوة المولدة في عالم الأفكار والقيم وبوجه عام المقررات غير المحسوسة إلى ميدان التنمية وآليتها ــ إن كل هذه تكاد تستعصي على التقدير الكمي.

٤ ــ تحابك المقررات

من الضروري أن يوضع ترتيب مفهومي ما (أو ضبط ما ضمن نظام) لمجموعة المقررات والمؤسسات والقوى بحيث ان «نظام الأفكار» الناتج يمكن بواسطته شرح

(*) وهو مايعبر بمصطلح «Misplaced Concreteness».

أداء الاقتصادات العربية بحيث يساعد ذلك على استشراف احتمالات التنمية في المستقبل القريب.

تعزى عادة القدرة على تفسير الماضي والتنبؤ بالمستقبل إلى النظام الفكري المسمى «نظرية». لكننا لسنا ندعي هنا بأن توجه الدراسة قد أدى ـ ولم نكن نعتقد منذ البداية بأنه سيؤدي ـ إلى بلورة نظرية تنمية قادرة على تفسير عملية التنمية ـ حتى ولو كان ذلك مقتصراً على البلدان العربية. فلقد تحاشى كتاب أكثر اقتداراً وأوسع تجربة هذه المحاولة أو حتى مجرد الادعاء بأنها ممكنة على الإطلاق ـ بعد أخذ حالة ووسائل المعرفة المتاحة بالاعتبار. بيد أننا افترضنا بأن المقاربة المتبعة في تصميم الدراسة وتغطيتها، سيؤديان قطعاً إلى نتائج ذات مغزى وتعميمات لها دلالتها على صعيد التنمية في المنطقة العربية، وسيفسح ذلك المجال على الأقل لتصنيف البلدان العربية إلى فئتين أو ثلاث على أساس عمل المقررات في تنميتها، واحتمالات التنمية في اقتصاداتها ومجتمعاتها. وإننا لنأمل في أن يبرر الفصلان التاليان هذه التوقعات.

لهذه النقطة الأخيرة، ونعني بها إمكانية تصنيف بلدان المنطقة إلى فئات، قيمة خاصة. لقد كشفت البحوث الاستقرائية، وخاصة ما قامت بها إيدلمان وموريس بأن مجموعات المقررات الثقافية ـ الاجتماعية والإدارية ـ السياسية وكذلك الاقتصادية، تعمل كلها بدرجات مختلفة من الشدة في مراحل مختلفة من مراحل التنمية فيما بين مجموعة من البلدان وأخرى، ويعتمد ذلك كل الاعتماد على المستوى الانطلاقي للتنمية في المجموعة المعنية وعلى الاستجابة للمقررات. ففي أدنى مستوياتها كما ذكرت إيدلمان وموريس[٣٤]، تبرز المقررات الثقافية ـ الاجتماعية كمقررات لها علاقة قصوى ويبدو أن تلبيتها تشكل الشرط اللازم كل اللزوم لتحقيق عملية التنمية. ولقد وجدنا أيضاً أنه لا يمكن للمقررات السياسية البدء بالعمل (بصورة ملحوظة) إلا بعد تلبية الشروط الثقافية ـ الاجتماعية. وعندما تتم تلبية الشروط السياسية في البلاد التي هي نسبياً على مستوى أعلى على صعيد التنمية من تلك البلدان التي في المجموعة السابقة فعندها تبدأ المقررات الاقتصادية الصرفة بالعمل.

لقد اعتبرت هذه الاستنتاجات (في دراسة إيدلمان وموريس) كفرضيات[*] في

(*) في الواقع، المقصود هنا «قضايا» (Propositions) ولكننا نود عدم الخلط بين المعنى الحالي و «القضية» بمعنى (Issue).

الدراسة الحالية. ولقد ثبت بأنها مفيدة أولاً كنقاط انطلاق لفحص مسيرة التنمية في العالم العربي، وثانياً كنتائج يرجع إليها لقياس موضوع دراستنا اليوم ومقابلته بها. هذا ولقد قام جلبريث بتقديم تمازج مشابه حيث تمتد الاستنتاجات لتصبح فرضيات ـ مع فروق بسيطة في الصيغة[٣٥].

يقرر جلبريث بأنه يمكن تصنيف البلدان النامية إلى ثلاث مجموعات رئيسية: (أ) تلك التي تحتاج إلى ثورة اجتماعية ـ اقتصادية قبل أن تبدأ في التحرك نحو التنمية، كالثورات التي تشمل الإصلاح الزراعي ومثلها من المضامير ذات التغير الجذري (وهي مرحلة تشبه المراحل التي تحتاج إلى تغير ثقافي ـ اجتماعي بعيد المدى حسب صيغة إيدلمان موريس)، (ب) تلك البلدان التي تبلورت فيها الثورة وأهدافها وأعطت ثمارها وأصبحت الآن في حاجة إلى «برنامج إنمائي» أو بنية تحتية يمكن أن تحققها حكومة مستقرة نشيطة، و(ج) تلك البلدان التي حصلت فيها الثورة وتحققت البرامج اللازمة وتملك المؤهلات الاقتصادية (كرأس المال والريادة وأمثالها) مما يمكن المعطيات الاقتصادية الآن أن تعمل بصورة فعالة.

يبقى سؤال يجدر بنا أن نجيب عنه في هذه الدراسة، ألا وهو: إلى أي مدى تصدق صيغة إيدلمان ـ موريس أو صيغة جلبريث في ما يتعلق بالعالم العربي؟ وبمزيد من التحديد إلى أي مدى تنطبق داخل النظم المختلفة: الاقتصاد الحر، أو الاشتراكي أو النظام المختلط؟ إذ ان هذه الدراسة، وإن لم تكن مكرسة لكي تختبر صحة هذه الصيغ إذ هي معنية أساساً بمنطلقاتها الذاتية والأسئلة الخاصة بها التي تسعى للإجابة عنها، فقد اعتقدنا بأنه من المفيد لها أن تحفظ خطاً من الصلة مع الدراسات الأخرى وأن تعكس التعرف إلى أية قربى أو تباعد بين استنتاجاتها واستنتاجات تلك الدراسات الأخرى التي لها علاقة بها.

وبما أننا لم نصمم دراستنا طبقاً لنموذج أي عقيدة أو إيديولوجيا معينة فقد انطلقنا بدرجة كبيرة من المرونة والانفتاح إلى ما يمكن أن تقدمه تحرياتنا من اقتراحات ذات شأن. ومع ذلك فلم يكن ذهننا خالياً تماماً: فقد كان لدينا تصور معين للتنمية ومضمونها، والحاجة إلى مقاربة متعددة الاختصاصات لمعالجة موضوع التنمية. وقد ساعدنا المفهوم والمضمون ومنهجية البحث المختارة في أن نختار المقررات التي اعتقدنا بأنها تعمل بكل قوة. ولقد كان الاختيار في حد ذاته فرضية ضمنية في ما يختص

بالقوى التي اعتقدنا أنها ذات حجم كبير وراء التنمية. بيد أننا بقينا منفتحي الذهن في مراقبة كيفية عمل هذه القوى في التفاعل المتبادل لتحقيق التنمية، مع السماح لأنفسنا بأن نهتدي بما كنا نلاحظه، ونستنير به من وحي هذه الدراسة. ومع أن الدراسة لا يمكنها أن تدعي أنها تنتج نظرية للتنمية بالمعنى الصارم للكلمة، فإننا نعتقد أنها قادرة بأن تقودنا إلى تفهم أفضل لطبيعة ومجالات التنمية في العالم العربي، وكيف كانت مسيرتها خلال الثلاثين سنة ونيف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما هي التطلعات والاحتمالات المنتظرة في السنوات القادمة[٣٦].

٥ ـ القضايا الرئيسية في التنمية

تبرز قضايا كثيرة ـ رئيسية وثانوية ـ في عملية تكوين التصور الإنمائي وتصميمه والتخطيط له ودفع التنمية وتجسيدها عملياً. فليس هناك أي بحث عن التنمية على مستوى رفيع إلا ويناقش القضايا الأكثر وضوحاً منها أو على الأقل يشير إليها. وتركز معظم الكتابات، وخاصة ما كان منها بصورة كتب مرجعية، معظم اهتمامها على المعضلات والقضايا التي تتعلق بـ«عوامل الإنتاج» الرئيسية، خاصة نقص الموارد وتدني مستوى الإفادة منها، ونـدرة القوى العاملة من فئة المهارات التي يحتاج إليها التحديث الاقتصادي، ومحدودية الادخارات المحلية ورأس المال المستثمر ونقص المهارات الإدارية والريادية، وأخيراً بدائية التنظيم وعدم فعاليته[٣٧].

لو كانت هذه هي المشاكل المقصودة هنا لما كان يوجد أي مبرر لتكريس قسم من هذا الفصل للموضوع. والحقيقة أن الرغبة في إظهار أهمية مشاكل خاصة وقضايا ومخاوف تتعلق بالتنمية، وبصورة خاصة التنمية في البلدان العربية، هي التي أوجبت تخصيص مجال لهذا الموضوع في آخر الفصل الحالي. وإن ما نريد أن نشدد عليه بالدرجة الأولى هو تلك القضايا التي لا تنال الاعتبار اللائق في الدراسات التي يقتصر الاهتمام فيها عادة على مجالات التنمية الاقتصادية، وثانياً تلك القضايا ذات الأهمية الخاصة والتي لها صلة هامة بالمنطقة العربية واهتماماتها:

١ ـ إن أول مجموعة من هذه القضايا تتعلق بمحتوى وفلسفة التنمية ولقد أشرنا كثيراً إلى معظم مضمون هذه القضايا في القسم الأول من هذا الفصل، عندما قمنا بفحص محتوى التنمية وميزناه عن النمو. وما علينا الآن إلا أن نذكر النقاط الأكثر أهمية وهي:

(أ) خطر التمسك بنظرة آلية في ما يختص بالتنمية، نظرة تركز على المعدل العام للنمو دون الاهتمام الكافي بالحاجات الفعلية لسواد الشعب والنمط الفعلي لتوزيع الدخل والثروة.

(ب) خطر البحث في التنمية بشكل مجزأ غير متصل الحلقات حيث تنال بعض مجالات حياة المجتمع ورفاهه جل العناية وتهمل مجالات أخرى كثيرة.

(ج) الخشية من السماح لتعايش وجهة نظر تنموية انفصامية حيث يوضع بعض التشديد على النمو والتصنيع دون الاكتراث بشكل وافٍ بالمخلوق البشري وبكرامته على المستويين السياسي والاجتماعي.

٢ ـ تتعلق المجموعة الثانية بالقوة الحافزة التي تكمن وراء التنمية:

(أ) هل سيستمر إيمان المجتمع «باليد الخفية» على صعيد نظام الاقتصاد الحر الذي يركز رئيسياً على التوقعات بأن الاهتمام بالمصلحة الشخصية من قبل المنتجين والمستهلكين سيؤدي إلى أقصى درجة من الرضا للجميع، أم أن هذا الإيمان سيركز على دور اقتصادي موسع للدولة والتخطيط وبعض الإجراءات الاشتراكية؟

(ب) إلى أي حد سيكون بالإمكان أن يشارك السكان الراشدون في الحياة السياسية (وبالتالي في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية)؟

(ج) إلى المدى الذي سيولد فيه بنيان جديد سياسي واقتصادي ـ اجتماعي نتيجة للتنمية (أو كشرط سابق لها)، ألا يكمن هنا خطر بأن «الطبقة الجديدة» من الحكام ستتحول مع الوقت إلى فئة مستثمرين وإن يكن ذلك على طراز يختلف عن الطبقة القديمة؟ وكيف يمكن للمجتمع أن يحمي نفسه من مثل هذا الخطر؟

٣ ـ تتركز القضية الرئيسية الثالثة حول مسألة توزيع الناتج القومي: كيف يمكن للمجتمع أن يقيم توازناً موفقاً بين الاهتمام بالإنتاج المتزايد والمتطلبات المشتقة منه (بما في ذلك زيادة الاستثمارات ولذلك بالضرورة زيادة الإدخار) والاهتمام بتوزيع أكثر إنصافاً؟ وكيف يمكن تطبيق العدالة التوزيعية بين المناطق والقطاعات والمجموعات دون انتهاك حرمة مقاييس الكفاءة الاقتصادية بشكل خطير؟

٤ ــ التربية، ولها ما لها من أهمية اجتماعية واقتصادية جلى، هذه التربية تثير في حد ذاتها أسئلة خطيرة:

(أ) فهناك أولاً التصادم بين الضغوط التي تهدف إلى تأمين التعليم للجميع، أي لنشر التربية أفقياً، والضغوط التي تهدف إلى تأمين تعليم وتدريب أفضل لبعض الأنواع الاستراتيجية المعينة من الشبان الذين تعتبر وظيفتهم التنموية بالغة الأهمية. وتشمل هذه المجموعات: المهندسين والمراقبين على الورش والاقتصاديين والأطباء والإداريين والحرفيين والعمال المهرة وما شابه ذلك.

(ب) بالإضافة إلى هذه القضية أي قضية الانتشار مقابل النوعية هناك قضية أخرى تساويها في الأهمية، وأعني بها التأكيد على أن للتربية أبعاداً اجتماعية وأنها ينبغي أن لا تؤدي إلى إغناء فئة مختارة من الرجال والنساء المدربين تدريباً عالياً على حساب جمهرة القوى العاملة، بحيث تؤلف هذه الفئة جزيرة منعزلة في بحر من الفقر وشبه الأمية.

(ج) وأخيراً هناك قضية اختيار إطار للجهود التربوية، وخاصة على صعيد المؤسسات المهنية والجامعات ومشاريع البحوث الكبيرة والتجارب التكنولوجية. والسؤال هنا هو: إلى أي حد ستبقى الجهود مقتصرة على الدولة القطرية وإلى أي مدى ستصبح مشاريع قومية (على المستوى العربي العام)، حيث تهدف إلى تحقيق وفورات قياس مرموقة، وتوزيعاً أفضل للقوى العاملة في المنطقة العربية وإلى الإفادة بشكل أفضل من القوى العمالية العالية التدريب والنادرة الوجود.

٥ ــ يلي ذلك أن اختيار التكنولوجيا ونقلها يولد مشاكل معينة ويثير قضايا لها ما لها من الأهمية:

(أ) ففيما يتعلق باختيار التكنولوجيا لا تختلف المشكلة هنا عنها في أي مكان آخر شاملة أسئلة مثل الكثافة الرأسمالية، والتشغيل الآلي، وفيما إذا كان اختيار التكنولوجيا يمكن أن يكون موضوع سياسة شاملة أو فيما إذا كان يجب في التحليل النهائي أن يتم على مستوى المؤسسة أو الصناعة.

(ب) القضية الثانية أي نقل التكنولوجيا تتعلق ببلدان العالم الثالث ولكنها ذات إلحاح خاص للبلدان العربية وبتخصيص أكثر للبلدان المصدرة للنفط بينها. يجب أن يتركز التفكير والسياسة هنا حول إيجاد أفضل الوسائل للإسراع بالتقدم التكنولوجي في المنطقة وهكذا تتحول عن الاستيراد بالجملة للتكنولوجيا العصرية والآلات، أولاً بتكييفها للمتطلبات المحلية، ثم فيما بعد ببلوغ مرحلة القدرة على عمل المبتكرات الجديدة. وهذا يقتضي التشديد على التربية العلمية والتجارب والبحوث على نطاق أوسع بكثير من النطاق الحالي. والواقع أن ذلك يشمل تغيراً ثورياً في الفلسفة التربوية وفي محتواها ومنهجيتها، بالإضافة إلى الأموال اللازمة والمهارات البشرية التي يتطلبها التغير. وجدير بالذكر أيضاً أن مسألة نقل التكنولوجيا تثير قضية سياسية وقضية اجتماعية: الخطر من أن البلدان الصناعية المتقدمة ستمارس تأثيراً وسلطة لا مبرر لهما على البلدان المستقبلة كنتيجة لحيازتها على التكنولوجيا المتقدمة، وأن الدول الصناعية ستعرقل تنمية التكنولوجيا والمقدرة العلمية في البلدان العربية محلياً. (بالإشارة إلى البلدان المتقدمة تشمل أيضاً الشركات العالمية التي تمارس نفوذاً كبيراً بقوة هائلة في ميدان تطوير التكنولوجيا ونقلها)[٣٨]. وكيف يستطيع العالم العربي إذن أن يحقق في آن واحد «نقل التكنولوجيا» وأن يأخذ حذره ضد الاستغلال وضد عرقلة تنمية قدراته العلمية والتكنولوجية الذاتية؟

٦ ـ ويثير أيضاً دور قاعدة الموارد عدداً من الأسئلة (بما في ذلك الموارد الطبيعية والموارد التي يصنعها الإنسان). وأحد الأسئلة التي تطرح عادة هو كيفية توزيع الموارد التي يضعها الناتج القومي الإجمالي في الاقتصاد فيما بين الاستهلاك والادخار/الاستثمار أو كيف نهتم بحاجات هذا الجيل مقابل حاجات الجيل التالي؟ بيد أننا نرغب في التشديد على سؤالين آخرين لا يشكلان عادة جزءاً من اهتمام رجل الاقتصاد في هذا الصدد:

(أ) كيف يمكن تسريع الاستثمار دون الاعتماد الزائد على المنح والقروض الأجنبية؟ إذ لا شك أن لهذه دلالات سلبية على الصعيد السياسي

والثقافي ــ الاجتماعي. أو بعبارة أخرى: ما هو التوازن الموفق بين العزلة والاستثمار البطيء من جهة، والتعرض لخطر الضغوط ومصالح مقدمي المنح والدائنين من الجهة الأخرى؟ وهنا تبرز القضية الجوهرية وأعني بها الاعتماد على النفس. ونعتقد أنه يتوجب على كل بلد كما يتوجب على المنطقة العربية ككل، السعي إلى الاعتماد على النفس إلى المدى الذي يسيطر فيه تفكير وتخطيط وصياغة سياسات على المستوى القومي، دون أن يؤدي ذلك إلى تبني مبدأ العزلة. كما يتوجب السعي لتحقيق الانسجام فيما بين الجذب المتعاكس لكل من هذين القطبين. قد نجد بأن أسلم طريق للوصول إلى هذا الانسجام هو بواسطة التعبئة القصوى للجهود والموارد الوطنية ثم البحث عن التعاون الدولي، بثقة واحترام للنفس ووعي ناضج، وإدراك بأن الأقوياء ليسوا عادة قديسين في علاقاتهم الاقتصادية مع الضعفاء، وعليه فإن إقامة العلاقات مع البلدان الصناعية يقتضي الكثير من الاحتراس.

(ب) تتصل القضية الثانية في المجموعة الحالية بالحاجة الملحة لتخصيص كميات كبيرة من الموارد للدفاع، رغم أن حاجة العالم العربي في الدرجة الأولى هي تكريس الموارد للتنمية. وغني عن البيان أن التضارب بين متطلبات الدفاع ومتطلبات التنمية هو تضارب حقيقي، إذا ما فهمنا التضارب بالمعنى الضيق أي في كون الدفاع والتنمية يتطلبان حصة كبيرة من موارد المنطقة المحدودة وخاصة في «بلاد المواجهة» أي سوريا والأردن ومصر.

على ان الحديث عن الفوائد التي قد تعود لصالح التنمية إذا جرى تخفيض مخصصات الدفاع أمر عقيم ما دامت المنطقة في حالة حرب مع إسرائيل، وما زال الشعور مستمراً بأن القوة الحربية الإسرائيلية تشكل خطراً مخيفاً يهدد الأمن العربي. إذن وتحت هذه الظروف لا بد من تبرير الإنفاق الدفاعي على أنه السياج الواقي للمكتسبات الإنمائية، وتبرير التنمية على أنها القاعدة الصلبة للدفاع. أما نمط توزيع الموارد بين الاثنين فسيبقى مسألة توازن دقيق ويجب أن نقوم بحلها بكل عناية، وفي أحسن الحالات ينبغي أن يتم اختيار طبيعة وتكنولوجيا الدفاع، وأن

يجري تصميم الدفاع، بحيث يتوافر أقصى درجات الأمن الممكنة من كل وحدة إنفاق دفاعي، وكذلك أن تصمم التنمية بحيث تخدم كلا الهدفين ألا وهما الدفاع ورفاهية الشعب.

٧ ـ سنخص بالبحث ثلاث قضايا من مجموعة السكان والقوى العاملة.

(أ) إن تزايد عدد السكان بشكل سريع الذي يرافق مراحل التنمية الأولى يجعل التحسن الضئيل في معدل النمو الاقتصادي ضعيف التأثير لأن زيادة عدد السكان تبتلعه. وقد أشار جيرشنكرون (Gerschenkron) إلى هذه المشكلة قائلاً بأن الثورة المضادة «الملثوسية»(*) تقهر أو تهدد ثورة التنمية[٣٩]. فالقضية هنا ذات جانبين: كيف نؤثر على التخطيط العائلي للسيطرة على معدل الزيادة السريع، وهكذا نخفض نسبة المعالين في السكان، وكيف نحسّن ونرفع الأداء الاقتصادي العام للسكان بحيث يبطل اعتبار الزيادة العددية كعبء وتتحول إلى مزية؟

(ب) أما القضية الثانية فهي البطالة والعمالة الناقصة، وهي قضية لا تلاقي الاهتمام اللازم ولا الجهود الوافية التي يجب أن تبذل ولا الموارد التي يجب أن تخصص لها في العالم العربي، رغم كون هذه المشكلة من أعظم المشاكل. وكثيراً ما تتضخم هذه المشكلة بسبب الاستثمارات الخاطئة والسياسات التكنولوجية غير الصحيحة، وأيضاً بسبب توزيع التشديد غير المتناسب بين التربية التقليدية التي تهدف إلى إنتاج كتبة وموظفين إداريين، وبين التدريب المهني والحرفي الذي يستهدف، ويستطيع أن يعد، عاملين نافعين في حقل الاقتصاد يسهل انخراطهم في حقل العمل المجزي بشكل أنفع بكثير من الكتبة (الذي يعرفون في الأدبيات باسم «ذوي الياقات البيضاء»).

(ج) وهناك أيضاً مشكلة «هجرة الأدمغة» وهي قضية لها أهميتها في العالم العربي[٤٠]. وتظهر هنا مسألتان أولاً ما تسببه هذه الهجرة من العراقيل

(*) مالثوس قس إنكليزي، بحث في أوائل القرن التاسع عشر مسألة خطر تزايد السكان أكثر من تسارع إنتاج الغذاء.

في وجه التنمية، وثانياً الخسارة التي يتحملها المجتمع لأن القوى العاملة العالية المستوى التي يفقدها بالهجرة قد كلفت البلدان العربية موارد مالية لا يستهان بها وأيضاً سنين غالية الثمن صرفت خلال عملية التدريب.

٨ ـ تشكل الحكومة والخدمة المدنية مجموعة أخرى من القضايا الجديرة بالاعتبار. وسنذكر باختصار قضيتين من هذه القضايا هنا:

(أ) الأولى المهام المتزايدة والمتسعة كثيراً للإدارة الحكومية، وعلى وجه الخصوص بسبب قيام القطاع العام بكثير من الواجبات الاقتصادية (بما في ذلك امتلاك وسائل إنتاج لا يستهان بها، وتخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية دون أن يصاحب ذلك اتساع موازٍ في مقدرة هذه الإدارة. ويتعلق بهذه القضية أيضاً البطء في تمهنّ(*) الإدارة بالرغم من أن بداءات جيدة أخذت تظهر في عدد من بلدان المنطقة.

(ب) أما الثانية فتتعلق بالتشديد الكبير في بعض البلدان العربية على الانتماء الحزبي والولاء الحزبي في عمليات التعيين والترقية في سلك الخدمة المدنية. ومع أنه يمكننا أن نفهم هذه الظاهرة، علينا أيضاً أن ندرك الثمن الذي يترتب عليها إذ انه ليس من الضروري بأن تكون العضوية الحزبية مرادفة للكفاءة والجدارة. (وكثيراً ما يكون العكس هو الصحيح). إن إصلاح هذا التناقض أمر ملح جداً في البلدان المعنية. (تتخذ هذه المشكلة شكلاً آخر في عدد من البلدان العربية حيث يعتمد التعيين والترقية ومدى الصلاحيات الممنوحة للموظف عادة من الناحية الظاهرية على امتحان دخول، ولكن يعتمد الأمر بالحقيقة على المحسوبية والمتاجرة بالتأثير والنفوذ وهي أمراض متفشية بين السياسيين والزعماء الاجتماعيين).

٩ ـ وأخيراً تظهر مجموعة هامة من القضايا بصدد التنمية العربية القومية، والتعاون والتكامل بين دول المنطقة. والنقطة الأساسية التي تكمن وراء هذه القضايا هي أن مثل هذا التعاون والتكامل هامان وضروريان للمنطقة إذا نظرنا إليه كوحدة

(*) أي Professionalization.

واحدة، وأيضاً للأقطار بمفردها داخل المنطقة. وينبثق من هذه النقطة القضايا أو الأسئلة التالية:

(أ) ما هي الصيغ الأكثر ملائمة للتعاون والتكامل وكيف يمكن أن تنفذ وتترجم إلى مؤسسات وسياسات وإجراءات وحقائق بشكل عام مع استمرار التعلق بالسيادة الوطنية في كل قطر؟

(ب) كيف يمكن إرضاء المصالح الخاصة داخل إطار التعاون والتكامل وإيجاد مكان لها بحيث لا تقف موقف المعارضة أو تتحول إلى مصالح مخرِّبة؟ يتطلب مثل هذا الإرضاء فيما يتطلب آليات وإجراءات تعويضية للمؤسسات والمصالح التي ستعاني من تعرض أكبر للمنافسة على صعيد التعاون والتكامل، أو التي تضطر للقيام بإعادة توظيف رأس المال في القطاعات والنشاطات الأخرى التي من المحتمل أن تستفيد من الهيكليات التعاونية الجديدة.

(ج) كيف يمكن تشجيع القوى العاملة ورأس المال ليتحركا بكل حرية وبصورة مجدية عبر الحدود القطرية بحيث يحققان توزيعاً ملائمًا في كل المنطقة؟ وكيف يمكن التغلب على العراقيل التي تقف في وجه هذه المسيرة، هذه العراقيل التي هي سياسية وسيكولوجية ـ اجتماعية بالإضافة إلى كونها اقتصادية؟

(د) كيف يمكن تشجيع المشاريع القومية بشكل يرفع من شأن دورة الحياة الاقتصادية في المنطقة ويقوي المصالح المشتركة والعامة بحيث تشكل المشاريع خطوة ثابتة نحو الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية التي يصبو إليها كثير من العرب؟ (جرت الإشارة قبلًا لموضوع المسيرة القومية نحو التربية والعلم والتكنولوجيا والبحوث).

(هـ) وأخيراً وأهم من كل ما ذكرناه، كيف يمكن وضع المورد الرئيسي في المنطقة ونعني به الهايدروكربونات (النفط والغاز)، في خدمة تنمية المنطقة (من خلال المشاريع الوطنية والمشاريع المشتركة على حد سواء)، بشكل تستطيع فيه المنطقة من تحقيق أوجه التنمية المتعددة: اقتصادياً وتقنياً واجتماعياً وسياسياً؟ كيف يمكن لتدفق الموارد من الدول النفطية

الرئيسية إلى البلدان العربية المستوردة لرأس المال أن يزداد بالرغم من التردد النسبي في البلدان التي تملك فائضاً كبيراً؟ ما هي الصيغ المؤسسية التي يجب أن تخترع أو، في حالة وجودها، أن توسع وتعمق، من أجل إقامة المساعدات الإنمائية العربية على قاعدة مؤسسية ثابتة، وتكثيفها، خاصة ما يوجد منها بالبلدان العربية (وكذلك بلدان العالم الثالث الأخرى)، من خلال المشاريع الفردية والبرامج والقطاعات بكاملها؟ وباختصار كيف يمكن أن يصبح النفط حقاً، مقرراً قوياً ومحركاً للتنمية من خلال تعاون عربي مجدٍ ومن خلال نظرة أوضح وأكثر جدية للتنمية، ومن خلال سياسات أكثر فاعلية وأوسع مدى؟

إن تسجيل قائمة لهذه القضايا الرئيسية كالتي قدمناها الآن بشكل مختصر يهدف إلى طرح الأسئلة المفهومية الهامة أكثر مما يهدف إلى الإجابة عنها. إن تشعب هذه القضايا وهذه الأسئلة واتساعها وتعقيداتها يجعلها تقع خارج نطاق ما يهدف إليه هذا الفصل لما تقتضيه من مناقشة كاملة. بيد أننا قد مررنا على العديد منها مروراً خاطفاً، وعالجنا البعض الآخر، ونحن نتقدم في بحثنا في الجزئين الأولين من هذه الدراسة، وخاصة في الفصل الأخير من الجزء الثاني. وسنوجه اهتماماً أكثر لبعضها في الفصلين التاليين من الجزء الحالي. على كل حال فإن الهدف الأساسي لتسجيل هذه القائمة هو خلق إحساس ووعي بها وبما شابهها من القضايا الأساسية التي يشكل إغفالها سوء فهم كبير للتنمية وأهدافها وأغراضها الحقيقية.

الملحق (أ): قائمة سبنجلر

١ ــ التركيب السكاني بالنسبة للعمر
٢ ــ التركيب السكاني البيولوجي
٣ ــ التركيب السكاني الصحي
٤ ــ التجهيز المادي (أي الموارد والآلات المنتجة إلخ) للعامل
٥ ــ حالة الفنون الصناعية
٦ ــ حالة التجهيز السكاني بالنسبة للتربية والعلوم والثقافة

٧ ـ تركيب النظام السائد للقيم، وخاصة قيم الزعماء في النطاق الاقتصادي ـ الاجتماعي والقيم التي تؤثر تأثيراً فعالاً على القوة الخلاقة الاقتصادية والتوجه نحو بذل الجهود المنتجة اقتصادياً

٨ ـ الطبيعة المسيطرة للنظام السياسي ـ الاقتصادي: هل هو نظام اقتصاد حر؟ مختلط؟ ديموقراطي اشتراكي؟ أو كلي(*)؟

٩ ـ فعالية واستقرارية الأنظمة والمؤسسات والتنظيمات القانونية المخصصة لصيانة الأمن المدني والسياسي والاقتصادي

١٠ ـ درجة التعاون والإلفة الحاصلة، فيما بين المجموعات والطبقات التي تؤلف المجتمع

١١ ـ الدرجة التي يتكيف بها نمط الاستهلاك مع نمط توافر الموارد ووسائل الإنتاج

١٢ ـ مرونة البنية المؤسسية والجهاز المادي للاقتصاد

١٣ ـ الحراك الاجتماعي الاقتصادي عامودياً وأفقياً

١٤ ـ التوزيع الجغرافي الداخلي للنشاطات الاقتصادية

١٥ ـ علاقات التبادل السائدة بين الاقتصاد موضوع الدراسة والاقتصادات الأخرى

١٦ ـ درجة التخصص وتقسيم العمل الفعلي

١٧ ـ نطاق التنظيم والنشاط الاقتصادي السائد

١٨ ـ المقدار النسبي القائم للبطالة الكاملة والجزئية والمقنّعة

١٩ ـ توزع القدرة على اتخاذ القرارات الريادية وتنفيذها

٢٠ ـ أية عوامل متبقية (أخرى) والتي على كونها غير هامة حالياً قد تصبح ذات أهمية مرموقة لاحقاً

الملحق (ب): قائمة إيدلمان وموريس

١ ـ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد: ١٩٥٠/١٩٥١ ـ ١٩٦٣/١٩٦٤ (هذا على سبيل التدقيق المتغير المعتمد

(*) أي Totalitarian

المستخدم في الدراسة، ولكن المتغيرات سجلت جميعاً كمعتمدة على بعضها طبقاً لمبادىء «تحليل العوامل»

٢ ــ حجم القطاع الزراعي التقليدي
٣ ــ مدى الازدواجية في الاقتصاد
٤ ــ درجة التحديث في التطلع العام
٥ ــ أهمية الطبقة المتوسطة الوطنية
٦ ــ درجة الحراك الاجتماعية
٧ ــ درجة التعليم(*)
٨ ــ مدى الاتصالات (وسائل التخاطب الجماهيرية)
٩ ــ درجة التوتر الاجتماعي
١٠ ــ درجة الاندماج الوطني والشعور بالوحدة الوطنية
١١ ــ درجة التجانس الثقافي والجنسي (العرقي)
١٢ ــ معدل الخصوبة الخام
١٣ ــ درجة الكفاءة الإدارية.
١٤ ــ مدى مركزية السلطة السياسية
١٥ ــ قوة المؤسسات الديموقراطية
١٦ ــ درجة حرية المعارضة السياسية والصحافة
١٧ ــ الأسس السائدة لنظام الأحزاب السياسية
١٨ ــ درجة المنافسة بين الأحزاب السياسية
١٩ ــ مدى الاستقرار السياسي
٢٠ ــ مدى التزام القيادات بالتنمية الاقتصادية
٢١ ــ قوة الحركة العمالية
٢٢ ــ القوة السياسية للنخبة التقليدية
٢٣ ــ القوة السياسية للعسكريين
٢٤ ــ مستوى فعالية نظام الضرائب
٢٥ ــ مدى ملائمة رأس المال الطبيعي (المادي) العام

(*) Literacy

٢٦ ـ مستوى حداثة الصناعة
٢٧ ـ مستوى فعالية المؤسسات المالية
٢٨ ـ مستوى تحديث التقنيات الزراعية
٢٩ ـ معدل الاستثمارات الإجمالي (القائم)
٣٠ ـ درجة التحسن في نظام الضرائب منذ سنة ١٩٥٠
٣١ ـ التغير في درجة التصنيع منذ سنة ١٩٥٠
٣٢ ـ درجة التحسن في المؤسسات المالية منذ سنة ١٩٥٠
٣٣ ـ درجة التحسن في الإنتاجية الزراعية منذ سنة ١٩٥٠
٣٤ ـ درجة التحسن في رأس المال الطبيعي العام منذ سنة ١٩٥٠
٣٥ ـ معدل تحسن الموارد البشرية
٣٦ ـ بنية التجارة الخارجية
٣٧ ـ وفرة الموارد الطبيعية
٣٨ ـ نوعية التنظيم الزراعي
٣٩ ـ مدى التحضر
٤٠ ـ الناتج القومي الإجمالي للفرد سنة ١٩٦١
٤١ ـ طبيعة التنظيم الاجتماعي الأساسي

الملحق (ج): قائمة صايغ المبكرة

١ ـ التربية والتدريب

(أ) المدى والمستوى
(ب) النوعية والمضمون والمنهجية
(ج) الصلة بالحياة الاقتصادية
(د) التدريب الرسمي وتدريب العامل أثناء العمل
(هـ) السياسات ودلالاتها

٢ ـ المقررات الثقافية ـ الاجتماعية

(أ) البنية الاجتماعية
(ب) الحراك الاجتماعي

(ج) الطبقة المتوسطة، المجموعات المنحرفة(*)، الصفوة التقليدية مقابل النخبة العصرية

(د) الولاءات والقيم

(هـ) نظام السلطة

(و) درجة المدننة (التحضر)

(ز) درجة تحرر (انعتاق) المرأة

(ح) القيم الدينية التي لها علاقة اقتصادية

٣ ـ التحـديث

(أ) مؤشرات وسائل الإعلام الجماهيري

(ب) المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الأخرى (وخاصة المؤسسات العصرية)

(ج) الانفتاح أمام تأثيرات الدول الأكثر تقدماً

(د) تقبل التبدل التكنولوجي (العوامل والمؤشرات)

(هـ) التوتر الاجتماعي في الظروف الانتقالية

٤ ـ المقررات السياسية

(أ) توجه الزعماء السياسيين الانمائي

(ب) نقل الوعي التنموي الشعبي

(ج) موقع صنع القرارات الاقتصادية (نوع النظام السائد)

(د) الاستقرار السياسي وقابلية التكهن (التوقع) السياسي

(هـ) الاندماج الوطني والشعور بالانتماء

٥ ـ مقررات الإدارة العامة

(أ) الإدارة العامة (نظام التعيين، المكافآت والعقوبات، تفويض السلطة، مجال المبادرة، المراقبة الداخلية، وموقف الموظف المدني من وظيفته)

(ب) فاعلية الإدارة (المركزية والبيروقراطية والكفاءة، درجة المهنية، التشديد على حل المشاكل، ودرجة عدم التسييس في الإدارة)

(*) ما يعبر عنه بمصطلح (Deviant groups) ولا يعني الانحراف هنا حكمًا أخلاقياً ولكن التباين مع الثقافة السائدة.

٦ ـ الريادة والتجديد (الابتكار)

(أ) موقع الريادة

(ب) نوعية الريادة

(ج) مصادر الريادة.

(د) الحوافز والدوافع للريادة

(هـ) تجديد نشاط روح الريادة

(و) دراسة بيئة أومناخ الريادة (التقييم الاجتماعي)، علاقة الحكومة بالمجتمع الاقتصادي، المؤسسات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي).

٧ ـ القاعدة الاقتصادية

(أ) الموارد الطبيعية (تشديد خاص على النفط والغاز)

(ب) البنية التحتية

(ج) القوى العاملة (الصحة والتربية والتدريب)

(د) مستوى الأداء الاقتصادي (الدور النسبي لكل من الزراعة والصناعة، وهيكلية البنية ودرجة الازدواجية، الناتج القومي للفرد، نمط توزيع الدخل)

(هـ) المالية (المؤسسات، نظام الضرائب، الممارسات الاستهلاكية والادخارية وحجمها)

٨ ـ القدرة على استيعاب رأس المال الاستثماري

(أ) توافر القوى العاملة (من أنواع حرجة)

(ب) مدى وفاية البنى التحتية والعوامل المدعمة

(ج) انتشار المعرفة بالفرص الاقتصادية

(د) حجم السوق

(هـ) تصاميم المشاريع ودراسات الجدوى

(و) نظام الأولويات الاستثمارية

(ز) الأداء الماضي

٩ ـ التنظيم والإصلاح الريفي

(أ) نمط حيازات الأرض والعلاقات بين المالك والمستثمر المستأجر (أو بالحصة)

(ب) الإصلاح الزراعي: الأهداف، المضمون، الفعالية

(ج) التكنولوجيا (الإرشاد، التعاونيات، الري، تصريف المياه، التصنيف. التعليب، التسويق، البحوث، والمكننة)

(د) التسهيلات الائتمانية

(هـ) التنظيم والإدارة

(و) مدى التحسن في توزيع الثروة والدخل

١٠ ـ التخطيط والخطط

(أ) اشتراكية وسائل الانتاج (النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي كإطار)

(ب) المواقف من التخطيط

(ج) طبيعة ومدى التخطيط

(د) طريقة صياغة الخطط (درجة مشاركة الجمهور، والمناطق البعيدة، والقطاع الخاص)

(هـ) تنفيذ الخطط ومتابعتها والتعديلات على ضوء التجارب

(و) علاقة التخطيط بالميزانية

(ز) فعالية التخطيط في تحقيق أهدافه

١١ ـ التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

(أ) التجارة، انتقال الأشخاص ورأس المال

(ب) الاتفاقات المتعلقة بالتجارة والمدفوعات، والاتفاقات الأخرى بين دول المنطقة

(ج) جهود الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالنسبة للتعاون الاقتصادي العربي

(د) وكالات العون العربي

(هـ) اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة

(و) المشاريع العربية المشتركة

(ز) السياسات والأنشطة النفطية المشتركة

(ح) القوى الداعمة والقوى المضادة للتعاون والتكامل

١٢ ـ العوامل الدولية: التجارة والمعونات

(أ) التجارة العالمية (حجمها، اتجاهاتها، تركيبها، وسياساتها)

(ب) منحى تطور شروط التبادل

(ج) وضع ميزان المدفوعات

(د) العون الأجنبي وتدفق رأس المال (الثنائي، المتعدد، الخاص)

(هـ) المساعدة الفنية

ملاحظات

1. Sections 1 to 4 of this chapter draw heavily on a paper prepared by this writer late in 1972 upon the request of the Director of the Graduate Programme in Development Administration at the American University of Beirut. The GPDA was to use the paper as a framework and guideline to the faculty involved in a basic course on development. The paper was entitled 'Nature, Concepts, and Aspects of Development in the Middle East'.

2. One of the early post-war signs of awareness of the difference was shown by James Baster in 'Recent Literature on the Economic Development of Backward Areas', *Quarterly Journal of Economics*, December 1954, pp. 585-602.

3. Joseph A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development* (Cambridge, Mass., 1949, originally published in German in 1909), Ch. II, Section I.

4. See, for instance, my *Entrepreneurship and Development: Private, Public, and Joint Enterprise in Underdeveloped Countries* (doctoral dissertation at the Johns Hopkins University, 1957; unpublished); 'Toward a Theory of Entrepreneurship for the Arab East', in *Explorations in Entrepreneurial History* (Research Center in Entrepreneurial History, Harvard University), Vol. X, Nos. 3-4, April 1958; and 'Development: The Visible or the Invisible Hand?', in *World Politics* (Princeton University), Vol. XIII, No. 4, July 1961.

5. Yusif Sayigh, *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy* (Cambridge, Mass., 1962), p. 15. Ch. 2 of this book attempts in its first few pages to bring into relief the distinction between growth and development.

6. Ibid.

7. This is by no means an exhaustive list, especially if we include those writers who have emphasised non-economic factors of, or impediments to, development. (For some illustrations of this latter group, see references in Adamantios Pepelasis, Leon Mears and Irma Adelman, *Economic Development: Analysis and Case Studies* (New York, 1964), Part I, Ch. 6; and Bernard Okun and Richard W. Richardson (eds.), *Studies in Economic Development* (New York, 1961), especially Part Seven, Chs. 28-34 and references in these chapters.

The authors listed have made their contributions in the following writings in particular: (a) Joseph J. Spengler, 'Theories of Socio-Economic Growth', in National Bureau of Economic Research, *Problems in the Study of Economic Growth* (New York, 1959); (b) W. W. Rostow in *The Process of Economic Growth* (New York, 1952), and *The Stages of Economic Growth* (Cambridge, UK, 1960); (c) Gunnar Myrdal, *The Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations* (Penguin Books, 1968), 3 vols.; *The Challenge of World Poverty: A World Anti-Poverty Programme in Outline* (Penguin Books, 1971); *Economic Theory and Underdeveloped*

Regions (London, 1963); and *The Political Element in the Development of Economic Theory* (London, 1953). In most of his writings Myrdal reveals his sensitivity to the moral issues involved in, or associated with, poverty and development, and the non-economic aspects of development; (d) Everett E. Hagen, *On the Theory of Social Change: How Economic Growth Begins* (Homewood, Ill., 1962); and (e) Irma Adelman and Cynthia Taft Morris, *Society, Politics, and Economic Development: A Quantitative Approach* (Baltimore, 1967). The contrast can be seen in most textbooks or general expositions, such as those of S. Kuznets, N. S. Buchanan and H. S. Ellis, W. A. Lewis, P. T. Bauer and B. S. Yamey, G. M. Meier and R. E. Baldwin, C. P. Kindleberger and B. Higgins. These writers, and many like them, concentrate on economic aspects and factors.

8. The following discussion of modernisation draws heavily on part of a seminar paper by the writer given on 27 March 1966, at a seminar on 'Economists and Economics in the Arab World' held by the Economic Research Institute of the American University of Beirut. However, the writer has become distinctly disenchanted with modernisation – as the text suggests – for its lack of 'warmth', its amoral tone as compared with development, and the implied superiority of the 'modernity' that is to be emulated.

9. Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective* (Cambridge, Mass., 1962), pp. 27-8.

10. See, for instance: (a) Frederick H. Harbison, Joan Maruhnic and Jane R. Resnick, *Quantitative Analyses of Modernization and Development* (Princeton, N. J., 1970); (b) Myron Weiner (ed.), *Modernization: The Dynamics of Growth* (New York, 1966), where, in 25 essays, only passing references are made to the strains and agonies, the disruptions and even unsavoury connotations of modernisation; (c) C. E. Black, *The Dynamics of Modernization: A Study in Comparative History* (New York, 1966); however, this book is sensitive to the agonies and disruptions associated with or arising from modernisation; (d) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York, 1958); (e) Robert N. Bellah, *Religion and Progress in Modern Asia* (New York, 1965); (f) J. H. Thompson and R. D. Reischauer, *Modernization of the Arab World* (Princeton, N. J., 1966); and (g) William R. Polk and Richard L. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago, 1968). In addition, several works deal with modernisation in the Third World though not necessarily with clear focus; they suffer from the same overall shortcoming: (a) Walter Z. Laqueur (ed.), *The Middle East in Transition* (London, 1958); (b) Manfred Halpern, *The Politics of Social Change* (Princeton, 1963); (c) Morroe Berger, *The Arab World Today* (New York, 1964); (d) William R. Polk (ed.),

The Developmental Revolution. North Africa, The Middle East and South Asia (Washington, D. C., 1963); (e) Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander (eds.), *Political Dynamics in the Middle East* (New York, 1972); (f) Sydney Nettleton Fisher (ed.), *Social Forces in the Middle East* (Ithaca, N. Y., 1955); (g) David E. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago, 1965); (h) D. A. Rustow, *Politics of Westernization in the Near East* (Princeton, 1956); and (i) Bert F. Hoselitz and Wilbert E. Moore (eds.), *Industrialization and Society* (The Hague, 1963). The basic criticism about nearly all these works is that, even when they show awareness of the conflict between the old and the new, or the traditional and the modern, or of the cultural, social and psychological costs of modernisation, they fail to suggest what safeguards can be established in order for modernisation to have built-in concern for the masses and protection for the poor and the weak (be they individuals, groups or nation-states) versus the rich and the strong.

11. Paul Baran stands out as a modern neo-Marxist whose contribution is worthy of serious examination. See for instance, Paul Baran, *The Political Economy of Backwardness* (New York, 1957).

12. Joseph A. Schumpeter's principal works dealing with or relating to development are: (a) *The Theory of Economic Development*, translated by R. Opie (Cambridge, Mass., 1934); (b) *Business Cycles* (New York, 1939); (c) *Capitalism, Socialism, and Democracy* (second edition, New York, 1947); and (d) *Imperialism and Social Classes*, translated by H. Norden (New York, 1951).

13. For a crisp presentation of Sombart's views on the factors behind the rise of capitalism, see his essay in *The Encyclopedia of the Social Sciences*, under 'Capitalism'.

14. See: (a) P. N. Rosemstein-Rodan, 'Notes on the Theory of the Big Push', in H. S. Ellis and H. C. Wallich (eds.), *Economic Development for Latin America* (New York, 1961); (b) A. O. Hirschman, *The Strategy of Economic Development* (New Haven, Conn., 1958); (c) Ragnar Nurkse, *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries* (New York, 1953); and (d) B. F. Hoselitz, *Sociological Aspects of Economic Growth* (New York, 1960). For a large sample of writings on non-economic factors in development, see Bernard Okun and Richard W. Richardson, *Studies in Economic Development A Book of Readings* (New York, 1961), especially Part Seven: Values and Institutions; and Ralph Braibanti and Joseph J. Spengler (eds.), *Tradition, Values, and Socio-Economic Development* (Durham, N. C., 1961), all nine essays, but particularly the first six. The well-known journal *Economic Development and Cultural Change* must be accorded great credit for making immense contributions over the years to a better understanding of non-economic factors in development.

15. David C. McClelland, *The Achieving Society* (Princeton, N. J., 1961); and Everett E. Hagen, *On the Theory of Social Change* (Homewood, Ill., 1962).

16. See: (a) J. J. Spengler, 'Economic Factors in Economic Development', in *American Economic Review*, Vol. XLVII, No. 2, May 1957, *Papers and Proceedings*, pp. 42-56; (b) J. J. Spengler, 'Theories of Socio-Economic Growth', in *Problems in the Study of Economic Growth* (New York, 1959); (c) W. W. Rostow, *The Process of Economic Growth* (New York, 1952; second edition, Oxford, 1960); (d) W. W. Rostow, *The Stages of Economic Growth* (Cambridge, 1960); (e) Irma Adelman and Cynthia Taft Morris, 'A Factor Analysis of the Interrelationship between Social and Political Variables and Per Capita Gross National Product', *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 79, November 1965; (f) Adelman and Morris, *Society, Politics, and Economic Development: A Quantitative Approach* (Baltimore, 1967); (g) Adelman and Morris, 'Performance Criteria for Evaluating Economic Development', *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 82, May 1968, which is of some relevance; and (h) Adelman and Morris, 'An Econometric Model of Development', *American Economic Review*, Vol. 58, December 1968.

17. The same is true of A. K. Cairncross in his book, *Factors in Economic Development* (London, 1962), and of Rostow in *The Process of Economic Growth*.

18. The Conference of the International Economic Association of 1960 was devoted to an examination of Rostow's 'take-off'. The papers submitted were afterwards reproduced in the Proceedings of the Conference under the title *The Economics of Take-Off Into Sustained Growth* (London, 1963). The heaviest questioning and criticism came from Simon Kuznets and Alexander Gerschenkron.

19. Kuznets does not believe that we are yet in possession of a theory of development. See the first essay in his book, *Economic Growth and Structure: Selected Essays* (London, 1965), entitled 'Toward A Theory of Economic Growth'. It is to be noted that Kuznets, like Rostow, uses the term 'growth' to mean 'development' in fact – as the context suggests.

20. See note 16 above, items (e) to (h).

21. The term 'ideology' is used with reverence, or pejoratively, depending on the position where the judge stands. We are using the term very much in the sense in which Apter (op. cit., p. 270) defined it. He says: 'Ideology . . . can be defined as the explicit and derivative articulation of political norms.' To this we add that the articulation must be organised into a system of thought which has internal solidarity. For a broad spectrum of views in social theory touching on or relevant to ideology, see Robin Blackburn (ed.), *Ideology in Social Science. Readings in Critical Social Theory* (Fontana/Collins, England, 1972). See also Karl Mannheim's *Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of*

Knowledge (London, 1960 edition) for a profound analysis of the distortions which arise as a result both of the uncritical espousing of ideologies and the fanatical attack on them. For a discussion of the place of ideology in the modern industrial world, see Daniel Bell, *The End of Ideology* (Glencoe, Ill., 1960).

22. Hoselitz, op. cit., p. 42.

23. I am indebted to a former graduate student for this quotation. But, alas, the source is lost to me.

24. W. W. Rostow, *The Process*..., Ch. 1, pp. 13-14.

25. J. J. Spengler, 'Theories of Socio-Economic Growth', in National Bureau of Economic Research, *Problems in the Study of Economic Growth* (New York, 1959), pp. 52-3.

26. This and subsequent quotations are from different pages in the same essay by Spengler.

27. In 'Toward a Theory of Economic Growth', Kuznets, op. cit.

28. Adelman and Morris, *Society, Politics, and Economic Development*, p. 279.

29. For a much shorter but better-focused list by the same authors, see their article in *AER* referred to in note 16 above, item (h).

30. A few other writers have used the term 'determinants' in the present context, but without making enough contribution to justify separate reference here. See, for instance, Adamantios Pepelasis, Leon Mears and Irma Adelman, *Economic Development: Analysis and Case Studies* (New York, 1961), Part I, 'Determinants of Economic Development'.

31. Before leaving the subject of choice of determinants, it will be relevant to indicate that there have been several attempts to make a selection of indicators of economic, social and/or political development. Some are merely enumerative and descriptive; some analytical. See, for instance: (a) Frederick H. Harbison, Joan Maruhnic and Jane R. Resnick, op. cit.; (b) Bruce M. Russett, Hayward R. Alker, Jr., Karl W. Deutsch and Harold D. Lasswell, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, 1964); and (c) Arthur Banks and Robert Textor, *A Cross-Polity Survey* (Cambridge, Mass., 1964).

32. Ibid., p. 131. For a full presentation and discussion of the technique of analysis, see Ch. III of Adelman and Morris, *Society, Politics, and Economic Development.*

33. As the authors state (p. 131), in factor analysis 'all variables are dependent and independent in turn. Thus, by contrast with regression analysis, which is a study of dependence, factor analysis is a study of mutual interdependence.'

34. Adelman and Morris, *Society, Politics, and Economic Development* Chs. IV-VIII. (In their subsequent *AER* article, they came up with more refined findings. See note 16 above, item (h)).

35. This formulation was made by John Kenneth

Galbraith in a speech at the conference of the Society for International Development, in New York, March 1965 (mimeographed). For an earlier formulation (which is not as succinct) see Galbraith's *Economic Development in Perspective* (Cambridge, Mass., 1962), Ch. I.

36. The methodology used by me fits into what is '. . . sometimes inelegantly referred to as "fishing", that is, going to the data without a clearly formulated hypothesis and letting the data themselves suggest relationships . . .' 'Yet,' the quotation continues, 'the activity should not be disdained, particularly if it takes the form of a constant dialogue between theory and data . . .' (Bruce M. Russett *et al.*, op. cit., p. 2.) It is here submitted that the net has come up with a catch of fish, and to this extent the methodology has been justified.

37. This statement finds evidence in the standard books on development theory and policy (such as those of Meier and Baldwin, Kindleberger, Higgins, and the readings collections of Okun and Richardson, and of Agarwala and Singh – all of which are too well known to require detailed bibliographical annotation). It also can be supported more concretely by a perusal of Gerald M. Meier's *Leading Issues in Development Economics: Selected Materials and Commentary* (New York, 1964), as this work draws on the writings of many economists.

For examples of writings where greater awareness is manifested of the concerns underlying this section on 'Major Issues', see Gunnar Myrdal's *Economic Theory and Underdeveloped Regions* (London, 1957); *Asian Drama* (Penguin Books, 1968), Vols. I, II and III; and *The Challenge of World Poverty* (Penguin Books, 1970). See also The Society for International Development, *International Development 1969*, Proceedings of the Eleventh World Conference (Madras, India, 1970).

38. See The Dag Hammarskjöld Foundation, *What Now? The 1975 Dag Hammarskjöld Report* (Upsala, 1975), especially pp. 93-4.

39. Gerschenkron, op. cit., p. 28.

40. A. B. Zahlan is probably the Arab who has directed most thought to the matter. See 'The Brain Drain', in *Middle East Studies Association Bulletin*, Vol. 6, No. 3, October 1972, pp. 1-16.

٣ المقررات في عملها

يشكل هذا الفصل محكاً واختباراً للفرضيات (أو المقولات)(*) التي قدمناها في الفصل السابق، الصريحة منها والضمنية. وبشكل رئيسي تدور تلك الفرضيات حول المقررات التي اعتبرناها تتصل اتصالاً وثيقاً بالموضوع والتي اخترناها لتفحصها في هذه الدراسة وتفحص الطريقة التي تؤثر بها على التنمية، سواء إفرادياً أو كمجموعات، أو بأي تراتبية وداخل أي نظام من العلاقات. وفيما يختص بالنقطة الأخيرة تحديداً، كانت الفرضيات غير مبينة بنص صريح. وبالحقيقة كانت تجريبية في هذه الحالة، إذ اتبعنا منهجية تسمح بالتفتيش عن التعميمات وتلمسها من كتلة المعلومات التي كانت ستجمع على أساس عدد من الأفكار العامة والمواقف التي أعدت من قبل.

يجري درس المقررات الاقتصادية والإدارية ـ السياسية والثقافية ـ الاجتماعية في الأقسام الثلاثة التالية من الفصل الحالي. وقد ميزنا مقررين يتمتعان بدلالة خاصة كبيرة وخصصنا لهما قسماً مستقلاً هو القسم الرابع وأعني بهما موارد الغاز والنفط والتعاون والتكامل العربي.

وتتم عملية فحص وتمحيص المقررات أساساً عبر العدد الكبير من المقابلات التي قمنا بها ومن خلال تحليلها. بيد أن هذه المقابلات جرى دعمها، وأغنيت بعدد من الاستدراكات، وخضعت لتأثير الأدبيات ذات العلاقة، وصلة المؤلف الطويلة ببلدان المنطقة العربية قيد الدراسة. ومع سير البحث، سنشير إلى المقاييس والتصورات المستعملة في اختبار فعالية المقررات المختلفة. على كل حال وكما ذكرنا في الفصل الماضي فإن المنهجية المستعملة ليست من النوع الذي يسمح بمقاييس كمية كما أنه لا يتطلبها باستثناء حالات قليلة في باب المقررات الاقتصادية.

إن تصنيف المقررات في فئات هو بحد ذاته مسألة استنسابية وهو ليس صارماً

(*) نذكر مرة أخرى أننا نعني مصطلح Propositions .

أبداً. ووضع مقرر ضمن فئة معينة لا يمنع كونه قد يأتي أيضاً أو يجوز أن يأتي تحت فئة أخرى. ولقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور المسموح بها فليس هناك من بديل إلا تخصيص باب منفصل لكل مقرر يمكن أن يصنف في أكثر من فئة واحدة، أو وضع المقررات كلها في مجموعة واحدة. ولكن بما أن كثيراً من المقررات لها علاقة بأكثر من حقل واحد، وبما أن المقاربة كلها تعتمد تعدد الاختصاصات شعرنا بأن الترتيب المتخذ مشروع ومناسب تماماً.

والملاحظة الأخرى بشأن النقاش في هذا الفصل تتعلق بتنظيم الأقسام. فالتتابع المعتمد لا يدل بالضرورة على التتابع الزمني أو تتابع الأولويات أو العلاقة السببية التي تعمل المقررات طبقاً لها ويظهر تأثيرها من ضمنها. وسنكتشف كلا من التتابع والعلاقة السببية ونحن نسير قدماً بالبحث. وكذلك فسنولي الاهتمام بالطريقة التي تتفاعل بها المقررات فيما بينها وذلك في القسم الأخير من الفصل. وسنقدم أيضاً ملاحظات ختامية بخصوص النظام أو الإطار الذي تتحقق من ضمنه عملية التنمية وكيف يمكن تعديل هذا الإطار من أجل تسريع العملية وإغناء مضمون التنمية.

١ ــ المقررات الاقتصادية

لقد استهدفت البحوث المكتبية ومراجعة الأدبيات ذات الصلة، وكذلك العمل الميداني الواسع استكشاف أهمية عشرة من المقررات الاقتصادية. وسنناقش ثمانية منها في هذا القسم، بينما سيخصص للأول والأخير حسب ترتيب المقررات في القائمة في الفصل الأول (أي مصادر النفط والغاز، والتعاون والتكامل العربي على التوالي) قسم خاص كما ذكرنا.

تجمع كتب تدريس الاقتصاد عوامل الإنتاج في أربع مجموعات أو أربعة عوامل أساسية: الأرض (بما في ذلك مصادر المياه والثروات الطبيعية الجوفية)، والعمل، ورأس المال (من صنع الإنسان)، والريادة. تشكل هذه العوامل الأربعة لب المجموعة الاقتصادية من المقررات، يضاف إليها أربعة عوامل أخرى، وهي: البنية الاقتصادية، والتصنيع، والإصلاح الزراعي، والبنية التحتية المادية. وسيقدم ويناقش كل عامل بدوره، وسيتبع هذا الإجراء في الأقسام الأخرى كذلك.

١ ــ من الجلي أن قاعدة الموارد والأداء لأي اقتصاد ذات أهمية لا يستهان بها لكي ينمو[١]. فالموارد الطبيعية هي التي تشجع أو تعيق التنويع والأداء الإنتاجي للاقتصاد، ويتوقف ذلك على وفرتها وقيمتها وسهولة منالها وقابليتها للتسويق. بيد أن قاعدة الموارد ليست شيئاً ثابتاً ونهائياً حاسماً، ولا هي مستقلة بحد ذاتها. إذ هي، خلافاً لذلك، نتيجة لما هو متوافر للبلاد من رأسمال وتكنولوجيا، ومن دراسات وبحوث لتقرير كمية ونوعية الموارد، ومن أسواق متاحة لها، ولمقدرة البلاد على تصنيع الموارد. كما يتوقف الأمر أيضاً على جدية الجهود المبذولة لتنميتها.

وتختلف البلدان العربية موضوع هذه الدراسة اختلافاً بيِّناً في ما يختص بقاعدة مواردها[٢]. ففي بعضها، كما هي الحال في لبنان مثلاً، ينحصر ذلك بالأرض والمياه والمناظر الخلابة والمناخ الملائم لإنتاج زراعي متنوع، أضف إلى ذلك النشاطات السياحية. وفي الطرف الآخر، كما هو الأمر في العراق، تشمل قاعدة الموارد، بالإضافة إلى وفرة الأرض والمياه والمناظر الفتانة في بعض أجزاء البلاد، ثروات غنية من النفط والغاز والكبريت والفوسفات وبعض المعادن الأخرى. وحتى اكتشاف النفط واستثماره تجارياً كانت الأجزاء الصحراوية من العالم العربي، وخاصة في شبه الجزيرة العربية وليبيا، تعتبر فقيرة الموارد. وقد أحدث النفط ثورة في هذه الأوضاع. ويمكن أن يقال بوجه العموم بأن كلاً من البلدان قيد البحث يملك بعض الموارد الطبيعية التي يمكن استثمارها تجارياً والتي يمكن الاستفادة منها في إنتاج بعض المنتوجات الهامة الصالحة للتسويق. ويصدق هذا على النفط والغاز حيث يوجدان بوفرة كما يصدق على الأرض والمياه أو الفوسفات في المغرب وتونس والأردن والعراق وسوريا ــ هذا بغض النظر عن المناظر الساحرة والمناخ الجيد الذي تتمتع به هذه البلدان بمعظمها مما يمكنها من تقديم خدمات سياحية عظيمة الأهمية.

بيد أنه لا يوجد، إلا في البلدان الخمسة الرئيسية المنتجة للنفط (بين البلدان المشمولة بالدراسة) موارد طبيعية هامة لها شأن كافٍ لتشكل قاعدة صلبة للتنمية. إلا أنه حتى بالنسبة إلى هذه البلدان هناك بعض التحفظات الهامة. ذلك أنه حتى عام ١٩٧٣ ظلت موارد النفط تشكل قاعدة للتنمية، بمعنى أنها كانت توفر الموارد التي يمكن ترجمتها إلى سلع ترسملية وبرامج تربوية وبعض أوجه الإنفاق الاستثماري. ولم يصبح النفط إلا مؤخراً «قطاعاً قائداً» بكل معنى الكلمة، يحرك القطاعات الأخرى

ويشجع الصناعات والأنشطة السابقة واللاحقة(*) من خلال التكامل أو عمليات الترابط الأمامية والخلفية(**). أما الموارد اللانفطية، حتى الهام منها، فلم تخدم أياً من هذه الوظائف إلى مدى ملموس، أي أنها لم توفر حجماً كبيراً من الموارد المالية ولا أعدت الحافز للتنمية المتسارعة لباقي الاقتصاد.

إذا وضعنا مسألة الحجم والنوعية جانباً، فإن تأثير الموارد على النمو والتنمية مرتبط ارتباطاً وثيقاً وسببياً بنوع الإدارة السياسية للاقتصاد وتصميمها. وهكذا حتى في حالة النفط لم يحدث إلا في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أن صممت الحكومات العربية على الحصول على مردود أوفى لصادراتها النفطية. صحيح بأن وضع الطاقة في العالم حينئذٍ ساعدها في تصميمها، ولكن هذا التصميم كان شرطاً ضرورياً لتحسين مواقفها النسبية تجاه شركات النفط وكبار المستهلكين.

بالإضافة إلى مسألة التصميم فهناك قضية تنظيم الصناعة المعنية. وهكذا فإن سرعة وكفاءة استثمار الموارد الطبيعية المتوافرة، ومعالجتها صناعياً وتسويقها، ومقدرة الوكالة المسيطرة على المساومة ــ كل هذه العوامل تؤثر على المدى الذي تولد فيه الموارد دخلاً للبلاد. وفي هذا الصدد سجلت البلدان العربية خطوات لها قيمتها في مضامير التنظيم والإدارة والسيطرة والعمليات، بشكل فعال مجدٍ. فالإدارات أو الأجهزة أو السلطات التي تسيطر على مناجم الفوسفات في المملكة المغربية وتونس والأردن وسوريا، وشركات النفط الوطنية في جميع البلاد المنتجة للنفط (ولكن بدرجات مختلفة من النجاح تتوجها جميعها سوناتراك المثال البارز كل البروز في الجزائر) ومجالس الأقطان في مصر والسودان وسوريا وأخص بالذكر مشروع الجزيرة في السودان ــ هذه جميعها مظاهر حقيقية لدور الوكالات المسيطرة وعلاقة هذه الوكالات بتحقيق استثمار أمثل(***) لهذه الموارد.

وأخيراً فدرجة الاستثمار الأمثل (ولا نعني بهذا مجرد التعدين أو الاستخراج ولكن أيضاً عمليات التصنيع والتسويق والتوزيع بالإضافة إلى تقرير حجم الإنتاج والسعر المطلوب) تعتمد إلى حد ما على مستوى الأداء الاقتصادي. ويتصل هذا

(*) Upstream & Downstream.

(**) Forward & Backward Linkages.

(***) للمصطلح دلالة تقنية محددة، ويقابله بالإنكليزية Optimal.

بفعالية القوى العاملة والمؤسسات وبما تتمتع به من قدرات على صعيد حل المشاكل، وفي التحليل النهائي بمستوى الناتج القومي للفرد والنسبة المستعملة منه لأغراض الاستثمار.

للعلاقة بين قاعدة الموارد وقاعدة الأداء شأن كبير. إذ يمكن لقاعدة من الأداء المرضي أن تذهب بعيداً في التعويض عن قاعدة من الموارد الهزيلة. والحالة في لبنان مثال جيد على هذا الصعيد. لقد كان إنجاز القطاع الخاص هنا عالياً من جهة اقتصادية صرفة، بينما تعتبر الموارد متواضعة. ومع ذلك نجح الاقتصاد في استخلاص مردود مرموق من هذه الموارد. وأما حالة العراق حتى أواسط الستينات أو أواخرها فتقدم لنا مثالاً عكسياً تماماً: قاعدة موارد غنية تنتج مردوداً بعيداً جداً عن أن يكون متكافئاً مع الموارد. ويعود ذلك إلى قاعدة الأداء غير المرضي والإدارة السياسية السيئة نسبياً للاقتصاد. ويقع السودان في هذا الباب الأخير حيث كانت قاعدة الأداء أعجز من أن تتكافأ مع قاعدة الموارد الهائلة في البلاد ـ باستثناء مشروع الجزيرة. ففي السودان نجد فائضاً من المياه يفوق تسهيلات الخزن وفائضاً آخر من الأراضي القابلة للفلاحة مع مساحة مفلوحة متواضعة. ويعزى هذا الإهمال في استغلال الموارد إلى البنية التحتية غير الملائمة، وإلى رأس المال المستثمر بصورة غير كافية، بالإضافة إلى نقص القوى العاملة الماهرة وضعف الحافز ومستوى منخفض من المرونة بالنسبة لسهولة التبديل بين المحصولات حسبما يتطلب اختلاف التقنية، وتغير الحكومات بشكل متكرر وتحويل الموارد منذ سنوات «لتهدئة الجنوب». لقد أوغلنا في التفصيل في هذه الفقرة، لنظهر أهمية القول بأن الموارد في حد ذاتها لا تمدنا إلا بقليل من المعلومات عن إمكانات التنمية.

ليس من الضروري تصنيف جميع البلدان العربية طبقاً لهذه النمطية(*) ويكفينا هنا أن نشير إلى العلاقة الهامة بين قاعدة الموارد وقاعدة الأداء، وأن نضيف بأن الإدارة السياسية للاقتصاد، وآليات التنظيم والسيطرة على الموارد تشكل عوامل تعادل في أهميتها تقدير دور الموارد في التنمية، ووفرة ونوعية المدخرات الموجودة[٣]. وبالاختصار على صعيد البلدان الاثني عشر تظهر التقديرات نتائج متنوعة. على العموم قد اكتشف جزء كبير من قاعدة الموارد وهو الآن قيد الاستثمار، ولكن الموارد المعدنية ما زالت

(*) بمعنى Typology.

غالبيتها تباع بشكلها الخام. وما زالت طرق الإنتاج وعمليات التصنيع في أوائل مراحل التنمية. ومما لا شك فيه أنه سيمر وقت طويل قبل أن تسود أشكال متقدمة من الاستثمار. ومع تزايد الوعي لأهمية مثل هذه الطرق المتقدمة من الاستثمار، ومع تحسن أوضاع التنظيم وآليات السيطرة والإدارة السياسية للموارد فإن الموارد الأخيرة ستحظى بدور اقتصادي متزايد بشكل جلي كعامل إنمائي. ولو كان علينا أن ننهي كلامنا بجملة واحدة لقلنا أن الموارد المتوافرة تشكل فرصاً للتنمية إنما تواجه الفرص عقبات خطيرة من جهة في مقابل الجهود للتغلب على العقبات أو على الأقل التخفيف منها من الجهة الأخرى. وسيظهر في محصلة الأمر مقدار فعالية الموارد كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية.

إذا التفتنا إلى الموارد المائية والأرض نجد أنها أبعد من أن تكون عاملاً نشيطاً رئيسياً من عوامل التنمية. فما زالت المنطقة تستورد السلع الغذائية على نطاق واسع. أما إجراءات الإصلاح الزراعي المتخذة، والتي ستجري مناقشتها في ما بعد، فتتعلق بموضوع دراستنا. ولكن يكفي عند هذه النقطة أن نشدد على الحاجة إلى تنمية أوسع نطاقاً في القطاع الريفي إجمالاً (الانتفاع من الماء والأرض، التعليم الريفي، الإرشاد الزراعي، وما شابه ذلك) إذا أردنا من هذا القطاع أن يمدنا بقاعدة متينة للتنمية. ولكننا سنقوم بفحص هذه المسألة بكاملها فحصاً دقيقاً في ما بعد.

٢ ـ لقد اخترنا البنية الاقتصادية، وخاصة بالنسبة إلى درجة الازدواجية الموجودة، لنقوم بفحصها كمقرر. يشير هذا إلى التنويع القطاعي للاقتصاد والتنظيم السوقي (درجة الاحتكار أو احتكار القلة)(*) ومدى الازدواجية حسب المعنى الذي استعمله «بوكي» (Boecke) لهذا المصطلح (أي حيث الصناعات الحديثة التي تسيطر عليها مؤسسات أجنبية والصناعات الوطنية التقليدية تعمل جنباً إلى جنب دون أن يكون للأولى تأثير يذكر على الثانية)(٤). لقد قام الاعتقاد في البدء بأن «البنية» التي تتميز بمساهمة كبيرة نوعاً ما للصناعة التحويلية ووجود منظمات أو مؤسسات حديثة كالمصارف والشركات تستطيع أن تشكل حافزاً للتنمية. أما حيثما توجد الازدواجية،

(*) Monopoly و Oligopoly.

وهي توجد إلى حد ما في أكثر البلدان النامية (أو أنها كانت موجودة حتى عهد حديث)، فالقضية تختلف كلياً.

يمكننا أن نقول أن الازدواجية تشجع النمو في القطاع الوطني التقليدي من خلال «عامل المثال» أي القدرة على لعب دور المثال الذي يحتذى، وهو دور يظن بأن قطاع الصناعات الحديثة الأجنبية أو التي تسيطر عليها مؤسسات أجنبية يمكن أن يلعبه. من الناحية الثانية يمكن القول بأن هذه الازدواجية يمكن أن تعيق النمو السريع للقطاعات الأخرى وتعيق عملية تحديثها جزئياً، لأن المصالح الأجنبية سترغب في إبقاء شقة التباين قائمة بين القطاعات الحديثة، والقطاعات التقليدية لكي تتمكن هذه المصالح من الحصول على قوى عاملة رخيصة ومواد إنتاج بخسة الثمن من القطاعات الراكدة والمتخلفة، وكذلك لإطالة مدة اعتماد القطاعات التقليدية الفقيرة على القطاعات الحديثة. أضف إلى ذلك أن «عامل المثال» لا يمكنه أن يعمل شيئاً حيث تكون الفجوة في التقنية ووفرة رأس المال والمهارات في العمل والتنظيم واسعة جداً.

فلنعد إلى موضوع البنية. عندما شرعنا في تفحصنا لهذه الظاهرة من ظواهر الاقتصادات العربية وجدنا أن الصناعة التحويلية، باستثناءات قليلة، تساهم بنصيب زهيد في الناتج القومي(٥). أضف إلى ذلك أن التحديث في الإنتاج الأساسي وفي مؤسسات التوزيع والتمويل محدود مع أنه قد يستمر قدماً بشكل ملحوظ في معظم البلدان. بيد أن بنية السوق اختلفت اختلافاً بيناً مثلما اختلفت الأنظمة السياسية من بلد إلى آخر. أما على صعيد تلك الاقتصادات التي كان فيها الاقتصاد الخاص (أو الحر) ما زال ينعم بمكانة مرموقة كما هي الحالة في لبنان والمملكة العربية السعودية والكويت والأردن والمملكة المغربية مثلاً، فقد كان هناك مؤسسات قوية كثيرة تتميز بالاحتكار أو احتكار القلة بالفعل، إن لم تكن بشكل علني ظاهر. أما في تلك البلدان التي كانت الاشتراكية (أو رأسمالية الدولة) فيها الشكل السائد من أشكال التنظيم الاقتصادي فقد وجدنا بأن الدولة هي المحتكرة بالفعل أو أنها تتصرف بهذا الشكل بالرغم من التنديد الرسمي الذي يشجب الاحتكارات. ولكن في كلتا الحالتين وجدنا منذ بدأنا في تحرياتنا بأن نسق التنويع في البنية لا يشكل مقرراً رئيسياً، لكنه كان انعكاساً لدرجة التحديث أو العصرنة في مرحلة تاريخية معينة ـ أي ظهر أنه نتيجة لدرجة التنمية أكثر مما هو سبب للتنمية أو عدمها.

ولقد وجدنا بأن الوضع يختلف كل الاختلاف في ما يختص بالازدواجية، إذ تبين لنا أن الازدواجية كانت عاملاً معيقاً للتنمية. ويصدق هذا أكثر فأكثر كلما ازدادت درجة الازدواجية. وبدون استثناء لمسنا أثر «عامل المثال» حيث تمكن القطاع الحديث أو الصناعة الحديثة من حفز بعض عناصر الريادة لإنشاء أشغال تتصل بشكل ما بحاجات القطاع الحديث، وإلى حد ما تقلد الظواهر البسيطة من تقنيتها وتنظيمها. (الأمثلة البارزة على مثل هذا التأثير التشجيعي كانت على صعيد أرامكو في العربية السعودية ولكن كان من الصعب اكتشافهابنفس المدى في أي مكان آخر)[٦]. وعلى وجه العموم بما أن الصناعة الحديثة أو القطاع الحديث (سواء كان ذلك نفطاً أو مزارع أو سككاً حديدية) قد بقي منعزلاً ومقطوع الصلة ومتعالياً إلى حد ملموس، فقد ظل تأثيره كمثال يحتذى ضئيلاً وفي أدنى الحدود. وبالاختصار يمكن أن يقال أن الأثر الحفزي والتشجيعي للقطاع الحديث، حيث نجد هذا الأثر، قد أتى على وجه الدقة من محاولة هذا القطاع ــ أو محاولة الحكومة بعد إحساسها بعزلته ــ بإقامة تفاعل أوسع مع القطاعات غير العصرية، أي لمقاومة الازدواجية وترامياتها. وهكذا يمكن أن نقول أن الازدواجية عامل سلبي، بينما كانت الإجراءات لعكس الازدواجية أو تخفيض مداها عاملاً مشجعاً. ويمكن أن نجد إثباتات واضحة بخصوص هذه النتائج في اقتصادات المغرب حيث يتمتع القطاع الحديث بامتيازات وسلطة اجتماعية ــ سياسية بالإضافة إلى الاقتصادية، وكذلك في الاقتصادات النفطية حيث تمتعت الشركات صاحبة الامتياز بصلاحيات واسعة خلال احتمائها خلف اتفاقيات الامتياز ودعم البلدان الغربية التي تنتمي إليها، حيث كانت تمارس سلطة مقنعة إن لم تكن مكشوفة. ولم تبدأ هذه القطاعات القوية الخاضعة للهيمنة الأجنبية في أن تحقق تأثيراً تشجيعياً إلا حين أصبحت تحت السيطرة الوطنية.

٣ ــ لقد قمنا بفحص القاعدة الصناعية وعملية التصنيع كمقرر ثالث للصناعة[٧]، وكانت الفصول المتعلقة بالبلدان المفردة في الجزئين الأولين أظهرت الحجم النسبي لمساهمة القطاع الصناعي في كل نوع من أنواع الاقتصادات العربية، وأشارت إلى كون هذا الحجم صغيراً ــ حوالى ١٠ ٪ من الناتج القومي باستثناء مصر ولبنان والجزائر حيث يصل المعدل إلى ٢٠ ٪. (إن نسبة القوة العاملة في النشاطات الصناعية قريبة جداً من نسبة مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي، أما حصتها في الصادرات

فصغيرة جداً بشكل عام). ولكن أهمية القاعدة تتخطى مجرد حجم المساهمة في الناتج القومي الإجمالي أو في بنية القوة العمالية. ولدرجة التحديث أهمية خاصة هنا، ويشمل هذا الجدة في البضائع المنتجة، وتقدم التقنية المستعملة، وفعالية التنظيم الصناعي، والإقبال على البحوث والابتكارات، وتطوير هيكلية الإدارة على صعيد علاقات العمل بشكل يجعلها قادرة على أن تقف في وجه المشاكل الصناعية العصرية ومتطلباتها.

إن لجميع هذه الظواهر للقاعدة الصناعية أهمية مرموقة لتقدير درجة التحديث وفعالية القطاع الصناعي. بيد أنها بشكل رئيسي تقررها التنمية أكثر مما تشكل هي مقرراً في مسيرة التنمية، مع أنها عندما تصبح أكثر بروزاً تساهم في تسريع التحديث والتنمية الاقتصادية، وبكلمات أخرى تصبح هذه الظاهرة في القاعدة الصناعية جزءاً من نمط يتحرك من الفعل إلى الانفعال، أي أنها تكون «متأثرة بمقرر، لتصبح مقرراً في ذاتها، لتتأثر ثانية بمقرر»، وهكذا دواليك. وهذا يأتي بنا إلى التمعن بعملية التصنيع.

إن التمييز بين القاعدة الصناعية والعملية التصنيعية له صلة ببحثنا الآن. فالقاعدة نفسها يمكن اعتبارها ثابتة ضمن فترة زمنية قصيرة نسبياً، وإلى هذا المدى تكون قوتها التشجيعية متواضعة، وكما أشرنا سابقاً فإنها ستكون مقتصرة على الأثر الذي تمارسه على المراحل التصنيعية اللاحقة، أكثر من كونها محركاً أساسياً أو أولياً. من الجهة الأخرى تعتبر عملية التصنيع قوة ديناميكية. ويصدق هذا أكثر كلما ازدادت سرعة العملية وكلما ازداد عمقها. ونعني بكلمة عمق هنا غرس المواقف والأطر الذهنية الصناعية وانتشار الريادة الصناعية، وقبول القيم الصناعية مثل الانضباط في المصنع والالتزام بضوابط العمل، والعقلانية الصناعية، وقيام إيمان أكبر بالسببية الاقتصادية وبقدرة الإنسان على السيطرة على بيئته وتكوينها، وتنمية المواهب الخلاقة المبدعة لدى القوة العاملة الصناعية وتزايد أهمية الصناعات الترسملية (صناعات سلع الإنتاج) في بنية القطاع الصناعي.

ويجدر القول هنا أيضاً أن مسيرة هذه العملية حسب فهمنا لها كانت نتيجة للتحديث والتنمية ومظهراً لهما، بقدر ما ذكرناه عن القاعدة الصناعية. إنما هناك فرق هام واحد، ويقع هذا في محتوى عملية التصنيع وفي قدرة مختلف مظاهرها للتأثير على سرعة ومجرى التنمية الاقتصادية. وبما أن هذه المظاهر تعكس تغيرات أعمق في محيط

أو «مناخ» القطاع الصناعي وفي مؤسساته وفي المواقف المتعلقة به فيكون لها دور لتلعب كمقررات أكبر من مجرد الحجم النسبي للقطاع في الناتج القومي الإجمالي أو من حداثة الآلات المستوردة.

لقد أظهر البحث الميداني كما أظهر البحث المكتبي تفاوتاً كبيراً في القاعدة الصناعية في البلدان موضوع هذه الدراسة، ولكن بشكل أكبر في مسيرة عملية التصنيع[8]. فالتدقيق في الأدبيات المتاحة وتمحيص الملاحظات التي سجلت في المقابلات مع السلطات الحكومية ومع مسؤولي الغرف الصناعية وزعماء العمال وأساتذة الجامعات ورجال الصحافة ورجال الأعمال، أظهر أن كثيراً من مظاهر التحول الصناعي الأكثر عمقاً ستأتي فيما بعد. أما ما هو مشاهد حالياً فما هو إلا توسع آلي خارجي في الاستثمارات والنشاطات الصناعية أكثر منه عملية تصنيع عميقة بعيدة المدى. إنما علينا أن نستثني الجزائر وإلى حد أقل مصر ولبنان من أجزاء من هذا الحكم. ولكن عملية التصنيع في كل قطر آخر ما زالت عملية بطيئة وذات حجم متواضع. ويصدق هذا حتى في العربية السعودية حيث تجري استثمارات صناعية على نطاق واسع. أما العراق، من الجهة الأخرى، فيبدو أنه يتقدم في نفس الاتجاه كالجزائر من ناحية توجيه مزيد من الاهتمام إلى دلائل التصنيع غير الملموسة كالإقبال على البحوث وما شابه ذلك(*).

إن ما يخفض من الفعالية الحقيقية لعملية التصنيع كمقرر وحافز للتنمية الصناعية لدفعها إلى الأمام هو عيوب السياسات والمؤسسات الصناعية في معظم البلدان قيد البحث. وهكذا فإن السياسات تتذبذب بين التردد والترنح من جهة والتهور من الجهة الأخرى. إن الاستراتيجيات والدراسات الصناعية الداعمة للقطاع ضعيفة هزيلة. وطالما قامت حالات متناقضة بين سرعة التصنيع المرغوب فيه ومداه وبين ما هو قائم فعلاً في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتربوية والتدريبية والهندسية. وربما فوق كل هذا كثيراً ما توضع السياسات الصناعية على أساس قطري صرف (أي أنها تنظم طبقاً لقياس الدولة الوطنية)، بدلاً من أن تأخذ بعين الاعتبار الفرص وإمكانات التكامل في المنطقة العربية ككل. وليس هناك شك بأن الإغفال

(*) منذ أن سجلت هذه الملاحظات في السبعينات سجل تقدم صناعي ملموس في سورية وتونس كذلك. (المؤلف).

المتبادل بين البلدان بالنسبة لما تقوم به البلدان الأخرى على هذا الصعيد، ولمعرفة ما هي الصناعات التي تعمل على تنميتها وما هي سعتها، يؤدي إلى بعثرة الموارد وهدرها وتبني عمليات على مقياس ضيق والإبطاء في سرعة التصنيع.

لقد قدمت شكاوى بصدد عيوب السياسات أو حتى حول غياب السياسات بمعناها الصحيح في بعض الحالات، تقريباً في كل مكان. بيد أنه مما يثير الاهتمام أننا نجد أنه في البلدان التي تملك سياسات صناعية متقدمة نوعاً ما تظهر الشكاوى بشكل أقوى وأوضح منها في أي مكان آخر. والسبب في هذا قد يكون أنه عندما يتكون وعي أفضل بما يجب أن تكون عليه السياسة السليمة يتحرك الطموح تجاه سياسة أفضل. وهناك ناحية يقتضي منا توجيه مزيد من الاهتمام إلى عيوب السياسة الصناعية فيها، وأعني بها توضيح حدود المنطقة المتروكة للقطاع الخاص مقابل تلك المخططة للقطاع العام. هذا الأمر يتعلق بشكل خاص بالبلدان التي تدعي أن لها نظاماً اشتراكياً. وبما أن هذا التخطيط لحدود القطاعين غير واضح ومعرض دائماً لتغيرات فجائية فإن الاستثمارات والمشاريع الصناعية النشيطة التي تبشر بمستقبل ناجح تصبح ضعيفة الفائدة وهادرة للموارد[٩].

إن التنمية البطيئة للمؤسسات المناسبة تعتبر عاملاً آخر في الحد من فعالية عملية التصنيع كعامل من عوامل التنمية. صحيح أن لكل بلد من البلدان موضوع دراستنا وزارة صناعة أو دائرة صناعة بالإضافة إلى مصرف صناعي أو أية وسيلة تمويل متخصصة أخرى[١٠]. وفي بعضها مراكز خاصة لتشجيع الصناعة، ويقوم كثير منها بتشجيع الصناعة عن طريق الوزارات أو الدوائر المسؤولة عن الشؤون الصناعية. ولكن في عدد ساحق من الحالات تقصر هذه المؤسسات عن الوفاء بالحاجة المتوخاة. إن المصادر المالية للاستثمار غير مناسبة حتى في بعض بلدان النفط الكبيرة، فالبحوث والتجارب ضعيفة للغاية وضيقة الآفاق وعشوائية الأسلوب، والتشجيع سطحي. وأنه لمن المثير للدهشة حقاً على صعيد عدم وفاية المؤسسات المقامة للبحوث والتشجيع أن المسؤولين عنها أنفسهم يشكون بشكل مستمر من النوعية الضعيفة والنتيجة المحدودة لعمل هذه المؤسسات.

وقد تركزت شكوى ثانية على افتقار صانعي السياسة الصناعية للجد في مواقفهم تجاه هذه المؤسسات وتعاملهم معها. ولم يكن هناك غالباً أي اتصال مستمر

بين صانعي السياسة وبين «الأدمغة» العاملة في ميدان التطور الصناعي، إن العيوب في نواحي السياسة والمؤسسات مجتمعة تعكس نفسها بشكل أبعد بحرمان عملية التصنيع من بعض عناصرها الهامة، بالإضافة إلى الإبطاء بها إذ يسفر عن ذلك الإبطاء بعملية التنمية نفسها.

ويجدر أن نذكر أخيراً أن التوسع في القطاع الصناعي يحفزه غالباً الرغبة في الظهور بمظهر العصر والتقدم أو الانسجام مع نموذج أيديولوجي يشغل فيه القطاع الصناعي مكانة مرموقة. وبما أن مثل هذه الحوافز لا تتمتع إلا بجذور قليلة العمق ولا تتوغل بشكل عميق لتصل إلى التحول الجوهري الذي يتطلبه التصنيع البعيد المدى، فإنها تميل إلى تشويه الواقع وتضعف الاندفاع الحقيقي نحو التصنيع. ويذكرنا هذا الوضع «بقانون جريشام» (Gresham's Law) وطبقاً لهذا القانون تطرد النقود الرديئة النقود الصالحة من التداول. وهنا أيضاً تطرد حوافز التصنيع الزائفة أو الضحلة الحوافز السليمة وتوقف تداولها.

ويمكن لبعض الشرح المحدد بأن يجعل التعميم الذي قدمناه في هذه الفقرة أكثر مقبولية. وهكذا فعلى صعيد السياسة الصناعية واجهنا حالات كان فيها المصرف الصناعي في بلد معين يقدم قروضاً إلى صناعات جديدة أو موجودة بينما ترفض وزارة المالية أن تمنح إعفاءات جمركية لنفس الصناعات التي كان من الواجب تشجيعها. أما الإجراءات في الشركات فهي دائماً معقدة وتتطلب وقتاً طويلاً وتكاليف باهظة. ولقد حددت ضريبة الأرباح على الشركات في نفس البلد الذي نستشهد به بحوالى ٦٠٪ على الأرباح التي تتجاوز ٣٥,٠٠٠ دولار ولكنها حددت بشكل تصاعدي تحت هذا المستوى. وأخيراً يمكننا أن نشاهد السياسة المشوشة عندما نصغي إلى وزير الاقتصاد في كلمة ألقاها بمناسبة افتتاح مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في بلده وهو يندد بالبورجوازية العربية دون أن يلتفت إلى حقيقة كونه يخاطب زهرة تلك البورجوازية من كافة المنطقة العربية..

وفي بلد عربي آخر عرفنا أن في المنطقة الصناعية المقامة لتشجيع إنشاء الصناعات ومدها بالوفورات الخارجية(*) كان مولد الطاقة الكهربائية خاضعاً لسلطة

(*) External Economies.

إحدى الوزارات بينما كان مجلس إدارة المجمع تحت إشراف وزارة أخرى. وعندما كانت الوزارة تستاء من مجلس الإدارة كانت تحله ولا تعين بدلاً منه إلا بعد عدة أشهر. وأثناء ذلك كانت سلطة المدير العام تتقلص إلى درجة تقتصر فيها على إنجاز النشاطات الروتينية البحتة. وفي هذا البلد نفسه مضت سبع سنوات من «التفكير النشيط» قبل تأسيس مصرف صناعي. ولكن حري بالذكر هنا أنه في هذه المرة بررت النتيجة الطيبة الانتظار الطويل لأن المصرف تجهز بصورة ملائمة بالرأسمال الأسهمي والعامل وحالفه النجاح بوجود رئيس نشيط كفؤ يتمتع بالصلاحيات اللازمة. (وفي بلد آخر بعد انتظار طويل مماثل، تأسس المصرف ولكن لم يتأمن له إلا رأس مال زهيد مع أن ذلك البلد كان يتمتع بموارد ضخمة أكثر بكثير مما يمكنه أن يتصرف به في الإطار القطري). ومع أن بعض الإجراءات اتخذت في عدد من البلدان لتشجيع الصناعة على الصعيدين المؤسسي والمالي، أعلن العديد من صانعي السياسة الصناعية لهذا المؤلف بأنهم ليسوا على ثقة تامة بأنه من الحكمة القيام بالتصنيع. وفي البلدان التي ضربنا أمثلة من ظروفها كما في بلدان أخرى (ونخص بالذكر بلدان المغرب) نشاهد بأن الريادة الصناعية في حالة هزيلة جداً. فقد انتقل الصناعيون في معظم الحالات إلى الصناعة من خلفية تجارية أو مالية، وحملوا معهم المواقف ووجهات النظر الملائمة للقطاعات التي كانوا فيها وليس للقطاع الذي اختاروه من عهد حديث. وهنا أيضاً، في هذه البلدان المختلفة، يرحب بالريادة الاقتصادية الأجنبية على أن تكون بمشاركة الوطنيين مع أن الشراكة قد تتخذ أشكالاً متنوعة وتتبع صيغاً مختلفة.

إن اختيار الصناعة وموقعها في الجزائر كما في العراق يخضع لاستراتيجية معينة ولمقاييس اجتماعية وديموغرافية معينة، فضلاً عن المقاييس الفنية والاقتصادية البديهية. وهكذا ففي الجزائر مثلاً: يعتبر تأمين فرص العمل وتحقيق توازن سكاني اقتصادي أفضل فيما بين المقاطعات، وبين المراكز الريفية والمدنية، وتجنب قيام المراكز الصناعية العملاقة، (مع أن هذه المراكز تبررها اعتبارات القياس والوفورات الخارجية) مسائل أساسية في تقرير موقع المؤسسات الصناعية.

وأخيراً، ففي تسعة بلدان على الأقل من البلدان التي درسناها أعرب المسؤولون أنهم يأخذون بعين الاعتبار التنسيق والتكامل على صعيد الاقتصادات العربية عند درس إنشاء الصناعات. ولكن لم يظهر في أي مكان أي دليل على تغيير فعلي في

القرارات على ضوء منطق مثل هذا التنسيق والتكامل. وكنتيجة لهذا يوجد دائماً تضارب وهدر ومنافسة لا مبرر لها، وبالتأكيد يتم اختيار سعات صناعية منخفضة بالتالي، مما يرفع تكاليف الوحدة أكثر بكثير فيما لوكان الأمر غير ذلك.

٤ ـ أما المقرر الرابع الذي سيقع تحت المحك فهو الإصلاح الزراعي والريفي والتنمية الزراعية[١١]. لم تحظ جميع الدول العربية موضوع هذه الدراسة بإصلاح زراعي. وقد بحثنا في الفصول القطرية في الجزئين الأولين، مشاريع الإصلاح الزراعي التي نفذت في بعض البلدان، أما ما نهدف إليه هنا فهو النظر إلى الإصلاح الزراعي كمقرر من مقررات التنمية، وعلى ضوء هذه الغاية سنحدد أولاً الطريقة التي بها يتمكن الإصلاح من القيام بهذه الوظيفة خير قيام، ثم نختبره طبقاً لذلك لنرى إن كان بالفعل قد أنجز الوظيفة وكيف يمكنه ذلك في حال العكس. وسنتجنب قدر المستطاع تكرار عرض الإجراءات الإصلاحية التي اتخذت. وسنفحص بعمق، في النهاية، دور التنمية الزراعية الصحيح على صعيد مساهمتها بالتنمية الاقتصادية الإجمالية.

أما المقياس الأساسي أو المحك الذي يجب أن يطبق فهو مقدرة الاصلاح الزراعي على إحداث انقلاب في بنية العلاقات في القطاع الريفي وفي إنجازاته. إن الاصلاح مكرس لرفع الحوافز لدى جماهير صغار الملاكين والعمال الزراعيين والفلاحين بوجه عام، ولرفع مستوى جهود السكان الريفيين والتزامهم كنتيجة للحصول على نصيب أكبر من تحسن الأداء ولرفع مستوى مقدرة الفلاحين واستطاعتهم التنظيمية في النواحي المختلفة للزراعة (كأساليب الفلاحة، والتصنيف أو التدريج، والتعليب، والتسويق والتعاون)، ولتوسيع تسهيلات القروض وتبسيط اجراءات الاستدانة وتسهيل الضمانات المطلوبة، ولتحسين وتوسيع الخدمات الريفية (كالتعليم وتوفير المياه بالأنابيب وايصال الكهرباء) بطريقة تجعل الريف أكثر اجتذاباً للسكن والعمل. والنتيجة الحتمية النهائية هي جعل العمل أكثر ربحاً وفائدة على مستوى الفرد وجعل القطاع الزراعي أكثر إنتاجاً وأكثر مساهمة في الناتج القومي وفي تحقيق رفاهية المجتمع بوجه الاجمال.

فإذا كان الاصلاح يشكل عاملاً مقرراً على صعيد التنمية فينبغي أن تصل الاصلاحات المختلفة إلى نسبة كبيرة من سكان الأرياف وأن يكون لها تأثير دائم.

وفضلاً عن ذلك لا يكفي أن يعنى هذا الاصلاح بشكل رئيسي بإعادة توزيع الدخل أو أن ينتج عنه ذلك، على أهمية هذا الأمر، بل يجب بالاضافة إلى ذلك أن يسفر عنه زيادة واضحة في الإنتاج والدخل. ولهذا الغرض يقتضي إذن فحص وتعديل تنظيم الإنتاج. وهكذا إذا كان تحديد حجم الملكية كحالة من حالات الاصلاح سيسفر عنها التجزئة واختفاء الملكيات الكبيرة التي كانت تشكل وحدات العمل الفعالة وأخيراً يسفر عنها إنتاج إجمالي دون الأمثل(*) فحينئذ ينبغي جمع فوائد الملكيات الصغيرة، وتوسيع نمط الملكية العائلية وقيام التعاونيات وعمليات الزراعة الجماعية لكي تصبح الوحدات الإنتاجية كبيرة حسب ما تتطلب العمليات الفعالة بينها تستمر الملكية العائلية الصغيرة بالوجود. وأخيراً فعلى المجتمع الريفي أن يقول كلمته في تصميم الاصلاح الزراعي، لأن هذا المجتمع يعرف أكثر من أي مجتمع آخر العيوب والأمراض التي تكمن في النظام الذي هو في حاجة إلى الاصلاح. ويجب أن يشترك هذا المجتمع في تنفيذ اجراءات الاصلاح: وبهذا نكون قد حققنا المشاركة التي نوليها أهمية عظيمة على صعيد عملية التنمية ومحتواها في السياق الحالي.

لقد وجدنا في الفصول القطرية في الجزئين الأول والثاني من الدراسة إن إجراءات الاصلاح الزراعي الجادة والبعيدة المدى قد تحققت في أربعة فقط من البلدان العربية قيد الدرس، وهي مصر وسوريا والعراق والجزائر. وقد اتخذت إجراءات ثانوية محدودة أيضاً في السودان والأردن وتونس وليبيا والمملكة المغربية. أما بالنسبة إلى ليبيا وعلى نطاق أوسع في المغرب فقد تم انتزاع ملكية الأراضي التي كان الايطاليون والفرنسيون، على التوالي، قد امتلكوها بطرق غير مشروعة أو من خلال وسائل شرعية شكلاً ولكن ملتوية وزائفة جوهراً، واعتبرت عملية الانتزاع هذه على أنها إصلاح زراعي. ولكن في ليبيا اتخذت إجراءات معينة إضافية استهدفت تنمية المناطق وإعداد الخدمات الأساسية كالمياه والارشاد الفني والقروض داخل إطار إجراءات تصحيحية وعلى صعيد إعادة التوزيع.

وفي حين أن بعض الخدمات قدمت عبر الاصلاح الزراعي في المملكة المغربية أيضاً فإنها كانت أقل وفاية وملائمة ولم تكن موجهة بصورة رئيسية إلى فقراء الفلاحين

(*) Sub-optimal

وصغار ملاكي الأراضي. والحق يقال أن أصحاب الامتيازات في المغرب قد زادت امتيازاتهم لأن كثيراً من الخدمات والاستثمارات كسدود الري وشبكات المواصلات قد صممت لافادة الأغنياء والأقوياء، أو على الأقل أدت إلى تحقيق الافادة الكبرى لهم. (علينا أن نذكر هنا أن الكويت لا تدخل في ميدان هذا البحث إذ لا يوجد فيها أرض زراعية تستحق الذكر، كما أن جهود لبنان لا يعتد بها. أما إجراءات الاصلاح في العربية السعودية فهي مبعثرة ومقتصرة إلى حد بعيد على استصلاح بعض الأراضي وإسكان القبائل وتأمين المياه للزراعة ولحيوانات القبائل، وعلى التسليف الزراعي).

لقد حددنا معايير علاقة الاصلاح الزراعي بالتنمية. بقي أن نرى إن كان هذا الاصلاح كان له دور فعال في التنمية. وعلينا أن نجري الاختبارات على مجموعتي البلدان: الثمانية التي ليس فيها إلا إجراءات محددة متناثرة، والأربعة التي تتمتع باصلاح متكامل بعيد المدى. وسنقوم بالانتهاء من دور الاصلاح في المجموعة الأولى مباشرة: لقد كانت درجة الاجراءات الاصلاحية فيها ومضمونها ومداها متواضعة ومحدودة وسطحية إلى درجة جعلتها غير فعالة، فلم يكن لهذه الاصلاحات أي دور فعال في تشجيع التنمية. ولقد فشلت جميع الأبحاث المكتبية والتدقيق في الاحصاءات المتعلقة بهذا الأمر والمقابلات التي قمنا بها في البحث الميداني ــ فشلت جميعها في إبراز أي مؤشر يناقض ما ذكرناه للتو. أما حيث تحقق توسع في الإنتاج الزراعي على صعيد الإنتاج الزراعي عامة أو بالنسبة لمحاصيل معينة، فقد تم ذلك نتيجة لتوسيع المساحة المزروعة وتأمين كمية أكبر من مياه الري أو استعمال بذور محسنة واستعمال مكننة متزايدة أو استعمال متزايد للأسمدة، وليس من خلال اصلاح زراعي متكامل. ولكن حتى وبهذه الاجراءات التشجيعية التي ذكرناها كان التأثير ضعيفاً وليس ذا شأن يذكر. وهكذا فإن سياسة بناء السدود المعلنة بشكل واسع ونشيط في المملكة المغربية اقتصرت على منطقة تتراوح مساحتها ما بين ٣٠٠,٠٠٠ ــ ٤٠٠,٠٠٠ هكتار معظمها، كما ذكرت التقارير، يمتلكها الأغنياء وذوو النفوذ الذين يملكون مساحات شاسعة[١٢]. ولقد أهملت الزراعة في ليبيا لأن التعهدات والوظائف الحكومية والانشاءات قد جذبت جميعها كثيراً من الفلاحين فتركوا قراهم وأراضيهم. أما الاجراءات في السعودية فقد كانت بطيئة ومتواضعة وذات تأثير هامشي.

تبدو الصورة مختلطة في ما يتعلق بالمجموعة الثانية من البلدان أي مصر وسوريا والعراق والجزائر. ويظهر هذا الأمر على صعيدين: بين البلدان بعضها بعضاً وبين

المجالات المختلفة للاصلاح الزراعي. تتشابه الدول المشرقية نوعاً ما إذا نظرنا إليها نظرة إجمالية، فقد قامت مصر والعراق وسوريا بإجراءات لا تختلف في أي ناحية هامة كما تبين لنا من قبل.

ففي هذه البلدان الثلاثة ثبت في التحليل النهائي بأن التشديد قد تركز على ناحيتين من نواحي الاصلاح وهما: تحديد ملكية الأرض وتحسين شروط حيازتها، ولكل منهما مضامين هامة على صعيد إعادة التوزيع أكثر من أي شيء آخر. والخدمات المساندة ــ توسيع التعاونيات ومدها بالقروض وتشجيعها والتصنيف أو التدريج والتوضيب أو التعليب والتسويق وإقامة مراكز ثقافية اجتماعية ــ كلها قد تعززت إنما لم تتخذ أبعاداً ذات شأن. وفي الحالات المذكورة الثلاث وخاصة في سوريا والعراق تمت إعادة توزيع الأراضي التي انتزعت ملكيتها من أصحاب الأملاك الكبيرة بشكل بطيء، مما أدى إلى تجميد مستوى الإنتاج أو حتى إلى انخفاضه. وأيضاً في البلدان الثلاثة وخاصة في سوريا والعراق لم يتحقق إلا القليل في إنشاء صيغ جديدة (مثل الإنتاج التعاوني أو الجماعي ومزارع الدولة وما شابه ذلك) مخصصة لمقاومة أضرار التفتت الناتج عن تخفيض حجم الوحدة المملوكة عبر التوارث. وأخيراً وفي كافة هذه البلدان الثلاثة، ولكن على وجه الخصوص في سوريا والعراق، كانت إدارة سلطات الاصلاح الزراعي للأراضي المنزوعة الملكية غير فعالة وتنطوي على الكثير من الهدر، ولقد أسفر ذلك عن بقاء أراض واسعة غير مستعملة ومعطلة ونتج عن ذلك أن الإنتاج عانى كثيراً.

ولكن ربما أهم من كل ما ذكرنا هو أن هذه البلدان الثلاثة لم تسجل إلا القليل من الاصلاح الحقيقي على صعيد إنتاجية ودخل وظروف معيشة سكان الريف. إنما حصل المستأجرون على تحسن مرموق في أوضاعهم، وربما كان ذلك الاصلاح الرئيسي الجدير بالتسجيل. لكن لم تمس جماهير سكان الأرياف اصلاحات اقتصادية واجتماعية كافية لتبرير الآمال التي عقدت منذ البداية على الاصلاح الزراعي.

بشكل جوهري نجح هذا الاصلاح في تحطيم البنى التي كادت أن تخنق الريف، وفي إدخال بعد ثوري يبشر بخير عميم للمجتمع. ولكن إدارة الاصلاح قد فشلت فشلاً ذريعاً في تحويل هذا الوعد بالخير إلى حقيقة فعلية. ويعود هذا جزئياً إلى أن إطار الأفكار لم يكن كبيراً بشكل كاف لاستيعاب الاجراءات القانونية ولإعداد

حوافز مستمرة للاصلاح الحقيقي، وبهذا خُلق وضع ارتكز فيه الاطار الشرعي على قاعدة فكرية غير ثابتة أو آمنة أبداً، كما يعود القصور جزئياً إلى كون القوى العاملة المدربة المطلوبة لتنفيذ تشريع الاصلاح البعيد المدى لم تكن متوافرة، أما القوى المتوافرة فلم تكن تتحسس بالمقدار الكافي مضمون الاصلاح ولم تكن جذرية كفاية، ولم تكن لها حوافز كافية، وكان الروح البيروقراطي طاغياً عليها.

بالاضافة إلى ذلك كان الاصلاح مركزياً بشكل مبالغ فيه، ابتداء من مرحلة التصميم حتى التنفيذ النهائي. أما مشاركة المجتمع الريفي، وهو الأداة الحقيقية والمنتفع من هذا الاصلاح، فقد كانت ضئيلة. ولقد بقي معظم العملية معزولاً عن التنمية العامة للاقتصاد. وظلت فكرة التنمية نفسها مقتصرة بشكل رئيسي على أبعادها الاقتصادية الضيقة. وتحت هذه الظروف لم يكن هناك تقدير كاف لأهمية الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية للاصلاح الزراعي، حتى أن البعد الاقتصادي نفسه لم ينل التقدير الكافي بحيث نال الإنتاج الأذى بالتالي. لكل هذه الاعتبارات وكنظرة ختامية يمكن القول ان الاصلاح الزراعي، وقد كانت فيه إمكانيات عظيمة كمقرر قوي للتنمية، قد فشل في الوفاء بالكثير مما كان ينتظر منه في مصر وسوريا والعراق. أما الآن، وقد وضعت الأساسات الجوهرية للاصلاح الزراعي، فإن وجود تصور واضح لدور ووظيفة الاصلاح وقيام إدارة أكثر فعالية وتجانساً، سيكون بمقدورها لو تحققت إزالة العراقيل التي تقف في وجه الاصلاح الزراعي بصفته مقرراً ذا قوة عظيمة من مقررات التنمية. وتوجد الآن بعض الدلائل التي تشير إلى تحول ملائم وهناك الآن تشديد أكبر على رفع مستوى الإنتاج. ولقد زال بالفعل الاستغلال الناقص لأراضي الاصلاح الزراعي.

تبرز الحالة في الجزائر بشكل متباين تماماً عنها في بلدان المشرق الثلاثة. ومع أن الاصلاح في الجزائر (الثورة الزراعية كما أطلق عليها هناك) قد بدأ من عهد حديث أي في أوائل السبعينات فإنه قد صمم ونفذ بشكل مختلف تمام الاختلاف. لقد حيك هذا الاصلاح بشكل وثيق مع النظرة العريضة الشاملة للتنمية ـ تلك النظرة التي تبنتها الزعامة السياسية للبلاد، حكومة وحزباً، نظرة يجمع نسيج التنمية بين ثناياها بشكل متكامل العوامل الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والسياسية.

تحديداً، جرت دراسة دقيقة للظروف القائمة (بما في ذلك نمط ملكية الأراضي) وصمم الاصلاح لمعالجة هذه الحقيقة. وتقرر أن تكون المقاربة مرنة وتجريبية براغماتية. وقد اشترك المجتمع الريفي في كل مجال منذ بدء التصميم حتى التنفيذ الفعلي لاجراءات الاصلاح. وتحقق هذا عن طريق «المجلس الشعبي البلدي»(*) على مستوى القرية وصولاً إلى مجلس المحافظة أو المقاطعة وأخيراً إلى المؤتمر الوطني لممثلي مجالس القرى الشعبية البلدية. كانت المشاركة حقيقية وعلى نطاق واسع الانتشار، وفضلاً عن ذلك فقد كان من حق كل منطقة وكل قرية أن تقرر «المساحة الضرورية للمعيشة»(**) أو المساحة المعتبرة ضرورية لعائلة لتعمل فيها وتعيش منها. وأدت هذه المقاربة إلى تقرير سقف الملكية (أي الحد الأقصى) المسموح بها أما المساحات التي تزيد عن ذلك فيجب انتزاع ملكيتها.

لقد شجعت الخدمات المساندة، بما في ذلك الاسكان والتربية الريفية بشكل قوي، ودربت القوى العاملة اللازمة لإنجاز هذه الخدمات تدريباً جدياً. وعبىء المجتمع المحلي بشكل رئيسي لتأمين العناصر اللازمة من القوى العاملة للعمل في ذلك المجتمع. وكان على المجلس الشعبي البلدي ليس مجرد القيام بالمهام المتعلقة بالاصلاح الزراعي ولكن أيضاً بالحكم الذاتي على الاجمال، وحيثما كان بالامكان القيام كذلك بتنفيذ المشاريع المتعلقة بالمنطقة في خطة التنمية العامة. أما من الناحية السياسية فقد كان المجلس الشعبي البلدي هيئة تمثيلية تؤمن قاعدة تدريبية من الجذور في ديموقراطية اشتراكية تقوم على المشاركة. وتشكل إجراءات الاصلاح الزراعي، بالاضافة إلى الإدارة الذاتية للمزارع التي أخذت من المستوطنين الأوروبيين، أو للأملاك التي وزعتها الدولة من الأملاك العامة، نقطة بارزة في تنمية المجتمع الريفي. وبينما نشعر بأن الوقت ما زال سابقاً لأوانه لفحص تأثير الثورة الزراعية الجزائرية على الإنتاج بالذات، فإن المؤشرات التي في متناول اليد تشير إلى أن هذه الثورة سيكون لها نتائج إيجابية مرموقة على الإنتاج والإنتاجية والدخل والرفاه بصورة إجمالية، فضلاً عن النواحي المفيدة اجتماعياً وسياسياً.

(*) Assemblée Populaire Communale

(**) المصطلح الفني الأجنبي Lot Viable.

وختاماً يمكننا أن نقول أن الاصلاح الزراعي في الجزائر، أكثر منه في أي مكان آخر، قد لعب دوراً مرموقاً كمقرر للتنمية ويبشر بلعب دور أكبر إذا استمرت الأوضاع السياسية والاقتصادية الاجمالية ملائمة كما هي الآن. ويمتد تأثير هذا المقرر إلى أبعد من الاقتصاد بحيث يشمل النواحي الاجتماعية والسياسية والمشاركة فيما يتصل بالتنمية. وهكذا فعلى نقيض معظم البلدان العربية الأخرى لا يظهر القطاع الريفي متخلفاً بشكل خطير في الجزائر عن القطاع الحضري وما يتعلق به من الأنشطة الاقتصادية. ولكن هذا التخلف يبدو كبيراً جداً في كل مكان آخر، ونتيجة لهذا التخلف فإن الانسجام أو التوازن الاجتماعي الذي يفترض أن تحققه التنمية فيما بين الأوساط الريفية والأوساط الحضرية لم يتم إلا بشكل زهيد لا يعتد به. أضف إلى ذلك أن المثال الجزائري يرينا أنه في الريف نفسه وصل عدم التوازن بين الملاكين والفلاحين إلى حده الأدنى بينما وحتى في البلدان المشرقية الثلاثة التي قامت بالاصلاح الزراعي ما زال عدم التوازن قائماً إلى حد بعيد. وبالحقيقة قد تزايد فقدان التوازن هذا في مصر إلى حد جعل الاحتجاجات التي رفعها المواطنون أصحاب الوعي الاجتماعي والمنادون بالاصلاح ترتفع بشكل عال وبالحاح[١٣].

يتحتم علينا أن لا نترك هذا المبحث قبل أن نشير إلى تجربة السودان على هذا الصعيد. رغم أن السودان لم تتخذ تدابير للاصلاح الزراعي ومع أن السلطة البريطانية الاستعمارية هي التي أقامت مشروع الجزيرة إلا أن هذا المشروع كان وما زال له تأثير كبير على التنمية. بيد أن مثل هذه الترتيبات المؤسسية لكي يتمتع أثرها بالاستمرار ينبغي بأن تعمم لتصل إلى نسبة عالية من الأرض القابلة للزراعة، ويجب أن تبرز عوامل مساندة لتلعب دوراً على هذا الصعيد (وخصوصاً موارد الاستثمار)، وينبغي أن يكون للاجراءات الاصلاحية تأثير مجد على البنية الريفية وحوافزها بشكل قوي.

لقد كان بحثنا حتى الآن يتركز على الاصلاح الزراعي إنما هناك عنصر آخر من عناصر المقررات قيد الفحص ونعني به التنمية الزراعية. فهل يعتبر هذا العنصر مقرراً بالمعنى الصحيح؟وإذا كان الأمر كذلك فكيف يعمل؟ وهل كان ذا أثر فعال في تشجيع التنمية الاقتصادية العربية الاجمالية؟ هذه هي الأسئلة التي سنوجه إليها انتباهنا الآن.

إننا نعني بعبارة التنمية الزراعية تحسين الأجهزة ومعدات وتقنية القطاع، فضلاً

عن توسيع المنطقة القابلة للحراثة، واستصلاح الأراضي التي لم يستفد منها حتى الآن، والسيطرة على مساقط المياه واستغلالها للري، وتطبيق البحوث على الزراعة. من البديهي أن معظم هذه النواحي هي نفسها من مظاهر الاصلاح الزراعي ومع ذلك فالعمليتان مختلفتان نظرياً وتطبيقياً. ويقع الفرق بصورة رئيسية في الناحية الثورية من الاصلاح الزراعي وفي التغير الحاصل في البنى والمؤسسات ذات العلاقة، وفي التحول الجذري في بنية السلطة المتعلقة بملكية الأرض. وتشمل هذه التغيرات على صعيد البنية والمؤسسات أموراً خارجة عن نطاق «التدفق الدائري» وهو اصطلاح استعرناه من «شومبيتر» (Schumpeter) بمعنى أنها تشكل تباعداً حاداً بعيد المدى عن نمط العلاقات الحالي وعن حالة الفنون الزراعية وعن الحاجات الاجتماعية الاقتصادية المشاركة في النشاط الزراعي.

أما وقد حددنا وشرحنا نقطة الانطلاق فيبدو أنـه حري بنا أن نقدم اقتراحين: أولاً: ان التنمية الزراعية هي نتيجة لتنمية اقتصادية اجمالية أو أنها عملية مصاحبة للتنمية وتجري في نفس الوقت معها أكثر منها مقرراً لها؛ وثانياً: انه عندما تتقدم التنمية الزراعية بعض المسافة تتوافر مجالات لتحقيق مزيد من التنمية العامة. وإلا فإن الادعاء بأن التنمية الزراعية تساعد على تحقيق تنمية إجمالية ستعتبر بمثابة دوران في التحليل(*) مثلما وجدنا سابقاً أن الزعم بأن التنمية الصناعية يمكن أن تحدث تنمية إجمالية تقودنا إلى الدوران عينه. ولكن يمكن اعتبار الاصلاح الزراعي كنظيرته عملية التصنيع البعيدة العمق والمدى، مقرراً قوياً. أما الفرق فيظهر من المضمون المختلف لكل من العنصرين قيد البحث: أي الاصلاح الزراعي من جهة والتنمية الزراعية من جهة أخرى. وبحالة خاصة ينبثق الفرق مما يعزى إلى الاصلاح من تغييرات جذرية على صعيد البنية وعلى صعيد المؤسسات مما يغير بشكل عميق علاقات الإنتاج والحوافز للقطاع الريفي بكامله، وتختلف هذه التغيرات كل الاختلاف وبشكل واضح تماماً عن مضمون التنمية الزراعية بمعناها الضيق(١٤).

وبالرغم من هذه التحفظات والفروق يمكننا أن نقول بأنه إذا كان بإمكان التنمية الزراعية أن تذهب شوطاً بعيداً، وذلك بفضل تلاقي بعض الظروف والحالات المحبذة المناسبة، وإذا نتج عن ذلك توسع مرموق في إنتاج وتصدير المحاصيل

(*) Circularity

الزراعية، فحينئذ يصبح بإمكان التنمية الزراعية أن تنشط التنمية الاقتصادية الاجمالية عن طريق الموارد المالية التي تتوافر بفضل زيادة الإنتاج والصادرات. (يلاحظ بأننا حددنا التنمية الاجمالية ـ كما فعلنا سابقاً ـ باصطلاح «اقتصادي»، فهذا التحديد حيثما ورد يقصد به تذكير القارىء بالمضمون المحدود للتنمية الاقتصادية، وأيضاً لنلفت نظره إلى الحاجة لتلبية بعض الشروط الهامة الاضافية لحدوث التنمية الشاملة). وسوريا مثال واضح ينطبق على هذه الحالة حيث أدت التنمية الزراعية في العقد الذي تلا الحرب إلى تنمية اقتصادية من خلال «توسط» الموارد المالية الكبرى المتوافرة للسير بالاستثمارات إلى مدى أبعد. لا يمكننا أن نقدم هذه الملاحظة عن أي من البلدان الأخرى الواقعة هنا تحت الفحص مع أن مصر والسودان فيهما قطاعات زراعية هامة تشكل العامود الفقري للاقتصاد. ولكن لم يحصل في أي من البلدين أي تنمية دراماتيكية في الفترة التالية للحرب، وفي حالة السودان لم يسجل أي تنمية اقتصادية مرموقة.

لقد كان بحثنا حتى الآن مجزأ إذ أنه تركز أولاً على الاصلاح الزراعي ثم دار حول التنمية الزراعية. بقي أن نبين بأنه إذا حدث اندماج بين الاثنين أو إذا حصلا معاً في وقت واحد أو إذا تم تنفيذ اصلاح زراعي واسع الأبعاد بحيث يشمل عناصر من كلتا العمليتين، فإنه حينئذ يكون مقرراً قوياً للتنمية. سيكون تأثير مثل هذا التحول الثوري في القطاع الريفي واسع الانتشار، وسيصل تأثيره إلى النطاق السياسي ـ الاجتماعي والنطاق البنيوي ـ المؤسسي فضلاً عن النطاق الاقتصادي الصرف. وإننا لمقتنعون تماماً أن الجزائر تسير تسيراً حثيثاً نحو هذا الهدف، أي التحول الشامل، أما مصر والعراق وسوريا (وإلى حد أقل ليبيا) فإنها تسير في نفس الاتجاه. وهناك بشائر خير على هذا الصعيد في السودان أيضاً فقد باشر السودان في أواخر سنة ١٩٧٤ في سلوك سبيل التخطيط الشامل للتنمية المتكاملة على الصعيد الزراعي، إذ بفضل جهود وعون الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، شُكل فريق من الخبراء للقيام بالدراسات اللازمة لمثل هذه التنمية الزراعية المتكاملة، وعندما انتهى الفريق من دراسته سنة ١٩٧٥ حصل الصندوق على تعهدات مالية أولية من الدول العربية النفطية الغنية لدعم التنمية الزراعية. وباستثناء الحالات التي ذكرناها ليس هناك أي مكان في العالم العربي ظهر فيه الاصلاح الزراعي أو التنمية الزراعية ولهما من الأهمية ما يبرر أن نطلق عليهما اسم مقرر للتنمية. (وجدير

بنا أن نقول أن لبنان يستدعي انتباهاً وشرحاً خاصاً منفصلاً. فبالرغم من أن إسهام الزراعة في الناتج القومي الاجمالي قد انخفض مع مرور السنين فقد نما هذا القطاع بشكل ملموس مطلق وتقدم شوطاً بعيداً على صعيد النوعية. بيد أن النمو المسجل في الاقتصاد على وجه الاجمال قد اعتمد على الزراعة أو اشتق منها إلى درجة محدودة جداً).

٥ ــ ان العامل الخامس قيد الفحص هو وفرة رأس المال من كل من الموارد الداخلية والخارجية[١٥]. ليس هناك أي شك بأن وفرة رأس المال عامل هام، أما ما نريد أن نتحقق منه هنا فهو فيما إذا كان مقرراً وحافزاً رئيسياً من حوافز التنمية.

قبل خريف سنة ١٩٧٣ وقبل الارتفاع الشديد في عائدات النفط لم يكن بين البلدان العربية إلا المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا في وضع جيد لا تشكو فيه من نقص رأس المال المستثمر. ومع أن إنتاج العراق والجزائر كان يعتبر هاماً فإنهما كانتا باستمرار تعانيان من أزمة رأس المال، لأن طموحهما تجاوز رأس المال المتوافر. ولكن لو قابلنا هذه الطموحات مع التنفيذ الحقيقي والانجازات لوجدنا بأن الانجازات متخلفة بالتنفيذ الفعلي مما يجعل هذه الأزمة أخف وطأة. أما البلدان الأخرى، باستثناء لبنان بحالة خاصة، فقد عانت الكثير من نقص المدخرات الحقيقية (أي بالأسعار الثابتة) والموارد الاستثمارية. (نلاحظ هنا بالطبع أن ما نعنيه فيما يتعلق بالقطاع الخارجي هو موارد التمويل حيث يمكن تحويل الأموال إلى نقد أجنبي وفي النهاية يمكن تحويلها إلى استيرادات من البضائع الترسملية والخدمات التقنية). ولم يكن النقص في رأس المال الوطني فقط ولكن أيضاً في تدفق رأس المال الأجنبي.

إن تقديرات وفرة رأس المال الكافي للاستثمار يمكن أن تؤدي إلى نتيجتين تختلفان اختلافاً بيناً. فالأولى مشتقة من التقدير الضيق الذي يضع الوفرة مقابل الحاجات المعلنة (المبرمجة) كما هي مسجلة في خطط التنمية حيث تدل على أن رأس المال غير كاف. وهذا يشكل قيداً رئيسياً على التنمية. أما النتيجة الثانية فتشتق من فحص أكثر شمولاً يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط وفرة رأس المال والحاجة المعلنة لرأس المال، ولكن أيضاً مقدرة البلاد على استعمال مصادر رأس المال بشكل ناجح فعال[١٦]. جدير بالذكر بهذا الصدد أنه خلال معظم فترة ما بعد الحرب قلما بقيت مشاريع مخططة مدروسة جديرة بالتنفيذ دون أن يتوفر لها رأس المال الضروري إذا كان

الاطار العام الذي ستنفذ به مشجعاً للتنفيذ. ونؤكد أيضاً أن أهلية مشروع ما، كما تحددها الدراسات الاقتصادية والتقنية، تعتبر مؤشراً ضرورياً، ولكنها لا تكفي كمؤشر للأهلية المالية. ويتأثر هذا العامل الأخير أيضاً بنظام الحكومة ككل وبكفاءة الإدارة المدنية وبالاطار التشريعي والمؤسسي ذي الصلة، وأخيراً بوفرة القوى العاملة والمهارات المطلوبة.

هذا الرأي الثاني، على صحته، يصدق أكثر فأكثر على السنوات العشر أو الاثنتي عشرة الأخيرة في العالم العربي، إذ خلال هذه المدة كانت الموارد المالية الأجنبية والاقليمية (القومية) أكثر منها في أي وقت سابق، ولم يعد رأس المال الاستثماري يشكل قيداً خطيراً أو حرجاً. على كل حال تبدو هنا ملاحظتان متناقضتان (على ما يظهر) في هذه الفترة الأخيرة تحملان أهمية ووزناً. الأولى هي أن المنطقة ككل كانت تشكو من الظمأ الشديد لرأس المال حتى ولو بقيت أهداف النمو معتدلة (فلنقل ٥ ٪ في السنة). والملاحظة الثانية إنه لم يفشل تنفيذ أي مشروع جدير بالتنفيذ ومدروس ومخطط بسبب نقص في رأس المال.

يمكننا حل هذا التناقض الظاهري إذا قمنا بفحص أكثر دقة للملاحظة الثانية. وهكذا نقول أن لا مشروع جدير بالتنفيذ قد أخفق في الحصول على فرصة للتمويل، ولكننا لو عممنا هذا الزعم على مشاريع كثيرة أو على اقتصاد بأكمله وإذا طبقناه على المنطقة كلها حينئذ نلمس نقصاً خطيراً في رأس المال ونرى ذلك بجلاء. فالتعميم الجارف انطلاقاً من مشروع واحد إلى المنطقة بكاملها يجعلنا نسقط في «مغالطة التركيب أو التعميم»(*). أما ما نستنتجه نحن وذلك اعتماداً على دراسة شاملة لمصادر رأس المال في بلدان المنطقة، في مقابل حاجاتها أو خططها الانمائية، فهو أن الموارد عانت قبل سنة ١٩٧٣ نقصاً كثيراً، كذلك عانى تنفيذ البرامج والمشاريع نقصاً كبيراً واضحاً كما وجدنا. ونعني بذلك أنه لو كانت إمكانية تنفيذ الخطط أعلى لأصبحت القيود على رأس المال شديدة ولازدادت بشكل عنيف.

لا غرو أن هذه النتيجة تميط اللثام عن التأثير العميق لنقص رأس المال. ولكن يبدو في الجو هنا سؤال أكثر ارتباطاً بالموضوع ونقصد به إذا كان توسيع عنق مصدر

(*) ما يعرف بالمصطلح المنهجي باسم «The Fallacy of Composition».

رأس المال يعتبر بمثابة مقرر إيجابي من مقررات التنمية. وهل سيصبح إذن إعداد رأس مال وافر مقرراً ايجابياً عاملاً؟ لقد أظهرت التجارب بأنه حيث أصبحت موارد رأس المال غزيرة ظهرت علامات الازدهار على التنمية الاقتصادية إلى المـدى الذي جعلت فيه إتاحة رأس المال أقل تقييداً. فإذا كانت وفاية رأس المال تعتبر شرطاً لازماً للاستثمار المتسارع إلا أنها لا يمكن اعتبارها شرطاً كافياً، فمن الجلي أنه ينبغي أن تدعم بكثير من العوامل المؤيدة المناسبة على صعيد الحكومة والقوى العاملة وجدية الأهداف والتبدل التكنولوجي وما إلى ذلك. وحري بنا أن نذكر هنا أنه يجب التقاء واقتران كل هذه العوامل ليتحقق نجاح التنمية الاقتصادية.

لقد أوردنا بصورة عامة هذه النتيجة المشروطة التي توصلنا إليها على صعيد فعالية مصادر رأس المال كمقرر للتنمية الاقتصادية. فإذا رغبنا بالتوسع في البحث والارتياد فسيتكشف لنا بأن البلدان الرئيسية المنتجة للنفط تتمتع بفائدة هذا المقرر ولكن البلاد الأخرى لا تحظى بمثل هذه الفوائد. يثير هذا التمييز مسألة تدفق رأس المال القومي عبر الحدود القطرية وسنوجه الاهتمام إلى هذا الأمر في القسم الرابع لاحقاً. أما حالياً فنكتفي بالقول بأنه بسبب التدفق المحدود في رؤوس الأموال داخل المنطقة (ونعني بذلك من فائض دول النفط إلى البلدان التي تشكو شحة في رأس المال وإلى البرامج والمشاريع العربية المشتركة)، فما برحت هذه المنطقة، إذا نظرنا إليها كوحدة واحدة تفتقر إلى رأس مال الاستثمار. يمكن أن يكون رأس المال هذا مقرر تنمية اقتصادية، كما يكشف لنا مثال البلدان النفطية، ولكن على صعيد المنطقة ما زال رأس المال مقرراً محتملاً إذ انه لم يمنح حتى الآن المجال التام ليتمكن من العمل. كما أن المتطلبات المساندة ــ السياسية والسيكولوجية والاقتصادية والمؤسسية ــ لم تطور التطور الكافي لهذه المهمة.

٦ ــ المقرر التالي على جدول الفحص هو «البنية التحتية». تشكل هذه البنية التحتية قاعدة، بالمعنى الحرفي تقريباً لهذا المصطلح، يمكن أن نبسط فوقها بناء مشاريع وبرامج انتاجية بشكل مباشر. من المحتمل، وهذا ما يحدث غالباً، أن تقوم دولة ما بتشييد البنية المادية التحتية مع تنفيذ المشاريع جنباً إلى جنب وفي وقت واحد. أما إذا بدأت بالمشاريع قبل تأمين بعض المتطلبات الأساسية على صعيد البنية التحتية فإن ذلك يشكل تبديداً للوقت والنتائج. فالتسلسل الـزمني المنطقي إذن هـو التثمير

أولاً بالبنية التحتية سواء كان ذلك على مقياس قطري أو قومي أو على مقياس محلي فقط مناسب لمشروع ما أو لعدة مشاريع يمكن أن يتم الالتفات بعدها إلى تنفيذ المشروع.

وعندما تكون حالة الاقتصاد متخلفة للغاية فلا بد من اعتماد هذا التسلسل الزمني. ويشكل إنشاء الطرق ووسائل الاتصال الأخرى والكهرباء وموارد الماء واستخدام مساقط المياه وبناء وسائل الري والمرافق الأخرى شرطاً لازماً كل اللزوم لمزيد من التنمية. وإذا لم يتحقق ذلك، أي إذا قام القطاع الخاص بتأمين البنية التحتية لمشاريعه كالمولدات الكهربائية والطرق وما شابه ذلك ـ فإن ذلك سيكون باهظ التكاليف دون مبرر ويضع المؤسسات المعنية في موقف سيّىء بالنسبة إلى قدرتها على المنافسة. وفضلاً عن ذلك فهناك دائماً استثمارات معينة ليس في مقدور رجل أعمال واحد أن يقوم بها كما أنه لن يرغب بأن يقوم بها. على كل حال فإن تنمية البنية التحتية الخاصة ينتهي بالوصول إلى بروز مجموعات من «الجزر الصغيرة» قد تكون ذات اكتفاء ذاتي فيما يختص ببعض الخدمات الأساسية للبنية التحتية ولكنها لا يمكن أن تتبادل الاتصالات أو تتفاعل مع بعضها لأن نفس هذه الخدمات والحلقات الواصلة لا توجد بين المؤسسات. ومجرد النقاش بهذه النقطة يظهر مدى بعدها عن المنطق.

إن ما ينطبق على البنية التحتية المادية يصح تماماً على البنية التحتية غير الاقتصادية، كالأمن والنظام والتربية والصحة والخدمات الأخرى. إذ لا يمكننا أن نفكر بالتنمية دون قاعدة القانون والأمن والنظام وحد أدنى من التعليم والتدريب والصحة والعلوم والتكنولوجيا[١٧]. وحري بالذكر ثانية هنا أنه بالمشابهة مع البنية التحتية المادية لا تستطيع البنية التحتية السياسية والاجتماعية في حد ذاتها أن تؤدي إلى التنمية. وبعبارة أخرى فإنها تعد الأساس أو القاعدة أو الاطار الذي يمكن أن تحصل التنمية داخله، ولكنها لا يمكن أن تعمل كمقرر مباشر.

لقد تحققت البلدان العربية منذ استقلالها من أهمية دور البنية التحتية على الصعيدين المادي والاجتماعي في تشجيع التنمية الاقتصادية. وقد تكشفت هذه المعرفة بواسطة التشديد المركز على الاستثمارات في البنية التحتية. ويكشف لنا فحص نمط الاستثمارات العامة في أوائل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفحص بنية

الخطط الاستثمارية وبرامجها كما ظهرت وكما تبدو حتى في هذا اليوم بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على الحرب، يكشف لنا هذا الفحص الدقيق التشديد المركز على البنية التحتية على الصعيدين المادي والاجتماعي. لقد أدرك المسؤولون في البلدان العربية، حتى دون الاستفادة من الدقة النظرية أو الدراسة الاستقرائية العالمية، الأولويات العريضة لاقتصاداتها ومجتمعاتها(١٨). فالادراك العفوي الصحيح مزية لا يستهان بها!

بيد أن مجرد التحقق من الحاجة الملحة للبنية التحتية وأولوية الاستثمار فيها لا يعني إتمام مثل هذا الاستثمار. فاليوم وبعد مرور نحو ثلث قرن على الحرب العالمية الثانية، ما زال العالم العربي في حاجة ملحة إلى كثير من الاستثمار في البنية التحتية التي تتطلب أموالاً طائلة. ولمجرد الحكم على ما لدينا اليوم من خطط للتنمية قيد التنفيذ للسنين ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ نقول بأن الحاجة المعترف بها للبنى التحتية تزيد عن ٥٠ مليار دولار، وهذا لمدة خمس سنوات فقط، أما ما تتطلبه الحاجة لمدة العشرين سنة المتبقية من القرن فيجب أن تتجاوز مئات المليارات من الدولارات، قبل أن نقرر بأن مرافق البنية التحتية وخدماتها يمكن اعتبارها ملائمة مرضية. وعلينا أن نذكر أيضاً بأن عمليات التوسع والابتكار لا حدود لها على هذا الصعيد، أضف إلى ذلك الزيادة التي ستحصل في عدد السكان واهتلاك قيمة رأس المال وتقادم سلع الإنتاج الرأسمالية.

تختلف البلدان العربية اختلافاً بيناً بالنسبة إلى درجة تجهيزها بمتطلبات البنية التحتية. فحيثما يكن بلد منها مجهز تجهيزاً جيداً على صعيد ما، كالكويت، على سبيل المثال، بما فيها من كهرباء وماء وطرق، فإنها ما فتئت تفتقر إلى أشياء أخرى على صعيد آخر، كالتربية والتدريب المهني والحرفي. أما مصر وقد تجهزت كل التجهز في مضمار الري بما يتعلق بخزن المياه والشبكات المائية أو في التربية بما يتعلق بعدد الخريجين، فإنها مع كل هذا تفتقر افتقاراً ماساً إلى وسائل النقل في المدن وبين المدن، كما أنها تفتقر إلى المصانع والمرافق العامة والأبنية المدرسية اللائقة والمخابر والتسهيلات المكتبية الأخرى ووسائل الاتصال البعيدة المدى والخدمات الصحية، إذا عددنا النواقص الأكثر وضوحاً وبروزاً.

أما بلدان المغرب الثلاثة التي كانت سابقاً ترزح تحت الحكم الفرنسي فهي مجهزة تجهيزاً أفضل بكثير على صعيد البنية التحتية المادية من معظم بلدان المشرق،

ولكنها وجدت نفسها اثر الاستقلال تفتقر بشكل محزن إلى البنية التحتية الاجتماعية. ولم تبدأ إلا الآن بالتعويض عما فاتها على هذا الصعيد. ويبقى أن السودان مجهزة بشكل ضعيف جداً على الصعيدين المادي والاجتماعي. وتتبع ليبيا نمط جاراتها المغربية الثلاث مع أن تجهيزاتها أقل إلى حد ما. ويملك كل من لبنان والأردن وسوريا والعراق تجهيزات جيدة نوعاً ما، رغم وجود ثغرات واسعة في كل منها (فلبنان على سبيل المثال، يفتقر بشكل جدي إلى وسائل الاتصالات البعيدة المدى وإلى تسهيلات التخزين ومرافق المرفأ). وما برحت العربية السعودية تعاني نقصاً في كثير من العناصر المادية والاجتماعية للبنية التحتية(*). ولكن هذه البلدان جميعها ـ باستثناء لبنان، تملك قاعدة أو بنية تحتية فيما يختص بالقانون والنظام. وأكرر القول باستثناء لبنان فقط حيث تقهقرت سلطة الحكومة وتزعزعت سلطة القانون والنظام إلى درجة جعلت الاستثمارات عاجزة مكبوتة. وتجدر الاشارة هنا أن هذه المستلزمات من القانون والنظام قد تم إرضاؤها في معظم البلدان الأخرى. أما حيث نشاهد عدم بروز الاستثمارات أو تلكؤها فيعود هذا إلى عوامل معرقلة أخرى أو إلى غياب بعض المتطلبات الرئيسية الداعمة.

هناك مظهر آخر من مظاهر البنية التحتية علينا أن نبحث فيه ألا وهو تشييد وتأسيس قاعدة البنية التحتية المادية والاجتماعية اللازمة للتنمية القومية. تشكل عناصر عدة هذه القاعدة، وفي طليعتها شبكة الطرق الاقليمية والسكك الحديدية والخدمات البحرية والجوية ووسائل الاتصال البعيدة المدى، والاستكشاف للأنهار، والتنمية المشتركة للأبحاث، والمؤسسات التربوية، ومؤسسات التدريب، والانجازات التكنولوجية، وحيثما سمحت الظروف الاستغلال المشترك لمصادر الماء والغاز لتوليد الطاقة الكهربائية ولخلق شبكات من الطاقة لعدد من الدول (لا تشمل هذه القائمة الفرصة التي قد تسنح لكثير من البرامج والمشاريع المشتركة التي تعتبر منتجة بصورة مباشرة مثل الصناعة البتروكيميائية وصناعة الحديد والفولاذ وما شابه ذلك. على أننا سنعالج هذه الناحية من نواحي التعاون والتكامل العربي، على انفصال في مكان لاحق من هذا الفصل).

(*) تجدر الاشارة إلى أن هذا الحكم لم يعد يلائم الحالة الآن (في أوائل الثمانينات) بعد الثورة العمرانية التي ميزت حقبة النفط الماضية (المؤلف).

وفي تلخيص المبحث يمكن أن نقول أن البنية التحتية المادية والاجتماعية تشكل عوامل تشجيعية أساسية أو مقررات للتنمية. وتجدر الاشارة هنا بحالة خاصة إلى حاجة السودان والمناطق الجنوبية من بلدان المغرب إلى وسائل نقل وطرق اتصالات أفضل لما لها من قيمة عظيمة. فمن البديهي أن هذه الخدمات ستفتح المناطق البعيدة وتجعلها تسير على طريق التنمية، وتعرض السكان للتأثير الخارجي، وتزيد استعمال النقود، وتسهل التسويق، وتشجع الزراعة وتربية المواشي، وبوجه عام تفعل كعامل قوي من عوامل التغيير. إذا نظرنا إلى البلدان العربية ككل نجد أنها ما زالت تجهيزاتها غير كافية على صعيد تسهيلات البنية التحتية وخدماتها مع اختلاف درجة ذلك في كل منها ــ وهذا صحيح على المستوى الوطني لكل بلد وعلى مستوى المنطقة بشكل عام[١٩]. وأخيراً ورغم أن البنية التحتية منطقياً يجب أن تسبق ظهور المشاريع المنتجة مباشرة فهذا لا يعني أن هذه الأخيرة يجب أن تتريث حتى تصل البنية التحتية مرحلة متقدمة من مراحل التنمية والصقل، كما أنها لا يمكن أن تستمر مع تجاهل البنية التحتية. فالعلاقة إذن هي علاقة دعم وتفاعل مشتركين حيث تتوسع قاعدة البنية التحتية وتترسخ مع بناء المشاريع. فالأولى تسهل بناء الثانية بينما الحالة الثانية (المشاريع) تخلق ضغطاً للاسراع بتنمية البنية التحتية. ورغم أن هناك علاقة متبادلة إلا أن البنية التحتية تظل مقرراً من مقررات التنمية الاقتصادية عن جدارة واستحقاق.

٧ ــ القوى العاملة هي المقرر السابع قيد البحث[٢٠]، وسنناقش هنا ثلاث نواح: الحجم والنوع وتلاؤم العرض والطلب. وتتعلق الثلاثة ببعضها ولكننا فصلناها هنا لتبسيط البحث.

إن ما نعنيه بالقوى العاملة هو قوة العمل الفعلية، أي الرجال والنساء القادرين على القيام بعمالة مجزية بفضل مواصفات العمر واللياقة البدنية. فإذا نظرنا إلى القوى العاملة من هذه الزاوية التي تشكل الحد الأدنى من المتطلبات تصبح القوى العاملة مقرراً لا يفتقر إليه أي مكان في العالم: فيبدو أن كل بلد مجهز بشكل مناسب بالقوى العاملة اللازمة لحاجاته المباشرة والمنتظرة إذا قيست هذه الحاجة على صعيد الكمية.

ولكن الحجم بحد ذاته يبدو مختلفاً بعد أن نسجل بعض الاستدراكات

والملاحظات ذات الصلة. إحدى هذه الملاحظات الأوضاع الصحية للسكان إجمالاً وللقوى العاملة بحالة خاصة؛ والثانية، افتراض مستويات مختلفة على صعيدي الأداء والنشاط الاقتصادي مما يؤثر على درجة صلاحية مصادر القوى العاملة. ولكن هذه التساؤلات وما شابهها تنقل بحثنا إلى نوعية القوى العاملة من جهة والتوافق أو التلاؤم بين العرض والطلب من جهة أخرى. وهكذا فقد يبدو أن مجرد حجم مصادر القوى العاملة ليس بذي دلالة كبيرة لأن الحجم لا يشكل عائقاً للتنمية في أي مكان. أما على الصعيد العربي فإن هذه الموارد وافرة بنوع خاص بسبب المعدل العالي لتزايد السكان الذي، كما رأينا في وقت سابق، يتأرجح حول ٢,٨ بالمائة سنوياً.

إن نوعية القوى العاملة هي الناحية الرئيسية بالنسبة إلى بحثنا ويمكننا أن ننظر إلى هذه الناحية من زوايا مختلفة: التربية والتدريب والمهارات، والالتزام بالعمل وأخلاقية العمل، والتعبئة والالتزام بأهداف التنمية الناتج من شعور المشاركة، والحوافز على وجه العموم. وسنعالج زاويتي النظر الأخيرتين تحت عناوين مختلفة في القسمين الثاني والثالث التاليين. أما هنا فسنقتصر بالبحث على التربية والتدريب والالتزام.

إن اكتساب القوة العاملة لحد أدنى من التربية يعتبر أمراً ضرورياً جداً لاتقان المهارات المختلفة التي تتطلبها التنمية العصرية. ويمكننا أن نقول هنا بكل يقين أنه تحت مثل هذه الظروف يجب أن تكون القوة العاملة قد أتمت الدورة الابتدائية من التعليم على الأقل. على هذا المستوى الأولي من التعليم لا حاجة بنا للاشتراط بوجوب توافر التعليم المتنوع أو الحصول على مهارات خاصة، لأن اتقان القراءة والكتابة والحساب يعتبر ضرورة أساسية يستعملها كل عضو من أعضاء المجتمع في كل مجالات الحياة وفي جميع مراحل التعليم اللاحقة. من الجلي بأن الشروط الخاصة والمؤهلات يمكن، بل ويجب أن تتوافر على صعيد منهجية التربية على المستوى الابتدائي ولكن محتوى المنهج، الذي قد يتغير نوعاً ما من بلد إلى آخر، بصفة عامة يشبع عادة متطلبات الحد الأدنى. ويعتبر هذا صحيحاً مع أنه قد يواجه نوعاً من التشديد الزائد هنا وهناك على مواد تدريسية لا تشكل جزءاً من صميم التربية الابتدائية على صعيد علاقتها بالتنمية.

يبدأ الاختلاف الكبير بعد انتهاء الدورة الابتدائية، أي في الدورتين المتوسطة والثانوية، إذا انتسب الطلاب إلى هاتين الدورتين عند إكمالهم الدورة الابتدائية أو إلى

المدرسة المهنية الابتدائية ثم الثانوية إذا انتقلوا إليها بعد إنهاء الدورة الابتدائية. علينا إذن أن نقوم بفحص عميق الجذور لهذه الناحية من نواحي التربية، وذلك لتقدير مدى توافقها مع حاجات التنمية لكل بلد على انفراد وللمنطقة ككل. ويصدق نفس القول على الدورة الثالثة، أي التعليم على المستوى الجامعي بما في ذلك فروع العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والمهن الحرة.

سنقوم بهذه الدراسة الدقيقة في القسم الثالث من الفصل عندما ندرس التربية كمقرر للتنمية. أما حالياً فالمطلوب تقدير القدرات العلمية للقوى العاملة. ويظهر مثل هذا التقدير وجود فرق مرموق بين مختلف البلدان، وبين المراكز المدنية والمناطق الريفية، وبين الفتيان ومن هم أكبر منهم بكثير.

لقد سنحت لنا الفرصة بأن نقيس مقدار انتساب الطلاب في كل بلد زرناه أثناء دراساتنا هذه بالنسبة لعدد السكان الذين في سن الدراسة. وأظهرت النتائج أنه حتى البلدان التي توسع فيها التعليم كثيراً ما تزال بعيدة عن تحقيق التعليم الإلزامي الشامل على المستوى الابتدائي، وخاصة في ما يتعلق بالبنات، رغم أنه قد تحققت خطوات سريعة في العقود التالية للحرب العالمية الثانية. أضف إلى ذلك أن معدل الذين ينقطعون عن المتابعة بين الدورات أو المراحل كان عالياً جداً. وقد لوحظ أيضاً أن محتوى منهج تعليم الدورة الثانية على الصعيد الأكاديمي كان على العموم ليس مفيداً ولا مجدياً لهدف التدريب المهني والحرفي والعمل، ولكنه كان يفيد بشكل أكبر للأعمال المكتبية. (على هذا الصعيد بدأت الجزائر وتونس والعراق وإلى حد أقل مصر وسوريا والأردن وفي السنين الأخيرة لبنان تعيد النظر بمناهجها وتجري عليها تعديلات تستهدف جعلها أكثر مطابقة لمتطلبات اقتصاد عصري)[٢١]. وأخيراً تستمر الدراسة في الدورة الثالثة، أي الصعيد الجامعي أو التعليم على المستوى الجامعي، على العموم، في استعمال الموارد البشرية والمالية المتوافرة من أجل تحقيق توسع أفقي كمي أكثر من تحقيق تحسين عامودي نوعي.

إن العيوب ونقاط الضعف في المنهجية ومحتوى البرامج في الأنظمة المختلفة للدول الاثنتي عشرة التي قمنا باختبارها هي أمور بالغة الأهمية، وقد أشرنا إليها أكثر من مرة وسنناقشها ثانية في نطاق هذا الفصل. أما ما نهدف إليه في هذه الفقرة فهو ما تنطوي عليه التربية من علاقة بدور القوى العاملة في التنمية. ومن الجلي أن

هذا الأمر ليس إلا مظهراً من مظاهر درس التربية على صعيد الكيفية. ومما لا شك فيه أنه أيضاً يتعلق تعلقاً وثيقاً بتلاؤم العرض والطلب للمهارات موضوع البحث على صعيد التنمية. وعندما نقوم ببحث مسألة العلاقة هذه نكون قد بحثنا الكيفية والتلاؤم.

ومن البديهي أن هذه المسألة ليست سهلة المعالجة. ففي المقام الأول للتربية علاقة طبيعية بالتنمية، وذلك من ناحيتين: أولاً لأنها تمنح الذهن تدريباً نافعاً لمستقبل الحياة، وثانياً لأن التربية غاية في حد ذاتها فضلاً عن كونها وسيلة من وسائل عمل الحياة. وفي المقام الثاني، لا يمكن التأكد من العلاقة مرة واحدة وبصورة نهائية هذا إذا افترضنا أنه يمكن قياسها، وذلك لأن القوى الحركية (الديناميكية) العاملة في التنمية تغير باستمرار الحاجات الاقتصادية للقوى العاملة، لذلك فإن معين القوة البشرية في لحظة ــ حجماً ونوعية ــ يشبع حاجات الاقتصاد في درجات مختلفة وفي نقاط زمنية مختلفة، وعلى وجه الخصوص يؤمن درجة أدنى من الاكتفاء من نقطة إلى التالية كلما أصبح الاقتصاد أكثر تقدماً وصقلاً وأصبح المجتمع أكثر حداثة. ويسفر ذلك كله عن تكوين الحاجة لمهارات جديدة تماماً وبصورة مستمرة. أما المهارات المألوفة القديمة فإنها تعاني التقادم ويتوجب إما تحسينها أو توسيعها. وأخيراً هناك مشكلة قياس علاقة المهارات التي تتحلى بها القوى العاملة بالتنمية وإمكانية التلاؤم بين العرض والطلب على صعيد المهارات.

من الصعب تقدير مدى توافر هذه المهارات ــ وذلك أولاً لأن المخزون أو المعين المتاح في أي لحظة، أي الأشخاص العاملين فعلاً وبالإضافة التدفق الجاري، أي الأشخاص الذين ما زالوا يمرون في مرحلة التدريب المؤسسي، ليس ثابتاً ومع ذلك يبقى تقدير العرض أسهل بكثير من تقدير الطلب(٢٢). فتقدير العرض يواجه المشاكل الإحصائية المعتادة ونعني بها مشاكل التحديد، والتصنيف والاحتساب الفعلي. وفضلاً عن مشاكل التحديد يواجه تقدير العرض المشاكل الأكثر صعوبة وأعني بها مشاكل تقدير ما تحتاجه الهيئات الكثيرة في القطاعين العام والخاص وهي في حالة تغير ديناميكية، حيث تتغير طبيعة ونوعية المهارات قيد البحث ــ وليس فقط عددها ــ بشكل مستمر.

جرت محاولات للتغلب على الصعوبات المحدقة وقد اقترحت أكثر من طريقة

لإجراء هذا التقدير[٢٣]. تتعلق هذه الطرق بفئات واسعة مثل الحاجة لأشخاص ذوي ثقافة ثانوية أو ذوي ثقافة جامعية لكل ١٠,٠٠٠ من السكان مثلاً، أو تتعلق بفئات محدودة، مثل المهندسين والأطباء والكهربائيين وما شابه ذلك، بشكل عام أو بتقسيمهم إلى فئات ثانوية مثل المهندسين الكهربائيين ومهندسي البترول وهلم جرا.

بشكل عام يمكن التعرف على ثلاث طرق أساسية. تتناول الأولى العرض الحالي والنسب المختلفة أو المعامل(*) الذي يميز كل فئة ويمكن من وضع الإسقاطات بصددها إما كنسبة ثابتة للسكان (أو فئات السكان) أو بإضافة نسبة نمو تقديري. والثانية تضع أمامها نموذجاً أو مثالاً يحتذى به كترسم خطى بلد ما أكثر تقدماً فيما يختص بالمهارات، وتخطط للنمو في العرض لتواجه الظروف في البلاد المشار إليها. أما الطريقة الثالثة فأكثر تفصيلاً إذ انها تستعمل معاملاً أو علاقة فنية أو هندسية أو تربوية أو تنظيمية أو اقتصادية وتقدر الحاجات حسب ما تقتضيه الحال كي تشبع تلك العلاقات. وهكذا يمكننا أن نقول أن صناعة بتروكيماوية أو صناعة نسيج من حجم معين وتقنية معينة تحتاج إلى عدد معين من المهندسين ومن مراقبي العمال ومن عمال مهرة ذوي مواصفات معينة. ويمكن توسيع هذه العملية لتشمل كافة النشاطات ويبت بالمتطلبات التي سبق تحديدها بصورة مثالية، ثم تجمع للبلد بأكمله. وهناك شكل آخر لهذه العملية وهو تحديد المعامِلات للسكان أو لمجموعات كاملة من القطاعات تتم بعدها عملية الاحتساب اللازمة.

من الواضح أن الطريقة الثالثة، كسابقاتها، تعاني التناقض الواقع بين عدم المرونة الكافية للإسقاطات أو تقديرات الطلب والتغير المستمر أو قابلية المرونة في الطلب الفعلي. فضلاً عن ذلك فإن تدريب القوى العاملة لتلبية ما هو مقدر من حاجات عملية بطيئة. كل هذا يتطلب نوعاً من التساهل على صعيد الإسقاطات أو التقديرات لكي يظل إمداد المهارات متوافقاً مع الطلب الذي تكشفه الحاجة. صحيح أن عوامل أخرى مزعجة تقف في الطريق. فالعرض نفسه لا يمكن أبداً أن يخطط أو يضبط بشكل دقيق وصارم حتى في الاقتصاد المخطط بشكل مركزي. ولذلك فإنه مما لا شك فيه بروز تباين بين العرض والطلب. وغني عن البيان أن الفرق بين

(*) Coefficient.

البلدان وبين القطاعات داخل نفس الاقتصاد أيضاً ينعكس على صعيد حجم هذا التباين وعدم التوازن. كذلك تتغير خطط الاستثمار والبرامج سواء كانت في القطاع الخاص أو حتى القطاع العام ــ ويكون التغير حاداً أحياناً ــ دون سابق إنذار، بينما لا يمكن تغيير أعداد من هم قيد التدريب والتربية بالسهولة ذاتها.

أما في التحليل النهائي فيقتضي على المخططين وصانعي القرارات الاقتصادية أن يسلموا بوجود مثل هذا التباين وعدم التوازن. وقد يضطرون لأن يجدوا نوعاً من الرضا لأن قوى السوق (المكافآت والحوافز والعقوبات الاقتصادية) تؤدي إلى بعض التعديل في المدى المتوسط. لكن ما هو أهم من ذلك أنه، لحسن الحظ، فإن ما يعرف باسم «قانون سي» قد ينطبق هنا(*) في إحدى تنويعاته، بمعنى أن العرض قد يخلق مع مرور الزمن طلباً موازياً له إذا أعطي الوقت الكافي.

ويلاحظ أننا انتقلنا تدريجياً من مجال التربية الأكاديمية إلى مجال تدريب القوى العاملة تدريباً مهنياً. (والاثنان متلازمان عند فحص قابليات قوة العمل). ويتضمن التدريب توافر المهارات التقنية الفنية، ويمكن أن تقوم به المؤسسات الأكاديمية على المستوى المتوسط والثانوي في دورة أو مرحلة التربية الثانية، بالإضافة إلى التدريب أثناء القيام بالمهنة أو العمل. ويمكن أن تشكل المؤسسات جزءاً من نظام التربية العام، ويمكن خلافاً لذلك أن تكون مستقلة أو مرتبطة بوزارة أو سلطة اقتصادية. أما التدريب على المستوى الجامعي (الدورة الثالثة) فهو تدريب مهني، أي تدريب ذوي المهن الحرة. وقد يتم هذا في الجامعات نفسها أو في مؤسسات على المستوى الجامعي أو في المراكز المتخصصة.

وأخيراً تتعلق نوعية القوة العمالية تعلقاً وثيقاً بمدى التزام القوة العمالية بالعمل وقوة أخلاقية العمل المهني لديها ــ بالإضافة إلى التربية والتدريب المكتسبين في المهارات المهنية والحرفية. إن الالتزام والضمير المهني ينعكسان في قبول نظام وانضباطية المصنع والمشغل، وتخفيض مستوى الغياب وتقلبات العمل، والاعتزاز بالعمل والإنجاز، والتعاون مع العمال الآخرين، وقبول المبدأ القائل بوجوب دفع الزيادات والترقيات

(*) نسبة إلى (J. B. Say) الاقتصادي الإنكليزي الذي أطلق المقولة بأن العرض (بما تولده عملية الإنتاج من دخل لدى عوامل الإنتاج) يخلق الطلب الذي يقدر على امتصاص المنتجات.

والمكافآت الأخرى لقاء التفوق وزيادة الإنتاجية فيما عدا الزيادات الهادفة إلى تصحيح مستوى الأجور. إن حيازة هذه الصفات والسمات وما يتعلق بها من سمات ومواقف أخرى تؤدي إلى سير العمل بالمزيد من السلاسة وإلى زيادة الإنتاج وتحسن مناخ الاستثمار والنشاطات الاقتصادية، وعلى العموم تشجع التنمية الاقتصادية بجعل القوى العاملة أكثر استحقاقاً للثقة وأجدر بالاعتماد عليها.

قبل أن تتاح الفرصة لمناقشة باقي نواحي «نوعية» القوى العاملة ـ أي التعبئة والالتزام بأهداف التنمية الناشئة من الشعور بالمشاركة وعن حوافز القوة العاملة بصفة عامة، وهذا ما سنعالجه تحت عنوان آخر ـ يمكننا أن نرى بأن القوى العاملة تؤلف مقرراً قوياً من مقررات التنمية. فيستدل من فحص مظاهر الحجم والنوعية والالتزام والضمير المهني بأن القوة العاملة مقرر نشيط وبشكل مباشر، خاصة عندما تكون من نوع ذي صلة قوية جداً بالتحديث الاقتصادي. ولكن هذا لا يصدق إلا إذا كان عرض موارد القوة العاملة لا يقل كثيراً عن الطلب بالنسبة لأنواع المهارات المختلفة ولكن خاصة في الأنواع الاستراتيجية الخطيرة الأهمية.

يجب أن يتجاوب هذا العرض مع المتطلبات، وإلا ستحصل فجوة خطيرة لا يقتصر ضررها على خلق عدم توازن واعناق اختناق، وإنما تؤدي مع الوقت إلى التسبب بأضرار كثيرة. وسيسفر عنها انحدار حقيقي للرؤى الإنمائية وتعكس مسار النمو. عندما يحدث هذا تبدو الفجوة أصغر ولكن هذا التبسيط السطحي للمشكلة يظهر فقط لأن المشاكل الأثقل بكثير على صعيد الركود يسمح لها بأن تستمر إلى أمد أطول. وإذن ففي التحليل النهائي، فإن تلاؤم العرض والطلب في إطار نمو نشيط ذو أهمية جوهرية، لأنه لا يكفي أن تكون موارد القوة العاملة المتوافرة ذات نوعية مرضية إذا كانت غير وافية بشكل مفرط لمتطلبات الطلب وإذا لم تظهر تجاوباً يقظاً ومتناسباً مع ضغوط الطلب.

لقد حان الوقت لنسأل: ما هي معطيات البلدان العربية بالنسبة إلى القوة البشرية؟ والجواب سهل على صعيد الحجم، فموارد القوة العاملة أكثر من الكفاية لسد الحاجات الحالية على المستوى السائد للنشاط الاقتصادي. صحيح أننا قدرنا في وقت سابق بأن الدول العربية تعاني بشكل حاد وعلى نطاق واسع من نقص الاستفادة من القوة العمالية المتوافرة. ولا شك أنه يمكننا أن نعيد إلى الذاكرة كون القوة العاملة

النشيطة في البلدان العربية تشكل نسبة ضئيلة من عدد السكان ـ حوالي ٢٥ بالمئة بالحقيقة. ويعود هذا إلى أسباب رئيسية ثلاثة: استثناء عدد كبير من النساء من القوة العاملة النشيطة، والمعدل العالي للمعالين بين السكان، و ٥٠ بـالمئة منهم تحت العشرين من العمر، والحجم السكاني الضخم في المجتمع الريفي في معظم البلدان والتقدير المتدني لقوة العمل في الريف، خصوصاً عندما تشمل البدو الرحل. ولا يبدو أن اللياقة الجسدية تستبعد نسبة كبيرة من السكان من تقديرات القوة العمالية، مع أن الشروط الصحية على العموم أبعد من أن تكون مرضية. . فإذا قمنا بتعديلات بحيث يشمل العرض جميع الرجال والنساء الأقوياء الأجسام الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة، فإن النسبة حينئذ تصل إلى ٥٣ بالمائة من مجموع السكان[٢٤] ويصل معدل النشاط بين الذين أعمارهم ما بين ١٥ و ٦٤ سنة حوالي ٧٥ بالمائة (مقابل ٨٥ بالمائة في البلدان الصناعية) وهذا يعادل تقريباً ٤٠ بالمئة من جميع السكان أو تقريباً ٥٥,٧ مليون[٢٥]. إذن فالفرق ما بين ٥٣ بالمائة و ٢٥ بالمائة يبلغ تقريباً ٢١ مليوناً من «العرض غير المستفاد منه» في جملة البلدان العربية (على أساس عدد السكان سنة ١٩٧٤)، أو ما يساوي ١٨ مليوناً في البلدان الاثني عشر التي زرناها والمشمولة بهذه الدراسة. ولهذه الأرقام مضامين خطيرة حتى ولو اعتبرناها تأشيرية فحسب.

ولكن ليس هناك فائدة تذكر من هذا الاحتساب لأن القوى العاملة غير المؤهلة ضئيلة الأهمية لما نهدف إليه حالياً. وينبغي أن نميز الموارد البشرية طبقاً للنوعية، كما سبق وحددنا هذا المصطلح. وسنرى عندئذ بأن موارد القوى العاملة أقل بكثير مما يوحي به الحجم الخام، وهي منخفضة بشكل جلي حتى عن الحاجات الحالية للحياة الاقتصادية العربية. وقد أظهر البحث الميداني والمقابلات أنه في جميع الحالات وباستثناء فئة العمال غير المهرة الذين لا تعاني المنطقة من نقصهم الإجمالي (مع أن عيوب البنية ونواقصها وجدت هنا وهناك بسبب انخفاض قابلية الحراك، والحوافز غير الكافية والبروز المفاجيء للطلب بحيث لا يستطيع العرض المحلي أن يلبيه، وما شابه من الأسباب) أنه كان هناك نقص ملموس في كل فئة أخرى من فئات العمل: شبه مهرة، مهرة (تقنياً وحرفياً) ومشرفون وكتبة وذوي مهن.

ينبغي أن نقدم استدراكاً هاماً لما ذكرناه بالنسبة لبعض الفئات. فهناك أنواع من خريجي الجامعات الذين لا يمكن اعتبار عددهم ناقصاً في كل بلد كالمحامين وحاملي

درجات جامعية في آداب اللغة والتاريخ والعلوم الإنسانية. والواقع أنه يوجد في بعض البلدان كمصر ولبنان فائض يمكن تصديره من أبواب الاختصاص هذه. كذلك هناك مئات الألوف من حملة الشهادة الثانوية العامة أو البكالوريا أو ما يعادلها من الشهادات قبل الجامعية، ممن أتم دورة دراسية أكاديمية ولكن لم يحصل على أي تدريب مهني ولا يستطيع أن يعمل إلا في الوظائف الكتابية، حيث العرض من القوة العاملة يزيد كثيراً عن الفرص السانحة. فإذا دققنا في الأمر نجد أن هذا الاستثناء أو التحديد لتعميمنا على صعيد نقص المهارات، ليس ذا صلة بسياق اهتمامنا، على اعتبار أن المهارات المتوافرة بكثرة ليس لها علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية إلا بشكل هامشي. فظاهرة الكثرة وسط الندرة هي ظاهرة تدل على سوء توزيع الموارد، وعلى أن الشبان والشابات يحصلون على تدريب خاطىء، بحيث تصبح مهاراتهم غير مطلوبة بشكل كاف.

تتمتع مصر بأكبر حجم للقوى العاملة في مختلف المهارات ــ وهو ما تحتاج إليه بشكل مباشر للتنمية بالإضافة إلى أمور أخرى. إنها تشكل مستودعاً ضخماً من القوة العاملة للبلدان العربية بشكل عام ــ مستودع لم تتأخر أي دولة عن السحب منه من وقت إلى آخر. ويلي المصريين اللبنانيون فالفلسطينيون بخصوص وفرة فائض القوة العاملة على صعيد المهارات المختلفة الفنية والإدارية والمهنية والإشرافية. ولكن حتى في الحالات القليلة جداً، حيث لا يشكل النقص مشكلة خطيرة أو حتى عندما يوجد وفر، يجب قبول التلاؤم الجزئي بين العرض والطلب بخصوص موارد اليد العاملة، بكل حذر وتحفظ. وهكذا فإن المطابقة قائمة فقط على مستوى الأداء المنخفض الحالي: فالتوسع في الاقتصاد على المستوى التقني السائد حالياً يكشف نواقص كثيرة في كثير من أبواب المهارات الهامة. ومما لا شك فيه أن هذه النواقص ستكون أشد خطورة وحدة في المستويات التقنية الأعلى عندما تتسارع التنمية ويتنوع الاقتصاد ويصبح أكثر تقدماً. والتحول الاقتصادي الكمي والنوعي، الذي بدأ يحدث أو الذي تشير الدلائل إلى أنه سيحدث على نطاق واسع في العديد من بلدان المنطقة، يهدد بخلق اختلال خطير في التوازن والتلاؤم في معظم مجالات المهارة على صعيد العرض والطلب ــ فنياً ومهنياً وإشرافياً وإدارياً وتنفيذياً.

ويزيد في خطورة اختلال التوازن هذا كون كل دولة من دول المنطقة تعالج المشكلة بمفردها. فإذا نظرنا إلى الأمر من الناحية القومية يبدو هذا الاختلال أقل حدة

وعرقلة ولكن ليس بشكل ملحوظ، لأن الوضع الإجمالي هو نفسه مختل وخاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار الدول العربية الثماني غير المشمولة بهذه الدراسة والأقل تنمية. إن الإجراءات التصحيحية التي تتخذ عادة هي أبعد من أن تكون كافية أو مرضية، مع أننا يجب أن نعدل هذا الحكم بعض التعديل أولاً فيما يختص بالجزائر، حيث تسير إجراءات القوى العاملة على الصعيدين التربوي والتدريبي بشكل مرض، وأيضاً فيما يختص بمصر والعراق ولبنان وسوريا والأردن وتونس وليبيا نوعاً ما بهذا الترتيب.

وتقوم الدول الأخرى ببعض الجهود ولكن هذه الجهود تواجه عقبات لسبب أو لآخر. فتقف في وجه السودان مثلاً عقبة نقص موارد التمويل بالإضافة إلى القاعدة الشديدة الانخفاض التي ينطلق البلد منها. وتعاني العربية السعودية من نفس المشكلة ونعني بها التأخر في الانطلاق و«المعين» المتواضع الحجم الذي انطلقت منه بالنسبة للقوى العاملة الماهرة، ويضاف إلى ذلك المقاومة الثقافية ـ الاجتماعية للتدريب المهني البارز في مراكز التدريب ومؤسساته وتردد الشبان السعوديين في الإقبال على التدريب الفني والحرفي. (بالحقيقة تعتبر بعض الحرف والمهارات غير لائقة للرجال ومن «العار» القيام بها ولهذا ينبغي أن يقوم بها غرباء). وتعاني الكويت من العقبة الثقافية ـ الاجتماعية أيضاً. أما المغرب فتعاني من نقص في الموارد المالية مع أنها قد بدأت في انطلاقة أفضل من السودان والعربية السعودية أو الكويت في السياق الحالي. فضلاً عن ذلك لا يتميز اقتصادها بنمو ديناميكي مندفع مما يعيق شبان المغرب ويقعدهم عن الإقبال بأعداد كبيرة على التدريب المهني.

إن تجاوب الدول المختلفة قيد البحث، على ما يتميز به من سمات إيجابية، ما زال أقل بكثير من المتطلبات التي تهدد بأن ترفع ضغوطها بشكل متزايد في السنوات المقبلة أكثر بكثير من ضغوط الطلب في العقدين الماضيين. ففي البلدان النفطية، حيث كانت سرعة التحول الاقتصادي والتنمية في السنوات القليلة الماضية عالية، وتشير الدلائل بأنها ستزداد سرعة في بضع السنوات القادمة، وفي البلدان التي لا نفط فيها كلبنان والأردن (ومصر وتونس وهما منتجان متواضعان للنفط) ـ وربما في السودان أيضاً ـ حيث يبدو بأن الاستثمارات تتقدم بخطوات سريعة نحو زيادة التكثف والتنويع، ينبغي أن يشتد التجاوب مع ضغط الطلب، الفعلي والمحتمل الوقوع، إذا لم نكن نرغب في أن نشهد الكبح الصارم لتحول الاقتصادات العديدة المعنية. ولنأخذ

مثالاً واحداً في هذا السياق. أن خطة التنمية السعودية للسنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ تستلزم استقدام أعداد كبيرة من العمال. وهذا الأمر حتى إذا كان ميسوراً فإنه على أي حال غير مرغوب فيه إذا اعتبرنا أن ذلك الاستقدام سيشكل حوالى ربع السكان بإضافة المعالين إلى العمال الوافدين، مع كل ما يتضمنه هذا من إجهاد وضغط على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وفي البلدان الأخرى سيكون نقص القوى العاملة خطيراً لكنه لن يكون بنفس الحدة. أما التجاوب مع منطق العرض غير الكافي فينبغي أن يكون ليس فقط كمياً، بل أيضاً نوعياً. ويجب أن يكون تصميم العرض الموسع بشكل أفضل بكثير، بحيث يتلاءم مع بنية الطلب، كما ينبغي أن يكون مخططاً بشكل أحسن وأن يكون متناسقاً فيما بين الوزارات والقطاعات وفئات العمل المختلفة. كما ينبغي أن يراعي كثيراً التسهيلات والخدمات المساندة كالإسكان والمرافق العامة ــ ناهيك عن التغيرات المؤسسية التي يجب أن تنهض البلدان العربية بها.

كذلك يجب الاهتمام الكلي بالمشاكل الملحة وأن يكون هذا الاهتمام قوياً وفعالاً. وتشمل هذه المشاكل «عدم لياقة المنظمات والمؤسسات اللازمة لتعبئة الجهود البشرية، والافتقار إلى الحوافز للأشخاص كي يعملوا في النشاطات ذات الأهمية الخاصة للتنمية»[٢٦]. وعلينا أن نضيف إليها النمو السريع في عدد السكان الذي يزيد مشكلة البطالة في المدينة ونقص العمالة في الريف تعقيداً، ناهيك عن العراقيل التي تقف كسد منيع في وجه بعض أنواع العمالة وعدم كفاية التعبئة والحوافز. أما على المستوى القومي فيجب تأمين توزيع أفضل للقوى العاملة مع أن هذا يمكن فقط أن يكون مسكناً موقتاً وهامشياً لمشكلة النقص الخطير في المهارات بصورة عامة.

فضلاً عن ذلك فإن هجرة الأدمغة للقوى البشرية ذات المستوى العلمي العالي من العالم العربي إلى البلدان الصناعية يجب وقفها حالاً وإذا أمكن عكسها، إذا صدقت الرغبة في وقف هذا النزيف في المهارات العربية[٢٧]. كما يجب أن يتم القيام بمعالجة مشكلة هجرة الأدمغة على مستوى كل بلد بمفرده وعلى مستوى المنطقة كلها.

وأخيراً فإن التخطيط للقوى العاملة، الذي بقي حتى الآن ناحية ضعيفة من نواحي التخطيط بأكمله، هذا التخطيط يجب أن ينظر إليه نظرة جادة أكثر وأن يتم بشكل أكثر ذكاء، كما يجب صياغة وتنفيذ السياسات المناسبة له، وأن يكون في طليعة هذه السياسات خلق جو عمل مناسب خاصة لمن هم من فئات المهارات الحرجة فيما يختص

بالتنمية. ويشمل هذا الجو، ليس فقط الدخل وحوافز الربح، ولكن أيضاً التسهيلات الملائمة للبحث والمشاغل والمختبرات وتوفير ظروف قيام مجتمعات العلماء والمفكرين مما هو جوهري لتشجيع العلم والتكنولوجيا. وحري بالذكر هنا أن هذه الناحية لم تنل إلا القليل من العناية في العالم العربي رغم إصدار قوانين في العراق وليبيا مؤخراً تهدف إلى تشجيع عودة القوى العاملة ذات المستوى العالي التي سبق واستنزفت بسبب شروط العمل الجذابة في الخارج.

لقد وصلنا الآن إلى الحد الذي يمكننا من تلخيص ما توصلنا إليه بالنسبة إلى القوى العاملة. يشكل هذا العامل مقرراً قوياً عندما تكون القوى على مستوى ملائم من التعليم والتدريب، وعندما تكون القوى متوافرة بأعداد وافية ــ أو عندما يبذل جهد نشيط وفعال لتكثيف العرض عندما تكون الأعداد غير وافية. ويفتقر العالم العربي بشكل يرثى له إلى معظم فئات المهارات الحرجة والبالغة الأهمية. ويهدد هذا النقص بأن يصبح أكثر خطورة إذا أحرزت المسيرة نحو التوسيع والتنويع والاتقان الاقتصادي قوة دافعة أكبر كما هو متوقع أن يحصل. وهذا الأمر قائم لأن التجاوب مع المشكلة ليس على المستوى المطلوب. أضف إلى ذلك أن معالجة المشكلة تجري غالباً على أساس كل بلد وحده مع أن معالجة المشكلة على نطاق المنطقة كلها يمكن أن يكون أكثر فعالية[٢٨]. وسيثبت بأن القوى العاملة من أهم المقررات الرئيسية المباشرة في التنمية. لذلك فإن هذا التميز يظهر الضرورة الملحة لتمكين القوى العاملة من أن تلعب دورها كاملاً.

٨ ــ بقي علينا في هذا الباب أن نقوم ببحث الريادة الاقتصادية والإدارية. وأول ما نبدأ به هو الريادة على صعيد الدور الذي تلعبه في العالم العربي وموقعها وانتشارها ونوعيتها وفعاليتها.

لقد كتب الكثير عن الريادة منذ برزت العلوم الاقتصادية كعلم واضح. وتشكل عاملاً من عوامل الإنتاج في المراجع الدراسية. وفضلاً عن ذلك فقد تصاعدت شهرتها منذ أن منحها شومبيتر مكاناً مركزياً في نظريته عن التنمية في مطلع القرن[٢٩]. لقد كتب عن هذا الموضوع بغزارة مع أن معالجته في العقد الماضي، كانت أقل من السابق، وربما يعود ذلك إلى التوسع العظيم على صعيد دور القطاع

العام في الحياة الاقتصادية للبلدان الأقل تنمية. لكن، بالحقيقة، لم يخفض هذا التبديل البنيوي أهمية أو دور وظيفة الريادة، إنما غير تمركزها من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

سنتجاوز حدود هذا المبحث إذا قمنا بفحص وظيفة الريادة بالتفصيل، وتاريخ الفكر المحيط بها ومظاهرها والأسئلة المتعلقة بها. ويكفينا هنا أن نبين أن هذه الوظيفة الاقتصادية تشمل بشكل رئيسي الابتكار أو التكيف، وبناء التنظيم أو المؤسسة المناسبة القادرة على ترجمة الابتكار (أو التكيف) إلى وحدة اقتصادية فعالة قابلة للعمل. وفي الأساس يرى الرائد فرصاً جديدة، ويوسع الاقتصاد عن طريق بناء المؤسسات التي تجسد هذه الفرص المؤاتية، أو يدخل منتوجات جديدة، وتقنية أو تنظيمات جديدة أو يكتشف أسواقاً جديدة. وعندما تجري تغيرات هامة في الإطار الاجتماعي الذي يعمل فيه، تغيرات تكنولوجية واجتماعية (وكذلك ديموغرافية) وأخرى في المؤسسات السياسية والأفكار، وعندما يتحقق النمو الاقتصادي، فعندئذ يمكن أن يقال بأن التنمية قد وقفت على قدميها.

يتجاوب الرائد بحساسية عالية مع كل حافز. وحسبما يقول بعض الكتاب يمارس حافز «الحاجة ـ للإنجاز»(*) أقوى ضغط عليه. وقد شدد ماك كليلاند (وأعضاء مدرسته) وهيجن، كما ذكرنا في الفصل السابق، على أهمية هذه الحاجة بشكل قوي جداً[٣٠]. ولقد اكتشف مؤلف هذا الكتاب أثناء دراسة استقرائية غطت موارد الريادة في لبنان بأن شعور الرغبة في الإنجاز حافز من أقوى الحوافز طبقاً لما أعلنه الرواد (وعددهم ٢٠٧) الذين جرت مقابلات معهم، لإشباع ما وضعوا نصب أعينهم كهدف لهم[٣١]. وعندما يتجاوبون مع الحوافز العميقة الجذور في قلوبهم، مهما كانت، فإنهم إلى ذلك المدى يشجعون التنمية الاقتصادية والتحديث. إنما من الجلي أن مصلحتهم الشخصية قد تجرهم إلى توسيع الاقتصاد في اتجاهات قد لا تكون إنمائية بالمعنى الاجتماعي. ونعني بذلك أن هذه الاتجاهات قد تعني إقامة نشاطات أو صناعات ضئيلة الأهمية على صعيد التنمية الاقتصادية الشاملة والطويلة الأمد.

(*) Need-Achievement.

ولكن حتى في هذه الحالة المذكورة أخيراً، لا بد للابتكارات الفنية أو التحسينات التي تثبت بأن الرواد هم مطلقوها أو مشجعوها، من أن تؤثر تأثيراً إيجابياً في الاقتصاد. وعندما يتولى القطاع العام وظائف الريادة، أي عندما ينهض بهذه الوظيفة الاقتصادية صانعو القرارات في الإدارة العامة، يتوقع أن يكون لهذا العامل تأثير إنمائي إلى مدى مميز أكثر، لأن الاتجاهات التي تتخذها القرارات تكون إنمائية وربما يكون مقياس التشجيع أوسع بكثير. وباختصار نقول أنه من الجلي أن للريادة أهمية إنمائية فائقة على صعيد الاقتصاد، والواقع أن عدداً من كبار الكتاب يزعم بأنها المقرر المركزي وبأن تأثيرها مباشر وقوي وعميق.

ولكن لا يمكن أن نصرف المسألة بمثل هذه السهولة. إذ يرتبط الدور النشيط الإنمائي للريادة ارتباطاً وثيقاً وسببياً مع موقع الريادة في القوى الاقتصادية، والانتشار، ونوعية موارد الريادة. وعلينا أن نكتشف الموقع فيما يختص بكل من القطاع أو القطاعات والفئات أو المجتمعات التي تبرز وظيفة هذه الريادة فيها بشكل قوي. وربما يكون القطاع الصناعي نظرياً وعملياً هو القطاع الذي يجد فيه الإبداع أفضل تربة للنمو والإثمار، على الرغم من أن باقي القطاعات أيضاً وخاصة القطاع الزراعي والمصرفي والمالي وقطاع النقل والمواصلات تتيح مجالاً واسعاً للإبداع. غير أن التجارة تعتبر حالة مشكوكاً بها، حيث ان تأثير عمل الريادة في هذا المجال يقتصر على المثال أو «تأثير التجربة»(*)، أي القيمة الإنمائية التي يمكن أن تكون لاستيراد سلع جديدة قد يؤدي التعرف إليها إلى الإيحاء للرواد بأن ينتجوها محلياً، وهكذا يدخلون حقل الابتكار من خلال الإحلال محل المستوردات. وبهذا العمل يرقّي الرواد التكنولوجيا والتنظيم ويشجعون المؤسسات المالية على توسيع عملياتها. وبالمشابهة يمكن أن يقال بأن فتح أسواق جديدة للصادرات قد يمكن رجال الأعمال من امتلاك سبل أكثر لزيادة الأموال والعملة الأجنبية التي يمكن حينئذ أن تترجم إلى استثمارات في حقول أخرى. وبالاختصار نقول ان التجارة تجهز بعض المجالات للريادة مع أن ذلك يحدث بشكل غير مباشر(٣٢).

لقد قيل الكثير عن الفئات أو المجتمعات التي من وقت إلى آخر وبين بلد

(*) وهو ما يعبر عنه بالإنكليزية بمصطلح «Demonstration Effect».

وآخر، قد أظهرت أو تظهر عبقرية خاصة على صعيد الريادة. وكثيرا ما قيل بأن فئات الأقلية تملك عادة هذه الموهبة. وهناك من يقول بأن الأقليات الصغيرة هي التي تتمتع بهذه الموهبة. ففي عمق هذا التأكيد يبرز الاعتقاد بأن مثل هذه الأقليات ليست حساسة عادة للعوامل الثقافية المعيقة التي تتعرض لها الأكثرية. وقد تكون هذه العوامل هي التردد بالقيام بنشاطات معينة أو وضع تقويم اجتماعي عال للملكية الأرض وللوظائف العسكرية أو الكهنوتية والإحجام عن حقل الأعمال. وبالعكس فقد يمكن القول أنه قد يحفز الأقلية بصورة إيجابية عوامل مثل التوجه القوي صوب حقل الأعمال أو الرغبة في التفوق بالأعمال، وبهذا تصل إلى أوضاع التفوق بينما لا تصل الأكثرية إلى مثل هذه الأوضاع إلا عن طريق الملكية والجيش أو مجرد مكانة اجتماعية موروثة. وقد يكون العامل الأساسي لدى الأقلية الضغط النفسي للتعويض عن كارثة قومية سابقة أو ثروة ضائعة.

يتصل انتشار الريادة اتصالاً وثيقاً بموقعها. وما هو موضع اهتمام هنا هو حجم موارد الريادة، وفيما إذا كانت مناسبة للشروع في مشاريع جديدة كافية لتجسيد الابتكارات لتحريك الاقتصاد بشكل كاف لإحداث نمو جوهري، في حال توافر الشروط الصحيحة لتشجيع التنمية. فضلاً عن ذلك تتعلق مسألة الانتشار بالقطاعات المتأثرة بقدر ما يظهر تأثير الريادة على مختلف القطاعات بقوة إذا كان المطلوب أن تحدث نمواً مرموقاً وبعدئذ تنمية.

والحق يقال، قد تكون الريادة في قطاع قائد كافية كنقطة انطلاق. ولكن يشترط هنا أن يكون القطاع قائداً حقاً وله تأثير قوي على باقي الاقتصاد، وأخيراً على الريادة التي تبرز تجاوباً في القطاعات الأخرى التي تتأثر بهذا القطاع الرئيسي. من البديهي أن قطاعاً رئيسياً في إطار بنية الازدواجية لا يستطيع أن يلعب دور قطاع قائد إذا كان معزولاً بسبب التباعد وضعف التفاعل والاتصال مع باقي الاقتصاد (لقد سبق وسنحت لنا الفرصة وأشرنا إلى هذا المظهر من مظاهر الازدواجية).

أما ما يقصد بنوعية الريادة فهو مدى الأبحاث والرشدانية والميل للاحتساب(*) الذي تظهره ومقدرتها على الابتكار، وجرأتها وتحديها للعوامل المعرقلة في الاقتصاد

(*) Calculativeness.

والمجتمع، ومرونتها ومقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة وخاصة التحول من الريادة الفردية إلى الريادة عبر فريق عمل يصبح الفريق الرّيادي في الشركات العصرية أو وكالات التنمية العامة. وهناك مجال آخر على صعيد النوعية ونعني به مقدرة موارد الريادةعلى سد نواقصها من خلال تجديد نشاط روح الريادة. لكن ليس من المحتمل أن تتمتع الموارد بمثل هذه الصفات ما لم تعد البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية مجالاً لنشاطها وتوفر لها حوافز مادية ذات قوة جذب كافية، وما لم تكن عراقيل البيئة غير خانقة كلياً، بحيث تشكل عقبة كأداء للدكتاتورية العسكرية ذات الحكومة غير المستقرة والانقلابات المتكررة مثل واضح ينطبق عليه كلامنا. وهكذا أيضاً يكون الوضع حيث لا يمكن للقانون والنظام ضمان سلامة ونشاط الاقتصاد أو حيث يكون السكان معادين بشكل كبير للمبتكرات على صعيد الاقتصاد والتكنولوجيا).

قبل أن نقيّم ملاءمة عامل الريادة على الصعيد العربي يكون من المفيد أن نجمل ما سبق وفصلناه من ملاحظات. وبجملة واحدة نقول ان الريادة مقرر فعال لكنها يجب أن تظهر وتعمل في القطاعات والصناعات التي تتيح لها مجالاً مناسباً وتستطيع منها أن تنشر تأثيرها في نواح مختلفة. ينبغي أن تكون موارد الريادة كبيرة كفاية لإحداث مثل هذا التأثير كما يجب أن تكون قادرة على تحدي العوامل الاجتماعية ـ الثقافية المعرقلة في البيئة الاجتماعية وأن تتمتع بصفة أكيدة على الأقل بأدنى حد من الشروط الإطارية الأساسية السياسية والاقتصادية، مثل القانون والنظام والمؤسسات المالية، والسياسات الاقتصادية السليمة بشكل معقول.

يختلف الوضع اختلافاً بيناً في المنطقة العربية من بلد إلى آخر على صعيد الريادة، مع أن هذا الاختلاف كان أكثر اتساعاً في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة أو بعد الاستقلال. أما قبل ذلك فكانت وفرة وتوزيع مصادر الريادة قد وجدت في الغالب لدى فئات الأقليات (مع أن لهذه الصورة استثناءات هامة). ففي أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات وجدت في لبنان أعظم الموارد الفعالة الديناميكية وعملت هناك. بالإضافة إلى ذلك اجتذب لبنان مئات من الرواد النشيطين الطموحين الذين غادروا بلادهم لدى حلول الاشتراكية (أو رأسمالية الدولة) في المنطقة، وجدير بالذكر بأن الامتياز هنا لم تتمتع به أي فئة أقلية لأننا يمكن أن نقول بأن في لبنان مجموعة أقليات. فوفرة الموارد الريادية وانتشارها الواسع بين القطاعات

وبين الفئات جعلت الريادة ظاهرة تميز البلد ككل، وليس فئة واحدة خاصة. (لقد أظهرت البحوث الاستقرائية أن الفئات المسيحية كانت الريادة لديها أنشط من سواها. ولكن خلل التوازن هذا كان من سمات القسم الأول من فترة ما بعد الحرب أكثر منه في القسم التالي)[٣٣]. فضلاً عن ذلك فإن لبنان قد أدخل هذه الموهبة إلى البلدان العربية الأخرى، سواء بتوسيع مجال نشاطاتها من قواعد في لبنان أو في نشر نشاطات جديدة مستقلة خارج البلاد تتجسد فيها ابتكارات الريادة.

هناك ثلاثة بلدان أخرى يمكنها أن تدعي بوجود نشاط ريادي هام بعد الحرب ألا وهي مصر وسوريا والأردن. وفي حين أقبل كثير من المصريين الأصليين على مثل هذا النشاط يمكننا أن نقول أيضاً أن فئات الأقلية تفوقت أيضاً في هذا المضمار إلى حد بعيد. وشملت هذه الفئات اليونانيين والإيطاليين واللبنانيين والسوريين[٣٤]. أما في سوريا فكانت الموارد بصفة رئيسية من السوريين العرب، مع أن الجالية الأرمنية وبعض أقليات مسيحية برزت في مدينة حلب في شمال سوريا وفي السهول البكر الواسعة في شمال شرق سوريا. وكانت الموارد السائدة في الأردن فلسطينية في الدرجة الأولى وإلى مدى أقل سورية.

لم تظهر نشاطات الريادة في أي مكان آخر بشكل بارز، كما لم تكن الموارد وافرة باستثناء بلدان المغرب. إلا أن الموارد الريادية في المغرب كانت أوروبية وبشكل رئيسي فرنسية في المغرب والجزائر وتونس، وإيطالية في ليبيا. والاستثناء هنا بالغ الأهمية لأن هذه الجاليات الأوروبية الكبيرة تختلف نوعاً عن الموارد التي توجد في المشرق، كما أن دوافعها تختلف، لأنها لم تكن أقليات ضعيفة تبحث عن شكل من التعويض عن فقدان كيانها القومي والاستقرار الآمن. فالأمر بالعكس تماماً، ففي المغرب كان الرواد الأوروبيون جزءاً من الكيان الحاكم وامتداداً للاقتصاد المتقدم في الوطن الأم. وكانوا يتمتعون بالقوة والموارد المادية وتقاليد العمل ويفيدون من مدخر الريادة الضخم في البلد المستعمر. فضلاً عن ذلك فقد منحتهم سلطات الاستعمار الحماية بواسطة القوة الشرسة والتشريعات والمؤسسات التي تعمل في مصلحتهم. وأخيراً فإن أسواق الدولة المستعمرة (بكسر الميم) والمؤسسات المالية فيها كانت أبوابها مفتوحة لهم وموصلة للتوسع والازدهار. لا عجب إذن أن موارد الريادة الوطنية لم تبرز تحت نير الاستعمار. أضف إلى ذلك أنه حيثما بدأت برجوازية وطنية في التشكل كانت

تتحطم على صخرة الظلم العسكري الرابض فوق صدر حركات الاستقلال القومية، وهكذا فلدى الاستقلال لم تكن الموارد المحلية للريادة مناسبة، كما أنها لم تستطع أن تسد الثغرة التي خلقها انسحاب الجزء الأساسي من المقدرة الأوروبية الريادية.

لم نأت حتى الآن على ذكر العراق والسودان والعربية السعودية. فالمعروف عن العراق أنه يفتقر إلى النشاط والديناميكية على صعيد الريادة. بل إن موارد العراق من المديرين والمحاسبين ورؤساء الشركات لا تزال حتى اليوم في حالة نقص ظاهر. فالسياسات الاقتصادية المتقلبة والانقلابات السياسية المتكررة منذ سنة ١٩٥٨ لم يكن لها دور فعال في توسيع عنق الزجاجة الضيق على الصعيدين الإداري والريادي رغم أن التوسع الاقتصادي ميز جزءاً مهمّاً من هذه الفترة. ويعتقد بعض المراقبين أن البلاد لم تعوض بشكل كامل عن خروج الجالية اليهودية سنة ١٩٥٢ وعن خسارة عدد كبير من محاسبي البلاد والمدراء والممولين ومهرة الصناع.

كان السودان يعاني من درجة الفقر نفسها إن لم يكن أشد فقراً في الريادة. أضف إلى ذلك أنه لم يشاهد التوسع الذي تمتع به العراق ولذلك فإنه لم يولد حافزاً للريادة. لقد اعتمدت البلاد بالأكثر على الرواد الأجانب من أوروبيين غربيين ويونانيين وسوريين وأرمن. وقد استمر فقدان الريادة يفوق سرعة بروز القدرات الوطنية. ومع أن توسع دور المشاريع العامة أخفى فجوة الريادة إلا أنها مع ذلك بقيت كبيرة وحقيقية. وأخيراً، حري بأن نذكر بأن العربية السعودية قد شهدت حتى عهد قريب إقبال رجال الأعمال السعوديين على المشاريع التجارية وحسب، بينما تولت العناصر الأجنبية زمام المبادرة والتحرك النشيط في مجالات الصناعة والقطاعات الأخرى. وحتى عندما أخذ السعوديون يشتركون اشتراكاً جوهرياً في مشاريع أعمال جديدة فقد كان اشتراكهم بصفة عامة بإمداد رؤوس الأموال أكثر من تقديم الأفكار الريادية والمهارات الإدارية. (لقد كانت الجالية الفلسطينية نشيطة على العموم وأظهرت صفات ريادية على وجه التخصيص في إدخال محاصيل زراعية جديدة، وخاصة حول المدن الرئيسية). أما حالياً فقد بدأت الريادة السعودية تظهر بشكل واضح في معظم مضامير النشاط بما في ذلك الصناعة. ولكن هذا التحسن الملموس ما زال أقل من أن يسد حاجات البلاد الكبيرة والمستمرة في النمو السريع.

لم يحصل في أي مكان تحول درامي في الأوضاع على صعيد القطاع الخاص.

وهكذا ففي حين احتفظ لبنان بزمام القيادة وشهد توسعاً كبيراً في كمية ونوعية موارد الريادة، حصل تقدم أكثر تواضعاً في الكويت والمغرب وتونس وبين سكان الضفة الشرقية الأصليين في الأردن. أما من الجهة الأخرى فإن الريادة الخاصة لم تتم بشكل ملحوظ في العراق أو سوريا ومصر وليبيا والجزائر (باستثناء بعض قطاعات الخدمات في مصر).

ليس من الصعب اكتشاف سبب التباين في المسيرة في مجموعة البلدان التي ذكرناها أخيراً. إنه يعود إلى التوجه الايديولوجي (العقائدي) الذي تتصف به هذه المجموعة ومن تبني نظام اجتماعي مرتكز على مبدأ الاشتراكية (أو رأسمالية الدولة) واعتماد مفرط على القطاع العام كمحرك للنشاط الاقتصادي. وهكذا فإن كلًّا من مصر وسوريا قد شهدت نزوحاً للرواد في الخمسينات والستينات، في حين أن العراق لم يكن يملك معيناً كبيراً من الريادة على أي حال. وفي هذه البلدان الخمسة جميعها تولى القطاع العام وظيفة الريادة في معظم الأنشطة الرئيسية(*). إن النزوع العقائدي (الأيديولوجي) والمؤسسي والاقتصادي في هذه البلدان لم يكن شديد الترحيب بالقطاع الخاص على نطاق واسع في الأنشطة الريادية. والقطاع الخاص يشعر بقلق وعدم طمأنينة في مناخ كهذا (من نوع القلق الذي توسع الاقتصادي نايت (Knight) في بحث أعراضه وآثاره[٣٥]. وبشكل أوضح توجد قيود سواء تشريعية أو مؤسسية أو سياسية ــ على نمو النشاط الاقتصادي الخاص على مقياس واسع في ظل الأيديولوجية الاشتراكية أو في ظل رأسمالية الدولة. ومن المفهوم إذن أن يكون العالم العربي لم يشهد توسعاً كمياً وأداءً رفيعاً في موارد الريادة الخاصة إلا حيث سمح لمثل هذا النشاط بالانطلاق على نطاق واسع.

ختاماً يمكن أن يقال أن الريادة الخاصة لا تمارس تأثيراً إنمائياً قوياً إلا في القليل من البلدان. أما في الأماكن الأخرى فيعزى هذا التأثير إلى الريادة العامة (أي عبر القطاع العام). هذا العامل يحتكر الفاعلية في البلدان الخمسة التي عددناها (التي اختارت الاشتراكية)، ولكن يظل بحثنا ناقصاً إذا أهملنا الدور الهام الذي يلعبه القطاع العام أيضاً في الكويت والعربية السعودية والمملكة المغربية وتونس والأردن.

(*) اختلف الوضع في مصر بعد انطلاق سياسة «الانفتاح الاقتصادي» في مطلع السبعينات. غير أن هذا الانفتاح لم يتميز بانطلاقة صناعية وإنمائية ذات دلالة كما كان الحال في الستينات. (المؤلف).

غير أن هذا الدور أكثر قوة واتساعاً عن ذاك الذي يلعبه القطاع الخاص في البلدان الاشتراكية. ولكن سواء عزي الدور إلى القطاع الخاص أو القطاع العام أو القطاع المختلط الذي لا يجوز أن نهمله أو نبخسه التقدير، علينا أن نتذكر دائماً أن وظيفة الريادة كانت ولا تزال مقرراً له أهمية وشأن على صعيد التنمية.

من البديهي أن الحوافز التي تؤثر على كل من القطاعات، ودلالة الريادة في كل منها تختلف كل الاختلاف. وهكذا فإن التشديد على حافز الربح وعلى الإنجاز الشخصي في القطاع الخاص، الذي يمكن أن يجعل هذا القطاع نوعاً ما غير مبال بالتنمية المجتمعية، يعوّض عنه إلى حد ما بالاهتمام الكبير بالكفاءة. ومن الجهة الأخرى، يمكن أن يقال بأن التشديد على الحاجات والأغراض الاجتماعية في القطاع العام يحد من زخمه إلى حد ما عدم مقدرة هذا القطاع على تحقيق مستوى عالٍ من الكفاءة. ولكن لا ينبغي أن نحمل هذا التمييز إلى حدود المبالغة: فكفاءة القطاع الخاص ليست ظاهرة عامة ومطلقة، ويصاحبها عادة هدر للموارد لا يستهان به. وبالمقابل فقد أظهر القطاع العام في كثير من الحالات مقدرة على تحقيق مستوى عالٍ من الكفاءة. فضلاً عن ذلك فالاهتمام المركزي الذي يوليه القطاع الخاص لحافز الربح لا يحول بالضرورة دون الانسجام بين نشاط القطاع الخاص والأهداف الإنمائية المجتمعية. ويمكن أن يتحقق هذا الانسجام بفضل تصميم وتنفيذ التخطيط الصحيح وعن طريق السياسات الاقتصادية السليمة وكذلك عن طريق اعتماد القطاع المختلط. كما أن القطاع العام لا يحتاج بالضرورة إلى إلغاء الاهتمام بالربح (على الأقل كمؤشر للأداء) بسبب اهتمامه بالأهداف والأغراض الاجتماعية. فهناك بالفعل نقاط التقاء بين القطاعين في مقابل نقاط التباعد. ونقطة الالتقاء هي القطاع المختلط الهجين وهذا القطاع يحمل في ثناياه ما يبشر بالفائدة للتنمية.

٢ ـ المقررات السياسية والإدارية

لم يظهر أي اقتصادي، منذ أن برز الاقتصاد كعلم وحتى اليوم، إلا وكانت زاوية رؤيته للنمو الاقتصادي أو التنمية واسعة كفاية لتشمل بعض العوامل غير الاقتصادية وبشكل خاص العوامل السياسية[٣٦]. فهناك إجماع مثلاً على أهمية الدور الذي تلعبه الحكومة في تقرير اتجاه ونشاط الحياة الاقتصادية وتعدد الأقنية التي يتحقق

هذا الدور من خلالها. أما ما يختلف عليه الاقتصاديون فهو الاعتراف بضرورة إبراز العوامل السياسية والأخرى غير السياسية وهم يناقشون التنمية، مقابل إبقائها بشكل ضمني تحت قناع المصطلح الذي يفرض «بقاء العوامل الأخرى على حالها»(*). من الواضح أننا ونحن نقوم بهذه الدراسة قد ذكرنا هذه العوامل صراحة وحاولنا استكشاف طريقة فعلها وأثرها.

هناك ناحية عريضة واحدة من نواحي نشاطات الحكومة المصممة لدفع التنمية إلى الأمام، سواء كان ذلك في ميدان السياسة بشكل محدد أو على صعيد الإدارة العامة، لا تثير جدلاً وتتقبلها جميع مدارس الفكر الاقتصادي، ونعني بها وجوب فرض سلطة القانون والنظام وإقامة المؤسسات العامة والخدمات المتعلقة بالنقد والمال، وتنظيم التجارة والتربية والصحة، وما شابه من عناصر الإطار الذي تتحرك النشاطات الاقتصادية ضمنه. أما ما يثير الجدل فهو شرعية و/أو فعالية وكفاءة اشتراك الحكومة بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي، عن طريق امتلاك السلع أو المؤسسات الإنتاجية التي تنتج أو تساعد على توزيع السلع والخدمات وإدارتها بشكل مباشر وخاصة السلع والخدمات التي تتيح بطبيعتها لرجال الأعمال في القطاع الخاص إنتاجها أو توزيعها. فالفرق إذن بشكل رئيسي هو ما بين الوظائف المنظمة (بكسر الظاء) وهي مقبولة لدى الجميع، والوظائف المنتجة بشكل مباشر وهي موضوع جدل.

على كل حال إن ما هو مقبول يتمتع بإجماع الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد والماركسيين والمذاهب الأخرى، أما هو موضع جدل فليس محدداً بشكل واضح، وحتى عندما وحيثما يحدد فإنه يقع في منطقة ضيقة. وهكذا فهناك كثرة واضحة من الاقتصاديين اليوم تفضل أن ترى المرافق العامة (الماء والكهرباء والنقل في المدينة وما شابه) في أيدي الحكومة على أن تراها في أيدي رجال الأعمال في القطاع الخاص، رغم أن السلع والخدمات التي تنتجها هذه المرافق لها تكاليف يمكن أن تقدر بدقة ويمكن تسويقها بأسعار من السهل تقريرها. ويسير التفضيل شوطاً أبعد ليشمل بعض «الصناعات الاستراتيجية» كالأسمدة بما لها من وظيفة رئيسية في إنتاج السلع الغذائية، والأسلحة بما لها من مكانة مركزية في ضمان أمن الوطن، أو الأدوية بما لها من أهمية قصوى لصحة ورفاهية السكان.

(*) المصطلح اللاتيني المألوف للاقتصاديين هو (Ceteris Paribus) ويقابله بالانكليزية عبارة (Other Things Being Equal).

إن موضوع آلية توزيع أو تخصيص الموارد، وهو واسع ويمكن النظر إليه من زاوية قطاعية فقط أو عبر الاقتصاد بأجمعه، كان ولا يزال مسألة مطروحة للجدل والمناقشة. ولكن هنا أيضاً ما زال كثير من رجال الاقتصاد ورجال الفكر الاجتماعي الذين يوافقون على وجوب توزيع الموارد عن طريق التخطيط والقرار الحكومي أكثر منه عن طريق عمليات ميكانيكية السوق. إن الإيمان «باليد السحرية» أو «اليد الخفية»(*) أخذ يخسر مكانته وخاصة في بلدان العالم الثالث ليحل مكانه الإيمان «باليد السحرية» للدولة التي تمتد في مختلف الوجهات وأوجه العمل[٣٧].

ومع ذلك، فإن القضايا التي أشرنا إليها حتى الآن ليست الوحيدة التي تثار عادة على صعيد التنمية. فهناك قضايا أخرى معينة تتعلق بشكل أكثر ملائمة بمسألة التنمية السياسية وكيف تتطور أثناء تقدم الاقتصاد، وكيف يؤثر هذا التطور السياسي على تقدم الاقتصاد، أو أيضاً كيف تؤثر التنمية الاقتصادية نفسها على سير التنمية السياسية. والموقف الذي اتخذناه هنا هو أن هذه المجالات والعمليات تتفاعل إنمائياً مع بعضها وأنها جميعها تتمتع بأهمية عظيمة. أما ما يهمنا في السياق الحالي فهو التأثير ذو الاتجاه الواحد المنطلق من المؤسسات السياسية والقوى والأفكار (والعقائد) على التنمية الاقتصادية. وكما أظهر لنا بحثنا الميداني أثناء قيامنا بمقابلاتنا المكثفة، وكما سبق وتبين لنا من البحث المكتبي، فإن للمقررات السياسية أهمية عظيمة على صعيد التنمية. وسيظهر مدى هذه الأهمية كلما تقدمنا بالبحث.

لقد شغلتنا أثناء تحرياتنا وبحوثنا ستة عناصر للإطار السياسي أو ستة مقررات. وقد مثل واحد منها بشكل خاص، وهو دور القطاع العام، مجموعة من المقررات، تتعلق ببعضها البعض بشكل وثيق كما سنبينه فيما بعد. أما العنصر الثاني فهو التخطيط الذي يصح إدراجه تحت بحث «المقررات الاقتصادية»، ولكننا اخترنا وضعه هنا لأننا نودّ بشكل رئيسي أن نفحصه كمجال من مجالات التعرف إلى مدى تصميم القيادة السياسية على متابعة التنمية الاقتصادية وحقنها بالرشدانية في استخدام الموارد، وتمكين القيادة من التعبير عن نظام قيمها الاقتصادية عن طريق التخطيط. ومن

(*) مقولة «اليد الخفية» (The Invisible Hand) التي قال بها الاقتصاديون الكلاسيكيون مؤداها أن قرارات المستهلكين من جهة والمنتجين من جهة أخرى تؤدي تلقائياً إلى تعظيم متعة الفريق الأول وربح الفريق الثاني ـ أي أنها تؤدي إلى تعظيم الفائدة العامة للمجتمع.

الجهة الأخرى فعلى الأقل هناك مقرر واحد قد تركناه لمناقشته فيما بين المقررات الثقافية ـ الاجتماعية بدلاً من المقررات السياسية بالرغم من صلته بالجانب السياسي، ونعني به دور العسكريين، فقد ألحقناه بالعوامل الثقافية ـ الاجتماعية لأن ذلك ينسجم مع البحث الذي سنجريه لاحقاً عن دور مختلف عوامل أو أدوات التغير(*) الاجتماعي على صعيد التنمية (بما في ذلك النخب والطبقة الوسطى إلخ)فلقد وجدنا من الأفضل عدم تجزئة نقاش عوامل التغير هذه (أو مقاومة التغير حسب مقتضى الحال) وأن نعالجها كعوامل اجتماعية.

وأخيراً يجب أن نذكّر القارىء مرة ثانية أن استقصاءنا الكامل على صعيد المقررات وطريقة عملها قد ضيقناه عن عمد وجعلناه يقتصر على العوامل الأكثر نشاطاً. وبكلمات أخرى لسنا نبحث فقط بمؤشرات التنمية ولكن أيضاً بمقرراتها. والفرق واضح من معاني المصطلحات المستعملة. والواقع أننا نجد عبر عملية التحليل أن النقاط المختارة والخاضعة للفحص على درجات مختلفة من القوة والفعالية. ولقد أصبح من الجلي أن الأمور تتضح أكثر فأكثر، فبينما نرى بعض المقررات محركات نشيطة من المرتبة الأولى نرى غيرها ليست إلا عوامل داعمة ومتممة، ونرى في بعضها الآخر أساساً أو بيئة للتنمية. ولكل هذه الأنواع صلة وثيقة بالدراسة الحالية وهي تستثير الاهتمام الفكري، إلى الحد الذي تأخذ معه بزمام المبادرة، أو تدعم وتغني العمل الإنمائي المحتوى والدلالات.

لا يتكشف النقاش التالي عن أجزاء مختلفة كل منها في سياق نظام اقتصادي مختلف. ومع ذلك فإننا قد أشرنا إلى التمييز على صعيد نوع النظام العامل حيث يقتضي البحث. وعلاقة النظام القائم لا تغيب أبداً عن نظرنا ولا نهملها قطعياً. لقد تركزت الكتابات الرئيسية التي ظهرت خلال العقدين الماضيين على التفاعل بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، أو بين التنمية من جهة وسياسة التنمية أو التحديث من جهة أخرى، كما حاولت هذه الكتابات مقاربة ضمن نظام فكري لفهم عملية و/أو مراحل التنمية الاقتصادية، وشكل التنمية السياسية ومحتواها من جانب آخر. ومن أجل تحقيق هذه الغاية صنفت البلدان العديدة التي فحصت طبقاً للنظام الفكري

(*) المقصود تحديدا هنا هو بالانكليزية (Agents of Change).

المعتمد[٣٨]. ولكن الدراسة الحالية تتبع طريقة بحث عملي براغماتية وتخصيصية، مختلفة في ذلك عن الأدبيات الرئيسية ذات الصلة.

طبقاً لذلك، تشير الدراسة هنا إلى النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي والنظام السياسي المميزين أو إلى خصائص البلدان العربية التي شملها البحث الميداني. وكذلك فإن المقررات السياسية التي يجري فحصها تعود بشكل خاص إلى هذه البلدان وتهدف إلى استكشاف كيفية عمل المقررات وكيفية تأثيرها على التنمية في السياق العربي تحديداً. ويتم هذا دون «تنظير مسبق»(*) يقوم على افتراض وجود نظام عالمي أو كوني يضبط ويوجه العلاقات بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية. ولقد اخترنا هذه الطريقة للبحث في البداية عندما كنا نصمم الدراسة بسبب افتراضنا بأنها أكثر ملاءمة لواقع المنطقة العربية وتساعد على تفهم أفضل لعمل المقررات السياسية. والجدير بالذكر أن ما قمنا به من بحوث ميدانية وتحليل لمعطيات البلدان التي زرناها، أثبت صحة هذا الافتراض كما سيظهر لنا القسم الأخير من هذا الفصل. والآن ننتقل إلى فحص المقررات:

١ ـ أول مقرر سنبحث فيه في هذه الفقرة هو التوجه الإنمائي للقيادات السياسية في البلاد المعنية، أو مدى التزام هذه القيادات بالتنمية. يمكن استنتاج هذه التوجه وهذا الالتزام من بضعة مؤشرات مثل التشديد على التنمية في دساتير ما بعد الحرب أو تعديلاتها[٣٩]، ومكانة التنمية في برامج الأحزاب الرئيسية بالإضافة إلى التصريحات الرئيسية للزعماء الذين تمتعوا بسلطة صنع القرارات بشكل لا مراء فيه، وبرامج مجالس الوزراء، وعلى العموم الفلسفات والاستراتيجيات والسياسات للمجموعات القوية التي تقرر مضمون واتجاه العمل السياسي ـ الاقتصادي في مختلف البلدان قيد البحث[٤٠].

سنحت لنا الفرصة في الفصول القطرية في الجزئين الأول والثاني من الدراسة، بأن نشير بتطويل كافٍ إلى القيادات التي حددناها بشكل عام وإلى مواقفها المعلنة من التنمية. وإلى هذا الحد لا نرى حاجة إلى تكرار ما أشرنا إليه من قبل. وبدلاً عن ذلك سنركز اهتمامنا على تأثير هذه التصريحات والمواقف (والسياسات والإجراءات التي تشكل ترجمتها الفعالة والملموسة) على عملية التنمية. لقد وردت التصريحات

(*) Aprioristic Theorising.

داخل إطارات سياسية مختلفة تتراوح ما بين الديموقراطية البرلمانية حسب النظام الغربي من جهة والأنظمة العسكرية أو الكلية من الجهة الأخرى، مع اعتماد الأنظمة لمبدأ الحزب الواحد او بدون ذلك، وبدرجات مختلفة من المشاركة السياسية الشعبية. فضلاً عن ذلك تتنوع القيادات بالنسبة إلى أصولها الاجتماعية وتشكيلها وخبرتها السياسية وحوافزها. وهي تمتد من سلالة تجمع أعلى المراتب الدينية مع الملكية المطلقة كما هي الحالة في المملكة المغربية حيث يعتبر الملك أيضاً أميراً أو زعيمًا للمؤمنين، إلى العراق وسوريا حيث تألفت القيادة العليا في الأساس من ضباط من الطبقة الوسطى الدنيا و/أو أعضاء حزب توصلوا إلى السلطة دون أن يفعلوا ذلك عن طريق الوراثة أو التمييز الطبقي الاجتماعي أو السعة المالية.

في العالم العربي، كما في معظم بلدان العالم الثالث الأخرى، ليست «الفلسفات والاستراتيجيات» الإنمائية المعلنة هي دائمًا تلك التي ترمي القيادات فعلاً بأن تترجمها إلى سياسات وإجراءات محسوسة لا بد لها من تنفيذها. فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار دائمًا وجود عنصر الادعاء بل والمبالغة. ويصدق هذا سواء قامت القيادة عن عمد بتضليل الشعب لتتحبب إليه، أو إذا كانت تنقصها الجدية وتلقي بياناتها دون اهتمام وبمسؤولية غير كافية، أو أنها مخلصة في نياتها الظاهرة ولكنها تبالغ في تقدير سلطتها فلا تستطيع أن تفي بوعودها. ويصدق هذا أيضاً حتى عندما يكون نظام الحكم أتوقراطياً، إذ في هذه الحالة يمكن الاستنتاج أن القيادة تحاول إرضاء الشعب عبر إبداء الاهتمام بالتنمية. على كل حال فإن رغبة القيادة في التودد إلى الشعب بالإعلان عن أفكارها الإنمائية وتصميمها على تشجيع رفاه الشعب ـ كل هذا يقدم لنا إثباتاً لا يحتمل الشك عن القيمة الاجتماعية العالية التي يضعها الشعب على التنمية. إنما بالطبع لن يكون الفهم الشعبي «للتنمية» مرتكزاً على نظرة شاملة وإنما يقتصر على هموم جزئية أو محلية أو شخصية، كبناء مدرسة جديدة في الجوار أو تأمين مياه صالحة في الأنابيب وخبزاً أنظف وأرخص، أو وظائف مضمونة أكثر.

وكذلك فإن الفلسفات والاستراتيجيات الإنمائية للقيادة قد لا تكون صريحة وجلية. صحيح بأنه قد لا يكون للقيادة فلسفة أو استراتيجية متماسكة تنطلق منها. ولكن يمكن للمراقب والمحلل الحريص أن يستخلص هذه الفلسفة وهذه الاستراتيجية عن طريق ربط بعض السياسات القائمة والإجراءات المتخذة. أما ما هو أساسي

بالنسبة لبحثنا فهو أن القيادة يجب أن تلتزم بالتنمية، وأنه يجب التعبير عن هذا الالتزام بشكل واقعي محسوس وليس بمجرد التصريحات.

ينبغي ألاّ نقلل من شأن التصريحات نفسها وأن لا ننظر إليها باستخفاف. صحيح أن القيادة يمكنها أن تجعل رسالتها الإنمائية تصل إلى جماهير الشعب عن طريق التحسينات الفعلية التي يمكنها أن تقوم بها في حجم وتنوع السلع والخدمات المنتجة، وفي التوزيع الأكثر عدلاً لهذه السلع والخدمات. وهكذا تكون ثمار التنمية أهم القنوات لنقل الرسالة. لكن قد تجد حكومة ما لسوء حظها بأنها لا تستطيع أن تترك السكان في الظلمة دون أي إعلام أو توضيح حول الجهود الإنمائية التي تبذل والنتائج المتحققة. إذ يمكن توسيع الجهود والنتائج وإغناؤها إذا توافرت تعبئة شعبية على نطاق واسع لدعم هذه الجهود. وستسنح لنا الفرصة مرة أخرى للتحدث عن أهمية المشاركة بالنسبة إلى التنمية. إنما يجدر بنا الآن أن نبين أهميتها فنقول أنه ما لم تجر تعبئة للسكان للوقوف وراء الاندفاع نحو التنمية فلن تصل النتائج إلى الحد الأقصى بالنسبة الممكنة لما يبذل من جهود وما يخصص من نفقات.

هذا ويمكن إظهار التزام القيادة بالتنمية بطرق متعددة، بعضها مباشر والبعض الآخر غير مباشر. وعلى الإجمال تتخذ هذه المظاهر شكل برنامج استثمار نشيط في القطاع العام مع كل ما يرافق مثل هذا البرنامج على صعيد تشييد المؤسسات وتشجيع وإقامة تسهيلات مرموقة للبحث ودراسات الجدوى، ورفع مستوى تربية وتدريب القوى العاملة، وتحديث تنظيم الإنتاج، وغير ذلك من الإجراءات الهادفة إلى توسيعه وتحسين نوعيته. وكذلك يتخذ الالتزام شكل إجراءات توزيعية ترمي إلى تحقيق توزيع أكثر عدلاً للدخل والثروة ــ وتعكس هذه الإجراءات الأخيرة بشكل ملموس مساهمة مختلف فئات القوى العاملة بالاقتصاد وبرفع مستوى الإنتاجية. وأخيراً نذكر بشكل أعم بأن التزام القيادة يمكن أن يتخذ شكل تبدلات في النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي المصمم لإعداد إطار أكثر مساعدة على النهوض بالتنمية وعلى تحقيق أهدافها. ومع أن هذه القائمة لا تشمل كل شيء فإنها تفي بأغراض المبحث الحالي.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص يتخذ التزام القيادة إجمالاً أشكالاً غير مباشرة. وبشكل عام يمكن ترجمة هذا الالتزام في مجموعتين واسعتين من السياسات

والإجراءات: الأولى مصممة لتدفع الريادة والاستثمارات في الاتجاهات التي يعتقد بأنها تتفق مع الرؤية الإجمالية للقيادة عن كيفية تقدم الاقتصاد، أي تمشياً مع نمط الاستثمار والنمو والعمالة (على صعيد القطاعات والصناعات والأنشطة) المرغوب فيه لدى القيادة. أما المجموعة الأخرى فمصممة لتكون معرقلة أو مانعة للنشاطات والاستثمارات التي ترغب القيادة بأن لا تشجعها بل تقاومها، لأن القطاعات والنشاطات والصناعات التي لولا العرقلة لتوجهت جهود القطاع صوبها تعتبرها القيادة متدنية الأهمية.

ولكن فضلاً عن هذه الترجمات للالتزام على صعيد القطاعين العام والخاص هناك دروب عمل يمكن اختيارها للوصول إلى بعض الغايات. فالقيادة ذات التوجه الإنمائي تستحوذ عليها عادة عدة رغبات، ويبدو لنا أن اربعاً منها تتكرر دورياً. الأولى تحقيق مستوى اقتصادي إجمالي عالٍ أو الحفاظ عليه لدرجة معقولة مع مستوى معقول من الاستقرار الاقتصادي. والثانية رفع مستوى العمالة وتخفيض مستوى البطالة (والعمالة الناقصة). والثالثة تخفيض درجة الازدواجية البنيوية وخاصة عندما يصاحبها استغلال اقتصادي أو تغلغل استغلالي في اقتصاد المجتمع سببها وجود قطاع أو صناعة يمتلكها ويعمل فيها الأجانب على نطاق واسع. وآخر الرغبات التي علينا أن نبينها هنا هي تخفيض خلل التوازن في الاقتصاد والمجتمع. ويمكن أن يقع خلل التوازن هذا فيما بين المناطق والقطاعات أو الطبقات والفئات الاجتماعية. إن هذه الرغبات الأربع معروفة لدرجة تجعلنا لا نطيل في بحثها هنا.

كما سبق وأشرنا من قبل، إن نطاق العمل الذي يظهر في إطاره التزام القيادة واسع الحدود. وكذلك يتخذ هذا العمل مختلف الأشكال وعلى مستويات مختلفة. أحد الأشكال البارزة البعيدة الأثر للالتزام يتمثل في تخطيط التنمية وتخصيص الموارد اللازمة. كمقرر للتنمية يحتل التخطيط مكاناً مرموقاً، لذلك أفسحنا له مجالاً مستقلاً للبحث في ما بعد. ونكتفي الآن بأن ننوه بأهميته القصوى على صعيد الالتزام بالتنمية، على أن نذكر مظاهر أخرى في ما تبقى من هذه الفقرة. ولكن يبقى التخطيط هو الآلية أو الكيفية التي من خلالها يعبر ليس فقط عن الالتزام بالتنمية ولكن أيضاً عن بعض المقررات السياسية والإدارية الأخرى. ولقد حظي التخطيط بتشديد متزايد واسع النطاق في فترة ما بعد الحرب في العالم الثالث على وجه الإجمال وفي العالم

العربي بوجه خاص. أما إلى أي حد حقق التخطيط الآمال المبنية عليه فهذا ما سنبحثه في ما بعد[٤١].

لا يجوز أن يقتصر تقديرنا لفعالية التزام القيادة على التخطيط وحسب ـ فمما لا شك فيه أن الالتزام المعلن، مهما بدا مخلصاً وحسن النية، يظل غير كافٍ رغم أهميته لتحقيق التنمية. من البديهي أنه يقتضي وجود عوامل أخرى عديدة تعمل كمقررات نشيطة استهلالية وكمقررات مساهمة متممة لاحقاً. ولكن حتى عند توافر الظروف المناسبة وتوافر هذه المقررات الأخرى يبقى على الالتزام بالتنمية أن يرضي شروطاً معينة كي يصبح مثمراً. وتقضي الحاجة ذكر بعض الشروط البارزة دون توسع في الشرح. نبدأ بالقول بأن الالتزام يجب أن يكون مستمراً وليس متذبذباً. ويجب أن يعبر عنه في إطار استراتيجية وسياسات وإجراءات سليمة. وكذلك يقتضي أن لا تتعارض نواح أخرى من العمل السياسي مع السياسة الإنمائية المتبعة. وبكلمات أخرى ينبغي أن يكون المناخ الاقتصادي العام الذي تكونه القيادة السياسية جذاباً للجهود الإنمائية، ويتعلق هذا المناخ بالمجالات السياسية ـ الاجتماعية كما ويتعلق بالمجال الاقتصادي، إذ كثيراً ما تعرقل السياسات والإجراءات المتبعة في الحقل السياسي مسيرة التنمية الطرية العود في الحقل الاقتصادي.

ما هو وضع مسيرة البلدان العربية في ما يختص بالتزام القيادات بالتنمية؟ لن نحاول أن نتناول بالبحث النقاط التي ذكرنا حتى الآن بأنها تشكل الإطار النظري واحدة واحدة وأن ندرس درجة انسجام كل من الدول العربية مع الشروط والمواصفات المتنوعة ودرجة الملاءمة في كل حالة[٤٢]، وإنما سنسجل عدداً من التعميمات.

تختلف مواقف الدول العربية التي يشملها هذا البحث اختلافاً بارزاً إذ تتراوح المواقف من الالتزام الفاتر في لبنان إلى الالتزام العميق في الجزائر والعراق والكويت وليبيا. على كل حال فلنترك الآن لبنان والمغرب جانباً لأنهما يشكلان حالة خاصة ولنتناول بالبحث باقي الدول العشر التي لا يختلف بعضها عن بعض كثيراً في هذا المجال، بمعنى أنها تملك درجات متقاربة من الالتزام. هذا ويستدعي استثناء لبنان والمغرب بعض الشرح والتفسير. فالفلسفة الاقتصادية التي يتبناها لبنان تقتضي مساهمة حكومية متدنية في جهود التنمية المباشرة. وبالحقيقة فإن ميادين النشاطات الإنمائية البديهية

كاستثمارات البنية التحتية، لا تقع كلها في القطـاع العام كما أنها لا تنال كلها الاهتمام اللائق والاستثمار الجدير بها، رغم أن نجاح البلاد ودورها كمركز تجاري مالي وسياحي (ولبنان مركز فعال للاتصالات وعمليات وسائل الاعلام الجماهيرية) يعتمدان كل الاعتماد على بعض النواحي المادية للبنية التحتية والبنى الأخرى المتعلقة بالخدمات. وفضلاً عن ذلك فإن درجة الجدية في البيانات الحكومية بالنسبة إلى استمرارية متابعة الأهداف الإنمائية المحدودة، وعمليات التخطيط والتنفيذ ومتابعة المشاريع، وكلها وفي جميع الحالات ضعيفة واهنة. والحالة هذه يمكن أن يقال بأن النمو الاقتصادي الذي تحقق في فترة ما بعد الحرب قد حدث رغم المستوى المتدني لالتزام القيادة السياسية بالتنمية، ويعود الفضل فيه إلى قوة اندفاع روح الريادة الاقتصادية في القطاع الخاص التي تتفجر نشاطاً والتي عوضت إلى حد بعيد تقصير وعيوب الجهد الرسمي.

أما المملكة المغربية وهي الدولة الثانية التي استثنيناها فوضعها يختلف وهو أكثر تعقيداً. إذ هنا تتميز المواقف الرسمية بالتردد والبطء. ويظهر هذا بشكل واضح في ما يختص بالبطء وضعف العزيمة الظاهرين لدى تسلم الأراضي الخصبة الغنية التي تركها المستعمر عند الاستقلال، وفي مقاومة تأميم الصناعات الاستخراجية ذات الأهمية الفائقة للبلاد، والإجراءات المترددة في مغربة (جعلها تعود إلى المغـرب) الصناعات والمرافق العامة التي كانت في أيدي الأوروبيين.

إن التردد والقلق المعلن فيما يختص بالأداء يفسران المـوقف الرسمي تجـاه الأراضي التي كانت في أيدي المستعمرين ومناجم الفوسفات وكثير من الصناعات. ولكن ينبغي علينا أن نفهم جزءاً من هذه المواقف على ضوء بعض جوانب السياسة الاقتصادية والاجتماعية. فكما حدث في مصر قبل سنة ١٩٥٢ وفي العراق قبل سنة ١٩٥٨ تأثرت جهود التنمية إلى حد كبير ببعض المصالح الخاصة كما سنحت لنا الفرصة بأن نشير في ما يتعلق بسياسة تشييد السدود في الفصل ١٣ من الجزء الثاني من هذه الدراسة، وإلى البطء الشديد في تحرير الاقتصاد الوطني من قبضة الفرنسيين. وباختصار هناك تناقض بين القلق الاجتماعي ـ الاقتصادي والتنمية ـ كما هي الحال في معظم الدول العربية الأخرى. ومن هنا يظهر سبب التململ والقلق في صفوف نسبة معينة من السكان المسيسين بشكل واضح (الطلاب ونقابات العمال وأحزاب

المعارضة) وهما تململ وقلق يخلقان شعوراً بالشك والريبة حتى بالنسبة إلى مشاريع تنمية سليمة وحسنة النية. إن الحوافز الكامنة تحت الرعاية الحكومية الأبوية، من معلنة وممارسة، تصبح كلها موضعاً للشك ويكون ذلك أحياناً بدون مبرر. ولا غرو فإن هذا يخفق من المبادرة والمشاركة الشعبية وفي حدود عدم شرعية الشك فإنه يكون غير مبرر.

للجزائر سجل جيد على الصعيدين: التزام القيادة بالتنمية والانجازات في المجالات الاجتماعية والسياسية. يمثل هذا ظاهرة مستغربة إلى حد معين. فالمملكة المغربية تتمتع بدرجة من حرية الصحافة، والنشاط النقابي العمالي، والتحرك الحزبي السياسي، لا تتمتع بمثلها الجزائر، ومع ذلك فقد أفسحت الجزائر في المجال للمشاركة السياسية على مستوى القاعدة وحققت نتائج اقتصادية مشكورة يبدو بأنها تعوض جزئياً عن الحريات المقيدة. (هذا لا يعني بأن الأداء الجيد يتناقض مع الحرية ـ إنما يعني أن القيادة السياسية ضحت بمقدار من الحرية في سبيل الأداء الجيد). بشكل أساسي، لا بد وأن يتركز التفسير في كون «النظام» في الجزائر غير مصمم لكي يفيد البوارجوازية أو أقلية حاكمة (أوليغاركي) ولا أيضاً لمنفعة نخبة عسكرية يعود أصلها الاجتماعي إلى البرجوازية، ولا إلى قبائل قوية، فهو لا يعدّ إذن نظيراً للنخب القوية الأخرى، إنما رافداً من روافد مجرى السلطة الأساسي. إن اللاطبقية الفعلية في الجزائر وجهود الزعامة القوية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي يظهران معاً بجلاء الفرق بين الجزائر ومعظم البلدان العربية الأخرى. (إن بروز سلك خدمة مدنية قوي وحزب حاكم يشكل تحفظاً جزئياً فقط على وصف الجزائر بأنها دون أحزاب، وذلك بسبب المدى الاقتصادي الضيق للفروق الاجتماعية الاقتصادية).

يشكل التوجه الإنمائي والتزام القيادة السياسية التونسية عاملاً إيجابياً متميزاً. لقد تلاقت في البلاد عوامل مؤثرة متعددة وصبت كلها في مجرى واحد. أول هذه العوامل وجود زعيم قوي تقدمي النظرة نسبياً ما زال يحتل مركز النفوذ الأول ثم لاحقاً على رأس السلطة منذ أكثر من أربعين سنة ونعني به الحبيب بورقيبة الذي بزغ نجمه أولاً كثائر ومحارب ضد المستعمر الحاكم، ثم بعد الاستقلال أصبح زعيًما ورئيساً للجمهورية دون أي منازع. ثانياً، يشدد الدستور والقوانين والحزب الحاكم تشديداً كبيراً على التنمية والعدالة الاجتماعية وهذا هو موقف المعارضة (عند وجودها)[٤٣].

ثالثاً، تتسم الزعامة الثقافية في المراكز الحضرية ـ المثقفون والعمال والطلاب وأعضاء الجهاز الإداري ـ بطابع الحداثة. وقد ظهر الميل إلى التحديث في ميادين متعددة: ليس فقط في تشييد الاقتصاد والبنية التحتية الاجتماعية والتخطيط والأنشطة الإنمائية، ولكن أيضاً في تحرير المرأة بشكل أبعد من أي قطر عربي آخر، وفي العلمنة والتشريع بوجه عام. ليس هناك في بلد عربي آخر زعيم يتحلى بهذه الصفات وبقي متربعاً على كرسي السلطة لمثل هذه المدة الطويلة. ولو كانت الموارد التونسية تسمح بذلك لحققت البلاد أحد أروع الأرقام القياسية على صعيد التنمية الاقتصادية.

من الجهة الأخرى تعاني ليبيا، التي تنعم بوفرة من الموارد المالية منذ عدة سنين وبزعامة جديدة تصبو إلى تنمية البلاد، تعاني من نقص في بعض المقومات الحرجة على صعيد المقررات قيد الدرس. وهكذا فإن الجديد فيها ليس فقط الزعامة التي تسلمت زمام السلطة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ ولكن أنها اندفعت في محاولة تغيير ما كان قد بدىء به أو سُعي لإنجازه في وقت سابق. فضلاً عن ذلك فإن توقها للتنمية لا يرافقه ثبات موازٍ في الرؤية وتركيز في بؤرة التصور. إنها تسمح لنفسها بأن تنزلق في انشغالات ثانوية تبدد الطاقة والموارد. إن هذا لا يقلل من أهمية إنجازاتها وتطلعاتها ولكنه يشير إلى أن التزام ليبيا بالإنماء ينبغي أن يرتبط ببعض الشروط الجوهرية التي ألمحنا إليها في مكان سابق وذكرنا بأنها شروط ضرورية يجب أن يتم إرضاؤها لكي يعطي الالتزام بالتنمية ثماره المرجوة. وعلى أي حال علينا أن نعطي الوقت الكافي لالتزام القيادة كي يستفيد من النضج الذي يكتسب مع الوقت والخبرة.

أما مصر الثورة فقد تمتعت بمعظم الفوائد التي تصاحب المقررات التي هي قيد بحثنا، ولكنها واجهت ثلاث نكسات رئيسية منذ سنة ١٩٥٢. الأولى النقص الأساسي في الموارد المادية وثقل يد وبيروقراطية الجهاز المدني مما ناهض التأثير المفيد لالتزام القيادة بالتنمية وجعل وسائل هذه القيادة تقصر بشكل واضح عن الوصول إلى ما تصبو إليه من طموحات وتصميم. والثانية هي سلسلة الحروب والانتكاسات السياسية التي عانت منها البلاد كثيراً في سنة ١٩٥٦ (حرب السويس) وفي سنة ١٩٦١ (انفصال الوحدة بين مصر وسوريا) وسنة ١٩٦٢ (التورط في الحرب اليمنية التي دامت بضع سنين) وسنة ١٩٦٧ (الحرب المدمرة المريرة القصيرة الأمد مع إسرائيل في حزيران سنة ١٩٦٧)، وسنة ١٩٧٣ (حرب تشرين الأول/أكتوبر).

أما النكسة الرئيسية الثالثة وهي ذات صلة بما سبق ذكره فهي ضعف العزيمة الذي حل بجهود التنمية بعد حرب سنة ١٩٦٧، ولكن بحالة خاصة بعد موت الرئيس عبدالناصر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. فقد ظل التصميم على التنمية قوياً في التصريحات الرسمية بيد أن هذا التصميم أصيب بشبه شلل وارتباك بسبب كثرة التردد واضطراب الرؤية الإنمائية خاصة في أوائل السبعينات. إننا نميز هذه الفترة الأكثر حداثة(*) لأنها شاهدت نوعاً ما توجيهات متناقضة: ممارسة السيطرة الفعلية على الاقتصاد مع إعلانات سياسية واسعة النطاق بخصوص الانفتاح أو التحرير، والتمسك بالاشتراكية مع التساهل المفرط في بروز الثروات الخاصة الضخمة وعدد كبير من أصحاب الملايين، (إن لم نقل تشجيع هذا المنحى)، وأهم من ذلك الإصرار المستمر بأن التنمية ما تزال تشكل الأولوية العليا ويجب أن تنال أعظم مقدار من الموارد المتوافرة (وخاصة موارد النقد الأجنبي) مع سياسة استيراد جديدة سمحاء بإفراط وسماح مماثل تجاه النزعة الاستهلاكية في جميع أشكالها.

كنتيجة لما ذكرنا ولغيرها من التطورات المرافقة أصبح لمصر الآن ما يبدو كأنه نظام مشوش من الأولويات، وميل لتغير خطة السير تكراراً وعلى شكل واسع، وتخطيط قليل الفعالية وموارد غير مناسبة بشكل خطير، لتسد حاجات البلاد الملحة الطويلة الأمد. ويبدو لنا أن هذا يشكل إلى حد ما انعكاس التناقض بين التزام القيادة المعلن بالتنمية من جهة، والرؤية الإنمائية والاستراتيجيات والأهداف والسياسات المختارة الحقيقية، من جهة ثانية.

لا يشترك السودان إلا بالقليل من تجربة مصر بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كانت حروب السودان واضطراباته كلها داخلية وليست خارجية. ثم إن إمكانياته الاقتصادية هائلة حسب بنيته القطاعية الحالية، بينما إمكانيات مصر محدودة ما لم يجرِ فيها تغيير واسع النطاق. ولم يتمتع السودان بالتزام طويل وفعال بالتنمية كالذي عرفته مصر حتى بعد أواسط الستينات، ولو أردنا أن نصور تجربة السودان التي تلت الاستقلال لوصفناها كسلسلة من ومضات الحماس الإنمائي تتناوب معها سلسلة أخرى من المشاغل والممارسات السياسية التي تحوّل وجهة الانتباه عن التنمية صوب

(*) نذكر القارىء أن هذا الكتاب أعد أصلاً في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وظهر بالانكليزية في مطلع ١٩٧٨. (الناشر).

الصراع السياسي لبقاء الزعامة. ويقتضي الإنصاف أن نسجل بأن الزعامة لفترة ما أظهرت رغبة صادقة بتحقيق التنمية. ولكن ذلك ظل دون مستوى الالتزام الفعال، حسب التحديد الذي عرفنا فيه هذا المصطلح في ملاحظاتنا التمهيدية. وكما هي الحال في مصر، حتى ومع افتراض التوجه والالتزام الإنمائي الملائم، يفتقر السودان بشكل خطير إلى موارد الاستثمار المالية. ليس هناك أي مكان آخر في العالم العربي تبدو فيه الثغرة بهذا الشكل من الاتساع فيما بين إمكانات الاستثمارات والاستثمارات الفعلية. وهنا يمكننا أن نشاهد بكل وضوح واقع السودان المحزن، ولكن هنا أيضاً يلوح التحدي للزعامة الواعد بالازدهار في المستقبل. وفي عهد حديث جداً ظهرت دلائل واضحة بأن الاستقرار السياسي المصحوب بحكومة قوية والتزام قوي بالتنمية يعملان معاً كي تتمكن البلاد من الحصول على موارد ملحوظة للتنمية المتكاملة في قطاعها الزراعي المترامي الأطراف وما يصاحبه من قطاعات التخزين والنقل والري.

لقد سبق وفحصنا وضع لبنان على صعيد عملية المقررات قيد البحث. فلا حاجة لأن نزيد على قولنا إلا بلفت النظر إلى المفارقة الناجمة عن كون البلاد تتمتع بنظام سياسي أقرب ما يكون إلى النماذج الغربية: نظام انتخابي وتمثيل برلماني وتعدد أحزاب وحرية صحافة ـ ومع ذلك فلبنان هو البلد الوحيد الذي يظهر فيه التزام القيادة بالتنمية في أدنى الأشكال وأقلها فعالية. وتقف سورية موقفاً مختلفاً. فمنذ استقلالها في أواسط الأربعينات وتحت أنظمة سياسية ـ اجتماعية مختلفة، أظهرت سورية توجهاً إنمائياً قوياً والتزاماً شديداً من قبل قيادتها وحتى عندما شاركت هذه القيادات إلى حد بعيد وجهة النظر اللبنانية فيما يتعلق باختيار نظام اقتصادي حر وحكومة برلمانية. ولقد كانت الجدية في الأهداف جلية واضحة والالتزام الإنمائي أكثر فعالية ويدل على قوة العزيمة

فضلاً عن ذلك منذ أن بدأت الوحدة مع مصر في أوائل عام ١٩٥٨ ورغم فترة القلق السياسي المفرط والتورط العميق في حربين مع إسرائيل سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٣، فإن الالتزام ازداد قوة وفعالية. والفرق الرئيسي الظاهر هو في اتجاه هذا الالتزام. إذ بينما كان هذا يهدف إلى تنشيط القطاع الخاص قبل سنة ١٩٥٨، اختارت سورية منذ ذلك الوقت القطاع العام كمحرك رئيسي لعجلة التنمية. وباستثناء حرب تشرين أول/أكتوبر سنة ١٩٧٣ تمتعت البلاد بجو من الاستقرار صاحبه تصميم

واضح منذ أوائل السبعينات، وهناك دلائل خير تبشر، في حالة استمرار النهج الحالي، بأن المقررات قيد الدرس سيكون لها مجال أوسع لتحقق نتائج إنمائية إيجابية.

إن تجربة الأردن، جارة سوريا الجنوبية، تبتعد جزئياً وتقترب جزئياً مع تجربة سورية. لقد حدثت في الأردن اضطرابات سياسية داخلية خطيرة وعانت الدولة خسائر أفدح من خسائر سورية في حربها مع إسرائيل عام ١٩٦٧. ولكن يمكننا أن نقول أن قيادتها أظهرت التزاماً مستمراً قوياً بالتنمية، إلا أنها لم تظهر اهتماماً بنفس القوة باعتبارات العدالة الاجتماعية كما أظهرت سورية منذ سنة ١٩٥٨. وهناك فرق أساسي آخر بين القيادتين على صعيد اختيار النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي. ففي الأردن ما يزال القطاع الخاص يلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد، وقد عهد إليه بكثير من الواجبات المتعلقة بالنمو الاقتصادي أكثر مما عهد إلى القطاع العام. ولكن عكس القيادة اللبنانية، تولت القيادة الأردنية مسؤولياتها الإنمائية بجدية وثبات. وأنه مجال فخر للأردن بأن يتبع هذا النهج رغم أن الموارد التي يملكها أقل مما يملك لبنان. وباختصار يمكن أن نقول بأن التزام القيادة الأردنية بالتنمية عامل قوي وأسفر عنه نتائج إيجابية في الميادين الاجتماعية ـ الاقتصادية.

أما تقويم فعالية التزام قيادة العربية السعودية بالتنمية فيستلزم إلقاء نظرة دقيقة على الخصائص المميزة للتنمية في البلاد. نبدأ القول بأنه لم يكن إلا شيء قليل من العمل الجدي في هذا الاتجاه حتى أوائل سنة ١٩٦٠ كما أشرنا في الفصل القطري عن المملكة في الجزء الأول من هذه الدراسة. فحينئذٍ وفقط حينئذٍ تم لجم المصروفات الزائدة والمصروفات الخاطئة التي كان يمارسها الملك سعود وعدد كبير من أعضاء العائلة المالكة. وقد قام بعملية اللجم ولي العهد (في حينه) الأمير فيصل، الذي طلب إليه تولي رئاسة الوزراء والعمل على إنقاذ الموقف. وحتى ذلك الوقت يمكننا أن نقول أن التزام القيادة كان ضئيلاً جداً ـ وبالحقيقة يمكن القول في ضوء السلوك الرسمي أنه كان هناك التزام بتجاهل التنمية إن لم نقل بحرمانها من مقوماتها، هذا إذا تفحصنا كامل الصورة لتصرفات القيادة.

انقلبت الأوضاع في اتجاه معاكس تحت قيادة فيصل، أولاً كرئيس وزراء وولي للعهد، وبعد ذلك كملك منذ عام ١٩٦٣. بيد أنه هناك سمتان تمتع بهما حكم فيصل تستحقان التشديد قبل أن نقدر تأثير المقرر قيد الدرس. الأولى أنه في فترة

السنوات سنة ١٩٦٣ ـ سنة ١٩٧٥ عندما اكتسب العمل الإنمائي قوة دافعة وإلى أن بلغ قوته الدافعة الماثلة الحالية، كانت التنمية تعني بناء الطرق وتشييد المصانع وتأسيس مزيد من المدارس والمستشفيات. وليس هناك شك بأن هذه الأشياء هامة في حد ذاتها إلا أنها لا تصل إلى المدى الكافي. وهكذا فقد بدا المضمون الاجتماعي للتنمية محدوداً، وظهرت العملية مقتصرة إلى حد بعيد على النواحي المادية والنواحي الاقتصادية الصرفة. أما الأمر المماثل في خطورته فهو إغفال الحاجة إلى النضال أو الجهاد للتوصل إلى حالة الاعتماد على النفس والخفض التدريجي للاعتماد المفرط على المصالح الأجنبية القوية. وبهذا الصدد فإنه لا يسمح لجميع الشركات العالمية (المتعددة الجنسية) بالعمل هناك فحسب، وإنما يرحب بها وتتخذ كشريكة في كل مشروع متصور. والسياسات التي صيغت في الميادين النفطية والتصنيعية ونقل التكنولوجيا تظهر غالباً الحرص ما أمكن على عدم مضايقة العالم الغربي والاقتصاد الصناعي العالمي على الإجمال في تنفيذ هذه العملية. هذا أمر مشكور كمظهر من مظاهر الشعور بالمسؤولية الدولية[٤٤]. لكنه يعني أحياناً أسعاراً نفطية أدنى وعائدات للبلاد أقل مما كان يمكن الحصول عليه، وكثيراً ما يعني القبول بتحسن أكثر بطئاً لقدرة البلاد على توليد القوى الذاتية التي تشكل الدافع الحقيقي للتنمية الراسخة.

أما السمة الثانية التي نصف بها الالتزام بالتنمية في العربية السعودية فهي التبني المتوازي لفلسفتين وسياستين متناقضتين: فتح أبواب الاقتصاد أمام العالم على أكمل وجه ممكن، مع القبول بانفتاح محدود أمام التأثيرات الاجتماعية والثقافية الخارجية. وهذا لا يعني إنكار التأثير الاجتماعي لإدخال التكنولوجيا العصرية ونتاجها، وللمعاملات التجارية مع العالم الغربي الصناعي والرحلات إليه، أو أيضاً لإدخال طرق التربية الحديثة. بيد أن القيود المفروضة على إدخال الكتب والمجلات والتحديد والتدقيق في إرسال بعثات الطلاب إلى الخارج (وبهذا يبقى العدد ضئيلاً إذا قورن مع بلدان أقل موارد كالكويت والعراق أو الأردن) ـ كل هذه تعد مثالاً على الرغبة لتعريض البلاد للعالم الخارجي اجتماعياً بدرجات مقننة عكس التعرض والانكشاف الاقتصادي على نطاق واسع. وبالاختصار نقول: أن الالتزام بالتنمية يجب أن يفهم من خلال القيود والتحفظات التي أشرنا إليها. وهناك طرق أخرى تؤثر فيها نوعية هذا الالتزام على سير التنمية. أن بناء الاحتياطي المالي الضخم والرقم العالي المسجل لمعدل نمو الناتج القومي، يجب أن لا تقود المراقب، ولا أي سعودي معني، إلى الرضا

والارتياح بأن البلاد تحقق التنمية التي تستحقها والتي تستطيعها لو كان هناك تمازج أكثر انسجاماً فيما بين الفلسفات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

تمثل الكويت صورة مختلفة، فتنويعة مواردها مختلفة. وهي منفتحة أكثر بكثير على العالم الخارجي اجتماعياً وثقافياً. ويعتمد قادتها إلى مدى أوسع على قاعدة انتخابية تمثيلية. ولم تجابه تجربة توزيع أو تخصيص الموارد الخطأ والهدر اللذين مرت بهما السعودية قبل أن يتسلم فيصل زمام السلطة بشكل فعال. وإذا وضعنا الالتزام بالتنمية على المحك وداخل الاطار الذي صيغ سابقاً، نرى بكل وضوح أن الكويت تحتل مرتبة عالية. لقد كان التزام قيادتها قوياً ومستمراً وواعياً إلى حد بعيد وقد ساندها في ذلك بعض المؤسسات الفعالة، بما في ذلك مجلس الأمة الذي ساهم إسهاماً كبيراً نسبياً، كما دعمها أيضاً طبقة راسخة من التجار الأقوياء الموجهين إنمائياً. ويمكننا أن نقدم هذا التقويم الاجمالي رغم السياسات المثيرة للجدل والخاطئة المتبعة في حقل السكان والتجنيس، وشراء الحكومة للأراضي، والتصنيع. (يناقش، الفصل القطري عن الكويت في الجزء الأول، هذه السياسات وما لها من تأثير بشكل مفصل).

وأخيراً، العراق. يمكننا أن نقول بكل تأكيد أن العراق قد تمتع بوعي وإدراك قويين بخصوص الحاجة للتنمية والاهتمام بها لمدة عدة عقود، حتى قبل أن تصبح عائدات النفط مصدراً هاماً للدخل في أوائل الخمسينات. وهكذا فإن الالتزام بالتنمية، رغم تحديده بشكل سطحي غير طموح، كان من مميزات القيادة لمدة طويلة جداً. بيد أنه اكتسب قوة ملحوظة في بداية الخمسينات، وقد ظل ظاهراً للعيان منذ ذلك الوقت، رغم ما حدث من تقلبات قاسية في درجة فعالية هذا الالتزام وإرضائه للشروط التي حددناها له في وقت سابق.

لقد أعيق هذا الالتزام عن التأثير طيلة فترة طويلة خلال المرحلة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٥. ويعود ذلك إلى الصراع السياسي الداخلي، بما في ذلك الثورة الكردية في شمال وشمال شرقي البلاد، وانشغال البلاد بالحرب العربية ــ الاسرائيلية، وعدم الاهتمام الكافي عند بعض عناصر القيادة ــ أي في الأوساط الحزبية والبرلمانية السابقة ــ بخصوص القضايا الانمائية، كما يعود إلى الصراع الطويل مع شركة نفط العراق، ذلك الصراع الذي أدى إلى خفض عائدات البلاد من تصدير النفط الخام بشكل خطير. ولكن مع أهمية هذه العوامل التي تزعزع التزام القيادة

بالتنمية، فقد امتد تحتها خيط من الاهتمام المستمر بالتنمية في الأوساط الحكومية ولدى القيادة. أما كون هذا الاهتمام لم يثبت وجوده بصياغة أولويات وسياسات سليمة، أوكونه، في بعض الأوقات، قد ربط بسياسات (وإجراءات) ذات أثر معاكس للأثر المنشود أو المعلن ـ فإن هذا كله يشكل تحفظاً جزئياً بالنسبة لما قلناه ولكنه لا ينفيه نفياً قاطعاً.

ومع أن العناصر التي تتألف منها القيادة قد تغيرت بشكل ملحوظ وضاقت في اتساعها منذ ثورة تموز/ يوليو سنة ١٩٥٨، إلا أنه يمكن القول بأن هذا قد عوض عنه منذ أواسط أو أواخر الستينات عبر تكثيف في الالتزام مصحوب ومدعوم، منذ عهد حديث، بثلاثة عوامل تبشر بالخير: الزيادة الكبيرة في عائدات النفط في السبعينات، وإنهاء النزاع المعقد مع شركات النفط صاحبة الامتياز وذلك بتأميم ممتلكاتها، وحل المعضلة الكردية وما تلا ذلك من وقف للاقتتال. ويستطيع العراق اليوم في الأوضاع الراهنة(*) أن يدعي أن المقررات قيد الدرس تشكل عاملاً قوياً ايجابياً مشجعاً في التنمية ـ ويزيد من قوة تأثير هذا العامل ارتباطه برؤية إنمائية عامة في أبعادها المتعددة وبموارد كافية يمكنها السير بالتنمية إلى الأمام.

٢ ـ أما المقرر الثاني الذي سيكون محور فحصنا فيما يلي فهو التخطيط والخطط. وهنا نعتقد أن السؤال الرئيسي الذي تجدر الاجابة عنه هو: كم كان تأثير التخطيط كمحرك أو عامل رئيسي يقرر مجرى التنمية؟ وفي جوابنا سوف لا نقدم دراسة عن تجربة التخطيط في كل من البلدان التي غطيناها أثناء أبحاثنا ولا الخطط المصاغة والمنفذة (لأننا قمنا بهذا العمل في الفصول القطرية في الجزئين السابقين من الدراسة). وبدلاً عن ذلك سنفحص دور التخطيط كمقرر من عدد من الزوايا، مقدمين الأمثلة والوقائع الملموسة بالاشارة إلى البلدان المختلفة أثناء سيرنا قدماً بالبحث(٤٥).

(أ) التصورات المستقبلية المتضمنة في التخطيط

أن وظيفة المخطط أو مصمم السياسة التخطيطية تشبه إلى حد بعيد وظيفة

(*) أي في أواخر السبعينات.

المهندس المعماري ـ أو أنها ينبغي أن تكون كذلك ـ حيث يبدأ كل منهما بتصور ما يرغب في خلقه وابتكاره أو تشكيله. وهكذا ينبغي أن يكون التخطيط «غائياً»(*) وأن ينبثق من الرؤية المستقبلية للاقتصاد والمجتمع اللذين توضع الخطة من أجلهما. فبدون هذا التصور أو هذه الرؤية يظل التخطيط ميكانيكياً آلياً، دونما أفق أو عمق. من الواضح أن التخطيط المستقبلي يجب أن يرمي إلى تحولات هامة في الاقتصاد والمجتمع وإلا فشل في تبرير الجهد المبذول في سبيله.

لقد أظهرت التجربة التخطيطية العربية أنها تفتقر إلى مثل هذه التصورات في معظم الخطط. وحيثما وجدت كانت جزئية أو غير واضحة وفيها الكثير من التردد. ونجد أفضل وضع بالنسبة لوجود التصورات الأساسية في سوريا والعراق والكويت والجزائر، إذ هناك تبدو الصورة المستقبلية المرغوبة واضحة جلية. ولكن هناك حاجة ملحة لما هو أبعد من التصورات، أي لوضع استراتيجية قادرة على تمكين الاقتصاد، أثناء تنفيذ الخطة، من أن يحقق الأهداف الموضوعة ـ حسبما هي محدودة أو معبر عنها. وتشمل الاستراتيجية، ضمن ما تشمل، تحديداً دقيقاً للأولويات، وتحديداً للنقاط القوية والنقاط الضعيفة في الاقتصاد، وتعيين القطاع القادر على قيادة المسيرة نحو التنمية، وصياغة سياسات قادرة على تنشيط هذا القطاع القائد وجعله قادراً بدوره على تنشيط قسم كبير من باقي الاقتصاد. وهنا تظهر التجربة العربية، أنها، على اختلاف مواقعها واختلافها بالتفاصيل، تفتقر بشكل كبير إلى استراتيجية دقيقة مدروسة جيداً. كما تظهر تكراراً اهتماماً غير كاف بالسياسات التي تدعو إليها الخطة، أو أنها لا تعرض السياسات عرضاً واضحاً.

(ب) الاطار السياسي والمؤسسي

إن زاوية النظر والتفحص الثانية هي الاطار السياسي والمؤسسي للتخطيط، ويقتضي أن نفهم ذلك إذا أردنا أن نقوّم طبيعة وفعالية التخطيط. هناك أربعة عناصر رئيسية تتعلق بالاطار: الاستقرار السياسي بالنسبة لوجود نظام سياسي مسؤول يرحب بالتخطيط، ثم القيادة السياسية ذات التوجه الانمائي، والإدارة المدنية الفعالة التي لا ترزح تحت عبء البيروقراطية والولاءات المجزأة. وأخيراً المؤسسات والأدوات

(*) أي أن تكون له غاية ـ والمصطلح الانكليزي (Teleological).

التخطيطية المناسبة. وسنناقش النقاط الثلاث الأولى في هذه الفقرة من الفصل (كمقررات سياسية) بينما قد نالت النقطة الرابعة اهتماماً كافياً خلال مناقشة التخطيط في الفصول القطرية المختلفة في الجزئين الأولين من الدراسة. وسنقوم هنا بعرض بعض الملاحظات العامة على صعيد هذه النقاط الأربع.

إن الاستقرار السياسي المطلوب هو استقرار يرتكز على المشاركة السياسية، فلا يقصد به استقرار يتم نتيجة حكم أتوقراطي يطفىء الحماس الشعبي المحتمل للخطة كما يضع حداً للتعاون على إنجاحها[٤٦]. لقد أغفلت معظم الدول العربية هذا النوع من الاستقرار في فترة ما بعد الحرب، وكنتيجة لهذا عانى التخطيط ما عانى. فضلاً عن ذلك، لا يمكن تقويم الاستقرار السياسي بمعزل عن النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي وأهدافه، إلى حد أن الاستقرار النابع عن التعبير السياسي الحر والقدرة على تحقيق تغير منتظم في الحكومة لا يمكن الحصول عليه ما لم يعلق النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي والنظام السياسي أهمية عالية على هذا النوع من الاستقرار وما وراءه من قوى.

لا حاجة بنا لأن نضيف لما سبق وقلناه بخصوص التزام القيادة بالتنمية، وقد كان المقرر الأول الذي نوقش في هذا القسم من الفصل، باستثناء نقطة واحدة إضافية. هذه النقطة هي أن أهم ناحية من الالتزام العام هي الالتزام بالخطة، وهذا الالتزام يأخذ عدة أشكال. على هذا الصعيد يمكننا أن نقول أنه يمكن تصنيف البلدان حسب درجة الجدية في نظرتها إلى التخطيط. وطبقاً لذلك تعتبر مصر (حتى سنة ١٩٦٥) وسوريا والعراق وتونس والجزائر والمغرب متقدمة البلدان الستة الأخرى، فيما يختص بالتخطيط الجدي، أما لبنان والكويت فيأتيان في المؤخرة، مع أن حكومة الكويت تعالج التنمية بما تتطلبه من جدية.

أما سلك الإدارة المدنية، وهو العامل الثالث الذي علينا أن نناقشه على الصعيد الحالي، فقد تميز على الاجمال بالفتور، وعدم الكفاءة وعدم الاستعداد للمتوجبات الاقتصادية التي تفرضها الاستعانة بالتخطيط بشكل متزايد[٤٧]. ومن الملاحظ أنه لم يؤد تحسين السلك على صعيد الوظائف العليا عن طريق إدخال التدريب المهني والتعاقد مع عناصر مؤهلة تمام التأهيل إلى تحسين مستوى الوظائف في المرتبات الأقل ارتفاعاً في الهرم الوظيفي على نطاق محسوس. أضف إلى ذلك أن مشاكل التعيين السياسي،

والولاء المجزأ، والتغيرات الحكومية المتكررة وعدم الطمأنينة الوظيفية ـ وغيرها كثير ـ قد جعلت من مساهمة هذا العامل في نجاح التخطيط والتنمية مساهمة متواضعة أكثر بكثير مما يجب أن تكون.

وأخيراً، وسائل التخطيط وأدواته. وكما ذكرنا قد بحثت هذه في مختلف الفصول القطرية في الجزئين الأولين. وكل ما علينا أن نضيفه هنا هو أن هذه المؤسسات، على وجه العموم، كانت تفتقر إلى جهاز وظيفي مؤهل وإلى إحصاءات يمكن الاعتماد عليها، وكانت لا تتمتع بالطمأنينة الوظيفية بسبب عدم الاستقرار السياسي العام والتغيرات الحكومية المتكررة، وكانت تحت رحمة التغيرات المتكررة الحادة في السياسة التي تضعها القيادة السياسية. وكثيراً ما أدى هذا إلى الاحباط بسبب عدم قدرة المخططين على رؤية حصيلة أي خطة.

(ج) التخطيط وبعض القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية

كان على المخططين والتخطيط أن يواجهوا قضايا رئيسية، سنذكر خمساً منها هنا هي: الادعاءات المتنازعة في طلب الأولوية أو التميز بين الهدف القائل بأولوية زيادة الإنتاج والهدف القائل بأولوية التوزيع الأكثر عدالة للناتج القومي؛ فلسفة وأولويات التربية بما في ذلك الضغط لفرض التعليم الالزامي وتوفير الفرص لمن أراد أن يذهب إلى المدارس الثانوية ثم إلى التعليم العالي، مقابل التركيز على تربية وتدريب فئات القوى العاملة المطلوبة بشكل ملح لعملية التنمية ـ آخذين بعين الاعتبار العيوب السائدة في جميع الأقطار على صعيد نقص المعلمين و / أو نقص الموارد المالية والتسهيلات الأخرى؛ نمط توزيع موارد الاستثمار بين مختلف القطاعات والمناطق بشكل يفقدها تأثيرها ويؤدي إلى فقدان الفوائد الملازمة للاستثمارات المركزة الضخمة إشباعاً لمبدأ «الدفعة الكبيرة»[٤٨] (*)؛ المنافسة فيما بين التنمية والدفاع على الموارد البشرية الماهرة أو على الموارد الطبيعية النادرة الوجود؛ وأخيراً الانسجام، أو على الأقل إزالة التناقض؛ فيما بين الخطط في بلد ما من جهة والحاجات الانمائية التخطيطية القومية ومتطلبات المنطقة العربية ككل من جهة أخرى. ونحن ندرج هذه القائمة للقضايا لمجرد التنويه بشدة خطورتها وصعوبة حلها، وكم هي منهكة لصانعي السياسة والمخططين على حد سواء.

(*) وهو المبدأ المعبر عنه بمصطلح (The Big Push).

(د) آفاق التخطيط العربي

تتعلق هذه الناحية بنوعية التخطيط وشموليته القطاعية والقطرية والقومية، وبتقاسم العبء الاقتصادي الذي يخلقه وبواقعيته. ويفسح فحص الخطط العربية من هذه الزاوية المجال لعدد من الملاحظات.

تتعلق الملاحظة الأولى بالعبء الاجتماعي الناتج عن التنمية المخططة ودرجة التماسك والتناسق والتوازن فيما بين برنامج الاستثمار المخطط وتعبئة الموارد المحلية الوطنية التي يستدعيها مثل هذا البرنامج. ولنقل هذا بشكل آخر: فالمسألة هي مسألة التمعن في مزايا الفوائد الاقتصادية والاجتماعية مقابل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. ثمة تجسيد محسوس لهذه القضية هو السياسة الضريبية المعتمدة[٤٩].

تشير التجربة العربية على هذا الصعيد إلى ثلاثة اتجاهات مختلفة. نشاهد الاتجاه الأول في تلك الدول الغنية بالنفط والتي لا تفرض ضرائب على مواطنيها، ونعني بذلك الكويت والعربية السعودية (أما حيث تفرض ضرائب كما في ليبيا والعراق فإن هذه الضرائب لا تتناسب مع الفوائد والخدمات التي تقدمها الحكومة بالاضافة إلى الجهود الانمائية العامة المبذولة). أما الاتجاه الثاني فيمكن أن يشاهد في البلدان التي اختارت الاشتراكية أي مصر وسوريا والعراق والجزائر وإلى حد أدنى بكثير تونس، حيث عبء الضريبة أثقل نوعاً ما، وحيث يصعب على الفئات ذات الدخل العالي إلى حد ما التهرب من واجباتها الضريبية. أما الاتجاه الأخير فنواجهه في البلدان الباقية، حيث لا تفرض ضريبة عالية من أجل التخطيط الانمائي، وحيث يسهل التهرب من دفع الضرائب على أي حال.

أما الملاحظة الثانية فهي أن التخطيط طالما تميز بالطموح الزائد في كل من الاستثمارات المخططة التي كانت تقريباً دائماً فوق مقدرة البلاد على الانفاق والتنفيذ، وفي توقعات المردود والانجازات. وكثيراً ما كان سبب الاحباط وخيبة الأمل الناتجين، يعود بالدرجة الأولى إلى عدم إتمام أو تنفيذ الخطط بالشكل المطلوب، وأيضاً إلى المغالاة بالطموح عند إعداد الخطة. إن عدم إكمال الخطط في الفترة موضوع دراستنا قد اختبرته مصر وسوريا والعراق ولكن إلى درجة أعلى المغرب وتونس والسودان.

ثالثاً: هناك مظهر من مظاهر الشمولية لم ينل ما يستحقه من الاهتمام الفعلي في كل البلدان العربية على مدى تجاربها في التخطيط، ونعني به التخطيط للقوى العاملة،

على صعيد التربية والتدريب والصحة وعرض العمالة بوجه الاجمال[٥٠]. هذا الاهمال أو الضعف في الخطط يزداد غرابة على اعتبار أن السكـان هم في نفس الوقت المستفيدين من التنمية لأنهم يشكلون العقل المدبر والعضلات المنفذة. ويمكن أن نجد تفسيراً جزئياً لهذه الظاهرة في هزال إحصاءات القوى العاملة وضآلة الاحصاءات الديموغرافية. ولكن هذا الهزال نفسه يعكس عدم وفايـة الجهود المبذولة في ما يختص بتحسين الاحصاءات.

وأخيراً فإن نوعية التخطيط ومداه يجب أن لا يقتصر تقديرها على درجة دقة التخطيط ولكن أيضاً على مدى تغطية الخطط. وهكذا نسأل: هل تأخذ الخطط بعين الاعتبار جميع القطاعات الاقتصادية والقطاعات المؤسسية العامة والخاصة؟ وهل تأخذ بعين الاعتبار كل الموارد المتوافـرة وكيفية استعمالها؟ ثم إن أكثر الأسئلة شأناً في هذا السياق يتصل بوضع القطاع الخاص وكيفية انسجام رجال الأعمال مع توقعات الخطة ومجاراتهم لها، وإذا كانت أو لم تكن السياسات والاجراءات المتخذة متناسبة مع الرغبة في الحصول على درجة عالية من الانسجام والمجاراة.

تتألف التجربـة العربية على هذا الصعيد من اتجاهين: أحدهما، وهو ما يميز معظم البلدان، هو أن السياسات المتخذة كانت أبعد من أن تكون فعالة في جعل القطاع الخاص يتصرف كما هو متوقع منه، وكما كان قد خطط له. وبالحقيقة كانت هذه السياسات في أغلب الأحيان معاكسة تماماً لما تدعي أنها ترمي إليه. أما الاتجاه الثاني الذي تتميز به تجربـة بعض البلدان لجزء من الفترة المغطاة فهو أنه قد خصص للقطاع الخاص دور أكبر مما يوحي به الاختيار الاشتراكي. ان التجربة في سوريا والعراق وفي عهد حديث في مصر كلها أمثلة واضحة على ذلك. لا يعنينا هنا إذا كان هذا التطور سلبيًا أم لا، فما يهمنا هو الحاجة إلى الانسجام والتناسق الداخلي في منطق الخطة لكي يتخذ الجمهور وصانعو القرارات الوقفة المناسبة بخصوص الاستثمار والتوسع والتغير التكنولوجي.

(هـ) منهجية التخطيط

هناك ناحيتان لهذا السؤال: أولاً طريقة صياغة الخطة الفعلية من وجهة نظر المؤسسات والمشتركين في تصميم الخطة وصياغتها، وتقنية التخطيط بما في ذلك من درجة المهارة المهنية والدقة. وكل منهما تتعلق بدور التخطيط كمقرر، ولكن للأولى علاقة أكبر كما سنرى.

فبالنسبة للحالة الأولى، ما زال هناك تشديد زائد في العالم العربي على ما يمكن أن نسميه «الايحاء المركزي» في تصورات الخطة وإعداد الأهداف الاجمالية بالاضافة إلى التصميم الفعلي والصياغة. ونعني بهذا أن الوزارة أو الوكالة المختصة في الحكومة المركزية تعد الخطة دون استشارة المحيط الواسع حول الحكومة أو باستشارة زهيدة، ونعني بهذا المحيط السلطات المحلية من جهة والمستهلكين والقطاع الخاص من جهة أخرى. وهكذا يمكن أن نقول بأن التخطيط على وجه العموم عملية ذات اتجاه واحد بدلاً من أن يكون عملية ذات اتجاهين شاملة فكرة العطاء والأخذ تشمل المشاورات والتعديلات المترتبة عليها ذهاباً وإياباً، وأماماً وخلفاً، حتى الوصول إلى الاتفاق في الرأي.

إن أهمية هذه المسألة ليست شكلية فحسب، إذ هي تتعلق بدرجة مشاركة الهيئات المختلفة العامة والخاصة في وضع تصميمات الخطة وصياغتها (بما في ذلك إعداد الأهداف المالية والمادية). وهكذا فإنها تتعلق بدرجة واقعية الخطة في مقدرتها على أن تعكس الحاجات الفعلية للمواطنين الذين يشكلون العناصر المستفيدة منها وأدوات تنفيذها في آن. فضلاً عن ذلك تبقى التعبئة للخطة والالتزام بأهدافها ضعيفة إلى الحد الذي تكون فيه المشاركة ضعيفة. والتعليق الذي يمكننا أن نقدمه هنا هو أنه ليس هناك التزام قوي دون مشاركة وتعبئة قويتين.

أما الناحية الثانية من نواحي المنهجية فلن نقف عندها طويلاً. ونستطيع أن نقول باختصار أن تقدماً ملحوظاً قد حدث في تقنية ودقة الخطط والتخطيط في جميع بلدان المنطقة. وقد حققت مصر وسوريا والعراق والمغرب وتونس والجزائر أعظم النجاحات على هذا الصعيد. كذلك تقدمت الخدمات الاحصائية، التي لا يمكن الاستغناء عنها في ما يختص بالتخطيط السليم، تقدماً ملموساً منذ أوائل سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

(و) استمرارية الخطط والتخطيط

لن نكون واقعيين إذا كنا ننتظر أن تكون الخطط المبكرة في فترة ما بعد الحرب قد حظيت بالفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها باعتبار جدة التخطيط حينئذ، والخبرة الزهيدة الممتلكة، والعالم المتغير حول الخطط. ونتيجة لذلك يمكننا أن نشاهد تغيراً كبيراً في الخطط في معظم الفترة المغطاة، ولنقل منذ ابتداء التخطيط العام إلى أوائل

أو أواسط الستينات. ولم يأت هذا التغير نتيجة لمجرد الرغبة في التحسين أو تمشياً مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة، ولكن أيضاً بسبب الانقلابات السياسية والتغيرات في النظام، أو أيضاً بسبب ميول شخصية كانت تميز وزيراً ما، أو بسبب تغيير رؤساء الهيئات التخطيطية. وبغض النظر عن أسباب تغير الخطة باستمرار نشاهد أن مصر قد أظهرت أعلى درجة من الاستمرارية، أما العراق فأظهر أدناها، إذ شهد العراق ثماني خطط فيما بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٧٥. أما البلدان الباقية فتقع فيما بينهما باستثناء الكويت التي لم يصدق مجلس الأمة فيها على أي خطة، رغم أنه تم صياغة ثلاث خطط. وكذلك نستثني هنا لبنان الذي كان فيه عدة خطط ولكنه لم يتقيد بها.

وبينما يصح القول أنه يجب اجتناب التصلب والقبول بإجراء تغييرات في الخطة، أو حتى تغير الخطة كلياً إذا اقتضت الضرورة، كذلك يصح القول هنا أيضاً أن التغير المتكرر والتبديل المتعدد، بغض النظر عن جدارة السبب المعلن، يؤديان إلى التردد في صنع القرارات وخاصة على صعيد الاستثمار، في القطاعين الخاص والعام على حد سواء. والواقع أنه حيث يتخذ الاتقان كعذر لتغيير الخطة خلال مسيرتها يمكن الرد على ذلك بأنه إذا كانت الخطة مرضية بنسبة ٦٠ أو ٧٠ بالمائة فيكون من الأفضل المضي بتنفيذها بدلاً من إبدالها بخطة يعتقد بأنها ستكون مرضية بنسبة ٨٠٪، إذا كان هذا التغيير يهدد بأن يكون متكرراً مما يعطل عملية صنع القرار ويسبب تغييرات مؤسسية متعددة وغير ضرورية في كثير من الأحيان. وبالنسبة إلى هذه النقطة الأخيرة شهد العالم العربي مغالاة في الاختبار والتجارب بمؤسسات التخطيط، وكذلك في جوانب مؤسسية حكومية أخرى. ولكن حتى وإن حسنت النوايا يعتبر التغيير المفرط مضراً بالمؤسسات نفسها وبالعمل الذي قد خصصت له.

(ز) هيكلية برامج الاستثمار

إن تجربة البلدان العربية بالتخطيط تكشف عن درجة عالية من الواقعية في هيكلية برامج الاستثمار الانمائي. فحتى عندما كان نقص المعلومات الاحصائية وقلة خبراء التخطيط يمارسان ضغطاً شديداً، عكست هذه البرامج على وجه العموم مقداراً كبيراً من حسن الادراك والفهم في توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية. من هنا نالت الزراعة والري على العموم حصة محترمة من الاستثمارات، بينما نالت الصناعة نصيباً تصاعدياً وإن لم يكن يتماشى مع التصريحات التي تدعو إلى التصنيع السريع. (بالحقيقة عانى نصيب الصناعة من كثير من التقلبات في حصته النسبية، خاصة في

العراق). وفي جميع البلدان التي صاغت خططاً ومارست تنفيذها، نالت البنية التحتية تشديداً رئيسياً في كل من ناحيتيها المادية الاقتصـادية، كالنقل والمواصلات والطاقة، وفي الناحية الاجتماعية كالتربية والصحة. وحري بالذكر هنا أن العيب العام الذي يمكن أن يشاهد بوضوح مع القليل من الاستثناءات (بحالة خاصة الجزائر) هو عدم تخصيص الموارد الكافية لتنمية القوى العاملة والسكان في ميادين التدريب وتوفير فرص العمل.

(ح) تنفيذ الخطة ومتابعتها

باستثناء تجربة العراق القصيرة خلال أوائل الخمسينات، وليبيا سنة ١٩٥٢ ومن ثم سنة ١٩٦٠ بقيت وظيفة التخطيط منفصلة تماماً عن التنفيذ في العالم العربي. ويؤيد مؤلف الكتاب مبدأ الفصل لأسباب متنوعة أشير إليها في الجزئين الأولين من الدراسة. في طليعة هذه الأسباب الخطر في أن ضبط عملية التنفيذ بشكل لائق لا يمكن أن يتحقق إذا كانت الجهة المخططة هي نفسها منفذة الخطة. إذ أنه، حتى وفي حالة فصل الوظائف، تكون السيطرة متراخية، ويستدل أن توقيت الاستثمار وتوزيعه، بالاضافة إلى نوعية التنفيذ في معظم الحالات، لم يكن منسجمًا مع مواصفات الخطة.

ليس هناك أيـة صورة موحدة لكل البلدان قيد الدرس على صعيد فعالية المتابعة. بيد أن التعميم الوحيد الذي يمكن ذكره هو أن المتابعة كانت ضعيفة مع أنها تحسنت مع مرور السنين. وقد كان التحسن نتيجة لثلاثة عوامل: الاعتراف الأكبر بأهمية المتابعة لتجنب تبديد الموارد والوقت ولتجنب الاحباط، ثم تنامي خبرة أجهزة التنفيذ الموكل إليها بوظيفة المتابعة، والاقبال على إنشاء هيئات متخصصة بالمتابعة مقروناً بتحسن في أسلوب المتابعة وسجلاتها. وهكذا فإن عدداً من البلدان ــ وخاصة سوريا والعراق والمملكة المغربية وتونس ومصر والجزائر ــ قد وضعت سابقة سليمة بإعداد تقارير دقيقة تقوّم فيها نتائج الخطة وتنشرها ــ وجدير بالذكر أن النشر له قيمة جوهرية لكي يتمكن الجمهور من تقويم الانجازات ونواحي الفشل، ومناقشتها، وأن يمارس بصورة عامة نوعاً من السيطرة السليمة على صعيد الخطط. وتعتبر مسؤولية السلطات المخططة والمنفذة تجاه المواطنين ضرورية، وهي متممة للمشاركة التي أشرنا إليها في وقت سابق.

(ط) الانجازات ومقارنتها مع توقعات الخطط

تقع النظرة الأخيرة على التخطيط ودوره كمقرر، في المقارنة بين ما كان متوقعاً في الأصل من الخطط أو هدفاً لها، وما أنجز بالفعل. من البديهي أنه لا يمكن ولا يجوز أن نعزو نقصاً بسيطاً في الخطة، أو التنفيذ الكامل (أو حتى تخطي التوقعات)، كلياً إلى طريقة تنفيذ الخطة. فهناك عوامل أخرى كثيرة تتدخل ـ سياسية واقتصادية ومناخية. ومع ذلك فالمقارنة لازمة ونافعة. وإذا نظرنا إلى التجربة العربية من هذه الزاوية نراها تسمح بأربعة استنتاجات. فالاستنتاج الأول هو أن الانجازات قد كانت بشكل واضح أدنى بكثير من التوقعات أو الأهداف المعدة، باستثناء تجربة معظم منتجي ومصدري النفط. وقد كانت الفجوة فيما بين معدلات النمو المخططة والمسجلة ضيقة في الأردن وفي سوريا ومصر، ولكنها كانت واسعة في العراق والسودان والمملكة المغربية وتونس والجزائر (في السبعينات). ولم يكن في لبنان أية خطة تشمل إسقاطات لمعدلات النمو حتى نشر مشروع السنوات الست عام ١٩٧٢. وخطة الكويت لم تصبح خطة نافذة على الاطلاق، أما خطة الخمس سنوات السعودية ١٩٧٠ ـ ٧٥ فإنها بدأت بالفعل سنة ١٩٧١ ولم تتوافر أية نتائج حتى وقت هذه الكتابة. وفي ليبيا كانت معدلات النمو أعلى بكثير من كل توقعات الخطة، ويعود هذا إلى الارتفاع المفرط في صادرات وعائدات النفط.

أما الاستدلال الثاني فهو أن قياس معدلات النمو المنجزة مقابل توقعات خطة ما لا يصلح كمقياس للإنجاز، لأنه يخفي دائمًا وراءه، في جميع البلدان العربية المعنية، تنوعات واسعة بين القطاعات وبين السنين. أي أن التباين بين الاسقاطات والانجازات الذي قد يكون صغيراً بشكل كلي على مستوى الاقتصاد بأسره، يعتبر جوهرياً لكل قطاع ولكل سنة.

الاستنتاج الثالث هو أن هناك عوامل كثيرة وراء فجوة الانجاز سواء كانت شاملة أو على صعيد القطاع المفرد أو مؤقتة. وربما كان أقوى العوامل التغير الحاد المتكرر في السلطة السياسية والنظام، وتبعاً لذلك في درجة الاستقرار في عدد من البلدان قيد الدرس. ولكن علينا أن نضيف إلى هذا وإلى التغيرات في المناخ التي لا يمكن التكهن بها: شحة المعلومات الاحصائية وما يتصل بها من دراسات، وهي التي تشكل مُدخَلات أساسية في صياغة الخطة وتؤمن وقاية ضد التخمين، والتساهل المفرط والتفاؤل المفرط في تحديد توقعات الخطة وتصميماتها، والاهمال غير المبرر

لبيانات سنة الأساس وحقائق الفترة التي تشكل خلفية الخطة، وعلى العموم الفشل في وضع فرضيات واقعية في ما يتعلق بإطار الخطة وعناصرها السياسية والاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية وتلك المتصلة بالقوى العاملة.

وأخيراً يكشف فحص تجربة التخطيط العربية ليس فقط تناقضاً بين معدلات النمو المخططة وتلك المتحققة، ولكن أيضاً فيما بين الاستثمارات المخططة من جهة، والمخصصات المعلنة في الميزانية من جهة ثانية، والاستثمارات المتحققة بالفعل في النهاية من جهة ثالثة. وفي جميع البلدان المشمولة هنا باستثناء مصر وإلى حد أقل سورية حيث يبدو الانجاز جيداً لدرجة معقولة، يتراوح مستوى الاستثمارات المحققة بالفعل بين نصف وثلاثة أخماس الاستثمارات المبرمجة. ويوحي هذا بأن نقص موارد الاستثمار ليس هو المعرقل الوحيد، مع أنه كان في بعض الحالات سبب استثمار فعلي بطيء. وبدلاً عن ذلك فإن العقبة الأساسية ربما كانت إمكانية استيعاب الاستثمارات في المنطقة العربية بشكل فعلي. وتعزى المقدرة الاستيعابية المحدودة إلى ضعف السلطات والآليات المخططة وعدم وفاية الاحصاءات للدراسات السابقة للاستثمار، ونقص الكفاءات الإدارية والاستشارية والقوى العاملة، وضعف التنظيم، وعدم ملاءمة مناخ الاستثمار والاطار السياسي المؤسسي بالنسبة إلى حجم الخطة وبرنامج استثمارها.

ماذا يمكن أن يذكر ختاماً على صعيد فعالية التخطيط كمقرر للتنمية؟ يتطلب الجواب عن هذا السؤال التشديد المسبق على ثلاث مسائل تتعلق بالتخطيط: ان عقلية التخطيط ومنهجيته تتطلبان رشدانية اقتصادية أكثر تقدماً، وتصميماً سياسياً أقوى مما استطاعت البلدان العربية أن توفر، وأن التخطيط يستدعي اعترافاً أكبر بأهمية الالتزام بالبرامج الزمنية والانضباط بالمواعيد، ثم ان التخطيط يتضمن وجوب تحديد أهداف جلية ضمن نظام أولويات واضح واستراتيجية واضحة، بدلاً من التخبط والاعتباطية.

إذا تذكرنا هذه النقاط يمكننا أن نقول أن التخطيط قد أدى إلى نوع من التعجيل في خطى التنمية وجعلها هادفة ومنطقية أكثر مما لو لم يكن هناك تخطيط. ويمكننا أن نقول هذا دون أن ننسى عيوب ونواقص وفشل أجزاء من التجربة العربية التخطيطية. وبشكل عام ما زالت عملية التخطيط، على الرغم من بعض المظاهر

الايجابية، بحاجة إلى مقدار كبير من الاصلاح والإحكام ـ ابتداء من مرحلة التصور النظري الأساسي إلى مرحلة التنفيذ فالمتابعة ـ إذا كنا نتوقع من مردود التخطيط بأن يبرر الجهود والموارد المبذولة. فضلاً عن ذلك، علينا أن نهتم أيضاً بمسألتين هامتين إذا أردنا أن يكون التخطيط مقرراً فعالاً. الأولى إعداد إطار سياسي ـ مؤسسي ملائم. إذ في غياب مثل هذا الاطار لا يمكن أن يكون التخطيط فعالاً مهما كان دقيقاً ومتقدم الأسلوب ومهما كانت النماذج ومهما كانت النظرية الموضوعة في خدمته متقنة. ويشاهد في هذا السياق تحسن ملموس في منهجية التخطيط أكثر مما يشاهد في إطاره وفي طريقة تنفيذ برامجه.

أما المسألة الثانية فهي تعبئة السكان. يجب رفع إدراك الشعب ووعيه لأهمية وفائدة التخطيط، وينبغي تعبئة جميع طاقاته في خدمة تنفيذ الخطة. ولكن لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان هناك نشر للمعلومات وتوعية، ومشاركة سياسية واقتصادية على نطاق واسع. ويجب أن ترتبط هذه الأخيرة بكل من تصميم الخطة وتنفيذها، كما يرتبط بالمشاركة المردود الذي يفترض أن يجلبه التخطيط الانمائي للمجتمع.

٣ ـ إن المقرر الذي سنضعه قيد البحث الآن هو سلك أو جهاز الإدارة المدنية، أو الإدارة العامة. وستهدف دراستنا في الدرجة الأولى إلى تقدير فعالية الإدارة العامة كعامل من عوامل الإنماء الاقتصادي. وسنقوم بالتفحص عبر عدة زوايا، تشمل اختيار الموظفين وترقيتهم، وإنهاء خدمتهم، والتدريب، وموقفهم تجاه عملهم وتجاه الجمهور، ولمن يمنحون ولاءهم، والروح المهنية أو درجة التمهن التي يتمتعون بها، ودرجة البيروقراطية السائدة، وتوزيع الصلاحيات والحوافز والدوافع، وعلى العموم علاقة السلك الإداري بحاجات ومتطلبات اقتصاد عصري[٥١]. هذا، وسنشير إلى نقاط أخرى مع تقدم نقاشنا. ومن الجهة الأخرى سوف لا نهتم بكل هذه النقاط بشكل واضح موسع واحدة إثر واحدة، وإنما سنقوم بدلاً عن ذلك بتقويم إجمالي للإدارة المدنية ككل، وهي مقاربة تتناول «عُشر كتلة الجليد» الظاهرة، بينما تظل تسعة أعشار ممتدة تحت متناولنا وغير ظاهرة. إن ما سيظل غير ظاهر ولكنه سيكون ذا أثر فعال في أداء الإدارة المدنية حظي باهتمامنا المفصل أثناء العمل الميداني والبحث المكتبي. وقد وفر جملة المقاييس والمعايير التي تسمح بالحكم على أداء الإدارة العامة. ومع أن كثرة التفصيلات المتعلقة بالمقاييس والمعايير تمنعنا من تناولها هنا، إلا أنه

ستسنح لنا فرص عديدة لاحقاً للاشارة إلى نقاط ومقاييس معينة تشكل مُدخَلات في التقويم النهائي لكل من البلدان.

قبل أن نسير شوطاً بعيداً في نقاشنا هذا يجدر بنا أن نذكر بأن سلك الإدارة المدنية، كالتخطيط، يتأثر إلى حد بعيد بالقيادة السياسية وموقفها والتزامها بالتنمية، إلى الحد الذي تقوم فيه هذه الإدارة بممارسة تأثيرها على عملية التنمية. وبالاضافة، فعندما يظهر أن عامل الالتزام يؤثر على مجرى وفعل عوامل سياسية أخرى (وبالفعل عوامل اقتصادية واجتماعية ـ ثقافية) نتحقق بأن لهذا العامل أهمية عظيمة ـ ربما أعظم أهمية من جميع العناصر قيد البحث.

إن الزوايا التي نستطيع منها معالجة هذا الموضوع، وعدد البلدان المشمولة، ينتج عدداً كبيراً من التمازجات يصعب التدقيق في جزئياته من خلال طريقة التحليل المعتمدة في هذه الدراسة. (إن عدد هذه الزوايا أو المعايير يناهز الدزينة، وكذلك عدد البلدان). ولهذا ولكي نستطيع أن نعالج المادة التي بين يدينا وأن نستنتج تقويمات واضحة عن الأقطار المختلفة، ونستخلص تعميمًا شاملاً لكل المنطقة، سنلجأ إلى دمج بعض المعايير معاً وكذلك دمج بعض الأقطار العربية معاً، على أساس التقارب فيما بين المجموعات. إنها لطريقة حرة (غير صارمة منهجياً) لكننا نأمل في أن نفسح المجال للقارىء كي يتذوق «نكهة» الإدارات العامة في بلدان المنطقة.

تكشف مصر، وسنبدأ بها، عن تباينات تلفت النظر. ففيها مثلاً جهاز إدارة مدنية كبير جداً نسبياً، ولكنه جهاز يتمتع بمستوى تعليم عال وتقليد طويل جداً بالحكم المستمر ـ بالفعل الأطول في المنطقة، ومن أطول التقاليد عمراً في العالم. ورغم هذا فالجدير بالذكر أن مستوى التعليم المشار إليه لم يحقق فعالية مرموقة، لا على صعيد نوعية هذا التعليم بشكل عام ولا على درجة علاقته بالواجبات المطلوبة ودوره الفعال في إنتاج فعالية أكبر. فضلاً عن ذلك فإن التقاليد الطويلة الأمد، وحجم الجهاز نفسه، قد شجع قيام بيروقراطية من نوع ثقيل جداً، وولد خوفاً من تحمل المسؤولية. وبذلك تجزأت المسؤولية بشكل مفرط وتفشى التسويف والتأجيل والبطء الشديد في العمل. ولا شك بأن مستوى الأجور المتدني، في إطار الفقر العام، قد أدى إلى ارتفاع نسبة الفساد وتدني مستوى الحوافز. ومع أن ثورة سنة ١٩٥٢ جلبت في أول عهدها تغيرات حيوية في درجات الخدمة العالية، فإن حجم الهرم الوظيفي

الضخم أبقى على معظم الإدارة ساكناً وغير قابل للتحرك. وكون القيادة المصرية السياسية قد تمتعت باستمرارية للعديد من السنين منذ سنة ١٩٥٢ أضاف إلى جمود الإدارة المصرية العامة. أما العناصر القادرة تماماً والمتربعة في القمة فلم يكن لها إلا النزر اليسير المحدود من التأثير حواليها وفي المراتب دونها. ومن الجهة الأخرى فإن بروز وزارات اقتصادية جديدة وغير تقليدية، وكذلك قيام شركات في القطاع العام أو هيئات عامة لم يكن له حتى الآن تأثير إشعاعي بعيد المدى على الوزارات والإدارات القديمة.

تظهر التجربة المصرية مفارقات أخرى. وهكذا فإن سلك الخدمة المدنية يتمتع بمستوى عال من الانضباطية. ولكن هذا الانضباط بطريقة ما قد وقف سداً منيعاً في سبيل المبادرات الشخصية ــ التي لم تكن نشيطة وحركية جداً على أي حال. ومن الجهة الأخرى، على المستوى الأعلى حكومياً وسياسياً، حظيت الحكومة بحياة كلها نشاط وشاهدت تغيراً جذرياً في كثير من النواحي. ولكن يبدو أن سلك الخدمة لم ينشط على نفس النمط. أما بالنسبة للولاء، فإنه لم يتفتت كما حصل في معظم الدول العربية الأخرى. ولكن موضوع هذا الولاء سواء كان للدولة أو لجمال عبدالناصر شخصياً، لم يحقن الديناميكية في عروق البيروقراطية. وبالمقارنة مع التمهن والكفاءة البارزين في القمة، يغلب التعميم على التخصص، وهناك كسل وفتور وعدم كفاءة في معظم الأوساط الدنيا من الإدارة العامة. ومع أن الإدارة العامة لديها أدوات الحداثة مثل امتحانات الكفاءة، وتقارير المشرفين، والتدريب أثناء الخدمة، ومعاهد الإدارة العامة، وشبكة وافية لقواعد التعيين والتدرج والترقية وإنهاء الخدمة، إلا أنها (أي الإدارة العامة) عانت من شذوذات حادة بشكل أو بآخر، على صعيد التعيين، والترقية أو إنهاء الخدمة. وبدلاً من أن تصبح الإدارات الجديدة الموجهة صوب الاهتمام بالكفاءة والتي تحظى بأجور أفضل وحوافز وظيفية أقوى أداة لبث إشعاعات من التأثير الإداري السليم، أصبحت بقعاً مؤلمة أو نقاط شكوى في جسم الإدارة العامة الاجمالي إذ أثارت هذه الإدارات الجديدة الحسد والغيرة والاحباط وأثارت التذمر والاستياء في صفوف موظفي الوزارات القديمة دون أن تظل الوزارات الجديدة ذاتها محصنة أمام الفساد. صحيح أن فسادها قد يكون من نوع مختلف، إلا أنه كان على نطاق أكبر باعتبار طبيعة العمل المنوط بهذه الإدارات الجديدة وأعني به تولي مشاريع القطاع العام.

إذا كنا قد سمحنا لأنفسنا بأن ندخل بالتفاصيل وأن نقدم نقداً صريحاً في شرحنا فإننا لم نرم بذلك بأن نخص سلك الإدارة المدنية المصرية بحكم قاس. فاختيار مصر كان عن عمد لكونها أكبر بلدان المجموعة وفيها أكبر وأقدم سلك إداري، كانت في طليعة الدول العربية في القيام بتحول سياسي واجتماعي واقتصادي بعيد المدى. ومع ذلك إذا تفحصنا وضعها العام وفي إطار كثير من المعايير ومن مختلف الزوايا، لا تبدو الإدارة المصرية العامة في حالتها الحاضرة عاملاً إنمائياً مشجعاً. ويجب أن نفهم هذه المحدودية لفعاليتها داخلياً ــ أي كمعضلة داخلية لهذه الإدارة ــ ولكن ليس كلياً. لقد خفضت القيادة السياسية من قيمة وفائدة الإدارة العامة في كل من سلك الخدمة التقليدي والقطاع العام، وذلك عن طريق فرض تغيرات مؤسسية متكررة، وإضعاف المعنويات عن طريق سياسة التعيين المستوحاة بمبالغة من أغراض الرفاه الاجتماعي، وأخيراً بسبب الفشل في تكريس الطاقة والاهتمام والمواد المطلوبة لتحديث الإدارة وتنشيطها.

هناك تباين واضح فيما بين الإدارات العامة في المملكة المغربية والجزائر وتونس ونظيرتها المصرية من عدة وجوه. ورغم أن سلك الإدارة المدنية في كل من دول المغرب يختلف عن السلك الإداري في الدولتين الأخريين في سمات معينة، إلا أن هناك تشابهات واسعة: أحدها الشباب النسبي للذين هم في المناصب الحكومية. ثمة سمة أخرى هي الترتيب العام والجدية والجو الانضباطي المخيم هناك. ورغم أن هذا السلك يشمل عناصر من المثقفين الجامعيين أقل نسبياً من مصر، إلا أنه موجه بكل جلاء نحو الانجاز ويقدم الدلائل المقنعة على إنجاز ما يعهد إليه من واجبات بكل اجتهاد وحس بالمسؤولية. أما الفساد، الذي لا يغيب أبداً، فيعتقد أنه لا يزال داخل حدود معتدلة يمكن السيطرة عليها. وفي البلدان المغربية الثلاثة، ولكن على وجه التخصيص في المملكة المغربية والجزائر، يحتوى سلك الخدمة المدنية على مجموعة كبيرة من الأوروبيين والعرب غير المغربيين بشكل رئيسي كمعلمين ومهنيين. ولكن مع عملية التعريب وتعليم الوطنيين أصبح معدل استبدال الأجانب سريعاً، خاصة على صعيد الأوروبيين.

إن حجم الإدارة العامة ليس كبيراً جداً في أي من البلدان (بما في ذلك مشاريع القطاع العام التي تشكل عنصراً كبيراً في الجزائر). كما أن البيروقراطية لم تصل أبعاداً خطيرة. ونعتقد أن هذا قد يعود إلى جدة الإدارات إذ انها تكونت بصورة رئيسية منذ

الاستقلال. فضلاً عن ذلك يبذل جهد مخلص لبلورة القواعد العامة لقضايا كالتعيينات والترقيات في كل من البلدان، وذلك لجعل أسسها متماثلة ومرتكزة على الكفاءة. وجدير بالذكر أنه لا محيص من وجود عوامل شخصية واعتبارات حزبية تتدخل في قرارات التعيين والترقية وفي تقرير الصلاحيات. إنما هناك أدلة تشير إلى أن هذه الانحرافات عن القواعد العامة أقل خطراً مما هي عليه في بلدان المشرق.

تظهر الإدارات العامة في المغرب اندفاعاً قوياً، رغم أنها تعاني من الضعف النسبي على صعيد الحوافز المالية. وتجذب هذه الإدارات شباناً أكفاء منافسين للقطاع الخاص (بيد أن هذا القطاع بحالة خاصة ضعيف في الجزائر ولا يشكل جاذباً قوياً). إن تغيير الموظفين ليس عالياً كما هو في العراق أو سوريا، ولكن على الأقل في الجزائر وتونس سببت التغيرات السياسية ارتفاعاً في معدل التغيير، وتم ذلك في الجزائر سنة ١٩٦٥ ولكن إلى درجة أقل في بعض المراحل التالية التي رافقها توتر سياسي داخلي. أما في تونس فقد حدث ذلك أثناء بروز الوزير أحمد بن صالح ولكن بحالة خاصة أثناء السنين ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، عندما جهدت الحكومة لحل ما أنجزه ابن صالح في عهد سلطته وبروزه السياسي.

وبالرغم من حالات الخلخلة هذه وإذا نظرنا إلى الوضع نظرة إجمالية في كل من البلدان الثلاثة، نستطيع أن نقول أن سلك الإدارة المدنية عامل إنمائي مشجع، يعمل نسبياً بشكل جيد وفعال. أما في حالة الجزائر وتونس فإن هذا المقرر يدعم التزام الحكومة بالتنمية. فضلاً عن ذلك فإنه مع اللامركزية المتزايدة، ينجز سلك الإدارة المدنية دوراً إنمائياً واسع النطاق على المستوى المحلي. ومن الجهة الأخرى ففي المغرب حيث التزام القيادة أقل قوة وفعالية نسبياً، تواجه عمليات سلك الإدارة المدنية عقبات كثيرة. على كل حال فإن الميزات التي يتمتع بها سلك الإدارة المدنية هذا تمكنه من تخفيض الضرر الذي يصيب عملية التنمية وتجعل تحقيق الواجبات الواقعة ضمن صلاحيات هذا السلك أكثر احتمالاً.

مع أن ليبيا تشكل جزءاً من المغرب الأكبر إلا أنها لا تشترك بكثير من الميزات التي تتصف بها الإدارات العامة في جاراتها الغربية. لقد ورثت البلاد سلك خدمة مدنية صغيراً وبدائياً عند الاستقلال. وأدت العوائق التربوية والديموغرافية إلى جعل تقدمه يتم ببطء شديد. والتحسن الذي بدأ يلمس في أواسط وأواخر الستينات

أفسح المجال لاتخاذ بعض الخطوات عند حدوث ثورة أيلول سنة ١٩٦٩. ليس هناك شك بأن الحكومة الجديدة منصرفة كل الانصراف إلى تحقيق التزامها بالتنمية وتحديث البلاد. ولكن التغير المتخذ في صفوف سلك الإدارة المدنية، خاص في المستويات العالية، بالإضافة إلى «الثورة الثقافية» التي شرع فيها في السنوات القليلة الماضية، قد عجلت كلها في عملية الاستبدال في صفوف الموظفين، ولجمت المبادرات، وأخضعت سلك الخدمة المدنية إلى نزوات الحياة السياسية.

كان تحديث سلك الإدارة المدنية الليبية بطيئاً. ولمعظم الفترة قيد البحث، كانت الترقية لا تلتزم بشروط متطلبات التدريب ولذلك فإن الحافز المتعلق بها لم يكن له وجود. وحالياً ترتكز الترقية على أسس الأقدمية بالإضافة إلى تقرير المشرف. وأصبح اختيار الموظفين، الذي كان يحصل كما يتراءى لرئيس الدائرة يرتكز منذ الثورة على المؤهلات الأكاديمية والخبرة. وقد تأسس المعهد الوطني للإدارة العامة منذ سنة ١٩٥٣ ولكنه خضع لعملية تحديث سنة ١٩٦٨. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ أخذ يعمل بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية. بيد أنه تلبين (أصبح ليبياً) منذ سنة ١٩٧٣ بشكل كلي. وكنتيجة لهذا أنهيت خدمة الخبراء والموظفين الأجانب. وبالرغم من التوسع في مضامير التدريب وعدد المتدربين فإن قدرات المعهد لا تزال محدودة وكذلك مهامه التربوية. وبالاختصار يمكن أن يقال أن سلك الإدارة المدنية في ليبيا يملك إمكانيات إنمائية منخفضة. ويبدو الوضع أشد خطورة لكون «مخزون» أو معين الإدارة العامة، بالرغم من وجود أفراد كثيرين مخلصين وأوفياء، يبدو كثير التردد ويواجه عراقيل متعددة من داخل الإطار الإجمالي الذي يعمل فيه. ومن ناحية أخرى فإن «التدفق» الوظيفي الناجم عن دخول موظفين أو متدربين جدد سلك الإدارة العامة، يجد نفسه وقد امتصه سلك الإدارة المدنية الأصلي الأكبر بكثير. ولا يبدو أن الموظفين الجدد متفوقون بشكل واضح. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم عندما ينضمون إلى الخدمة يجدون أنفسهم وقد انجرفوا مع التيار الرئيسي على صعيد عاداته في العمل، والأعراف والموانع والروادع.

لا يجوز أن نترك هذه الصورة الانتقادية دون بعض الملاحظات التي تلطفها. إحداها وجود بعض الجزر الإدارية المنعزلة التي حققت إنجازات ومبادرات مرموقة، والثانية المعنويات العالية التي تفرضها القيادة عن طريق مفعول القدوة والتشدد في معاقبة الانحراف، وملاحظتنا الأخيرة هي الأمل بأن الصحوة من حماس الثورة

ستفسح المجال لمبادرات أكثر وتقدم أوسع نطاقاً داخل الإدارة العامة مما يجعل منها مقرراً إنمائياً أكثر فعالية مما هو عليه الآن أو مما يمكن أن يكون عليه تحت الظروف الحالية.

يعتقد على وجه العموم، أن الإدارة في السودان نظيفة وفعالة ومخلصة في عملها إذا قورنت ببعض إدارات المشرق. ومع أن الطريقة التي كانت معتمدة كانت تتجه إلى اختيار ذوي الكفاءات العامة حسب التقاليد الانكليزية القديمة، فقد جرى من عهد حديث تشديد أكثر على التمهن بخصوص الموظفين الجدد. ويظهر الوضع بعض التباين الجدير بالملاحظة. وهكذا فبما أن البلاد تمر اليوم في مرحلة انتقالية ما بين التقليد وبدء التحديث، فإننا نواجه سمات مميزة لكل منهما. وكان السلك المدني يدين بالولاء على العموم إلى الدولة عند الاستقلال، ولكن عندما اتسع التسيّس وتعمق العمل الحزبي أصبحت الولاءات الآن مجزأة نوعاً ما. ولقد تدنت معنويات السلك الإداري بسبب الانقلابات السياسية، التي حصل عدد منها بعد الانقلاب العسكري الأول. أضف إلى ما ذكرنا فإن التآكل في المستوى قد تسارع بعد تطبيق قواعد لا مهنية في اختيار الموظفين الجدد وفي الترقية، وخاصة في الطبقات العليا كنتيجة للتغيرات في مركز السلطة وفي قيمها.

إن تحديث سلك الخدمة بطيء، ويحصل اختيار الموظفين الجدد على أساس المقابلات الشخصية وليس على أساس المباريات التنافسية. وتلعب هنا العوامل السياسية والمصالح الجزئية دورها مع أنه نظرياً يؤخذ بعين الاعتبار التخصص. أما الترقيات فتجري على أسس الأسبقية مضافاً إليها الإنجاز كما يقدره المشرف. ليس هناك شروط وقواعد رسمية موضوعة يجب إرضاؤها، كالتدرب أو إعادة التدريب أو الامتحانات. وليس من الضروري أن تكون تقارير المشرف مرتكزة على أسس موضوعية لا ذاتية، إذ يلعب تضامن النسب والعائلة والولاء للحزب دوراً كبيراً. لقد كان للجنة الخدمة المدنية (استبدلت فيما بعد بهيئة الخدمة العامة) ومؤسسة الإدارة العامة اليد الطولى في بعض الإصلاحات التي جرت على الوضع، ولكن يبدو لنا أنها كانت هامشية، وما زال هناك مركزية أو تجميع للسلطة بشكل مفرط على الصعيدين الجغرافي وداخل كل وزارة أو إدارة. ومع أن إلغاء المركزية جرى اعتماده في أواخر سنة ١٩٧١، فإن النتائج تظهر ببطء شديد. وعلى كل حال لم تفوض عواصم المحافظات نفسها أي سلطة إدارية إلى الهيئات المحلية.

في البداية لدى الاستقلال كان القطاع العام في نطاقه المحدد الضيق (أي ما يشمل المشاريع العامة فقط) صغيراً جداً. ولكنه نما كثيراً منذ الاستقلال. والتبدل الذي طرأ على المهام الاقتصادية للحكومة فرض واجبات جديدة لم يكن سلك الإدارة المدنية مستعداً لها. وكسائر معظم الدول العربية الأخرى واجهت السودان معضلة مشابهة. ولم ينجز سلك الخدمة دوره الإداري إلاّ بشكل ضعيف على الإجمال. وتشمل العيوب الرئيسية ضعف الالتزام بمتطلبات العمل وضعف الاهتمام بالكفاءة والجدوى الاقتصادية للمشاريع، وضعف التحسس بعوامل السوق، وعدم وفاية الشعور بالمسؤولية تجاه الجمهور، وتكديس الموظفين وتوظيف الضباط العسكريين غير الملائمين لمهامهم الجديدة، وترجيح كفة المهندسين على المتخصصين بالاقتصاد وإدارة الأعمال، والميل لإبقاء السلطة مجمعة في أيد قليلة.

بشكل عام يعتقد بأن الإدارة العامة السودانية يمكن أن تعتبر عاملاً إيجابياً من عوامل التنمية إذا أخذنا بعين الاعتبار وضع الاستقرار السياسي ودرجة التزام القيادة بالتنمية. ومع أن بعض المراقبين يعتقدون بأن فعالية ومناقبية الإدارة هما في الواقع أسطورة، وأنه عندما حان الامتحان العصيب عجز هذا السلك عن معالجة المهام الإنمائية بشكل مرضٍ، إلا أن المؤلف يرى أن هذا الحكم قاس على الأقل على صعيد الامتحان المذكور ـ ذلك أن سلك الإدارة المدنية لم يكن هو نفسه مسؤولاً عن العجز والقصور، إذ انه لم يكن قد تدرب تدريباً يؤهله للقيام بمهام التنمية، ومع أن مناقبيته وفعاليته لم تكونا مرتفعتين بشكل غير اعتيادي إلا أنهما لم تكونا منخفضتين على أساس نسبي. وقد ظل الوضع هكذا حتى حوالى سنة ١٩٦٠، وبعد ذلك أصبح التوتر السياسي شديداً وموهناً للعزيمة ومزعزعاً للتماسك، ليس فقط للسياسيين ولكن أيضاً لموظفي سلك الإدارة المدنية.

يقدم كل من البلدان العربية الآسيوية الستة المشمولة بهذه الدراسة نمطاً منفصلاً له خصائص مميزة ظاهرة، ربما باستثناء سورية والعراق اللتين تشتركان بكثير من الخبرات والسمات أكثر من أي بلدين آخرين ضمن المجموعة. ففي كلا البلدين توجب على الإدارة العامة أن تعيش ضمن إطار سياسي متكرر التغير، وتوجب عليها أيضاً أن تشاهد تغيراً جذرياً في النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي واجتثاث الطبقة القديمة الحاكمة من جذورها ـ تلك الطبقة التي كانت تمسك بزمام السلطة منذ الاستقلال ـ كما واجهت الإدارة العامة استبدالاً متكرراً كبيراً للموظفين الذين

يتربعون في المناصب العليا وذلك كلما تعاقبت الأنظمة السياسية المختلفة، وكذلك واجهت الدعوة للنهوض بالمهام الاقتصادية المتوسعة بشكل كبير كنتيجة للنمو الهائل في القطاع العام والمشاريع العامة. ثم إن الإدارة أجبرت بأن تصبح مسيّسة إلى مدى لم تكنه عند الاستقلال، بل أن تصبح متحزبة، وأن تجيرّ ولاءها إلى المجموعة الحاكمة أو الحزب الحاكم. يمكننا أن نصف هذه الناحية الأخيرة بالقول بأنه لعدد من السنين وحتى الآن وفي كلا البلدين يأتي الولاء للحزب الحاكم والاعتماد المفرط عليه فوق كل اعتبار في كل من نواحي اختيار الموظفين الجدد والترقية.

جنباً إلى جنب مع هذه التطورات كان هناك تمهّن مرموق وخاصة في العراق المجهز بمهارات تقنية ومهنية أكثر من سورية، وجدير بالذكر أنه في كل منهما، ولكن على نطاق أكبر في العراق، كان هناك تساؤل خطير منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات عن مدى ملاءمة الإدارة العامة لمهامها الجديدة الموسعة. ولكن لم يقم في أي منهما إصلاح بعيد المدى. وقد كان العراق الأكثر ديناميكية بين الدولتين في محاولة إنشاء اللامركزية ورفع مستوى وتوسيع انتشار التدريب المهني، واسترداد القوى العاملة التي كان قد فقدها أثناء عملية هجرة الأدمغة بشكل كثيف. وبما أن هذه الإجراءات تتعلق بالسنوات الثلاث أو الأربع الماضية فقط فإن نتائجها المحسوسة لم تظهر بعد. وعلى العموم يمكننا القول عن كلتا الإدارتين أنهما تتمتعان بتوجه إنمائي وبحوافز فاعلة. وهما منضبطتان وخبيرتان بمهامهما الإنمائية لدرجة تكفي لنعتبرهما مقررين فعالين في التنمية. لقد كانت الإدارتان في وضع «تمرسي»(*) منذ أواخر الخمسينات وهما منسجمتان مع خط الالتزام الإنمائي القوي للقيادة في بلديهما. ومع أن مناقبيتهما تعرضت لضغوط قوية إلا أنهما لم تتأذيا كثيراً.

تقف الإدارة اللبنانية العامة في وضع مختلف تماماً. ليس هناك مكان آخر في لبنان يظهر المتناقضات الصارخة فيما بين المهارة الفردية والمؤهلات والذكاء والحوافز والرغبة في الإنجاز من جهة، وعدم الفعالية الجماعية، واللامبالاة بمصالح الجمهور والفساد على نطاق واسع وعدم الاكتراث بالتنمية من الجهة الأخرى. أما الحافز القوي والحاجة للإنجاز فمنحصران في الميدان الخاص، وهكذا ينتج معنا مزيج محير من عدم

(*) In Apprenticeship.

المبالاة أو الاكتراث عندما يتعلق الأمر بالأداء العـام في سلك الإدارة المدنية، ونشاط عظيم وديناميكية رائعة عندما تتعلق المسائل بمصالح الفرد نفسه. وكون نسبة كبيرة من سلك الإدارة يتصف بسمعة سيئة بخصوص الفساد على نطاق واسع يمكن أن يفسر بأسلوب تهكمي ساخر بأنه محاولة للتوفيق بين الميزتين المتصارعتين أي اللامبالاة والديناميكية: اللامبالاة في ما يختص بإنجازات المهام العامة والديناميكية حيثما يتجه الانتباه إلى المصالح الخاصة.

ينفذ النظام الطائفي إلى الحياة السياسية والإدارة العامة بكل جوانبها. فتقاسم الغنائم الذي يتم على أسس طائفية، ونفوذ السياسيين في الإدارة، كلاهما يجعل ولاء موظفي السلك المدني يتجه صوب المجموعات الدينية والطائفية أو صوب السياسي الذي يتمتعون برعايته، وفي العادة ينتمي السياسي إلى نفس الطائفة. ولا يشكل هذا الولاء الثانوي المزدوج أي تضارب. إن هذا النظام الطائفي يقف سداً منيعاً أمام أي وزير حي الضمير أو أي رئيس إدارة أو دائرة يرغب في معاقبة عديم الإتقان وعديم الكفاءة والفاسد حتى لو كان هذا الأخير مجرد كاتب أو فراش. ولا يكاد يوجد أي موظف أو فراش، في السلك المدني ليس له «ظهر» كما يقول التعبير (ويقصد بذلك ليس له شخص قوي يشمله برعايته).

هناك أمراض أخرى تخيم على الإدارة اللبنانية العامة. وتشمل هذه الأمراض المركزية الجغرافية والمركزية الإدارية المفرطة داخل هرم السلطة. ولكن من ناحية أخرى تشاهد تجزئة الصلاحيات المفرطة، وهذا يعني أن أصغر عملية إدارية يجب أن يعالجها عدة أشخاص كل منهم يذيلها بتوقيعه. فعلى سبيل المثال إذا أردت أن تستلم طرداً من البريد، يجب أن تحصل على ١٤ توقيعاً مع توقيع إضافي إذا صدف أن الطرد يحتوي على مطبوعات.

غير أن التمهن أخذ يشق طريقه. ويرجع تاريخ ابتداء هذه الخطوة إلى رئيس الجمهورية الثالث، الذي تسلم سلطاته عام ١٩٥٨، وأخذ يشجع الخبراء التقنوقراطيين في الإدارة العامة. ولكن في الغالب ما يزال يقتضي الأمر حيازة شهادة في القانون كوسيلة للفوز بمعظم الوظائف، بغض النظر عما إذا كانت تتطلب معرفة بالقانون أم لا. ويشكل إنشاء مجلس الخدمة المدنية في العهد نفسه الذي كانت مهمته تدريب وامتحان وتحديد درجات الوظيفة، تقدماً هاماً. وكان يقتضي على هذا

المجلس أن يأخذ بعين الاعتبار التوازن الطائفي عند اختيار الموظفين الجدد وعند الترقيات كما نصت المادة ٩٥ من الدستور الذي وضع في أواخر العشرينات. وحدث تكراراً أن الوزراء لم يتقيدوا بقرارات المجلس. غير أن سرعة استبدال موظفي الإدارة ليست مرتفعة لأن النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي لم يتغير خلال ثلث قرن من الاستقلال أي من ١٩٤٣ إلى ١٩٧٥. ومع أنه كان هناك عمليتا تطهير إداري إلا أنهما لم تؤثرا إلا على عدد ضئيل من الموظفين الكبار ولم تحتويا إلا على مجرد لمسات إصلاحية تجميلية لم تؤثر على مجرد الفساد الرئيسي وعدم الكفاءة.

وبالاختصار، يمكن القول أنه لا يوجد في لبنان التزام قوي بالتنمية على مستوى القيادة والإدارة العامة يمكنه أن يؤدي إلى النهوض بالمهام الإنمائية الواسعة. بالحقيقة ينبغي أن نعتبر كلا العاملين سلبياً بمفرده، ويؤدي تضافرهما إلى تفاقم الأثر الفردي لهما.

أما الكويت التي يختلف الوضع فيها كثيراً على صعيد التزام القيادة بالتنمية ففيها أيضاً سلك إدارة مدنية يستطيع، رغم نقاط الضعف فيه، معالجة المهام الإنمائية التي عادة توكل إليه. وهذا السلك المدني، كما ذكرنا في الفصل المخصص للكويت في الجزء الأول، متضخم في الحجم ــ وهو الأكبر في المنطقة بالنسبة لعدد السكان. وفضلاً عن ذلك فالعنصر الكويتي فيه ينهض بدور أصغر بكثير من نسبته العددية في الجهاز الإداري ككل. وليس هناك قطر عربي آخر يتم فيه وإلى نفس المدى تعيين المواطنين في الإدارة لاعتبارات الرفاه الاجتماعي المجردة أو لمجرد خلق فرص عمل، بقدر ما يجري في الكويت. ثم إن التمييز في شروط التوظيف فيما بين العناصر الكويتية وغير الكويتية قد أدى إلى نوع من التذمر وانخفاض المعنويات بين المجموعة غير الكويتية التي تتضمن الشروط تمييزاً ضدها. ولكن مجموعة المغتربين هذه (ويعرفون بالوافدين)، مع كل هذا، تحمل على كاهلها معظم أعباء العمل الحكومي الإنمائي والعادي.

بالرغم من الحجم الضخم للإدارة العامة نسبياً فإنها تبدو أقل بيروقراطية وأقل بطأً في الحركة مما يوحي به حجمها. ودرجة مناقبيتها عالية نوعاً ما حسب مقاييس المنطقة. وجدير بالذكر أن مستوى الأجور قد وقى الموظفين من إغراء الفساد أو الانتقال إلى القطاع الخاص، باستثناء السنوات القليلة الماضية عندما أصبح

التضخم والغلاء ينهشان بشكل ملموس الدخل المتوافر لموظفي سلك الإدارة المدنية. فضلاً عن ذلك فإن العروض الأفضل التي أخذت مؤسسات القطاعين الخاص والمختلط تقدمها مؤخراً قد أدت إلى إضعاف سيطرة المناقبية على سلك الإدارة المدنية الحكومية. وحتى عهد حديث كانت الإدارة العامة ما برحت تجذب الشبان الباحثين عن الوظائف، من كل النواحي، أي من ناحية الشروط النقدية أو الحوافز، والمركز المعنوي العائد إلى الوظائف الحكومية. لقد كان هذا أمراً غير اعتيادي بالنسبة لمعظم بلدان العالم الثالث حيث يقدم القطاع الخاص عادة عروضاً أفضل. على أن الكويت عادت مؤخراً فانسجمت مع النمط العام وأصبح القطاع الخاص فيها (والمشاريع المختلطة) يقدم حوافز مالية أقوى بكثير وخاصة للنشطين البارزين.

بشكل عام، يمكن أن يقال أن البلاد لم تعان ضغطاً خطيراً على صعيد القوى العاملة في إدارتها العامة نظراً إلى تساهلها بالنسبة إلى دخول الأجانب، وبالنظر لسياستها على صعيد الأجور التي ليس لها مثيل في أي بلد عربي آخر، إن منتج للنفط أو غير غير منتج. ومع أن السياسة السكانية وسياسة التجنيس كانت ولا زالت ضيقة الأفق لدرجة مفرطة ومقيدة، ولا تناسب مصالح البلاد الحقيقية، فقد تمكنت الكويت من تجهيز قطاعاتها العامة وشبه العامة بالموظفين بشكل مناسب تماماً. ويمكننا أن نستنتج بالتأكيد بأن الإدارة العامة عامل إيجابي من عوامل التنمية، وخاصة لأنها تنعم بقيادة سياسة ملتزمة بشكل واضح بالتنمية الاقتصادية. أضف إلى ذلك فإن الرجوع إلى المستشارين في مختلف الوزارات والإدارات قد أغنى تدفق الأفكار المتعلقة بعملية تشييد المؤسسات والتحديث والتنمية.

تدل تجربة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية أي منذ الحرب العالمية الثانية على أن إدارتها العامة أقل ملائمة لمهام التنمية. إن نواقص هذه الإدارة لا يمكن أن تنفصل عما قدمناه من تحفظات واستدراكات بصدد التزام القيادة بالتنمية، أو عن قيم وسلوكية الوسط الاجتماعي ـ الثقافي والمؤسسي الذي يعمل سلك الإدارة المدنية ضمنه. إن هذا الوسط الاجتماعي لم يسمح حتى الآن ببروز إدارة قوية وقادرة وموجهة توجيهاً إنمائياً.

يقتضي الإنصاف أن لا يعرض تقويم سلك الإدارة المدنية السعودية بمعزل عن الإشارة إلى خبرة البلاد المحدودة بأمور الدولة، لأن الدولة لم تتوحد إلا في العشرينات

من القرن الحالي. ولكن حتى هـذا اليوم ما زالت الحياة والتنظيمات وأنماط التفكير القبلية تمارس أثرها في صميم المجتمع الحديث. ومن البديهي ــ في الظروف الحالية ــ بأن تسير مظاهر التنمية والتحديث في الحقل الاقتصادي بشكل أسرع منها في الحقل الاجتماعي. ومن هنا تظهر الحاجة الملحة للاهتمام الكبير في ما يختص بالنواحي الاجتماعية والثقافية لكي لا تتسع الثغرة بينهما وبين المجالات الاقتصادية بشكل خطير.

ضمن هذا الإطار العام لا ينتظر من الإدارة العامة بأن تتمكن من معالجة المتطلبات الضخمة لعملية التحديث المتسارعة، خصوصاً مع الاستمرار في محاولة حصر التحديث بالنواحي المادية على حساب المجالات الاجتماعية ــ الثقافية الأشد عمقاً. زيادة على ذلك جدير بالذكر بأن عملية التحديث ما زالت طرية العود وقد بسطت فوق أساس من التقاليد القوية والعزلة الفكرية. وتحت هذه الظروف لا عجب بأن تكون الحكومة لم تشرع إلا مؤخراً بإدخال قواعد وإجراءات لضبط الإدارة، وبإقامة مؤسسات للإدارة العامة ووضع دراسات تهدف إلى جعل هذه الإدارة الآلة التي يمكنها أن تنجز المهام والوظائف الموضوعة على عاتقها. أما والحالة كما هي فلا تستطيع هذه الآلة أن تقوم بما سيعهد إليها حالياً ــ وهذا جلي من إنجازاتها المنخفضة المستوى ومن الحاجة إلى نخبة من الموظفين الأجانب، ولكن فوق كل هذا من التوقعات المرسومة في الخطة الجديدة للسنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ والقائلة بوجود حاجة لمئات الألوف من القوى العاملة غيرالسعودية خلال سنوات الخطة لتحقيق ما يشبه التوازن فيما بين العرض والطلب. وستلحق نسبة معينة من هؤلاء بسلك الإدارة المدنية نفسها، ولكن نسبة أعلى بكثير ينبغي أن تلحق بالمشاريع والإدارات في كل من القطاعين الخاص والمختلط.

ومع ذلك فإن هذا التدفق الغزير من القوى العاملة الوافدة لا يشكل حلاً مرضياً وكافياً لمعضلة عدم وفاية الإدارة العامة. إذ يجب أن يسبق هذا السيل رؤية واضحة حول دور الوافدين وحول شبكة القوانين والظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية التي يجب أن تنظم وجودهم وأن تشكل بيئة لحياتهم وعملهم. وفوق كل هذا يبقى السؤال كيف يمكن لموارد القوى العاملة الوطنية أن تحل محل الأجانب على الأقل على نفس المستوى من الإنجاز. ومما لا بد منه هو أن يتم كل هذا مع انكشاف لا بد منه أمام القوى والمؤشرات الاجتماعية ــ الثقافية العالمية وهو أمر تحد منه سياسة العزلة

المعتمدة. ومن الجائز إذن الاستنتاج بأن الإدارة العامة ستظل لعدة سنوات لاحقة أعجز عن أن تنهض بتوقعات البلاد الإنمائية، حتى وإن ظلت هذه مقتصرة على الجوانب المادية للتنمية والتحديث.

٤ ـ إن المقرر التالي في لائحتنا هو الاستقرار السياسي والتجانس الوطني(٥٢). علينا هنا أن نقدم ملاحظات تفسيرية عديدة: الأولى أن الاستقرار والتجانس مترابطان ترابطاً وثيقاً، مع أنهما لا يشكلان معاً كلاً لا ينفصل. وبشكل عام إن التجانس يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار إذا توافرت عوامل استقرار أخرى. وبشكل آخر، إن غياب التجانس يشكل عامل عدم استقرار. ويمكن أن يكون التجانس عرقياً، وبالإضافة إلى ذلك قد يكون لغوياً أو ثقافياً أو دينياً. ويمكن لأي من هذه الصفات أن تكون ذات تأثير قوي في الحفاظ على المجتمع كوحدة أو في تجزئته، خاصة لأن هذه السمات كثيراً ما تتداخل، بمعنى أن الخلافات الدينية أو اللغوية عادة يصحبها خلافات عرقية.

إن ما هو أهم على صعيد التجانس هو وحدة الرأي والإحساس بالتضامن والمشاركة. فقد توجد اختلافات عرقية أو لغوية أو دينية دون أن تسبب تجزئة في الرأي وفي الشعور بالتكامل والتضامن. ومن الجهة الأخرى قد يصاحب التجانس العرقي واللغوي أو الديني تجزئة اجتماعية ووهن في الشعور بالتكامل والتضامن، وذلك بسبب تصدعات سياسية عميقة الجذور فيما بين الأحزاب أو الطبقات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، ففي نقاشنا التالي سنشير إلى التجانس أو التكامل بوجه عام ونقوّم درجة وجوده في البلدان العربية قيد الدرس، وهذا لأننا نهدف بأن نرى إلى أي حد يوجد شعور بالوحدة والغاية الوطنية، وإلى أي حد قد عبىء هذا الشعور في خدمة أهداف التنمية.

ثمة ملاحظة أخرى في هذا المجال تتعلق بفكرة الاستقرار ويمكن أن يفهم منها أشياء مختلفة. إحدى هذه الطرق لتفهم الاستقرار هي أن ننظر إليه كحصيلة نظام نيابي انتخابي وسياسات تسمح بحكومة نظامية وبتغيير الحكومات بشكل نظامي عندما تفقد الحكومة ثقة المجلس النيابي. وبالمماثلة، يسمح هذا الاستقرار بتغيير نيابي عندما لا يعود المجلس وبشكل واضح ممثلاً حقيقياً. مثل هذا النظام يفتح المجال للتعبير السياسي الشعبي ويزيل الحاجة للقلق وعدم الاستقرار. هناك شكل آخر لهذا النظام ليس فيه تمثيل انتخابي نيابي يرتكز على حزبين أو أكثر مع مجال

للمعارضة الحرة، ولكنه مع ذلك يحقق درجة ما من المشاركة في الهيئات المحلية والسياسية المركزية، عن طريق التجمعات النقابية الواسعة أو الانتخابات ولكن دون نظام حزبي متعدد. في هذه الحالة يسمح بالمعارضة ولكن ضمن نظام ذي حزب واحد حيث يكون التعبير السياسي مقنناً. وليس هناك في معظم البلدان العربية موضوع دراستنا مجلس نيابي منتخب ومعارضة حرة إنما فيها الشكل الآخر المذكور. على كل حال فإن المدى الحقيقي للمشاركة ومقدار المعارضة المسموح بها يختلف من بلد إلى آخر. وبشكل عام فإن كلاً من مدى حرية التعبير والمشاركة ومقدار المعارضة المقننة محدود.

إن الطريقة الثانية التي يمكن أن يتحقق فيها الاستقرار هي عن طريق الأتوقراطية والقوة المجردة التي يمارسها حاكم أساس قوته وسلطته ضيق جداً ولا يسمح بالفعل لأي مشاركة شعبية أو معارضة. يختلف مثل هذا الاستقرار اختلافاً بيِّناً عن النموذج الأول حتى بشكله الآخر الذي يرتكز على نظام الحزب الواحد. إن الاستقرار الناتج عن القوة المجردة هو أقرب ما يكون إلى تجميد وشلّ الإرادة الشعبية والقدرة على العمل منه إلى الانتظام في الحياة السياسية. وهذه الظاهرة تتصل اتصالاً وثيقاً بأساسها أو سببها، ولهذا فإنه ينبغي اتخاذ حيطة كبيرة للتقرير فيما إذا كان يوجد أو لا يوجد استقرار سياسي، إذ ان شكل الاستقرار المشاهد في بلد ما قد يكون نتيجة لخداع بصري ويبدو أخيراً ولسوء الحظ أن ذلك الاستقرار ليس إلا الشلل تحت ضغط واستبداد القوة الغاشمة المسيطرة.

إن هذا التمييز ضروري لأنه يتعلق مباشرة بالتنمية الاقتصادية إذ لا يمكن اعتبار الاستقرار مقرراً إنمائياً إلا إذا كان استقراراً طوعياً وحصيلة المقدرة على التمتع بالتعبير السياسي، وإذا كان يمهد السبيل لتغيير حكومي منظم ويسمح بالمعارضة دون الخوف من أية عقوبة. أما النوع الآخر من الاستقرار أي استقرار القوة المجردة أو شبه الاستقرار كما يمكن أن نسميه فلا يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً مشجعاً للتنمية لأنه يشوش ويكبت الإرادة الشعبية ويفككها. وبسبب منع التعبير والمشاركة يصبح من المستحيل تعبئة الإرادة الشعبية والطاقة الجماهيرية لتقف وراء التقدم في سبيل التنمية. إن شعباً مجنداً في سبيل التنمية، إذا سمح لنا باستعمال هذا التعبير، من قبل مستبد ذي توجه إنمائي، لن يقدّم أقصى ما عنده من جهد لمدة طويلة تحت هذا الشكل من الاستقرار الكبتي الإجباري. وهكذا حتى ولو كان الشكل الأول من

الاستقرار الطوعي الناتج عن مشاركة وانتظام في الحياة الاقتصادية سيؤدي في المدى القصير، إلى بعض الانحرافات عن مجرى التنمية وإلى هدر بعض الوقت والطاقة في المعارضة والتصريحات السياسية الاحتجاجية فإنه مع المدى الطويل سيؤدي إلى تنمية أكثر ثباتاً وأبعد غوراً، لأن الجهد المطلوب حينئذٍ سيستدعى أو يلتمس عن طريق الإقناع فيقدم طوعياً.

أما الشعور بالوحدة والهدف الوطني المنبثق من الاندماج أو التجانس في معناه الموسع فله من الأهمية الإنمائية ما يعادل الاستقرار على الأقل. إنه لمن المهم إلى أقصى الدرجات أن يدعم المسيرة الإنمائية إجماع شعبي لكي تنجح. ولا يمكن أن ينتج مثل هذا الإجماع الشعبي ما لم يكن هناك إحساس بالمشاركة على صعيد تصور وتحديد غايات التنمية، وفي الجهود المبذولة لتحقيق التنمية وكذلك في المردود الذي سيتحقق. إن هذا الجزء من المقررات الخاضع حالياً للفحص يتعلق تعلقاً وثيقاً بالمقرر الثاني الذي سنناقشه أي «درجة المشاركة الشعبية»، ويعتمد كلاهما اعتماداً كلياً على تعبئة الإرادة الشعبية من وراء الجهود الإنمائية. ولا يمكن تحقيق مثل هذه التعبئة دون الإثبات بأن أولئك الذين قد عبئت جهودهم سيكونون المستفيدين الأساسيين من ثمار هذه الجهود، ودون وجود درجة معينة من حرية التعبير السياسي بالإضافة. مثل هذه الحرية تجعل الاستجابة للتعبئة طوعية لا مصطنعة أو بالإكراه.

تتباين الدول العربية إلى حد بعيد بالنسبة لإرضاء شروط الاستقرار السياسي (من النوع الإنمائي الإيجابي) والوحدة الوطنية والتصميم الوطني. ولقد عانت سوريا والعراق والسودان وإلى درجة أقل المملكة المغربية، الشيء الكثير من عدم الاستقرار في فترة ما بعد الحرب أو ما بعد الاستقلال (حسب الحالة)، ولكن هذا لا يعني أن البلدان الأخرى قد تمتعت بمقدار كبير من الاستقرار من النوع المرغوب فيه والذي حددناه أعلاه. بالحقيقة هناك بلدان اثنان فقط تم فيهما إرضاء الشروط المشار إليها، وأعني بهما لبنان[٥٣] والكويت. فلو أخذنا البلدان الإثني عشر نجد أنه فقط في لبنان والكويت قد وجدت حياة سياسية نظامية حيث يمكن استبدال الحكومة دون أي صراع استجابة لرغبة المجلس النيابي أو لرغبة الناخبين. (ولكن قد أخذ يلوح في الآفاق اللبنانية شبح القلق السياسي منذ أوائل السبعينات، وقد غذى هذا القلق السخط الناتج عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية). هذا لا يعني أن النظام السياسي يضمن تمثيل الإرادة الشعبية تمثيلاً صحيحاً عن طريق الانتخابات،

إذ انه في إحدى هاتين الدولتين، أي لبنان، طالما طُعن في صدق النظام الانتخابي على صعيد مقدرته بأن يعكس الإرادة الشعبية بأمانة وإخلاص. ويصدق نفس الشيء إنما على نطاق أضيق على دولة الكويت.

وبالرغم من هذه الاستدراكات يصح أن نقول بأنه في البلدان العشرة الباقية ليس هناك سوى النزر اليسير من الحرية السياسية المنتظمة (مما شوهد حتى سنة ١٩٧٥ في لبنان والكويت)، وسواء كانت هناك مجالس وطنية كما هي الحالة في المملكة المغربية وتونس والسودان ومصر وسوريا والأردن، أو لم يكن، كما في ليبيا والعربية السعودية والعراق، فهناك الشيءالقليل من الحرية السياسية وحرية أقل للمعارضة. وهذا يصدق أكثر على البلدان الثلاثة الأخيرة إذ انها لا تتمتع حتى بالمظاهر الخارجية على صعيد الهيئات التمثيلية. أما في مجموعة البلدان السبعة التي مر ذكرها الآن فيسمح بالمعارضة إنما على نطاق معين شرط أن تكون «معتدلة ومسؤولة».

ينبغي أن نوضح أنه حيث لا يوجد أي تمثيل نيابي رسمي (في البلدان الثلاثة المبينة) هناك نوع من وسائل المشاورة أو الاستشاراة مع المجموعات السياسية، ففي السعودية هناك المجالس الملكية والمستشارون بالإضافة إلى بعض الهيئات القبلية التي تجري معها الاستشارات وتشكل استمرارية لتقليد قديم. أما في ليبيا فإن مجلس قيادة الثورة ينعقد كهيئة استشارية وتنفيذية. وفي العراق يشكل اجتماع الأحزاب في الجبهة القومية هيئة استشارية بينما يشكل مجلس قيادة الثورة والقيادة الحزبية المصدر الحقيقي للسلطة والقوة التشريعية.

إذا أخذنا فترة ما بعد الحرب أو ما بعد الاستقلال، ككل، ولم نقتصر على صورة الحاضر، نجد أنه في جميع البلدان المشمولة بالدراسة باستثناء العربية السعودية، كان يوجد في وقت أو آخر هيئة منتخبة لها سلطات تشريعية حيث كانت المعارضة ممكنة. وعلى سبيل المثال كان مقدار المعارضة في السودان والمملكة المغربية وسوريا والعراق والأردن أكبر منه في ليبيا وتونس والجزائر، ولكنه كان ممكناً فيها كلها من حين لآخر. أما مصر ما قبل الثورة فقد تمتعت بمقدار أكبر. ولكن في حين وجد الأساس السياسي للتعبير في جميع هذه الحالات، لم يوجد الأساس الاجتماعي ـ الاقتصادي، وهذا يعني أن التمثيل الحقيقي لم يتحقق بسبب التباين الكامن في توزيع القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يشير هذا إلى مفارقة محزنة

ففي حين لا يمكن تحقيق الديموقراطية السياسية الحقة بدون الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية، نجد أنه عندما حققت هذه الأخيرة تقدماً ملحوظاً في كثير من بلدان المنطقة، وأعدت قاعدة ثابتة للديموقراطية السياسية، قامت السلطات التي شجعت الديموقراطية الاجتماعية ـ الاقتصادية بعرقلة الديموقراطية السياسية بشكل صارم.

إن دراسة الوضع بالنسبة للاستقرار الحر والتجانس الوطني والشعور بالوحدة الوطنية والتصميم الوطني كانت بشكل عام نقدية. وكانت قد سنحت الفرصة من قبل لأن نشير إلى المسيرة الإنمائية الاجتماعية ـ الاقتصادية غير المتكافئة مع مسيرة التنمية السياسية، منوهين بأن هذه الأخيرة كانت أبطأ بكثير أو انها تراجعت. فكيف يمكن أن يوجد هذا التناقض؟ وهل هو يعني أن الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية والتصميم الوطني كلها ليست ذات صلة بالتنمية؟ وعلى العكس، إذا كانت ذات صلة، فلماذا حدث تسجيل تنمية ملحوظة في بعض البلدان التي كانت فيها هذه العوامل ضعيفة، بينما في لبنان مثلاً حيث كان الاستقرار قائماً قبل السبعينات لم تسجل التنمية الشاملة تقدماً ملموساً؟

قد توضح بعض الملاحظات التفسيرية هذا التناقض وتسهل تفهم الوضع. إحداها هي أن الاستقرار والتصميم الوطني ليس من الضروري أن يتحركا في طريق واحدة وأن يعملا في نفس الاتجاه أو إلى نفس المدى. قد يبدو أن التنمية يمكنها الاستمرار في التقدم ما لم يكن مركز القوة السياسي استبدادياً بشكل بات وقاطع، وما لم يخنق كل معارضة وكل حرية بأي طريقة ممكنة، وأيضاً ما لم تكن القيادة السياسية معادية للتنمية أو على الأقل غير مكترثة بها. ولكن ما يتحقق في هذه الحالة سيكون نمواً وليس تنمية، بالمعنى الذي نفهمه في الدراسة الحالية. ولكن حتى النمو، إذا صحبته إجراءات توزيعية في مجال العدالة الاجتماعية، فسيعمل كمسكن وكتعويض ـ في المدى القصير على الأقل ـ عن فقدان الحرية السياسية. ولكن أما والوضع في ما يختص بالاستقرار الإيجابي على ما هو عليه، فإن الشعور بالوحدة الوطنية والتصميم الوطني هما اللذان ظهرا بشكل بارز. ولقد كان هذا عاملاً تشجيعياً للتنمية. وقد لا يأخذ التوافق العام حول التنمية شكل تصورات إنمائية مصقولة من الناحية المجردة ولكنه قد يظهر بشكل متطلبات أساسية يومية بسيطة كالطعام والمأوى والمدارس وفرص العمل. فإذا نظرنا إلى التنمية بهذا الشكل نجد أنها تتحلى بجاذبية عامة وتوفر هدفاً موحداً. وهناك دلائل عديدة تثبت هذا.

هناك ملاحظة استدراكية أخرى هي أنه في عدد من البلدان المعنية قد عملت بعض العوامل المشجعة المؤاتية بشكل عرضي وساعدت النمو الاقتصادي، مثل عائدات النفط والتصنيع ذي الدافع السياسي، وبرامج التربية والتدريب النشيطة. وأخيراً يجدر بنا أن نذكر أن التزام بعض القيادات بالتنمية قد عوض أيضاً عن العراقيل التي كانت تقف في وجه الحرية السياسية والشكل الإيجابي للاستقرار، وتمتع الالتزام بدوره بدعم شعبي على نطاق واسع.

وبالاختصار وبشكل عام، لم تتمتع بلدان المنطقة بمقدار واسع من الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى التنمية، ولكن من الجهة الأخرى فإن القيادات السياسية لم تكن كابتة بشكل جعلها تخنق مطلب التنمية. لقد شكل هذا المطلب هدفاً وطنياً رئيسياً من أهداف الإجماع أو التوافق الوطني والشعور بالغاية. وسواء جاء التشديد على التنمية بشكل عفوي وأعربت عنه وسائل التعبير المتوافرة ــ الصحافة والنوادي والمنظمات الأخرى، والأدبيات التي تعالج الشؤون الجارية والمجالس الوطنية حتى المحدودة السلطة بينها ــ أو قررتها القيادة وعممتها بشكل واسع عن طريق جميع الوسائط ووسائل الإعلام التي تحت تصرفها، فقد وجدت هذه المطالبة في جميع البلدان، رغم أنها وجدت بدرجات متفاوتة من القوة والفعالية. ولقد تنوعت النتائج أيضاً بشكل ملحوظ.

يبقى أن هناك مقولة أو فرضية نهائية علينا أن نقدمها، وهي تتمتع بدليل استنتاجي: هي أنه بالرغم من أن العنصرين المقررين قيد الفحص (الاستقرار والشعور بالوحدة) هما نوعاً ما فعالان، ورغم أن عدداً كبيراً من بلدان المنطقة قد حقق بعض التنمية الملموسة في فترة ما بعد الحرب، فإن هذه التنمية ستبقى محدودة ومقيدة. ذلك أن التنمية لتحقق مضمونها الكامل كما شرحناه بتطويل في الفصل الماضي، لا يكفي أن يتوافر حولها التزام القيادات، بل يجب أن يكون هناك أيضاً مقدار كبير من المشاركة السياسية الشعبية والتعبئة الجماهيرية.

٥ ــ لقد أشرنا إلى درجة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، وهي المقرر الخامس قيد الدرس، عدة مرات في ما سبق. ولقد أظهرنا بأن علاقتها مع المقرر الأول في هذا القسم، أي التوجه الإنمائي والتزام القيادة، وعلاقتها مع التخطيط وأخيراً مع الاستقرار السياسي والشعور بالوحدة الوطنية، علاقة قوية جداً. ان لها

مجتمعة ومتفاعلة تأثيراً تراكمياً أكثر بكثير من تأثيرها منفردة. ولقد أشرنا إلى المدى الذي تمارس فيه المشاركة في العالم العربي، لذلك فسنقدم هنا قليلاً من التعليقات الإضافية على الموضوع حتى نوضح الوضع.

في أوائل سنوات ما بعد الحرب أو سنوات الاستقلال (حسب الحالة)، اختبرت معظم البلدان النوع الغربي من الديموقراطية النيابية التي شملت مقداراً كبيراً من المشاركة عن طريق الانتخابات. ولقد حدث ذلك دون أن يكون هناك أسس ثابتة جاهزة لمثل هذه الديموقراطية على صعيد التربية والطمأنينة الاقتصادية والتحرر الاجتماعي والانعتاق من قبضة الزعامة التقليدية، سواء كان أساس قوة الزعامة سياسياً أو اقتصادياً (وكثيراً ما التحم الاثنان لتشكيل أساس واحد). إلا أن هذه الديموقراطية فشلت في توفير الكرامة والرفاهية للجماهير كما كان متوقعاً. ولقد ثبت بأن الزعماء السياسيين كانوا منهمكين في مكاسبهم الشخصية من النظام، وما يتعلق بسلطتهم ونفوذهم، لدرجة جعلتهم يهملون مصالح الشعب ولا ينظرون إليها بالرعاية والعناية الصحيحة. ولقد اشتركت عوامل كثيرة في ذلك، أخص بالذكر منها المنافسات الشرسة، وعدم المقدرة على تحقيق التوافق لجعل الأجهزة السياسية والاقتصادية تعمل بسلاسة، وزوال الغشاوة من على عيون الجماهير بخصوص مهزلة النظام التمثيلي النافذ وربما أيضاً الريبة العميقة الجذور تجاه الغرب ونموذجه النيابي، كل هذه اشتركت في وضع النظام موضع الشك ومهدت الطريق للانقلابات العسكرية. إن قصة هذه الانقلابات معروفة تماماً فلا حاجة لتكرارها هنا.

غير أن هذه التفجرات تعنينا في ما يختص بكون الأنظمة السياسية التي تولدت عنها أصبحت هي المسرح الذي تعمل فيه الممارسات السياسية الشعبية. فمن الواجب إذن أن نتفهم المزاج الجديد والقوى التي أدت إلى الوضع الحالي المتميز بالقليل من المشاركة.

أحد العوامل التي تفسر اللامبالاة وعدم الاكتراث بالتقييد الحالي للمشاركة هو دون شك زوال الانبهار بالديموقراطية الغربية كما طبقت في البلدان العربية، بعد التجربة الفاشلة وغير المرضية بشانها. فالطبقة الجديدة التي تسلمت زمام السلطة ـ العسكريون ومن ساندهم من التكنوقراطيين ـ ما لبثوا أن نددوا بتلك التجربة وشجبوها معلنين بأنها ليست إلا تقليداً كاذباً للديموقراطية. وهناك عامل ثان ونعني به

ملء الفراغ الذي تركه استنكار التجربة الديموقراطية بمجموعة كاملة من الشعارات التي تركزت حول الأولوية والضرورة الحتمية للديموقراطية الجديدة الاجتماعية ــ الاقتصادية التي ستدخلها الأنظمة الجديدة لتطبق فيها بعد الديموقراطية السياسية على أسس ثابتة. أما الديموقراطية الاجتماعية ــ الاقتصادية فسترتكز بدورها على الأساس المزدوج للتنمية والعدالة التوزيعية. وباستثناء بعض المثقفين، ومعظم الذين أطيحوا (وكثيراً ما جردوا من أملاكهم) من الزعماء السياسيين، فإن التغيير استقبل بالترحيب في البدء، ولكن تدريجياً حل عدم الاكتراث والاستسلام مكان الترحيب. أما المعارضة فسرعان ما تصبح تافهة الأهمية: إذ يتم اتهام المثقفين بأنهم ساذجون ونظريون وبعيدون عن الواقع، بالإضافة إلى كونهم من الرجعيين القدامى، أما السياسيون فاتهموا بأنهم لا يراعون إلا مصالحهم الشخصية الخاصة. ولأن كلا الهجومين كان وراءهما بعض الحقيقة، قويت حجة الحكام الجدد في مواقفهم وتمكنوا من إخفاء ضعف فلسفتهم السياسية وهزال شرعية استلامهم للسلطة.

لم يؤد عدم الاكتراث الذي تلا التغيير إلى معارضة نشيطة إلا في حالات قليلة، وحينئذ بشكل غير فعال تماماً. أما حيث كانت المعارضة مجدية فقد خرجت من داخل المؤسسة الحاكمة سواء كان من تسلم السلطة جيشاً، أو حزباً أخذ الزمام بعد استلام الجيش للسلطة. ومع أن المعارضة الفعالة كانت نادرة إلا أن زوال الانبهار كان واسع الانتشار ورافقه شعور بالاغتراب، خاصة بين المواطنين الأكثر تسيّساً والأقوى تعبيراً. يضاف إلى هذا العامل استعداد معظم النظم في المنطقة لاستعمال الأساليب الكبتية، وهي أساليب لم يشك أحد بمصداقية قدرة النظم على استخدامها.

وأخيراً «فالتحول الاشتراكي»، بالإضافة إلى إزالته جيلاً من السياسيين الذين طبقوا في البدء نماذج الديموقراطية الغربية، صاحبه حملة ذات اتجاهين: تحرير البلاد العربية من الديموقراطية الغربية كأحد مظاهر تحرير العالم العربي من الهيمنة الغربية ــ سواء كانت عسكرية أو سياسية أو ثقافية ــ ولكن أيضاً تقبل التأثير الغربي المتنكر بقناع التحديث في مجالات الحياة التكنولوجية والاقتصادية.

كان هذا الاستطراد (أو الشرود) للحديث عن تجربة المنطقة بالنسبة للديموقراطية السياسية والمشاركة ضرورياً لشرح سبب عدم السماح بمشاركة أكثر، حتى وعدم التشجيع، كبديل للنظام النيابي السابق. فمثل هذه المشاركة كان يمكنها أن تعبر عن

نفسها من خلال أنواع عديدة من الفئات على المستويات المحلية والنقابية والمهنية، بشرط أن تكون هذه الفئات قادرة على مناقشة سياسات الحكومة المركزية في المضامير السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تساهم في تقويم وصياغة السياسات. فللمجتمع العربي تاريخ غني بالديموقراطية القائمة على المشاركة(٥٤) وكان من المرغوب فيه، بل ومن الممكن أيضاً إعادة إحياء تقليد «الشورى». ولو أنجز هذا على مقياس واسع لعوض عن غياب التمثيل النيابي، خاصة عن الشكل النيابي الزائف حيثما وجد. يبقى علينا أن نضيف أنه مع المشاركة السياسية الأوسع نطاقاً تستطيع البلدان العربية أن تحقق مقداراً كبيراً من التنمية الأصح والأغنى. أما في الوضع القائم فلم يسمح بالعمل إلا على نطاق محدود، لهذا المقرر القوي البالغ الأهمية، ويعتمد هذا الحكم على واقع الحياة السياسية العربية الحالية. أما الاستثناءات القليلة الموجودة، كما في الكويت ولبنان، والجزائر، فإنها لا تغير كثيراً من حقيقة هذا القول لأن هذه البلدان تشكل أقلية في المنطقة، كما وأن حرية المشاركة فيها تحتاج إلى بعض الاستدراك.

٦ ــ إن آخر مقرر قيد البحث هو عنصر مركب. وقد سمي في الفصل الأخير «دور القطاع العام (المؤشرات تشمل المؤسسات الاقتصادية، ومركز صنع القرارات، والتأميمات والرفاه الاجتماعي، والموازنة ومدى وجدية التخطيط)». وفور مباشرتنا بدراستنا الميدانية توضح لنا أن هذا المقرر يجب أن يدرس ويفهم بطريقة مختلفة. فالنقطة المركزية كانت النظام الاجتماعي الاقتصادي النافذ، أما القطاع العام فظهر أنه أحد عناصر هذا النظام وينبغي درسه من ضمن هذا السياق الأوسع.

من المناسب أن نقدم هنا نقطتين تفسيريتين: تتعلق الأولى بمفهوم القطاع العام نفسه. وكما تبين عندما سنحت لنا الفرصة لنشير في وقت سابق إلى هذه النقطة، يفهم من المصطلح بأنه يشمل المشاريع العامة والهيئات الاقتصادية العامة ذات الحكم الذاتي (كمصارف التنمية)، بالإضافة إلى الإدارات الحكومية الاقتصادية التقليدية. وتشمل المشاريع العامة المؤسسات المؤممة وغيرها من المؤسسات التي شيدتها دوائر حكومية أو القطاع العام، المستهدفة إنتاج سلع أو خدمات للتسويق. أما النقطة الثانية فهي أنه في البداية عندما صممت الدراسة اعتبرت أن أهمية القطاع العام تقع في مقدرته على تخطيط الجهود الإنمائية وعلى وضع برامج ومشاريع وعلى توفير خدمات مالية وريادية

وإدارية لهذه البرامج والمشاريع، وبوجه عام في إقامة مؤسسات مدعمة للتنمية. وما زال هذا التشديد قوياً ولكن أضيفت إليه قوة الايديولوجية (العقائدية) الكامنة وراء توسيع حدود القطاع العام، أي وراء التغير الاجتماعي ــ الاقتصادي.

صحيح أن جزءاً كبيراً من التوسع في القطاع العام الذي شمل تأسيس مشاريع جديدة أو تأميم المشاريع الموجودة قد حدث بفضل ضغط الظروف، أساساً من مغادرة الأجانب المالكين لمثل هذه المؤسسات، أو من تردد القطاع الخاص بأن يمسك بزمام المبادرة، إما بسبب جدتها وغرابتها أو بسبب كبر حجمها. صحيح أيضاً أن كثيراً من التأميمات لم تحدث استجابة لمغادرة أصحابها الغرباء وفي هذه الحالة الأخيرة شملت التأميمات مؤسسات يملكها وطنيون أو أجانب لم تكن لديهم خطة لمغادرة البلاد. في مثل هذه الحالات كانت المشاعر الوطنية هي الباعث للتأميم، وكثيراً ما وصفت على أنها مقتضيات اجتماعية. وإلى هذا المدى ينبغي أن نترجم التحرك عبر مضامين عقائدية، تتعلق بالتغير في الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر على النظام أو يطبعه كله بطابعه.

قبل أن ندرس المدى الذي امتد إليه هذا التغير في النظام في البلدان العربية التي تغطيها هذه الدراسة، مع ما رافق التغير من مواقف عقائدية بالطريقة التي عبر بها عن نفسه ــ بما في ذلك التغير في طبيعة وحجم القطاع العام ــ علينا أن نقرر كيف يمكن للنظام وعناصره أن تؤثر على مجرى التنمية وتخدم كمقرر لها. هنا يلج الباحث عالم الأفكار ويطلب منه أن يقدر قوة الأفكار في الحياة الاقتصادية. ورغم أن مثل هذا الاستكشاف الفكري ليس أمراً جديداً، إلا أنه يظل خطراً لأنه ينقل الباحث إلى أرض صعبة. ولهذا فستتجنب في التعليقات القليلة التالية كل ما هو تجريدي ونظري ونحاول أن نبقى في الحدود العملياتية إلى أقصى حد ممكن وأن نقارب البحث من زاوية عملية.

إن إحدى الطرق التي يؤثر فيها النظام الاجتماعي الاقتصادي النافذ على مجرى التنمية هي عبر محتواه، وعبر المرغوبات التي يشدد عليها مثل هذا النظام. وكثيراً ما يكون الدافع لاختيار النظام في الأساس ــ والسبب المبرر لاحقاً ــ أن النظام يستطيع أن يعد بتنمية سريعة وعميقة، وبإشباع حاجات الجماهير، وبتحرير الاقتصاد من استغلال الاعتماد على الخارج، وبتحرير المجموعات التي طالما استغلتها مجموعات

أخرى في المجتمع. بكلمات أخرى، كثيرا ما تشمل الأهداف التنمية والتغير الجذري في أسلوب الإنتاج وعلاقاته بما ينسجم مع الفلسفة أو العقائد الكامنة وراء النظام. وفي كل جزء من أجزاء العالم العربي تقريباً حيثما حصل مثل هذا التغير الحاد ــ أو كان في النية أو قيد التصميم أو في مرحلة الإعلان، حسب اختلاف درجة مصداقية التغير ــ لقد جرى تبرير التغير إلى حد بعيد على أساس المرغوبات التي أشير إليها للتو. ويصدق هذا على مصر وسوريا والعراق وتونس والجزائر والسودان وليبيا، ولكن بدرجات تختلف اختلافاً بيناً. أما التباين فينشأ من مدى التغير في النظام (وقد كان في حده الأدنى في السودان وتونس، ومعتدلاً في ليبيا، وكبيراً في البلدان الأخرى التي عددت)، كما ينشأ أيضاً من الجدية التي حقن فيها النظام الجديد بمضامين التنمية والعدالة التوزيعية والتحرر.

لا شيء جديد بالنسبة للأسباب التي تقدم لتبرير تغير النظام، الذي كثيراً ما يوصف بكونه اشتراكياً (في حين يصفه النقاد بأنه شبه اشتراكي أو يميل إلى الاشتراكية، ويصفه الساخرون بأنه رأسمالية الدولة). فضلاً عن ذلك لا شيء جديد بخصوص الادعاء بأن النظام الجديد يستطيع أن يحقق أهدافه، وكيفية تحقيقها. وبالاختصار، يتركز السبب التبريري حول إزالة الاستغلال وعدم المساواة في السلطة والفرص، والانتصار على التخلف المادي والبشري، وتوفير القيادة الريادية والتمويل والإدارة حيثما يعجز القطاع الخاص عن أن يقوم بذلك، وتحرير المجتمع من التسلط الأجنبي في الميادين السياسية والثقافية والاقتصادية، وكبح سلطة البرجوازية الوطنية الاستغلالية، وبالتالي إحداث تغيير عميق الجذور في علاقات الإنتاج. تختلف هذه الأسباب التبريرية التي عددت في استخدامها الصريح للمنطق والنظرية الماركسيين، ولكنها في معظم الحالات اعتمدت بكثافة على المصطلحات وأساليب التعبير الماركسية. وقد كان الأمر كذلك خاصة عندما قدم المثقفون تبريرات لاحقة(*) أو تفسيرات (أو ذرائع!) من شأنها توفير الدعم الفكري ــ أو توفير الزخرف أو الطلاء السكري ــ والتشبيه يتوقف على ميول ومواقف المعلقين من النظام الجديد والمروجين له. هذا لا يعني أن مراكز القوة الجديدة لم تؤمن بهذه الأسباب التبريرية. فالعكس تماماً هو الصحيح. وبرأي مؤلف هذا الكتاب لقد كانوا جميعاً مخلصين بشكل أساسي، على

(*) Ex post Rationalisation.

الأقل في بدء الانطلاق. أما ما تلا ذلك من تمييع لهذا الإخلاص عن طريق إدخال المصالح الشخصية أو الفئوية، وسياسات القوة، والارتداد عن المبادىء الأولى، واكتشاف أخطاء أو تطرفات، والإحباط عامة حيث ظهرت الأهداف أبعد بكثير مما تخيلت في البدء، كل هذا يجب أن لا يخفي الإخلاص الذي انطلقت به ـ مع أن هذا الإخلاص كانت تشوبه جرعة زائدة من البراءة والجهل.

إن الادعاء بأن النظام الجديد سيحقق الأحلام الجميلة في ما يختص بالحياة الاجتماعية والحياة الاقتصادية قد ارتكز رئيسياً على الاعتقاد أن حافز الحياة الاقتصادية وسلوكها يجب أن يتغير. وهكذا فإن حافز الربح للقطاع الخاص السائد يجب أن يحل محله حافز إشباع الحاجة الاجتماعية. أما الحافز الذاتي لبناء امبراطوريات اقتصادية خاصة فينبغي أن يستبدل بتشييد مؤسسات منتجة ومؤسسات لخدمة مصلحة المجتمع. والتراكمات في الثروات الخاصة يجب أن تتخلى عن مكانها لإشباع مصلحة الجماهير، ويجب إزالة الاستغلال والامتيازات، وأن يحل محلها علاقات اقتصادية واجتماعية عادلة وتكافؤ في الفرص.

وقد رؤي أن المفتاح الرئيسي لكل هذا التغير هو ملكية الدولة، من خلال القطاع العام، لوسائل الإنتاج، وبالتالي القيام بعمليات الإنتاج والتوزيع بشكل يخدم الأهداف الاجتماعية الجديدة. أما في ميدان الخدمات الاجتماعية وعلى وجه التخصيص في التربية، فكان المفتاح الرئيسي هو الانتشار الأفقي للخدمات مع الإصلاحات العمودية، وفتح الأبواب لدخول الفقراء والأغنياء على حد سواء. وللوصول إلى هذا التبدل في الفلسفة والأهداف والعلاقات والوسائل الاقتصادية، رؤي تبديل موقع السلطة السياسية، من الأغنياء والأقوياء التقليديين ـ الملاكين والتجار وشاغلي المقاعد العليا في قمة هرم السلطة ـ إلى ممثلي الشعب. ورؤي أن هؤلاء الممثلين هم ضباط الجيش في مختلف البلدان التي أدرجناها أعلاه، مع قليل من الاستثناءات.

كانت هذه الاستثناءات الحزب الحاكم في تونس، والجبهة التي قادت، بكل نجاح، حرب التحرير الجزائرية إلى النصر، مع أن هذه الحرب اعتمدت بشكل قوي على جيش التحرير الجزائري والمجاهدين. وهناك استدراك آخر يتعلق بسورية والعراق، حيث شكل الجيش رأس الحربة في تسلم السلطة وتغيير النظام الذي تلا

ذلك، ولكن فيما بعد سلمها للحزب الحاكم. ولكن هنا أيضاً استطاع الحزب أن يصون قوته بحمل الجيش على التراص معه. وبقي أن نضيف أنه في جميع البلدان قيد البحث، باستثناء تونس، حيث لم يلعب الجيش أي دور هام سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو عقائدياً، كان ضباط الجيش الذين هندسوا التبدل ونفذوه وصانوه ينتمون إلى الطبقات الدنيا المتوسطة[**] ـ أي كانوا ينتمون بصورة عامة إلى طبقة المحرومين ويعتبرون أنفسهم الناطقين المخلصين باسم سواد الشعب.

أما في البلدان العربية الأخرى التي شاهدت أيضاً توسعاً مرموقاً في دور وسلطة القطاع العام والتي اتخذت إجراءات هامة للصالح العام، وأعني بها الكويت والعربية السعودية، كانت الأسباب التبريرية والحوافز مختلفة. لقد كان دور القطاع العام هنا مبرراً على أسس عملية (براغماتية) وليس على أسس عقائدية. وبشكل أساسي كانت الحجج: عدم كفاية موارد الريادة الاقتصادية في القطاع الخاص، وحجم المشاريع التي أدخلتها الحكومة والتي ما كان في مقدور القطاع الخاص أن يضطلع بها لم ولم يكن يرغب بذلك، وطبيعة بعض هذه المشاريع التي جعلتها تليق بشكل أكبر باضطلاع القطاع العام وإدارته. لم تكن هذه الأسباب أو الحجج تظهر كلها مجتمعة، فالاختيار بينها كان يتوقف على طبيعة كل حالة بمفردها وبالطبع جرى اللجوء إلى المصلحة العامة كمبرر آخر، خاصة في الكويت. ولعل هذا المزيج من التبريرات كان يمكن أن يشكل مقاربة عقائدية، مع أن العقائدية المتضمنة هنا اختلفت عن تلك التي حفزت البلدان التي اختارت الاشتراكية. وبكلمات أخرى يمكننا أن نقول أن الخيار العملي الذي يؤكد من دعوا إليه بأنهم لا يعتنقون أي عقائدية (معتبرين «العقائدية» وكأنها شيء معيب)، يمكن أن يعتبر بالتالي عقائدية أخرى. فالموقف اللاعقائدي في الواقع هو موقف عقائدي. وتعتمد هذه «العقائدية اللاعقائدية» بشكل رئيسي على الفلسفة والقيم والقواعد والأهداف التي تميز الرأسمالية والاقتصاد الحر، وتتبنى آليتها وأدواتها على الصعيدين الفكري والعملياتي.

القطاع العام قوي في الكويت كما في العربية السعودية. ولكن هناك فرقين رئيسيين بنيويين. ففي الكويت يعمل هذا القطاع على الأكثر بالمشاركة مع القطاع الخاص ضمن إطار القطاع المختلط، حيث يعتقد أن هذا القطاع الهجين يتمتع بقوة كليهما وهو متحرر من ضعف كليهما ـ أو يعتقد على الأقل بأنه يستطيع أن يحقق هذه المزايا إذا توافرت له الظروف المناسبة. وهكذا يستطيع القطاع المختلط أن يجمع

الاهتمام بحافز الربح والكفاءة التي يتميز القطاع الخاص بالقدرة على تأمينها، مع الاهتمام بـ «الصالح العام» وباعتبارات الدولة والمجتمع التي يشتهر القطاع العام بالقدرة على تأمينها. فضلاً عن ذلك فإن التقاء وتجميع القدرات الإدارية والريادية من كلا القطاعين سيغنيها بشكل ملحوظ ويعوض عن عيوبها في كل من القطاعين. وأخيراً فإن الثقة التي يفتقر إليها القطاع الخاص يمكن أن تعزز والتردد الذي طالما أظهره يمكن أن يأخذ اتجاهاً معاكساً.

إن مؤلف هذا الكتاب يؤيد معظم هذه الحجج في صالح القطاع المختلط، ويعلق آمالاً كبيرة على المشاريع المختلطة في العالم الثالث، ليس فقط للأسباب المذكورة أعلاه، ولكن أيضاً بسبب قناعته بأن المشاريع المختلطة، في حين هي تحد من مجال رأسمالية الدولة، توسع قاعدة امتلاك الموجودات، وتخفف الأخطار، والتصلبات التي ترافق تملك الدولة[٥٦]. (لكن بعض المراقبين الذين قابلناهم في الكويت كانت تساورهم بعض المخاوف والظنون بخصوص هذا القطاع، كما سنحت لنا الفرصة بأن نذكر فيما سبق، والهاجسان الأساسيان هما: أولاً أنه لا يوجد ما يسمى قطاع مختلط: فمن يملك القسم الأكبر من رأس المال يكون له القول الفصل حسب بنود الشراكة ويكون هو صانع القرارات. ويكون صانع القرارات هذا إما في القطاع العام أو القطاع الخاص، ويكون دليله المبادىء التي يسترشد القطاع الذي ينتمي إليه بها، كما يعاني من عيوب ومزاجية القطاع).

في المقام الثاني، عملياً، كثيراً ما يطلب إلى الحكومة أن تغطي ضعف الشريك الخاص وتسدد كلفة أخطائه الإدارية. وفي نفس الوقت بما أن حكومة الكويت ليست شريكاً شحيحاً مقتراً، كثيراً ما أحجم الشريك الخاص عن مطالبة الشريك العام بأن يقدم حساباً عن قراراته، لعلمه بأنه في النهاية ستتحول الموازنة ذات الرصيد الأحمر إلى اللون الأزرق بواسطة هذا الشريك الآخر! وهناك أدلة كثيرة على صحة هذا الاتهام. على كل حال يبدو أن الاتهام الأول ينطوي على مغالاة، ذلك أن وجود شريك يملك أغلبية الأسهم لا يعني، في الكويت، أبداً بأنه يملي أوامره على شركاء الأقلية، بل ان العكس هو الصحيح إذ تطرح المشاكل لنقاش وتسويات ملحوظة وغالباً يكون الهدف الوصول إلى اتفاق إجماعي.

ذكرنا سابقاً أن القطاع العام في الكويت يختلف عن نظيره في العربية السعودية

في ناحيتين هامتين، ولقد تفحصنا الأولى منهما. أما الثانية فهي أن في الكويت يتوجب أن يكون الشريك من القطاع الخاص كويتياً بشكل محتم ولا يسمح القانون بأن يكون أجنبياً، إذ لا يجوز لأي أجنبي أن يمتلك عملاً بمفرده أو عقاراً أو سهماً في شركة مساهمة. من الجهة الأخرى ففي العربية السعودية يوجد الكثير من حملة الأسهم الأجانب في المشاريع المشتركة، وهي مشاريع مختلطة بمعنيين: أولاً، بوجود مشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص. وثانياً، بوجود مشاركة سعودية أجنبية. وهذه المشاركة الأخيرة يتألف معظمها من شمال أميركا وأوروبا الغربية. أما المشاركة العربية من غير السعوديين فهي ضئيلة جداً. وملابسات هذا التركيب في القطاع السعودي المختلط شديدة الخطورة. إذ مع أن هذا النموذج يفترض أنه يؤدي إلى تدفق أغنى من التجديد والتكنولوجيا والخبرة الفنية، وهذا حقيقي، فهناك شك كبير بأنه يؤدي بالفعل إلى غرس التكنولوجيا الجديدة في التربة السعودية وتأقلمها. أضف إلى ذلك فإن تسرب الأرباح والرواتب للشريك الأجنبي ورسوم براءات الاختراع تكلف مبالغ جسيمة. وأخيراً فإن الوهم بحدوث تنمية سريعة يخفي البطء الفعلي في تحقيق التنمية الحقيقية النابعة وطنياً والمجهزة بالرجال الوطنيين والمسيرة ذاتياً.

لم يعالج هذا البحث، حتى الآن، ثلاثة من البلدان قيد الدرس، أي المملكة المغربية ولبنان والأردن، حيث يوجد قطاع عام نشيط ولكنه مع ذلك ثانوي بالنسبة للقطاع الخاص. لا يستند هذا الحكم فقط على حجم القطاعين النسبي في كل من البلدان، ولكن أيضاً على مكانتهما في المجتمع، وإلى شعور مسؤولي كل من هذه البلدان أن لديهم نظاماً يهيمن فيه الاقتصاد الحر. إن الإجراءات التنظيمية للسيطرة والتوجيه أو لتكييف وتقييد نشاطات القطاع الخاص، ولتأكيد ضمانات أساسية معينة للصالح العام، هذه الإجراءات هي أضعف ما تكون في لبنان، يلي ذلك المملكة المغربية ثم الأردن. فضلاً عن ذلك فإن الإجراءات الإنمائية الإيجابية المتخذة هي على الأقوى وأفعل ما يكون في الأردن، حيث ان التزام القيادة بالتنمية واضح جداً. والنتائج أيضاً على صعيد النمو الاقتصادي، على الأقل، مرضية تماماً في الأردن.

قبل أن ننتقل إلى تقويم نهائي للتأثير الإنمائي للقطاع العام، والنظام الذي يظهر ويعمل في إطاره والعقائدية التي تكمن من وراء النظام، علينا أن نذكر أن التخطيط الجدي عامل من عوامل المؤشرات على صعيد حجم وفعالية دور القطاع العام. ولقد أدرجنا مؤشرات أخرى لدى الشروع في هذا النقاش. على كل حال فبما

أنه سبق وبحثنا في التخطيط على انفراد فلا حاجة لبحثه هنا ثانية. يكفي هنا لأغراضنا الحاضرة أن نذكر التقويمات التي قدمناها عن التخطيط وتأثيراته كمقرر. وأخيراً فإن مؤشرات أخرى كحساب الميزانية والنفقات التي تضعها الحكومة بخصوص التنمية، على أهميتها، لا تشكل ميزة خاصة لأي نظام اجتماعي ــ اقتصادي. لذلك فإننا لا نتابع بحثها في دراستنا وسوف لا نناقشها في هذا القسم.

نستطيع أن نقوم بتقديم ملاحظات بشكل تلخيصي، على صعيد تقويم دور القطاع العام والنظام الاشتراكي كما هو مطبق في العالم العربي، كمقرر للتنمية. في تقديم استنتاجاتنا لا نعتمد فقط على التحليل الوارد هنا، ولكن أيضاً على بحوثنا أثناء عملنا الميداني وعلى تحليلاتنا في الفصول القطرية في الجزءين الأولين من هذه الدراسة. وسنذكر في ما يلي أربعة استنتاجات:

الأول هو أن كشف الحساب معقد وليس نهائياً. ينتج هذا من التباين في الأداء والإنجاز بين البلدان ذات القطاع العام الكبير داخل نظام ذي ميول اشتراكية، وكذلك التباين بين البلدين اللذين فيهما قطاع عام كبير في إطار من فلسفة الاقتصاد الحر، وبين تلك البلدان التي يهيمن فيها القطاع الخاص. فضلاً عن ذلك فهناك تباين بين مجموعات البلدان الثلاثة. ويزداد التعقيد وعدم الجزم عندما نأخذ بالاعتبار ليس فقط نسب النمو المحقق ولكن أيضاً المؤشرات الأكثر دقة والأقل خضوعاً للقياس التي تدلل على التنمية الأكثر عمقاً.

الاستنتاج الثاني هو كون القطاع العام والنظام والايديولوجية التي تشكل بيئته ليست هي العامل الوحيد الذي يفعل. فهناك عوامل أخرى كثيرة تفعل، وتفعل بقوة، لذلك يستحيل أن نعزو التنمية (أو جزءاً محدوداً من التنمية) إلى أي منها ــ على الأقل كما يفهم مؤلف هذا الكتاب نظام السببية المعقد داخل المنهجية التي تبناها في دراسته. على كل حال فإن الفحص المطول للبلدان الاثني عشر المشمولة في الجزئين الأولين لهذه الدراسة والتحليل في الجزء الحالي يمكننا بأن سنتخلص استنتاجات أولية لاحقاً.

الاستنتاج الثالث هو أن النفط قد زاد من تشويش كشف الحساب. فبعض بلدان النفط تبنى الاشتراكية، كالعراق وليبيا والجزائر، وبعضها الآخر قد تبنى الرأسمالية، كالكويت والعربية السعودية، ولكن مع وجود قطاع عام كبير. لقد تمتعت

الكويت بمعدل نمو عال تقريباً باستمرار وتمتعت أيضاً بمقدار كبير من التنمية. وبينما كان نمو العربية السعودية أيضاً عالياً باستمرار فإن التنمية الأعمق فيها كانت أكثر تواضعاً. وقد كان في العراق وليبيا والجزائر ذبذبات ملحوظة في سياق نموها، بينما العراق والجزائر تمتعا، من عهد حديث، بإنجاز إنمائي مرموق. ومما يضيف إلى تعقيد هذه الصورة أن نقول ان البلدان التي ليس فيها نفط تشارك أيضاً في هذه التباينات.

وأخيراً ففي ما يتعلق بالبلدان الاشتراكية النظام، وهي ما نسلط عليه الأنوار في هذا الجزء من بحثنا، يمكننا استخلاص بعض النتائج الأولية بالرغم من كل التحديدات والتعقيدات التي أشرنا إليها. ومع أنه يصعب علينا للغاية (وربما يستحيل) بأن نعزو نتائج معينة لهذا العامل فإننا نستطيع أن نقول بأنه كان إيجابي الأثر في تشجيع التنمية. أما القناة التي بث تأثيره بواسطتها فلم تكن على العموم خصائصه الهيكلية المؤسسية المميزة ـ كامتلاك وسائل إنتاج هامة، وصنع القرارات مركزياً، والتخطيط البعيد المدى ـ بقدر ما كانت عقائده وفلسفته وقيمه وأهدافه والنواحي التي يشدد عليها. إن السمة العامة الوحيدة في هذا الميدان المعقد الكبير هي أن جميع البلدان التي تبنت الاشتراكية (على طريقتها الخاصة، والحق يقال)، وخصصت مسؤولية جوهرية للقطاع العام، قد أعلنت نفسها مهتمة أشد الاهتمام بالتنمية وبالعدالة الاجتماعية معاً، وقد صانت هذا الاهتمام، وحاولت أن تحدد استراتيجية وتصوغ سياسات وتضع إجراءات تهدف إلى خدمة اهتمامها المسيطر.

لقد أنجزت البلدان المعنية هذا على الغالب، في أحسن الأضواء المنبثقة من إدراكها لطبيعة مهمتها، وكون هذه الأضواء كانت أحياناً خافتة، وكون أخطاء في الحكم قد حدثت وكذلك تباعدات وانحرافات ـ بعضها خطير ـ قد سُمح لها بأن تقع، وكون التناقضات بين المبدأ والتطبيق قد أحاقت بأعمالها ـ كون كل هذا قد حصل لا يمكن أن يخفي الالتزام الأساسي فيها بالتنمية وما تتمتع به من أولوية مستمرة. وقد يسأل سائل: وكيف إذن يمكن أن ينسجم هذا الادعاء مع النتائج المتوسطة في بعض البلدان والنتائج الضعيفة في البعض الآخر؟ يقع الجواب جزئياً في الاعترافات التي قدمناها تواً والتي تتعلق بالتصورات الخاطئة وبتصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات الإنمائية. ولكنه يقع بشكل أشد خطورة، بالانحرافات عن المجرى الذي كان من المتوجب اتباعه منطقياً، لو أن التناسق والانسجام روعيا فيما بين الفلسفة المتبناة والسلوك الفعلي. ويقع الخطأ رئيسياً في الرجال وليس في الأفكار

والنظام. ولا شك بأن التفريق بين الاثنين سيرفضه ويندد به الكثيرون. ولكن حتى بدون التفريق يمكننا أن نقول أنه لو توافر لحاملي المسؤولية خبرة أكثر ولـو منحوا مشاركة شعبية سياسية أكبر وفي الوقت نفسه خضعوا للمحاسبة الشعبية، لكانوا أكثر التصاقاً بالأفكار والمبادىء التي ادعوا السير بهديها. فكلما كان التشابه أكبر بين الأفكار والمسؤولين كلما ازدادت القوة العملية والتشجيع الإيجابي لهذا المقرر، وكلما ازداد تأثير العوامل الإيجابية الأخرى، وكلما ضعفت القوة الكابحة للتنمية. إن هذا الاستنتاج هو أقل من أن يكون فعل إيمان وأكثر التصاقاً بقراءة تجربة العالم العربي في سنوات ما بعد الحرب[٥٧].

٣ ــ المقررات الاجتماعية ــ الثقافية

يشمل الإطار الاجتماعي ــ الثقافي، بشكل عام عدداً كبيراً من العناصر وكلها متعلقة بشكل ظاهر بعملية التنمية، مع أن تأثيرها يختلف في الكثافة وحدوثها يختلف في التوقيت وبالنسبة للمراحل الإنمائية. يمكن تصنيف هذه العناصر إلى فئات كبيرة مثل المنظمات والقوى الاجتماعية والمؤسسات والقيم والتوجه القيمي. وتعتبر المجموعات الأربع التي قدمها مور (Wilbert E. Moore)، أي الإطار العقائدي، والمؤسسي، والتنظيمي، والحوافز، من أوضح وأنفع هذه التصنيفات[٥٨]. ولكن كيفما جرى التعرف إليها أو اختيارها، ومهما كان أسلوب تجميعها، فإن لها مدى بعيداً في تقرير تكوين أو انطلاق التنمية بالإضافة إلى مسيرتها إلى الأمام ونضجها.

لقد عانينا صعوبات جمة ووقعنا في كثير من التردد قبلما وصلنا إلى اختيار المقررات المراد تفحصها في سياق هذه الدراسة. فقد كان هناك على سبيل المثال ما شعر به مؤلف هذا الكتاب من قوة رادعة وهو يتخطى مجال اختصاصه في الاقتصاد إلى مجالات أخرى حتى ولو كانت هذه في «أرض صديقة». ولم ينقطع هذا الشعور مع أن كثيراً من الاقتصاديين المهتمين بأمور التنمية قد فحصوا عوامل اجتماعية ــ ثقافية مختلفة ذات علاقة وبهذا مهدوا جزءاً من الطريق للآخرين. ولكن يظل الاقتصادي متهيباً من خوض ميدان ليس ميدانه الحقيقي، ولهذا فضل معظم رجال الاقتصاد أن لا يطأوا أرضاً خارج حدودهم. ونعتبرها خطوة تعكس الشهامة عندما يتقدم عالم اجتماعي (سوسيولوجي) مرموق ويقول بأن «الشكوى المألوفة والمتواترة التي يرفعها

كثير من العلماء الاجتماعيين وعلماء العلم الإنساني (الانثروبولوجي) بأن رجال الاقتصاد لا ينظرون النظرة اللائقة إلى العوامل الثقافية أو الاجتماعية أو العوامل المؤسسية لا تكاد تكون مبررة إذا طبقناها على الاقتصاديين الذين يدرسون النمو الاقتصادي»[٥٩]. وفي الواقع، لم ينطبق هذا الحكم الرحيم على كثير من رجال اقتصاد التنمية المعروفين في أوائل سنة ١٩٦١ عندما أطلق هذا الحكم.

في المقام الثاني، فإن مجموعة العوامل الاجتماعية ـ الثقافية ذات العلاقة واسعة كل الاتساع ولها درجات متفاوتة من التأثير على التنمية. وكما هي الحال في المقررات الاقتصادية والسياسية ـ الإدارية ينبغي أن يفسح المجال للتمييز فيما بين المؤشرات والعوامل والمقررات، والأخيرة هي عوامل نشيطة وقوية، من النوع المحرك الرئيسي أكثر من العوامل الأخرى التي تؤثر عن بعد. أضف إلى ذلك أن العوامل الاجتماعية ـ الثقافية تعتبر أكثر غموضاً في عملها وهناك صعوبة قصوى في التعرف إليها أو إسنادها[٦٠].

يحيط بتصميم هذا الجزء من الدراسة مشكلة أخرى. ونعني بها اختيار المقررات ذات العلاقة الوثيقة والتأثير القوي على مسيرة التنمية والتي يمكن أن يقال بأنها مشمولة بشكل بديهي. وكان الشرط الآخر هو أن يكون فعل هذه المقررات من جهة قابلاً للمراقبة والتتبع بسهولة نسبية دون الانغماس، من الجهة الأخرى، في تحليل مهني معقد ومتعمق للمقررات المختارة كمجالات للدراسة في حد ذاتها، التي قد تحول البحث الحالي إلى بحث اجتماعي وثقافي لا إنمائي. فلنشرح ما نعني: إن فحص النظام العائلي الموجود في بلد ما ، أو قوة الحافز على صعيد علاقته بالتنمية شيء، وفحص النظرية المتعلقة بالنظام العائلي أو بالحافز، بالجدارة والاستحقاق الملائمين والتورط في دقائق هذا الفحص وتناقضاته، شيء آخر. ويمكن أن نقوم بالمهمة الأولى المحدودة ببعض المطالعة وبعض التفكير وبعض الملاحظة والتمعن المركز بالتنمية، في حين يتطلب الواجب الثاني الأبعد مدى منا مطالعة أكثر بكثير ومعرفة أعمق بكثير بالمجالات الاجتماعية ـ الثقافية، كما يقتضي تحليلاً أوفى بكثير لمختلف نواحي النظرية. ولكن هذا الواجب الأخير قد يؤدي إلى تفهم محدود أكثر لتأثير هذه الظاهرة على التنمية، لأن الدقة وظلال المعاني والتعقيد في مثل هذه الطريقة من المعالجة، تتطلب منا تحديدات ليس لها نهاية، وتفرض محاذير وترددات، وربما تنتهي إلى نتائج أقل حسماً.

لقد واجه مؤلف هذا الكتاب شتى أنواع المشاكل والمتاعب في هذا الجزء من الدراسة ـ مشاكل ذات طبيعة أكثر عمومية. إحداها مرور عهد اليسر بخصوص النظرية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية. ونشير هنا بحالة خاصة إلى حقبة الخمسينات عندما كانت صفات المجتمع التقليدي وتحاليل البنية الاجتماعية والتغير الاجتماعي التي قام بها علماء الاجتماع البارزون، محددة الخطوط وتأكيدية أكثر مما أصبحت منذ ذلك الحين. ويمكن تسمية هذا العهد بعهد بارسونز (Parsons). ولكن ساهم بالسير على نفس خط سير بارسونز، آخرون مثل هوزلتز (Bert F. Hozetitz)، وسملزر (Neil G. Smelser)، ومور (Willbert E. Moore)، وآخرون[٦١]. ساد هذا العهد إلى حد بعيد صيغ محددة الخطوط لنمطيات(*) مزدوجة: مثل نمطية التوجه التقليدي المعيق للتنمية، مقابل التوجه الإنمائي المشجع. (يذكر هذا التنميط المبسط بالمقارنات بين الهنود ورعاة البقر أو الفتيان الأردياء مقابل الفتيان الصالحين!!). ونشير هنا إلى عدد من الصيغ، والنمطيات، والتوصيفات البيانية ذات العلاقة. واحدة من الصيغ المعروفة جيداً تضع الإنجازات مقابل التطلعات بصفتها أنماطاً ذات توجه قيمي، كما تضع الكونية مقابل التخصيصية(**) كأنموذجيات للغرض الاجتماعي، والتحديد مقابل الانفلاش بالنسبة لبؤرة أو تركيز الاهتمام، والانفعال مقابل الحياد الانفعالي بالنسبة لنظام مجابهة المآزق(***).

إننا لا نعني ضمناً هنا بأن هذه الصيغة قد طبقت تطبيقاً عاماً، دون تحفظات ومحاذير قدمها بارسنز والآخرون الذين تقبلوها. في الواقع، لا يعتبر هوزلتز المواجهة أو المقارنة الأخيرة ذات علاقة بتفهم النمو الاقتصادي[٦٢]. كذلك لا ندعي هنا أنها قد فقدت فائدتها بعد أن مضى ٢٠ أو ٢٥ سنة على صياغتها. أما ما نهدف بأن نشير إليه فهو بأنه يجري تساؤل أوسع نطاقاً بخصوص الصيغة وقلة الرضاء بها كمفتاح لتفهم تصرف أو سلوك أعضاء مجتمع تقليدي مقابل أعضاء مجتمع حديث.

بالحقيقة قد عانت فكرة «التقليد مقابل التحديث» بأكملها تغيراً ملحوظاً على صعيد أساسي واحد. وهكذا فإن هناك قبولاً اليوم بالادعاء بأنه يوجد تمييز على نطاق

(*) أي Typologies.

(**) أي Universalism vs. Particularism.

(***) أي Affectivity vs. Affective-neutrality.

أكبر مما كان معترفاً به. فضلاً عن ذلك، لا يعتقد بأن المجتمعات تنتقل بشكل مستمر أو «خطّي» من البدائية إلى التقليد، ثم إلى التحديث، بل هناك جزر من التحديث جنباً إلى جنب وفي وقت واحد، مع التقليد بينما تقف جزر أخرى في مرحلة انتقالية واضحة كل الوضوح. إن هذا التقطع والتمايز ينفي وجود تحرك أو علاقة (ولو ضمنية) ذات خط أو اتجاه واحد.

يمكن شرح النقطة الأخيرة عبر التساؤل المتزايد اليوم حول الفكرة المقبولة سابقاً والتي تقول بأن القيم الفردية الموجهة توجيهاً إنجازياً تعتبر مشجعة إنمائياً أكثر من القيم الموجهة توجيهاً جماعياً. هذا أبعد من أن يقبله كتاب اليوم، أولئك الذين يصرون بأن التنمية ينبغي أن تكون موجهة صوب إشباع الحاجات الشعبية، وأن المجتمع الذي ينشد تنمية عميقة بهذا المعنى ينبغي أن يطور أهدافاً شعبية ويتابعها على صعيد شعبي. إن ارتقاء التفكير قد نتج من التحرر الذي حققه المفكرون المختصون بالتنمية اليوم من النماذج والقيم الغربية (ما يفترضه عادة التحديث والتغريب)[٦٣]. بكلمات أخرى ان النوع الموجه ـ فردياً وإنجازياً ـ يلائم بشكل أكبر قيم الرأسمالية الغربية والاقتصاد الحر الغربي، بينما النوع الموجه شعبياً يلائم بشكل أكبر القيم الاشتراكية في العالم الثالث أو رأسمالية الدولة.

يمكن أن نختار مثلاً آخر من نطاق المؤسسات والمنظمات الاجتماعية ونعني به حجم العائلة والرأي القائل بأن العائلة المصغرة (النواة) أكثر ملاءمة من العائلة الموسعة لمتطلبات البلدان النامية. إن هذا الرأي يخضع لكثير من التحفظ والاستدراك اليوم، إذ ان مهام العائلة الموسعة ما تزال تجعل منها مؤسسة تخدم معظم مجتمعات العالم الثالث. وأخيراً فإن الحراك الاجتماعي، بكل ما فيه من قوة في مد يد العون لتشجيع التنمية عن طريق تقوية الحافز، هو، مع ذلك، معرض في مضمونها الغربي، لنقد جدي من وجهة نظر مجتمعات العالم الثالث[٦٤]. إن الحراك الاجتماعي، كما يفهمه العالم الغربي، يشدد على قابلية الحركة الفردية ويتعلق بها، على طول السلم العمودي للثروة الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي. وإنه بشكل أساسي موجه توجيهاً فردياً. ويمكن للإنسان أن يتساءل على الأقل عن علاقة هذه القوة على صعيد العالم الثالث، حيث تدعو الحاجة إلى التوجه الجماعي لوقف أو على الأقل لعرقلة السعي إلى السلطة الفردية وتجميع الثروة على حساب كافة المجتمع ـ بحيث

يتسلق الأفراد الطمـوحـون بطمع وقوة على ظهور الكثيرين أثناء تشوقهم للتحرك العمودي.

هناك مشكلة مختلفة، وإنها لمشكلة تضع غشاوة على أبصار المراقب، ونعني بها بطء التغير في القوى والقيم والمؤسسات الاجتماعية ــ الثقافية، مما يؤدي إلى إبطاء عملها في المجتمع كمقررات للتنمية. إنها أبطأ حركة من المقررات السياسية، ويكفي أن يعود ذلك إلى أن التحرك السياسي يمكن أن يتبلور فجأة وخاصة عندما تنحرف المؤسسات السياسية والقوى السياسية بشكل شديد عن مجرى أو نمط تسير فيه إلى مجرى أو نمط آخر. ومع أن التغير السياسي هو تغير في المجتمع ولذا فإنه يحدث ببطء إلا أنه يمكن أيضاً لمجموعة ذات عزم تولت السلطة بأن تقوم بالتغيير السياسي بسرعة وبواسطة المراسيم، مستمدة الشرعية من القوة أو العنف[٦٥]. إن التغير الحاصل بهذا الشكل هو تغير بالمؤسسات (بمعنى المنظمات) وإعادة هيكلة القوة وإعادة تمركزها. ولكن ينبغي أن لا نقلل من تقدير أهمية هذا النوع من التغير، إذ يمكن أن يصمم ويسير بحيث ينتج النوع الآخر الأبطأ من التغير في المجتمع بأكمله: في مواقفه السياسية وفي قيمه وأهدافه.

لو وضعنا هذه المقارنة جانباً لوجدنا، دون شك، أن الإطار الاجتماعي يتغير ببطء، وإلى هذا الحد فتحوله الذي يستغرق أمداً طويلاً يمكنه أن يعاصر أو يزامن كثيراً من التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية. ولكن في المدى القصير تبدو العوامل الاجتماعية ــ الثقافية وكأنها لا تتغير، وبالمقارنة فإن العوامل الاقتصـادية والسياسية أقل استقراراً أو مقاومة للتغير. إن التباين في سرعة الحركة يعقّد تقويم التغير الاجتماعي ــ الثقافي ومساهمة العوامل الاجتماعية ــ الثقافية في التغير الإنمائي، وكون التحول الاجتماعي ــ الثقافي يبدو بطيئاً جداً أو حتى غائباً في المدى القصير، هـو في الوقت ذاتـه مـظهـر خـدّاع لا يقـدّر معـه حق التقـديـر قـوة العـوامـل الاجتماعية ــ الثقافية على التأثير على مجرى التنمية وكثافتها ومحتـواهـا. فالضرورة إذن التي تدعونا إلى الاعتراف ببطء عملية التنمية تبدو ملزمة أكثر لأن التحول الذي يشكل التنمية يشمل، كجزء من أجزاء نسيجه، التحول الاجتماعي ــ الثقافي.

لقد شددنا من قبل على أن التنديد بالنزعة التقليدية في الكتابات عن التنمية وعن المسائل الاجتماعية في أوائل سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانيـة تضمن ــ أو أشار بصراحة ــ بأن هذه النزعة لا تشجع التنمية، وأن المجتمعات تتحرك

نوعاً ما في خط متصل من الحالة التقليدية إلى الحالة العصرية(٦٦). وقد شددنا من قبل على أن وجهة النظر هذه أقل قبولاً اليوم لأنها استبدلت باعتراف أوسع بالتعايش والتفاعل المتبادل ما بين جزر أو جيوب التقليد وجزر التحديث في نفس الوقت ونفس المجتمع. هذا ويضاف هنا الاعتراف بأن القوى الاجتماعية ـ الثقافية، والمؤسسات والقيم، تتغير فحوى وشكلاً. كل هذا يرسم أمامنا سؤالين: هل هذا التغير عفوي؟ هل يمكن خلقه عن عمد و/أو يمكن أن تؤثر فيه جماعات أو أفراد يعملون بشكل مقصود عن طريق وسائل الإعلام وعن طريق النظام التربوي أو الكتابة؟ وإذا كان هذا التغير عن عمد (مقابل العفوي أو غير الواعي) ممكناً، فهل تحتاج التنمية إلى تحديث بشكل شامل أو أنها يمكن أن تتوافق مع التحديث الانتقائي؟

لهذه الأسئلة أهمية كبيرة. ولكننا لن نقوم باستكشاف أبعادها مباشرة هنا. وبدلاً عن ذلك فقد سنحت الفرصة وستسنح ثانية في سياق تحليلنا، لنشير إلى أن القوى النشيطة والمؤسسات الفاعلة في المجتمع لها الإمكانيات الكافية لتصميم، بل بالفعل قد صممت، التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي والتحديث. ويمكن أن يكون هذا انتقائياً بل يجب أن يكون كذلك، وليس هناك أي مضمار يمكن ممارسة الانتقاء فيه، أفضل من التربية. ولكن الاختيار فيما بين التحديث الكاسح والتحديث الانتقائي يصل إلى كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية. ولحسن حظ العالم العربي حدث تمحور أو تأقطب في وجهتي النظر في السابق مما جعل دعاة وجهتي النظر المتعارضتين يشتبكون في مناظرات كلامية ومبددة للوقت والجهد، أما الآن فإن هذا الصراع والجدال قد أخلى مكانه ليحل محله قبول أكبر للتمايز ومقاربة متعددة الزوايا للمسألة. لكن هذا القول لا يعني أن هناك ما يشبه الإجماع أو التوافق على ما يجب إهماله من الماضي وما ينبغي الاحتفاظ به. إن الفترة التي نعيشها حالياً هي فترة حوار يدور حول هذه القضية، وتشمل هذه القضية مساحة واسعة للاستكشاف. ففضلاً عن المؤسسات والقيم الاجتماعية ـ الثقافية، يشمل الحوار أسئلة تدور حول غاية وهدف التنمية، والحافز والنظام الاجتماعي ـ الاقتصادي، وحتى التكنولوجيا و «حزمة الإنتاج» أو تركيبته. وعلى ذلك فإننا يجب أن نعترف بأن الفريق المحاور الذي يتحدى مفاهيم وقواعد التحديث كما سلمها لنا العلماء الذين يبشرون بالتحديث على أنه التغريب هو الفريق الأقل عدداً بكثير من الفريق الآخر، كما أن من يستمعون إليه يتناقص عددهم وشأنهم الفكري.

إن آخر نقطة نشدد عليها قبل ما نستمر في فحص المقررات الاجتماعية الثقافية المختارة، هي التفاعل المتبادل فيما بين التغير الاقتصادي والتغير الاجتماعي ـ الثقافي. حتى الآن تركز النقاش على تأثير العوامل الاجتماعية ـ الثقافية على مسيرة التنمية. ويوحي هذا بتحرك ذي اتجاه واحد. ولكن بالفعل هناك تحرك ذو اتجاهين حيث يؤثر التغير الاقتصادي بدوره أيضاً على العوامل الثقافية الاجتماعية. فللتنمية الاقتصادية منطقها الخاص وقوتها الخاصة، وهي بدورها تؤثر على شكل واتجاه وفحوى وقدرة القوى الاجتماعية الثقافية. ولكن على أهمية هذه النقطة، فإننا لن نمعن النظر فيها هنا، لأن تشديدنا ينصب على تأثير المقررات الاجتماعية ـ الثقافية على التنمية، ولكن وخلال كل النقاش يجب أن ندرك تماماً بأن هناك تفاعلاً متبادلاً وعلاقة متبادلة. فمجموعتا القوى تؤثر الواحدة منهما على الأخرى وتقرر الواحدة الأخرى تماماً كما يفعل طرفا المعادلة الآنية في الجبر. إنما نحن نهتم، في السياق الحالي، بفعل الطرف الذي يشمل العوامل الاجتماعية ـ الثقافية.

لقد اخترنا خمسة مقررات اجتماعية ـ ثقافية للفحص في هذه الدراسة: الأربعة الأولى، أي التربية، وقبول التبدل التكنولوجي، وعوامل التغير، والحوافز، هي إما مقررات مفردة أو مجموعات متجانسة. أما المقرر الخامس فهو بالفعل بند مركب من عناصر مختلفة أو سلة فيها العديد من البنود ملقاة مع بعضها البعض، ونعني بها الحراك الاجتماعي، والعائلة ونظام السلطة، والنزعة التقليدية مقابل الحداثة في المواقف، ورموز المكانة الاجتماعية(*). هذا ونحن ندرك الآن (عندما كدنا أن ننتهي من كتابة دراستنا) أن تجميع هذه العوامل معاً كان خطأ في التصميم الأصلي. ولكن هذا الخطأ عندما ارتكبناه في البداية بررناه بكوننا بالفعل نحتاج إلى «السلة» للعناية بعدد من البنود التي لا يمكن أن ينال أي منها حقه المنفرد من العناية والفحص الموسع في الدراسات أو البحوث الميدانية المتعلقة بالموضوع. وقد ثبتت لنا واقعية ما توقعناه في ما تلا ذلك من المطالعة في المكتبات والأبحاث الميدانية. ولكن هذا لا يبرىء تماماً تصميم الدراسة من النتائج السلبية لتجميع أربعة بنود مختلفة بعضها مع بعض.

سنفحص المقررات الخمسة أو المجموعات الخمس حسب الترتيب الذي أدرجناها به في الفقرة السابقة. وعلى غرار المقررات الاقتصادية وفيما بعد المقررات

(*) Status Symbols.

السياسية ـ الإدارية، فإننا سنجري تفحص عمل المقررات التي تشغلنا الآن عن طريق دراسة أوضاع المنطقة المتعددة الجوانب والبحث الميداني الذي قمنا به. أما المصدر الأول فقد ثبت بأنه شحيح المراجع وعام في طبيعته، ومن هنا كان اعتمادنا المكثف على المصدر الثاني.

١ ـ المقرر الأول هو التربية: مستواها وانتشارها ومحتواها وفلسفتها، ومنهجيتها (بما في ذلك مدى التجارب والأبحاث والاستشكاف الفكري)، وعلاقة كل ذلك بالتنمية. هذا أوضح عامل اجتماعي ـ ثقافي في التنمية، وخاصة إذا فهم بأنه يشمل التدريب المهني كما في الدراسة. في هذه الحالة، فإن ما هو مقبول حسب الإدراك شبه العفوي يمكن أيضاً إثباته بوسائل علمية أقوى وأوضح. فبفضل الإدراك الأول والتحسس الذهني نرى أن التربية ليست فقط وسيلة للتنمية إنما هي أيضاً غاية لها. إن اكتساب المعرفة والمهارات ذات القوة التحليلية، وإمكانية السيطرة على البيئة، هما بكل وضوح من أدوات الإنجاز الإنمائي. وبالمماثلة فهما رموز ومظاهر للتنمية[٦٧].

إن ما هو مقبول على المستوى الإدراكي الحسي يبقى مقبولاً على المستوى النظري والتحليلي. ولكن يقتضي إدراج بعض الملاحظات التي تتعلق بوظائف التربية كوسيلة أو كغاية للتنمية. وسنحصر بحثنا بملاحظتين تدور الأولى منهما حول المحتوى والنوعية، والمنهجية المستخدمة في التربية. وتدور الثانية حول المستفيدين الحقيقيين من التربية وكيف يساعد تعليمهم النظامي على تنشئتهم الاجتماعية بشكلها العريض.

لقد سنحت فرص متعددة في الفصول القطرية في الجزئين الأولين وأيضاً في هذا الجزء للتشديد على أهمية محتوى ونوعية التربية والمنهجية المستخدمة فيها. ولقد حفز هذا التشديد إيماننا بأن علاقة التربية بالتنمية تنتج أساساً من محتواها ونوعيتها ومنهجيتها، (وتؤكد هذه العلاقة على وصول انتشار التربية إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين، ولكن هذه النقطة الثانية ستنال منا الاهتمام اللازم في ما بعد).

إن العلاقة التي تكمن في جذورها الصلة الوثيقة يمكن أن تظهر على أحسن ما يكون إذا اعتبرنا التربية وسيلة للتنمية. في هذه الحالة يصبح نوع المعرفة والمهارات المتاحة، والاستكشاف الفكري المشجع، والمقدرة على السيطرة على البيئة، وعادات العمل ضمن فريق ـ والجوانب الأخرى للنوعية والمحتوى والمنهجية الملائمة ـ تصبح

بحالة خاصة ذات علاقة بموضوعنا. وتختلف متطلبات البيئة من مرحلة من مراحل التنمية إلى أخرى، وكذلك بين كل دورة من دورات التربية وأخرى، وبين التدريب التربوي الأكاديمي من جهة، والحرفي أو المهني من جهة أخرى.

لقد تقدمنا ببعض الأفكار بخصوص هذه المتطلبات في الفقرة الأولى من هذا الفصل عندما قمنا بفحص القوى العاملة كأحد المقررات الاقتصادية. ولكن رغم أهمية نوعية التربية كوسيلة للتنمية لا يجوز أن يخفي ذلك أهمية نوعية التربية كغاية في حد ذاتها. إنه لمن الأهمية بمكان للمجتمع أن يعرف ماهية التربية التي يتمتع بها الرجال والنساء الذين يشكلونه وما هي معارفهم ومهاراتهم «ونظرتهم العالمية» وقيمهم، وكيف اكتسبوها. إن هؤلاء الرجال والنساء (وفي الواقع كل المواطنين) هم الهدف النهائي للتنمية، ونوعية الحياة التي يستطيعون أن يعيشوها تشكل حكمًا صارماً على التربية، وبصفة أعم التنشئة الاجتماعية التي حصلوا عليها.

هذا الاعتبار الأخير هو بمثابة جسر يصل الصفة الأولى بالثانية. وهذه الأخيرة تبرز دور انتشار التربية وتعلق أهمية كبيرة على المستفيدين منها. ومما يتعلق بالموضوع تعلقاً وثيقاً هو أن نسأل: من في المجتمع يحصل بالتأكيد على التربية؟ ليس هذا السؤال سؤالاً إنشائياً وشكلياً، رغم الانتشار الواضح الشاسع للتسهيلات التربوية العربية جغرافياً وبين فئات السكان. وبالتأكيد فإن توافر التعليم المجاني على جميع المستويات يجعل سؤالنا يبدو أقل استعجالاً بكثير مما كان عليه في سنوات الاستقلال المبكرة للدول العربية قيد الدرس.

ولكن الانتشار النظري للتعليم الأكاديمي في كلا المعنيين المذكورين، وعدم تكلفته، وتساوي الفرص الظاهرة هذه كلها ينبغي أن لا تخفي الحقيقة بأن الانتشار ما فتىء محدوداً جداً، والتكاليف حجر عثرة في سبيل الكثيرين، والمساواة مقيدة. والحق يقال أن التعليم العام في معظم بلدان العالم الثالث لا يزال هدفاً للمستقبل البعيد. ولقد رأينا أنه في العالم العربي ككل، يكاد معدل من هم في سن الدراسة ويذهبون إلى المدرسة لا يصل إلى أكثر من ٦٠ بالمئة من المجموع، أما البنات فيمثلن نسبة أدنى بكثير. أضف إلى ذلك أن معدل التخلف عن المتابعة (أي التسرب) عالٍ جداً، وينجم عن ذلك أن نسبة ضئيلة جداً من الطلاب الذين هم في المرحلة الابتدائية تنهي المرحلة الثانوية. وبالمماثلة يمكننا أن نقول ان التدريب الحرفي المتوافر لا يجذب إلا نسبة لا يعتد بها من فتيان المدارس.

أما مجانية التعليم فهي حقيقة واقعية (أو تكاد تكون هكذا) في النظام الوطني في البلدان العربية، ولكن فقط بالنسبة لأولئك الذين يلتحقون بالمدارس بالفعل. فضلاً عن ذلك فإن الضغط الاقتصادي على الكثيرين جداً من الوالدين يرغم ملايين الطلاب إما على الاستغناء عن المدرسة كلياً كي يعملوا ويساعدوا عائلاتهم، أو على ترك المدرسة وهم بعد في مستوى مدرسي منخفض جداً فينتكصون إلى الأمية بعد بضع سنين من عدم الدوام المدرسي. وبكلمات أخرى علينا أن ننظر إلى التكاليف التربوية ليس بمجرد كونها أقساطاً مدرسية تدفع ولكن أيضاً ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الدخل الذي يجب أن يتخلى عنه الوالد إذا أرسل أولاده إلى المدرسة. فإذا لم يكن باستطاعته أن يستغني عن مثل هذا الدخل تكون التكاليف بالنسبة إليه مانعة بالفعل.

وأخيراً فإن الفرص ليست متساوية. فبينما يبدو ظاهرياً أن ليس هناك أي قيد أو تمييز، فإن التمييز موجود بالفعل. وهكذا تشكل مشكلة التكاليف التي أشرنا إليها تواً، تحديداً فعالاً للفرص. وما زال النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في دخول الطلاب إلى المدارس وخاصة عندما تكون المقاعد محدودة في مؤسسات التعليم العالي. وإذا سلمنا بالعراقيل التي تواجه عمل التربية الجامعية وما لها من تأثير عكسي على نوعية التربية، تصبح المساواة ترزح تحت نير القيود إلى حد يجعل الأغنياء يرسلون أبناءهم وبناتهم إلى جامعات من نوع أفضل سواء كانت وطنية أو في الخارج، وينال خريجو مثل هذه الجامعات (الباهظة التكاليف) حظوة في سوق العمل ويكسبون دخولاً أعلى من دخول خريجي الجامعات الوطنية، ويصبحون قادرين بدورهم على إرسال أبنائهم وبناتهم إلى جامعات من النوع الأفضل. وهكذا تتم الدورة الضيقة للفرص الفعلية.

إن نتائج هذه القيود على الانتشار الصحيح للتربية لم تلاقِ ما يليق بها من الانتباه في العالم العربي. حتى في تلك البلدان التي حصل فيها تحول اشتراكي، لا تلعب التربية بعد دورها الكامل كمهمة اجتماعية، إذ لا تزال تعالج وكأنها شأن فردي. ومما يجدر قوله أن بروز نخبة مثقفة قادرة على بناء قوة ونفوذ وثروات لنفسها، لم يحرك أي شعور بالخجل الاجتماعي ولم يوجه إليه حتى ألطف عبارات التنديد. من الواضح، من وجهة النظر الاجتماعية المتضمنة في دراستنا هذه، أن التربية لا تستطيع أن تساهم مساهمة فعالة في التنمية (سواء كوسيلة أو كغاية) ما لم تكن تتمتع بمضمون اجتماعي أوضح بكثير من المضمون الحالي.

يتركز التقويم التالي، بخصوص التربية والتدريب كمقرر للتنمية، بالدرجة الأولى، على التربية كتدفق ونعني بذلك، على مجرى التربية الحالية بما يشمل قيمها ومحتواها ومنهجيتها، كما هي متوافرة اليوم، وكذلك على الانتساب الحالي في كل دورة من الدورات الدراسية الثلاث. أما «المعين» من المتعلمين، أي أولئك الذين سبق أن مروا بدورات التعليم وتركوا النظام فسيبقون خارج نطاق دراستنا بشكل ملحوظ. وهذا «المعين» له علاقة ببحثنا لا تقل عن علاقة التدفق، إذا أخذنا بعين الاعتبار حجمه وأنه يضم العناصر المثقفة للقوى العاملة الإجمالية التي تعمل للاكتساب في الاقتصاد وعادة تكون نشيطة في كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية. على كل حال ليس بالإمكان مناقشة وتقويم هذا المعين لأن المعلومات المتعلقة به ليست متوافرة. هناك تخمينات، أو تقديرات إذا رغب المراقب بأن يكون متساهلاً، تتعلق بسنين مختلفة لمختلف الدول العربية بالنسبة لعدد المتعلمين. ولكن حتى عندما تتقيد هذه التقديرات بفترة معينة من العمر، مثلاً من ١٥ إلى ٢٤ سنة، تبقى قديمة ولا يمكن الاعتماد عليها كل الاعتماد. فضلاً عن ذلك فإن خلفية المتعلمين تختلف اختلافاً بيناً، ليس فقط في ما يتعلق بمستوياتهم الفردية، ولكن أيضاً بالأنظمة التي تعلموا ضمنها، والدورات التي حضروها، وأخيراً أساليب التدريس التي اختبروها. وإذن فما على الباحث إلا أن يقصر دراسته على التدفق فقط، أي على من هم في «الأنبوب» وعلى الأنظمة التربوية النافذة حالياً.

بمعنى هام واحد يبدو لنا أن هذا التدفق له أهمية إنمائية أكثر من معين الرجال والنساء المتعلمين، لأن الأول هو الذي سيؤثر على مسيرة التنمية للعديد من السنين القادمة. على كل حال، وإلى مدى ملحوظ، لا يختلف التدفق والمعين اختلافاً كثيراً في أهليتهما، إذ انه، وعلى المدى القصير أو حتى على المدى المتوسط لم تطرأ على المضمون والمنهجية تغييرات كثيرة. وهذا يصدق تماماً إذا أخرجنا السنوات القليلة الماضية عن نطاق بحثنا، لأن سنوات ما بعد الحرب وحتى أواخر الستينات لم تشاهد تغيراً ملحوظاً لا في نوعية التربية العربية ولا في كميتها.

إذا نظرنا نظرة عامة نجد أن الأنظمة الوطنية في البلدان الإثني عشر التي يشملها بحثنا تنطوي على كثير من التشابه. فداخل البلد الواحد ليس هناك إلا فرق ضئيل جداً، إذا وجد، بين برنامج مدرسة وأخرى، وحتى بين برنامج جامعة وأخرى. وبشكل يكاد يكون غير متغير، ما زال ينظر إلى التربية كعملية ذات اتجاه

واحد: فالمعلم يقدم المعلومات والطلاب يستوعبونها، عادة عن طريق ذاكرتهم. وأيضاً بشكل يكاد يكون دون استثناء هناك نقص في الأدوات المخبرية والمكتبات المدرسية والمجلات والوسائل السمعية ـ البصرية. وباستثناءات قليلة، تعتبر المعرفة الملقنة مقدسة: يصبها المعلم الذي يحذقها، في آذان الطلاب أو التلاميذ الذين ما عليهم إلا أن يستوعبوها دون إثارة أسئلة حولها. ولقد جاء هذا من الجو الموروث والمحتفظ به والذي يسود فيه الاعتقاد أنه ليس هناك إلا سبيل واحد إلى الحقيقة، وهذا يكمن في نصوص الكتب المدرسية أو في المحاضرات التي تلقى. فضلاً عن ذلك فإن اليد الثابتة والواثقة للأستاذ أو المعلم هي التي تضع الطالب أو التلميذ في هذا السبيل إلى المعرفة.

إن أسلوب اعتبار «الحقائق» الملقنة طروحات يمكن أن تؤكد أو ترفض، لم يزل غير مقبول إلا بالنسبة إلى العلوم الطبيعية، وهنا أيضاً لم تظهر فكرة طرح التساؤلات وتحدي التأكيدات إلّا مؤخراً. ولكن حتى في هذا المجال تبين لنا من المقابلات التي أجريناها في بلد اثر آخر بأن الطلاب يشعرون براحة أوفر بكثير عندما تعطى لهم المعلومات على اعتبارها «حقائق نهائية» ما عليهم إلا أن يودعوها في ذاكرتهم. ويكاد هذا يكون حقيقة عامة في ما يختص بالعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. وأخيراً، وفي قائمة من التعميمات التي يمكن توسيعها، ما زالت المحاضرة تلعب الدور الأكبر وتحتل مكانة الشرف بين أساليب وتقنيات التعليم. ولا تستعمل المناقشة، أي الأخذ والرد فيما بين الطلاب أو فيما بينهم وبين أساتذتهم، إلا قليلاً خاصة على المستويات التي هي دون المستويات الجامعية. ولكن حتى في المستويات الجامعية، عندما تقام حلقات دراسية أو ورشات دراسية ما زال الأساتذة يميلون إلى إلقاء المحاضرات ـ إذا لم نقل أنهم يتكلمون بكل ثقة وكأنهم معصومون عن الخطأ[٦٨].

أما على صعيد التدريب الحرفي والمهني فإن العلل التي عانت منها الأنظمة التربوية الوطنية كانت، حتى عهد حديث، ليست دون علاقة بالعلل في الدراسة الأكاديمية على وجه العموم ولم تختلف عنها. وهكذا فقد كانت الأدوات والتسهيلات المتوافرة للتدريب في كل بلد تقريباً أقل من الكفاية. فضلاً عن ذلك فقد أظهر الأساتذة في معظم الحالات تفضيلاً للمحاضرات على التدريب التطبيقي وإرشاد المتدربين عن طريق التجارب. لقد كانت كتب التدريب والمراجع والأجهزة المساعدة الأخرى على الإجمال من إنتاج أجنبي ولم تكيّف بشكل كاف لتناسب الحاجات

المحلية، وجاءت ترجمات الكتب دون المستوى المطلوب. والواقع أنه، حتى هذه الأيام، ما زال مراجع التدريب(*) باللغات الأجنبية، وهذا يشكل صعوبة مزدوجة للمتدربين: أن يتعرفوا على المضمون، وأن يعانوا الدراسة بلغة ليست لغتهم الأم. وأخيراً، اعتاد من هم في مرحلة التدريب بأن يترددوا أثناء تقدمهم إلى مهنة فنية كالهندسة، حتى عهد حديث جداً، خوفاً من أن «تتلوث أيديهم بأوساخ الآلات». أما في المستويات الدنيا، فإن المشرفين أو مراقبي العمل يرغبون بأن يصلوا إلى ما يصبون إليه من عمل ومكانة دون أن يرتقوا درجات السلم صعوداً من الدرجة الدنيا من العمل.

وكما في مجالات أخرى كثيرة، يبرز لبنان بشكل يختلف تماماً عن البلدان الإثني عشر قيد هذه الدراسة في ما يختص بالتربية الأكاديمية. فبينما يصح أن نقول بأن نظامه التربوي الرسمي يماثل تماماً نظائره في البلدان الأخرى نرى بالمقارنة أن مجالات وإمكانيات نظامه التربوي الخاص فريدة من نوعها. لقد احتكر النظام الخاص، حتى عهد حديث، كافة نواحي التربية في الدورتين الثانية والثالثة، بينما حصر التعليم الرسمي بالدورة الأولى. ولكن حتى هنا كانت إنجازات النظام الرسمي على مستويات أدنى بكثير من مستويات النظام الخاص. وما زال هذا الأخير متفوقاً على الصعد الابتدائية والثانوية والتعليم العالي، في كل من نوعية التربية وعدد الطلاب. وما فتىء النظام الأجنبي ذا أهمية إجمالية كبيرة مع أن هذه الأهمية أصبحت أقل مما كانت عليه في سنوات ما بعد الحرب المبكرة، وما زالت نسبة مفرطة من المثقفين في البلاد قد حصّلت تعليمها ودراستها الجامعية في معاهد أجنبية خاصة.

وتستمر البنية الحالية عن عمد. ومع أن هناك ضغطاً متصاعداً لجعل النظام العام يرتفع بأهميته النسبية، فقل من ينادي بخفض دور المدارس الخاص والجامعات بالقيم المطلقة. صحيح أن نظام التعليم الخاص في الدورات الابتدائية والثانوية يتوافق كثيراً مع النظام الرسمي، إلا أن هناك مرونة في ما يختص بكتب النصوص والتقنيات والأساليب التدريسية. وهناك مرونة أخرى في السماح للمدارس بأن تعد مرشحيها للبكالوريا العامة أو البكالوريا الفرنسية أو شهادة التعلم العام (G.C.E.)

(*) أو الأدلة (Manuals).

الانكليزية. أما درجات الحرية على المستوى الجامعي فإنها أكثر اتساعاً. وليس هناك في أي قطر عربي آخر مثل هذه المرونة.

لهذه السمات الخاصة التي للنظام اللبناني التربوي الإجمالي دلائل إنمائية هامة. فمناخ الحرية والمرونة يتمم الجو العام من الحرية ومجالات المبادرة الفردية. فهو يشجع الابتكار والريادة الاقتصادية، ويميل بدرجة أقل إلى التحجر والجمود في البحث عن حلول لبعض المعضلات، أو في تصميم الأطر لفهم القضايا الأكاديمية أو القضايا الأخرى الثقافية أو الاجتماعية. فضلاً عن ذلك فإن المثقفين اللبنانيين هم أقل المثقفين خوفاً من الاستكشاف الفكري والثقافي خاصة، ومن الخروج على الأنماط أو «الحكمة» التقليدية أو تحطيم العادات القديمة ـ سواء كانت دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية.

ومع ذلك فإن التربية في لبنان تعاني كثيراً من العلل. فهي موجهة توجيهاً فردياً لدرجة مبالغ فيها. وفي تشجيعها الحراك الاجتماعي تشجع أيضاً المنافسة المفرطة وتنظر بازدراء إلى التعاون، وتتساهل كثيراً تجاه الأنانية. والتنوع والمرونة اللذان هما محط مديح على مستوى ما، يؤديان إلى «فسيفساء» اجتماعية مفككة ويخفضان التلاحم الوطني ويضعفان الشعور بالهدف الوطني. والهوية الطائفية لكثير من المؤسسات الخاصة تعمق الخلافات الدينية التي أصبحت خطيرة جداً وتهدد بشكل قوي النسيج الاجتماعي والسياسي. ويزيد من أثر هذه الانقسامات والشرذمة كون كثير من المعاهد الخاصة يمتلكها ويديرها الأجانب. وأخيراً فإن كثيراً مما يدخل في مضمون المادة التربوية يشيد بالبنية الاجتماعية اللبنانية وقيمها ويثني على النظام الاقتصادي القائم، وبهذا تتربّى عقلية موجهة نحو الخدمات تشدد على «الشطارة» الكلامية على حساب الإنتاج السلعي[٦٩]. وباختصار نقول ان نقاط القوة كنقاط الضعف في النظام تعمل، كل بأسلوبها الخاص، في التأثير على الأداء الإنمائي في البلاد.

لقد أعطينا للبنان هنا فسحة أكبر من غيره لكونه يتمتع بالتفرد. فالبلدان الأخرى تتشارك مع بعضها البعض في كثير من الخصائص التي سبقت الإشارة إليها في الفصول القطرية وفي الفصل الشامل للعالم العربي وهو الفصل الأخير في الجزء الثاني من الدراسة، وكذلك في القسم الأول من الفصل الحالي أثناء مناقشة القوى العاملة كمقرر. أما الآن فنرى أنه من الضروري بأن نقدم بعض السمات العريضة فقط وبجرة قلم عريضة للأنظمة التعليمية العامة في المنطقة.

(أ) يشغل النظام التربوي الخاص في البلدان الإثني عشر مكاناً ضيقاً جداً باستثناء لبنان. وهذا يعرقل المرونة إلى حد كبير، ومع ذلك فإنه يقوي الوحدة الوطنية ويضيق ثغرة الاختلافات في التطلع فيما بين مختلف الفئات الاجتماعية.

(ب) في معظم الحالات يستمد النظام العام الشيء الكثير من النظام الأوروبي القارّي، وبشكل خاص من النظام الفرنسي. وذلك لأن مصر، البلد القائد، تبنت ولا تزال تحافظ على نظام يشبه النظام الفرنسي، وخاصة في التعليم الجامعي، أما باقي الدول العربية فقد طبعت جامعاتها والكثير من المرحلتين الأولى والثانية بالطابع المصري. وقد ورثت دول المغرب، وقد كانت تحت الحكم الفرنسي، النظام الفرنسي أيضاً، وإلى هذا الحد لم تتبع الخطوات المصرية. ولكن منذ الاستقلال وانتشار التعريب، استعانت البلدان المغربية الثلاثة، وخاصة الجزائر، بعدد كبير من المعلمين المصريين الذين، دون شك، قد مالوا إلى الاحتفاظ بالنظام الذي كانوا يستعملونه قبلاً. هناك بعض الاستثناءات ذات الشأن لهذا التعميم في كل من العربية السعودية والعراق والأردن والسودان، وحديثاً في الكويت، ولكنها تتعلق على العموم بأجزاء من النظام الجامعي. تشمل مجالات الاختلاف الأساسية تشديداً أكبر على صفوف أصغر حجماً ومجال أوسع للنقاش، واعتماد الفصل المدرسي، وتخفيض الاعتماد الكلي على الامتحان الأخير الذي تسفر نتيجته إما عن نجاح الطالب أو فشله وذلك برفع درجة الاعتماد على نتائج الدراسة خلال كل فصل من الفصول.

(ج) هناك شعور متزايد بعدم الارتياح للأنظمة التربوية في معظم البلدان وتبذل بعض الجهود لإعادة النظر بالبرامج والتقنيات والأساليب التعليمية[٧٠]. تختلف هذه الجهود في جديتها وفعاليتها ولكنها أشد بروزاً في الجزائر وتونس والعراق، مع أن المملكة المغربية ومصر تعملان أيضاً على إعادة النظر. (قامت مصر ببعض التغييرات الهامة في الستينات في كلية العلوم السياسية والاقتصاد). إن الهدف الرئيسي لإعادة النظر هو جوهرياً، الالتجاء بشكل أكبر إلى صفوف أصغر والحلقات الدراسية، وتشجيع عدد أكبر من الطلاب لأن يلتحقوا

بالعلوم ـ النظرية والتطبيقية. (بيد أننا يجب أن نعترف أنه حتى الآن لم يؤثر الإصلاح في المرحلتين الأولى والثانية إلا على المظهر الخارجي لكتب الدراسة من حيث تصميمها وغلافاتها وجاذبية مظهرها ـ بدلاً من التأثير على مضمونها).

(د) هناك تصميم مرموق في كل مكان لتوسيع التربية أفقياً بقدر ما تسمح به الموارد وأعداد المعلمين، ولتأمين تسهيلات أوفر للتعليم الثانوي والعالي. وجدير بالذكر أن الميزانيات الكبيرة الملحوظة على صعيد التوسع الكمي والإصلاح النوعي تشهد على هذا التصميم. ولكن ما زال هناك شيء كثير مطلوب على صعيد الموارد والوقت وإعادة توجيه الهيئة التدريسية.

(هـ) تمنح اللغات الأجنبية اهتماماً أقل مما تستحق أو حتى ما اعتادت أن تناله قبل الاستقلال. إن التشديد على التربية الوطنية لا يتضارب مع إجادة أفضل للغة أجنبية واحدة على الأقل. ولكن يبدو بأن البعض يعتبر هاتين الفكرتين متناقضتين. وليس هناك أي شك بما لهذا من تأثير مضر من حيث تضييق أفق الطالب وتقييد قدرته على تذوق الثقافات الأخرى والتعلم منها، كما أنه يحد من مدى مطالعات الطالب الأجنبية، وكذلك يسيء إلى الطلاب الذين يسافرون إلى الخارج لكي يتدربوا هناك.

(و) إن تسهيلات البحث محدودة جداً في كافة مؤسسات التعليم العالي تقريباً، ومناخ البحث ليس مشجعاً تماماً، بسبب عدم الاستقرار السياسي والريبة من البحوث الميدانية، وأيضاً عدم الطمأنينة إلى المركز. وفضلاً عن ذلك فإن الأساتذة لا يملكون إلا وقتاً قليلاً للإشراف على و/أو توجيه البحوث بسبب ما يرزحون تحته من عبء ضآلة الأجور، مما يضطرهم إلى إلقاء محاضرات إضافية في كليات أخرى أو الالتجاء إلى أعمال غير أكاديمية في أوقات فراغهم. ويعاني الطلاب كثيراً نتيجة لهذا، وذلك لأنهم أولاً لا ينالون إلا قسطاً زهيداً من التدريب على أساليب البحث، ولأنهم أيضاً يحرمون من الفوائد الممكنة التي يستطيع الأساتذة أن يقدموها على صعيد البحوث. ويصاحب هذا النقص

عيب آخر ونعني به محدودية تكليف الطلاب بإعداد بحوث صغيرة(*)، لأن الأساتذة منهمكون في شتى الأعمال لدرجة تجعلهم غير قادرين على الإشراف على مثل هذه البحوث، أضف إلى ذلك أن حجم الصف الكبير جداً يعتبر عقبة كأداء.

(ز) إن التوسع السريع في عدد طلاب الجامعات وفي عدد الجامعات والكليات والنمو غير الموازي في عدد الأساتذة قد أدى إلى اعتماد صفوف كبيرة جداً ومزدحمة على العموم. وتواجه هذه الظاهرة أيضاً في المستوى التربوي الذي هو دون الجامعي. وبالإضافة إلى النقص في عدد المعلمين هناك عيب كبير ونعني به المستوى المتدني لتدريب كثير من المعلمين وعدم كفاية تدريبهم. إن معاهد تدريب المعلمين لا يمكنها أبداً أن تلبي الحاجة المطلوبة كما وأن أجور المعلمين ليست أبداً حافزاً كافياً لإقامة توازن مرضٍ بين العرض والطلب. وينبغي أن نضيف إلى هذه المشاكل المشكلة المرافقة لها ونعني بها المدارس المكتظة في معظم البلدان، والمكاتب غير المناسبة والتسهيلات المخبرية غير الملائمة، والفائدة المحدودة التي يجنيها الطالب أو التلميذ من هذه التسهيلات.

(ح) هناك تنسيق غير كافٍ بين التعليم الثانوي والتعليم العالي، وهذا أحد مظاهر سوء التخطيط التربوي بصفته جزءاً من التخطيط العام. فلو كان التخطيط والتنسيق أفضل تصميماً، ولو كانا مبنيين على أسس منطقية أفضل، ولو كانا أوثق صلة بمعطيات وحاجات البلاد المختلفة، لكان هناك احتمال أكبر لتوافر مزيد من الحوافز للتوجه صوب التدريب التقني وبالتالي انخفاض الازدحام في الجامعات. ويبدو لنا أن الجزائر في رأس قائمة البلدان العاملة على قيام تنسيق أفضل وتخطيط تربوي أفضل، يتلوها تونس ثم العراق.

(ط) يتم معظم التعليم على المستوى الابتدائي والمستوى الثانوي حتى على المستوى

(*) Essays.

الجامعي عن طريق الاستظهار (الحفظ غيباً). وما أكثر ما شاهد مؤلف هذا الكتاب طلاباً في باحات معظم الجامعات يمشون ذهاباً وإياباً يستظهـرون مذكرات من محاضرات أساتذتهم أو مقاطع من كتب ويقومون بتلاوتها بصوت مرتفع. وعندما سئلوا عن فائدة هذه الطريقة أشار الكثير منهم إلى أنهم لا يعرفون أية طريقة أخرى للتعلم. وأشار قليلون منهم إلى عدم ارتياحهم لهذه الطريقة ولكنهم يشعرون أن هذا ما يتوقعه الأساتذة منهم.

(ي) هناك الكثير الكثير من التعيينات السياسية والترقيات السياسية أو أيضاً تسريحات الأساتذة والعمداء والرؤساء في الجامعات العربية لاعتبارات سياسية. إن الضرر الناتج عن هذه التدخلات السياسية، سواء كانت مكافآت أو عقوبات، في الحياة الأكاديمية لا يمكننا أن نفيها حقها من التنديد والشجب، ومهما أشرنا إلى فداحة الضرر الذي يحل بالتربية ونوعيتها فلن نكون قد بالغنا في ذلك.

(ك) وأخيراً التدريب. ما زال التدريب التقني والحرفي مع استثناءات قليلة، مقصراً كثيراً عن حاجات الاقتصادات المتوسعة للبلدان الإثني عشر والاستثناءات الأكثر أهمية هي مصر والجزائر والعراق، ولكن هناك جهوداً جدية تبذل الآن على هذا الصعيد في تونس وسوريا. وتملك دول النفط أفضل مركز في ما يختص بتأمين الحوافز والموارد. إلا أن هذه الدول باستثناء الجزائر والعراق تواجه عقبة كأداء هي افتقارها إلى المدربين، هذا مع العلم أن استجابة المتدربين والذين يمكن أن يتدربوا هي استجابة ضعيفة.

يبرر إفساحنا مكاناً واسعاً للتربية أنها ذات علاقة قوية كمقرر للتنمية، إلى جانب أهميتها كهدف لها. ولكن يبدو أن البحث يدلل على وجود تناقض مؤسف: إن التربية بإمكانياتها تعتبر مقرراً قوياً، ولكن فعلها يتعرقل بشكل خطير في العالم العربي بسبب عيوب وشوائب الأنظمة التربوية النافذة.

يمتد الدور الذي تلعبه التربية كمقرر رئيسي على جميع مراحل التعليم ابتداء

من الدروس الابتدائية الثلاثة المهمة (القراءة والكتابة والحساب)، إلى برامج ما قبل شهادة الدكتوراه، ومن عمل «السنكري» أو النجار أو عامل الصيانة إلى ميدان الهندسة العظيم الدقة. ولكل من هذه المستويات علاقته ومهمته الخاصة ومقدرته على المساهمة بالتنمية. لهذا فإن على المسؤولين في البلدان العربية أن يعيدوا فحص دور ومهمة التربية ويعيدوا إحكام محتواها واتجاهاتها ومنهجيتها لتصبح ملائمة لدورها وعملها. ولكن فوق كل هذا عليهم أن يكتشفوا المهمة الاجتماعية ويشددوا عليها. أما الآن فإننا نستطيع أن نقول أن الجزائر قد شرعت في البحث، الصعب والملح ولكنه المجدي عن القيم الصحيحة والمضمون وطرق المعالجة التي تقتضيها التربية في الجزائر إذا كانت الغاية منها خدمة المجتمع بشكل عام وخدمة الاقتصاد بشكل خاص. وهناك خطوات ضعيفة تتخذ الآن في عدد ضئيل من البلدان الأخرى كتونس والعراق والأردن ومصر. ولكن ما زالت الرحلة التي على العالم العربي أن يقوم بها طويلة وشاقة. وهذا يعني أن تحولاً عميقاً وبعيد المدى يجب أن يتم قبل أن تستطيع التربية أن تعمل كمقرر قوي ــ أي أن تتماشى قدراتها الفعلية مع إمكانياتها الاحتمالية.

٢ ــ سنقوم الآن بفحص مقرر «قبول التبدل التكنولوجي». يشمل هذا مضامير ومؤشرات القبول، وكيف يترجم إلى سلوك محسوس، بما في ذلك تقدم وصقل وسائل الإنتاج والتوزيع وتنظيم العمل، والمدى الذي يلجأ فيه الاقتصاد إلى البحث، وما شابه من المظاهر. لا شك بأن التبدل التكنولوجي في حالة تحقق دائم، ولا يمكن اعتبار قبول التبدل كظاهرة يومية مقرراً ذا دلالة للتنمية[٧١]. فضلاً عن ذلك فإننا نواجه المظاهر الخارجية لمثل هذا القبول تقريباً على الدوام وفي كل مكان، بشكل آلات ومعدات محسنة، وماكينات جديدة، وطرق جديدة لإنجاز الأعمال، وتمازجات جديدة من عوامل الإنتاج، وأنواع أفضل أو أكثر حداثة من التنظيم. فمن الجلي إذن أن ما نعنيه هنا بكلمة «مقرر» هو أكثر من الأشياء العادية المعروفة.

نشدد على ثلاثة شروط لازمة في اختيار قبول التبدل التكنولوجي كمقرر للتنمية. أما الأول الذي يجب إرضاؤه فهو الأسهل، وهو يقضي بقبول آلات ومعدات وتجهيزات وأشكال تنظيم وتمازجات من عوامل الإنتاج وأساليب في العمل جميعها أكثر حداثة وأكثر كفاءة، سواء في المزرعة أو المصنع أو مؤسسة البحوث. إلى هذا الحد قلما

يوجد أية مقاومة «للجدة» أو التحديث. ولكن قياس أو مدى التحديث أو الجدة انه يجب أن يكون كبيرا لدرجة يصبح التبدل الكمي معها معادلاً للتبدل النوعي. في هذه الحالة فقط يمكن اعتبار القبول أو الرفض محكاً لميل المجتمع التنموي. والا، فبدون مثل هذا الاختبار لا يعود استيراد التقنية الأكثر تقدماً يحتاج الكثير من التكيف كما إنه لا يعود بالضرورة يشير إلى موقف ينطوي على أهمية إنمائية.

أما الشرط الثاني الذي ينبغي أن يلبى فهو أن المجتمع يجب أن يظهر تشوقاً نشيطاً ليس فقط لمجرد استيراد تكنولوجيا أكثر تقدماً (أو عناصر منها)، بل لتكييف مثل هذه التكنولوجيا للظروف والمعطيات والقدرات المحلية. لا شك أن هناك عنصر تكييف معيناً يتم في كل قطر، إلى الحد الذي ينبغي فيه أن تتضمن طلبات الآلات الكبيرة أو المصانع مواصفات غالباً ما تستدعي تعديلات معينة لملاءمة الأوضاع القائمة في البلد المستورد. إلا أن ذلك يعتبر خطوة أولى ويقتضي الأمر أن يطلب كل بلد إدخال تغييرات في السلع الترسملية وفي طرق الإنتاج وأساليب التنظيم في بيئته، بحيث يصبح في مقدوره بالتالي القيام بالتصميم والتكييف على أرضه. إنه عن طريق مثل هذه العملية فقط ينتقل قطر في النهاية من مجرد الاستيراد، إلى التكييف، وفي النهاية إلى المساهمة الخلاقة في التكنولوجيا والابتكار.

مع هذه الخطوات في عملية التكييف أثناء «النقل التكنولوجي»، التي تتضمن تشديداً على الاعتماد على النفس، يتم إرضاء الشرط الثالث تدريجياً. ونعني به حدوث تغير في وجهة النظر والموقف تجاه التكنولوجيا كوسيلة من وسائل التنمية. ويتضمن هذا التغير العميق الداخلي موقفاً جديداً تجاه البيئة الطبيعية وترويضها لتصبح صالحة أكثر لخدمة الاقتصاد والمجتمع، وهي بالمماثلة تشكل موقفاً جديداً تجاه العلم وإمكانية استعمالاته، والمقدرة على معرفة كيفية الاستعمال في الدرجة الأولى، ثم القدرة على المساهمة في تطويره في خدمة التنمية. من الواضح أن «قبول التبدل التكنولوجي» ما هو إلا عملية متصلة بدايتها ببعض القرارات التي هي في منتهى البساطة كالقبول بإجراء التجارب على الأسمدة الزراعية أو استعمال أنواع جديدة من بذار القمح، والتدرج صعوداً حتى مرحلة بحوث الفيزياء النووية أو إلى إنتاج أنواع جديدة من الطاقة. فالقضية ليست أبداً قضية «مقارنة سكونية»(*) ولكنه تحول ديناميكي

(*) Comparative Statics.

مستمر. ففي القطر الواحد تتعايش جيوب من الحداثة والقبول بالتبدل، إلى حد بعيد مع مقاومة التبدل بعناد. إن بلدان العالم الثالث التي تسمح بتسريع التبدل التكنولوجي، والتي تسمح بالتالي لعامل التبدل هذا بأن يؤثر على مسيرة التنمية، هي البلدان التي تعجل الانتقال من مجتمعات تقليدية إلى التحديث بالمعنى الذي نستعمله في هذا البحث، والذي يجعل نطاق الانتقال أكبر ما يمكن وعملية الانتقال أسلس ما يمكن.

إن البلدان العربية الإثني عشر المشمولة بالدراسة تشهد كلها الآن هذا الانتقال، ولم يكن إلا القليل منها قد شهد مثله في فترة ما بعد الحرب مباشرة. على سبيل المثال كانت العربية السعودية والكويت والسودان وليبيا ما تزال كلها تقف على عتبة هذا الانتقال. أما بلدان المغرب الثلاثة التي كانت ترزح تحت الحكم الفرنسي فشهدت تبدلاً تكنولوجياً ولكن السلطة الاستعمارية هي التي أدخلته، لذلك فإنه قوبل بالامتعاض، وخاصة لأن هذا التبدل أدخل بالدرجة الأولى إلى المستوطنات الأوروبية وكانت الغاية المتوخاة منه حتمًا منفعة تلك المستوطنات. أما في بقية المنطقة فقد كانت مصر ولبنان في الطليعة وبعدهما سورية والعراق. أما اليوم فالصورة تختلف من عدة نواح. لقد أظهر بحثنا السمات الرئيسية للبلدان المختلفة. ولكن يجب أن نعترف بأنه يجب التمييز باستمرار بين ما هو مظهر خارجي للتبدل وقبول الملامح السطحية للتبدل، والتبدل الأعمق والأبعد غوراً في الموقف تجاه التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم المتقدم وما يتضمنه ذلك.

ربما كان لبنان في رأس القائمة، مع درجة عالية من القبول لدى قسم كبير من السكان مصحوبة بتحول عميق ملحوظ. ينطبق هذا على صناعة المنسوجات كما ينطبق على المعاملات المصرفية والنقل الجوي والصناعة الفندقية والزراعة. ولكن رافق هذا التقدم الملحوظ الذي قام به القطاع الخاص في الاتجاهات التي أشرنا إليها، نوع من اللزوجة في القطاع العام في ما يختص بكل من إدخال التبدل التكنولوجي، والاستعانة بالبحث العلمي وتطبيق نتائجه. (الواقع أننا نرى أن التخلف في البحث العلمي ظاهرة عامة في كل من الأوساط الحكومية وأوساط القطاع الخاص، مع أن هذه الأخيرة تلجأ بشكل متزايد إلى دراسات الجدوى التي تقوم بها شركات أجنبية أو شركات استشارية محلية). ليس من الصعب تفسير هذه الدرجة الكبيرة من قبول التبدل التكنولوجي، إذ ان ذلك يعود بشكل رئيسي إلى الانفتاح على العالم الخارجي

منذ قرون، وإلى انتشار التعليم ومستواه العالي، والإقبال على السفر بكثافة، وديناميكية الريادة اللبنانية، وأخيراً التقاليد اللبنانية التجارية التي تجعل اللبنانيين يلمون بتقنيات أكثر تقدماً وتخفض إلى أدنى حد خشيتهم من الابتكارات والتجديدات.

يقف السودان في الطرف الآخر. فهنا نشاهد بأنه حتى المظهر الأولي السطحي لقبول التبدل التكنولوجي ما زال بطيئاً وجزئياً. لقد جرى إدخال الآلات الجديدة العصرية والأدوات المنزلية المعمرة. ولكن ذلك حصل داخل وسط اجتماعي واقتصادي ضيق جداً في المدن والحواضر. بيد أن هناك إثباتات بأنه حيثما وجدت الأموال والحوافز، وحيثما أصبحت الجماعات المعنية تعي هذه الحوافز ـ والوعي شرط شديد الأهمية ـ يصبح التبدل التكنولوجي مقبولاً ويتم بتبني أنماط جديدة في الحياة والعمل مع قليل من التوترات المرافقة للتكيف. وهناك أمثلة على التحول من الزراعة البعلية إلى الزراعة المروية، مما شمل محصولات جديدة واستخدام آلات جديدة شاهدناها حول سدود الري، وقد استغرق هذا التحول بضع سنين فقط. وليس هناك شك بأن اتساع مساحة القطر السوداني وعدد سكانه القليل نسبياً سيظل عقبة ذات شأن في سبيل التأثير الإشعاعي من جزر التبدل التكنولوجي إلى أنحاء البلاد الأخرى. ومن هنا أيضاً تظهر الأهمية العظمى لوسائل النقل والاتصالات العصرية كما سنرى أثناء بحثنا في عوامل التغيير فيما بعد.

تقع البلدان الأخرى في موضع بين هذين النموذجين، ولكن لكل تجربته الخاصة وهذا يبرر بعض الملاحظات المحددة. فالعربية السعودية، وهي أيضاً بلاد شاسعة وممتدة الأطراف وعدد سكانها ضئيل نسبياً، تشهد اليوم تبدلاً تكنولوجياً أسرع بكثير مما حدث في السودان، ومما لا شك فيه أنها ستشهد قبولاً أسرع بكثير لهذا التبدل. وقد نجم هذا الفرق بسبب العائدات النفطية التي ستسمح بعملية تحديث تكاد تفرض فرضاً، في التكنولوجيا، بمعنى أن الحكومة تستورد تكنولوجيا متقدمة «بالجملة» وعلى مقياس واسع، قبل أن يتم استعداد السكان لمثل هذه العملية الانتقالية الفجائية. لقد أدى هذا إلى مشاكل خطيرة جداً في ما يختص بتوافر القوى العاملة الماهرة، وذلك يهدد، برأينا، بأن يؤدي إلى تبديد في الموارد على نطاق جسيم، وإلى الاختناق بسبب ضيق «عنق الزجاجة» على صعيد القوى العاملة. وهكذا فلا بد أن يحس السكان بتأثير هذا التعرض الهائل للتكنولوجيا الجديدة، بما فيها من ماكينات

وأدوات، وأساليب تنظيم، وبقوتها وأهميتها الساحرة بالنسبة لمجتمع لم يبتعد كثيراً بعد عن البداوة أو النشاطات الحضرية البدائية. إن مدى الاستيراد التكنولوجي وعدم الاستعداد البعيد المدى سيوجب مرور بعض الوقت لاجتياز أول مرحلة، أي مرحلة القبول. أما بالنسبة إلى المرحلتين الثانية والثالثة، ونعني بهما التكييف ثم الإبداع الوطني، والتحول العميق في المواقف تجاه العلم والتكنولوجيا، فكلها، برأي مؤلف هذا الكتاب، شؤون للمستقبل البعيد.

على كل ينبغي أن نذكر أن المقاطعة الشرقية للسعودية قد قطعت شوطاً كبيراً في قبول التكنولوجيا الجديدة. وهذا بفضل وجود شركة النفط العربية الأميركية (أرامكو) منذ عدة عقود هناك، وتأثيرها المحفز. وكما هي الحالة في مناطق السدود في السودان فإن الفوائد الاقتصادية الطيبة في المنطقة الشرقية قد أدت إلى قبول تبدل أسرع. وبينما كانت مظاهر هذا القبول الأولى لم تتعد تحويل سائقي السيارات إلى سائقي شاحنات، ففي هذه الأيام تمتلك قوة العمل السعودية في المنطقة الشرقية مدى من المهارات أوسع بكثير، كما أن فكرة التبدل التكنولوجي قد تعدت قيادة السيارات واستعمال الهاتف وأصبحت أعمق من ذلك كثيراً. على أنه يوجد في أجزاء أخرى من البلاد جيوب مقاومة قوية. (لقد نُدد بأول هبوط على القمر في تموز سنة ١٩٦٩ ولم يصدق الخبر، وشجب على أنه تجديف سافر. ولكن هذا الموقف تغير تدريجياً، من الحيرة حتى وصل أخيراً إلى التسليم بالواقع وقبوله).

هنا وكما في كل مكان آخر، يحمل راديو الترانزيستور والتلفزة مقداراً كبيراً من الأقناع. فالرجل الذي يعيش في قرية نائية والذي كانت معرفته بالتكنولوجيا الجديدة تقتصر قبل بضع سنين على مضخة ماء مثلاً، والذي كانت فوائد التكنولوجيا العصرية في رأيه، لا تتعدى فكرة غامضة تجريدية ــ هذا إذا كان قد سمع بها قط، مثل هذا الرجل لا يمكن أن يلام إذا كان يملك درجة متدنية من القبول. وبالحقيقة فإن كلمة «قبول» ليس لها مكان في هذا السياق. ولا يأتي الاختبار إلا عندما تصل الشاحنة إلى قريته وكذلك الكهرباء وأنابيب مياه الشرب، والراديو وجهاز التلفزة والنقود اللازمة للمبادلات التجارية. وكل ما يمكن أن يقال هنا هو أن هذا الرجل سيسارع إلى شراء بعض الأدوات المنزلية المعمرة والسلع الاستهلاكية، ولكنه سيبطىء أكثر في تبني التقنيات الجديدة والماكينات والـمُدخلات الإنتاجية الأخرى المتقدمة (كالدورة الزراعية

الجديدة أو زراعة أنواع جديدة من الخضار، أو الجرار، أو الأسمدة). وكلما ازداد بعداً عن مركز الإشعاع، كلما ازداد بطئاً على هذا الصعيد.

تُظهر الجزائر وتونس والمغرب، بالترتيب هذا، درجة مرموقة من القبول، ولنفس الأسباب تقريباً. فقد تعرضت كلها ولفترة طويلة للنفوذ الأوروبي عن طريق الاستعمار والحكم المباشر، وفي الثلاثة كانت تسكن جاليات أوروبية لم تكن نشيطة فحسب، إنما أيضاً مهيمنة على الحياة الاقتصادية. وقد شهدت الثلاثة جميعها بناء بنية تحتية اقتصادية لم يكن لها نظير في أي من البلدان قيد الدرس. وتعتبر الجزائر في موضع القيادة في هذه المجالات لأنها عرفت أطول مدة من مخالطة الأوروبيين، أضف إلى ذلك قربها الشديد إلى أوروبا جغرافياً. وقد كان الفرنسيون قد قرروا بأن يحولوها إلى امتداد لفرنسا، كما أن الجالية الأوروبية هناك كانت أكبر بالحجم المطلق، منها في أي قطر مغربي آخر. فضلاً عن ذلك فلكل من هذه البلدان جالية كبيرة من العمال في أوروبا، الذين يحافظون على الاتصال ببلدهم الأم.

ومع ذلك لا يمكننا أن نعتبر الاتصال المباشر بالأوروبيين، ولا يجوز أن نعتبر ذلك بشكل آلي، كعامل من عوامل القبول العالي للتبدل التكنولوجي. فكما ذكرنا من قبل أن علاقة المستعمر بالمستعمر ليست من العلاقات التي يتوصل عبرها المستعمر (بفتح الميم الثانية) إلى التعلم، كما وأنها لا توحي بأن المستعمر (بكسرها) تواق لتعليم المستعمر. وعلى كل الصعد فإن الحالة الأكثر إيلاماً التي يتعرف فيها المستعمَر على المستعمِر هي جيوش المستعمِر الجيدة التنظيم والتدريب وأسلحته الحديثة الفتاكة، ويصعب أن نعتبر ذلك وسيطاً أو عاملاً يرحب به كأداة لنقل التكنولوجيا. ومع ذلك فإن تأثير عامل التشبه بالمثال المشاهد قد كان قوياً. فالبلدان المغربية الثلاثة رغم أنها واجهت عراقيل خطيرة لدى استقلالها لأن بنيتها التحتية الاجتماعية كانت قد أهملت بشكل تام مقصود، في حين انصرف الاهتمام إلى بنيتها التحتية المادية لتيسير استغلال ثرواتها، إلا أنها لم تفشل في التهيؤ لاستيعاب طرق الإنتاج العصرية وأن تظهر استعداداً لتطبيقها. ولولا هذا الاستعداد لأصبح الاستيعاب أقل بروزاً. ولكن وفي البلدان الثلاثة جميعها يتركز الاستعداد أكثر ما يكون على المؤشرات والجوانب التكنولوجية الخارجية المادية. وحتى الجزائر التي تحتل مركز الطليعة في ما يختص بالتبدل التكنولوجي والجدية في توسيع مجال ومدى هذا التبدل (على صعيد المناطق

والقطاعات) فإنها لا تزال تهتم بالنواحي الاقتصادية والمادية والتكنولوجية من التحديث أكثر من اهتمامها بالنواحي الأكثر عمقاً والتي تتصل بالتحول العلمي الأساسي. ويبدو لنا أن التلهف الشديد الهادف إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع وإلى تحقيق التصنيع يسيطر على انتباه القيادة. وذلك جزئياً على حساب نواحي التنمية غير الملموسة.

لا حاجة لنا بأن نقدم في هذه اللمحة الموجزة تقريراً موسعاً عن كل بلد. إذ تنطبق بعض التعميمات العريضة على البلدان التي لم نحددها بالاسم، انطباقها على البلدان التي أشرنا إليها. التعميم الأول هو أن البحث الأساسي والبحث الهادف إلى تطبيق العلم في التكنولوجيا كلاهما ناقص وينال من الاهتمام والموارد والقوى العاملة، أقل بكثير مما يقتضي الأمر. وينتج عن هذا أنه ما زال هنا تطبيق محدود جداً للأساليب العلمية الهادفة إلى حل المعضلات. ومع أن هذا النقص ذو شأن وخطورة في حد ذاته فإن له بالإضافة إلى ذلك دلالة خطيرة أثناء المرور من حالة القبول إلى أخرى من الحالات في ما يختص بقبول التبدل والتحول التكنولوجي. ثانياً، ما برح التنظيم الحديث يزحف ببطء، في العمل كما في الحكومة، وفي المعمل كما في الجامعة. ثالثاً، تقريباً بدون استثناء، تكاد تكون جميع البلدان العربية ما زالت داخل الحالة الأولى من حالات التحول التكنولوجي، أي أساساً في مرحلة عملية استيراد التكنولوجيا العصرية مع تكييف ضئيل، ولا يكاد يكون هناك أية مساهمة خلاقة أو مبدعة. وتتجسم التكنولوجيا المستوردة بشكل رئيسي في الآلات والأجهزة والماكينات وقطع الغيار بالإضافة إلى بعض البضائع الاستهلاكية الرئيسية. وتشمل أيضاً، إنما إلى حد أصغر بكثير، غير المحسوسات كالتنظيم والبحوث. وإن أشد ما يحزن من جوانب هذا الفشل أنه يوجد في العالم العربي آلاف الرجال والنساء القادرين والمدربين أحسن تدريب والذين يستطيعون أن يكيفوا الماكينات والآلات وأشكال التنظيم، والذين يستطيعون أن يضعوا البحث الأساسي والتطبيقي في خدمة التنمية ولكنهم لسوء الحظ لم يوضعوا في المكان الصحيح ولم يمنحوا الحافز الملائم، كما لم يوضعوا في المناخ الصحيح لكي تستخدم مهاراتهم في الظروف المثلى.

باختصار، يمكننا أن نقول أن قبول التبدل التكنولوجي، ومن ثم التحول التكنولوجي الأكثر عمقاً والذي يمارس دوراً أكثر بروزاً في عملية التنمية، ما زالا في المرحلة الأولى من مراحل التبلور الفعلي. إن إمكانيتهما هائلة ولكن وضعهما الحاضر

متواضع. وعلينا أن لا ننسى أن الوفرة الكبيرة في الموارد المالية اليوم يمكنها أن تساعد بشكل ملحوظ في تدريب جيل جديد قادر ليس فقط على معرفة أية نكنولوجيا يختار ويستورد، ولكن أيضاً أية مواصفات يجب أن يضع وأي تصميم عليه أن يقترح أو يرسم، وأية تكييفات يجب أن يدخل وأية ابتكارات يتوجب عليه أن يحاول المساهمة فيها. لا شك أن مثل هذا التدريب، والتعليم، والأبحاث المساندة أو الموجهة له بحاجة ملحة للرؤية الجيدة على مستوى صنع القرار ومستوى القيادة، وأيضاً بحاجة للتفهم الصحيح للحالات التي يحتاج إليها الرجال والنساء الخلاقون المبدعون لكي توضع مواهبهم في معين التحول التكنولوجي. ولكن هذه القيادة، سواء في الحكومة أو في قطاع الأعمال، يجب أن تدرك بأن مثل هذا التحول يجب أن ينتشر حتى يصل كل المجتمع. وقد يبدأ في جزر منعزلة، ولكنه يجب أن ينتشر ويتفاعل لاحقاً، إذا كان المقصود منه أن يكون مفيداً للتنمية.

وأخيراً فعلى كل صانعي القرارات الذين يودون أن يدلوا برأي في هذا التحول التكنولوجي أن يحرروا أنفسهم من الميل الحالي الجارف للتشديد على استيراد التكنولوجيا دون أي تمييز وبالجملة، وبأن يعلقوا أهمية رئيسية على الاعتماد على النفس والإبداع. وبينما نرى أن الحوافز المالية هامة لقبول التغير التكنولوجي، وأن السفر والاتصال باقتصادات أكثر تقدماً تعتبر وسائل فعالة لنقل التكنولوجيا، وبينما تأثير الأمثلة المشاهدة والانتشار الواسع لوسائل الاتصالات في الوطن ستسهل دون شك نشر التكنولوجيا الحديثة، فيصح أن نقول بشكل أساسي انه يتوجب على المجتمع العربي أن ينمي إمكانياته الذاتية ليسير قدماً في ركاب العلم والتكنولوجيا ـ هذا إذا أردنا من التنمية أن تستفيد بالفعل من التكنولوجيا كمقرر. وبتوسع هذه القدرة الذاتية تنخفض مشكلة القبول، وعندما يصبح التحول التكنولوجي داخلياً تذلل عقبة مقاومة التبدل التكنولوجي نهائياً.

٣ ـ هناك عوامل أخرى تتصل اتصالاً وثيقاً بقبول التبدل التكنولوجي كمقرر وتتركز على التبدل أيضاً ونعني بها: عوامل التغير(*) ـ ويعرف التغير هنا بكونه إنمائي التوجه. عندما كنا نقوم بتصميم الدراسة كانت عوامل التغير التي رؤي أنها

(*) ما يعبر عنه بمصطلح «Agents of Change».

ستنال اهتماماً خاصاً هي النخب العسكرية والحزبية، والقيادة السياسية، والطبقة المتوسطة وفئات الأقلية(٧٢). وتمثل هذه العوامل مقرراً يعمل بصورة مباشرة أكثر من قبول التبدل التكنولوجي والتحول التكنولوجي، على أساس كون العوامل تفعل أو يحتمل أن تفعل، وهي تتجسد في صانعي قرار بشر ولا تعني مجرد تبدل في موقف أو وضع أو شكل ما للتنظيم. وكما في أي مكان آخر حيثما يتعلق الأمر بالعوامل البشرية، نقف وجهاً لوجه مع الدوافع الرئيسية المباشرة. وقد برز هذا بكل وضوح من بحثنا السابق عن الرياديين والتوجه الإنمائي أو التزام القيادة السياسية.

أثناء قيامنا بالبحوث الميدانية كانت أسئلتنا بخصوص عوامل التغيير «مفتوحة»(*)، أي أننا تركنا للشخص الذي كنا نجري المقابلة معه بأن يحدد، حسب وجهة نظره، العوامل الرئيسية. ولقد أسفرت الإجابات عن اكتشاف عوامل أخرى غير ما كنا نتوقعه. فكان بعضها جماعات معينة من السكان، وبعضها قوى غير بشرية، كما سيظهر من تقريرنا عن هذه الإجابات. ويبدو جلياً من النص الأصلي للمقرر الحالي كما جاء في الفصل السابق بأن التشديد قد وضع رئيسياً على العوامل البشرية، وعلى فئات ذات اهتمام خاص بالتنمية أو القوة للتأثير على سير التنمية، مع أن العوامل غير البشرية لم تكن خارج نظرة سابقة لمؤلف هذا الكتاب. ولا شك بأن العمل الميداني عدل قليلاً من التشديد الأصلي.

لا بد من القول بأن الدراسة الحالية لم تنطلق من الافتراض بأن العوامل المدرجة كانت مقررات نشيطة للتنمية في العالم العربي، إذ بدلاً عن ذلك كان الهدف من الدراسة معرفة المدى الذي يمكن أن نعتبر فيه كل عامل من هذه العوامل مقرراً حقيقياً، في كل بلد من البلدان قيد البحث. وبكلمات أخرى فقد كانت القائمة ليس أكثر من مجرد مقولة أو فرضية يمكن للتحقيق والتحليل أن يثبتها أو يرفضها. وقد تم ذلك فعلاً. ودون أن نستبق ما سنجده في دراسة مختلف البلدان سنقدم مثالاً واحداً يظهر كيف أن ما اكتشفناه صحح بشكل صارم فكرة مسبقة. يتعلق هذا بدور العسكريين في التنمية، ذلك الدور الذي قومه مؤلف هذا الكتاب بأنه مهم جداً، استناداً إلى حالة مصر وانطلاقاً منها إلى بلدان أخرى عديدة(٧٣).

(*) تقنياً، يسمى هذا الأسلوب «Open-Ended Questioning».

لقد أثبتت الدراسة خطأ هذا التصور، إذ رغم أن الفئات الحاكمة في سورية والعراق والسودان والجزائر قد تربعت على كرسي السلطة بـواسطة الانقـلابات العسكرية التي أزالت العقبات الماثلة في سبيلها في البداية، وذلك في الخمسينات والستينات، ومع أن هذه الفئات ما زالت تحتفظ بشخصيات عسكرية قوية، فإننا نجد أن التزام القيادة بالإنماء هو نتيجة الاهتمام الإنمائي الذي يشارك فيه قياديـون عسكريون ومدنيون أيضاً. وبتعبير آخر أكثر مباشرة، ليس هذا الاهتمام نتيجة وجود ضباط عسكريين سابقين في السلطة، ولكنه نتيجة التوجه والالتزام الإنمائي لدى الفئة الحاكمة بناء على قناعات شخصية وليس كجزء من قيم السلك العسكري.

سنقدم تعليقاً واحداً بالنسبة لكل من الطبقة المتوسطة وفئات الأقلية بصفتها عوامل[٧٤]. كان في رأينا ونحن نضع تصميمات الدراسة أن الفئة الأولى شملت المهنيين (المحامين والأطباء والأساتذة) بالإضافة إلى الصناعيين وأصحاب المصارف والتجار الكبار ولم تستثن القائمة كبار موظفي الإدارة المدنية. ولكنها استثنت النخب التقليدية والملاكين الكبار، ووجهاء الطبقة العليا أو أصحاب الإيراد الناتـج عن توظيف أموالهم. ومع أننا لم ندرج، بشكل صريح، زعماء نقابات العمال فقد كنا مهتمين في التعرف على دورهم والبحث فيه وقد كنا نأمل بأنه سيحدد، حيث يمكن، عند الإجابة عن أسئلتنا المفتوحة. وقد بدأت التحريات ببعض التحفظات بخصوص التجـار ودورهم، ولكن ترك الأمـر للذين قابلنـاهم ليبـرروا أو يـرفضـوا هـذه التحفظات[٧٥]. أما في ما يختص بفئات الأقليات فقد انطلقنا ونحن متأثرين بهيجن (Hagen)[٧٦] وآخرين، فيما إذا كان دورها الإنمـائي قد حفـز بسبب شعورهـا بالاختلاف والتميز، متوقعين أن نجدها ما فتئت تساهم بالتنمية بشكل ملحوظ. وقد صحح التحري الميداني هذا التوقع بشكل جوهري، كما سنحت لنا الفرصة أن نبين في موقع سابق من هذا الفصل ونحن نناقش الريادة الاقتصادية. أما وقد انتهينا من ذكر هذه الملاحظات الأولية فلنلتفت الآن لفحص ما وجدناه أثناء دراستنا.

لقد أدرجنا عدداً ليس بقليل من العوامل التي زودنا بها المستجيبون لأسئلتنا في البلدان التي زرناها. ولقد جابهنا صعوبة في محاولة تكوين ملامح واضحة للصورة التي برزت تدريجياً من الإجابات بدون وضع الإجابات ضمن إطار مخطط منظم. ونتيجة لذلك وضعنا جداول بما وجدناه من عوامل حسب كل بلد، وتوضحت الصورة عندئذ بكل جلاء، وهكذا سنصف ملامحها الأساسية أولاً ثم نعود إلى بعض خصائصها.

إن النقطة التي أجمعت عليها البلدان الاثنا عشر كانت: أهمية القيادة السياسية كعامل للتغير. ففي حالات الأردن والمملكة المغربية والعربية السعودية ورد ذكر الملك شخصياً، في كل حالة، كعامل مشجع قوي، وإليه عزي كل إنماء، بينما كان التشديد في الكويت على أن العائلة الحاكمة ككل هي القوة الدافعة للتنمية. وهنا ينتهي الاتفاق. ففي نظر المستجيبين قدم الجيش مساهمة واضحة للتنمية في مصر وخاصة أثناء حكم عبدالناصر. وقد أدرجت كل من ليبيا والسودان كحالة مشابهة إنما مع بعض التحفظات بخصوص السودان لسبب عدم الاستقرار فيه وتبعثر أداء طبقة الضباط في السلطة، وبسبب عدم وجود برنامج واضح المضمون الإنمائي يحظى بدعم أولئك الضباط. أيضاً بالنسبة إلى أدوات أو وسائل السلطة، وجد بأن الأحزاب السياسية القائدة أو الحاكمة والتي عملت كمقرر كانت في سورية والعراق (حيث أعطي الفضل للحزب وليس للعسكريين) وإلى حد أقل في تونس. وفي هذه الحالة الأخيرة (تونس) كان هناك تشديد بأنه، من عهد حديث فقط، بدأ حزب الدستور الاشتراكي يظهر اهتماماً جدياً بالتنمية، إذ ان جل اهتماماته الأولى كانت سياسية. وأخيراً، وعلى نفس الصعيد، لم يحبذ درج النخبة الدينية والملاكين كمقرر باستثناء بعض الحالات. وكانت هذه الحالات هي: الملاكون في سورية في أوائل سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى حد أقل في مصر، وبعض العناصر في القيادة الدينية في السودان، وملك المغرب بصفته «أمير المؤمنين». تستحق تونس ذكراً خاصاً هنا بسبب ما قدمه جامع الزيتونة (والمدرسة الفكرية المنبثقة عنه) من نخبة دينية هامة في تاريخ الزعامة، وبالمماثلة فإن خريجي كلية الصادقية قد برزوا كقوة إنمائية بخلفية دينية تقليدية ولكن أيضاً بتربية وتطلعات عصرية.

لم تدرج الطبقة المتوسطة كمقرر هام في كل من المغرب والجزائر والعربية السعودية وليبيا، في حين أدرجت كقوة بتحفظ في تونس وسورية ومصر. ولكنها اعتبرت عاملاً هاماً في باقي البلدان وعلى وجه التخصيص في لبنان. ولكن، في الحالتين حيث لم تدرج الطبقة المتوسطة أو حيث اعتبر دورها متواضعاً، ذكر بأن التقنوقراطيين عامل من العوامل الهامة. يبدو أننا الآن نقف وجهاً لوجه أما قضية تعريفية أو تحديدية، هي أنه إذا استثنينا التقنوقراطيين (كعنصر من عناصر كبار موظفي الإدارة المدنية) من تركيب الطبقة الوسطى، فيصبح ما ذكره المستجيبون معقولاً، ولكن يبدو ذلك أقل معقولية إذا لم يجر الاستثناء فيما يختص بسورية ومصر وتونس. ولكن حتى في الأماكن

الأخرى ينتج التحديد أو التعريف الواضح للعناصر التي تشكل الطبقة الوسطى استجابة مختلفة بالنسبة لليبيا والمملكة المغربية والعربية السعودية، وخاصة إذا سلمنا بعلاقة المملكة المغربية والسعودية بنظام الاقتصاد الحر الذي يسمح فيه للطبقة الوسطى بأن تلعب دوراً هاماً، مع افتراض بروز طبقة متوسطة في كلتيهما ولكن بتشكيل مختلف.

بسبب هذا التساؤل حول الأجوبة والغموض الكامن وراء التحديدات التي قدمت، كل ما يمكننا أن نقوله هنا ان تحديداً عريضاً يأخذ بعين الاعتبار كبار موظفي الإدارة المدنية والتقنوقراطيين والصناعيين وقادة القطاعات الخاصة الأخرى في فروع النقل والصيرفة، يبرر القول بأن الطبقة الوسطى ذات دور كبير كعامل قوي من عوامل التنمية. ولكن لا يمكن الاطمئنان إلى هذا التأكيد إلا إذا نجح الصناعيون وسائر عناصر القطاع الخاص في الطبقة المتوسطة في تخفيف درجة تركيزهم على الربح الخاص لمؤسساتهم واهتموا بوضوح كذلك بالتنمية العامة في المجتمع، وإذا وضعوا ريادتهم الاقتصادية في خدمة مشاريع وسياسات التنمية الوطنية أو إذا جعلوا ريادتهم تنسجم مع التنمية. لا شك أن الواجب يقع، في الدرجة الأولى، على عاتق الحكومة لإعداد خطة تأشيرية للقطاع الخاص لكي يتماشى تصرف الطبقة الوسطى مع التخطيط وكذلك بحيث يتمكن القطاع الخاص من تحقيق مردود مالي مرض لقاء نشاطه بحيث يصبح هذا المردود حافزاً للقطاع ليتابع انسجامه ونشاطاته.

جدير بنا بأن نسجل كلمة أخيرة بخصوص الطبقة الوسطى في السودان. برزت هناك مجموعة لها نفوذ ذو شأن وقد لعبت دوراً هاماً في تكوين المناخ الفكري الذي ساد في فترة ما قبل الاستقلال وأوائل فترة ما بعد الاستقلال، ونعني بها مجموعة من مثقفي الطبقة الوسطى الذين عرفوا باسم «مؤتمر الخريجين». ومع أن جل اهتمام هذه المجموعة كان منصباً على القضايا السياسية فقد كان لها بعض التأثير في اتجاه تحديث الإدارة المدنية والفئات المثقفة والأحزاب. ولكن تأثيرها الحالي يكاد يكون غير موجود.

يمكن أن تشمل الطبقة الوسطى كبار موظفي الإدارة المدنية، ولكن يمكن اعتبار هؤلاء أيضاً كعامل للتغير مستقل في ذاته. لقد بحثنا في سلك الإدارة المدنية بصفته مقرراً تحت «المجموعة السياسية ـ الإدارية» في القسم الثاني من الفصل الحالي. وهكذا فليس علينا أن نتفحصه هنا بتطويل، ولكن فقط في حدود الأجوبة في

المقابلات الميدانية التي اعتبرته عاملاً مستقلاً للتغير أو صنفته بشكل تعميمي، في مجموعة الطبقة الوسطى. لم ينكر أحد، في أي بلد زرناه، تأثير كبار موظفي سلك الإدارة المدنية، ولكن قدمت تعريفات وتحفظات معينة في بعض الحالات. ففي العربية السعودية مثلاً لم ينسب إلى كبار الموظفين دور هام كمقرر إنمائي، بينما اعترف بأن بعض الوزراء (من أبناء الطبقة الوسطى) ذوو تأثير كبير كعامل من عوامل التغير الإنمائي. أما في ليبيا ولبنان فقد اعتبر تأثير الموظفين ضعيفاً وقد جرى التشديد على تأثيرهم المعيق في حال لبنان. وأخيراً فقد شدد على قوتهم التأثيرية في الكويت ولكن أكد المستجيبون بأن الفضل في هذا يعود بالدرجة الأولى إلى الموظفين الوافدين الذين يعملون في سلك الإدارة المدنية والذين عملوا أيضاً كمستشارين للحكومة، وقد ظهر تأثيرهم إلى حد بعيد في خلق جو من التغيير وفي تقديم عدد من الأفكار ذات التأثير الإنمائي والأهمية الإنمائية.

بقي أن نبحث في آخر مجموعة أدرجت ونعني بها الأقليات. دعمًا لما وجدناه مسبقاً في القسم الأول من الفصل، تضمنت الاستجابات نفياً في عشرة من البلدان الاثني عشر قيد الدرس. إلا أنه استثناء لذلك قال بعض المستجيبين في الأردن انه إذا اعتبر الفلسطينيون في شرقي الأردن أقلية بمعنى أنهم لجأوا إلى الأردن بعد نجاتهم من فلسطين لدى تأسيس الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ فيجب التشديد على أهميتهم كعامل مرموق من عوامل التغيير. والاستثناء الثاني هو الكويت. وهنا أيضاً كان للأجانب اليد الطولى كعامل قوي من عوامل التغيير الإنمائي. ولكن في الأردن كما في الكويت تكمن مفارقة واضحة، ونعني بهذا أن «الأقلية» هي فعلاً أكثرية عددية من مجموع السكان. ولا يمكن اعتبار «الأقلية» أقلية فعلاً إلا إذا كانت قد دخلت البلاد في فترة ما بعد الحرب العالمية بحثاً عن ملجأ أو عن عمل يدر مردوداً مرضياً. ففي الأردن أصبح اللاجئون الفلسطينيون يتمتعون بنفس الحقوق السياسية والاجتماعية التي يتمتع بها السكان الأصليون، في حين ظلت أعلى مراتب السلطة، حيث تسن القرارات الفعالة النهائية، في أيدي أردنيين شرقيين. أما في الكويت فالأجانب (سواء كانوا عرباً أو غير عرب) لا يسمح لهم بأي حق سياسي كما أنه لا يسمح لهم بأن يمتلكوا أراضي أو بيوتاً أو أعمالاً أو حتى أسهمًا في شركات. ولا يبقى علينا هنا إلا أن نذكر القارىء بأن من كان فيما مضى عاملاً أوروبياً من عوامل التغيير القوية في بلدان المغرب العربي قد اختفى بالفعل من على المسرح. وبالمماثلة فالأوروبيون في مصر،

واليهود في قليل من البلدان، والأرمن في سورية ولبنان ـ كلهم ـ فقدوا كل ادعاء بكونهم من عوامل التغيير الإنمائي.

هناك عدد قليل من العوامل التي تكررت والتي ضمناها القائمة التي أشرنا إليها فيما سبق وهي التعليم ووسائل الاتصالات والسفر خارج البلاد. وبينما كان التعليم يذكر في كل حالة، مع تنويه خاص بالدراسة خارج البلاد، فقد قيل بأن تأثيره كان ضعيفاً أو محدوداً في ليبيا والسودان والعربية السعودية والمملكة المغربية. وفي عدد من البلدان ورد تشديد على دور المعلمين بالإضافة إلى التعليم نفسه. وقيل في بعض الحالات ان التعليم يثير الطموح ويشحذ الحوافز. وفي حالة الكويت عززت هذه الإشارة بالتشديد على دور المعلمين والأساتذة الجامعيين الوافدين الذين قيل انهم لعبوا دوراً خاصاً يستحق المدح والإطراء. أما وسائل الاتصالات الجماهيرية فقد ذكرت في تسعة بلدان أي باستثناء المملكة المغربية ومصر والعراق. وقد ذكر بأن تأثير هذا العامل في العراق والسودان موجود ولكنه ضعيف. أما السكوت عن ذكر هذا العامل في مصر فيبدو لنا محيراً، إذ ان معرفتنا العامة عن مصر تنوه بأن انتشار وسائل الاتصال الجماهيرية والاهتمام الذي توليها إياه السلطات لا يمكن إلا أن تكون دلالة على قوتها كعامل من عوامل التغيير(٧٧).

لم يذكر السفر إلى الخارج كعامل في ليبيا والسودان وسورية والعراق على اعتبار أن هذا العامل لا يتحلى بدرجة من الأهمية تضعه في مرتبة عوامل التغيير. أما في لبنان والعربية السعودية فهناك تشديد على تدفق الزوار بشكل كبير لقضاء العطل والسياحة في لبنان وإتمام مناسك الحج في العربية السعودية. فضلاً عن ذلك، فقد عزي تأثير كبير إلى الشركات الأجنبية العاملة في العربية السعودية في خلق أفكار على صعيد الريادة الاقتصادية وفي تمهيد السبيل للتحول في المهارات والتكنولوجيا.

مما يجدر ذكره الآن أن البلدان الخمسة المنتجة للنفط تعتبر النفط والعائدات التي يجلبها للبلاد عاملاً رئيسياً من عوامل التغيير الإنمائي، يتشعب تأثيره في اتجاهات متعددة بما في ذلك ما أشرنا إليه في العربية السعودية. ولكن هناك ناحية بالغة الأهمية لعائدات النفط بكونها تخلق ضغطاً للبحث عن فرص للاستثمارات الإنمائية، ونظراً لطبيعة النفط والغاز كمُدخَلات أساسية في أنواع مختلفة من الصناعات الجديدة، يعتبر هذا المورد عاملاً من عوامل التجديد والتنوع الاقتصادي. وأخيراً فإن رغبة هذه

البلدان في إيجاد مصادر دخل بديلة تحل محل النفط عندما تستنفد احتياطياته جعلتها تغتنم فرصة تدفق عائدات النفط بشكل كبير لتنوع اقتصادها ولتطور صناعات جديدة كثيرة ونشاطات مختلفة، ولتشجع التحول التربوي والعلمي والتكنولوجي.

إننا الآن على استعداد لتقديم بعض الملاحظات الفردية التي لم نذكرها أثناء تعميماتنا. ففي السودان كنا قد شهدنا تشديداً على كون السكك الحديدية والشاحنات من عوامل التحديث. وقد وسع دور الجيش ليشمل إدخال أعتدة عصرية وتدريب وتحويل آلاف من الشبان، ونقل بعض مظاهر الحداثة إلى أبعد أجزاء البلاد، كالمركبات والمكائن. أما الكويت فقد حظي بمجموعة من «رواد الأفكار»(*) ممن أحاطوا بأحد أبرز شخصيات البلاد خلال السنين الصعبة الحساسة التي تلت الاستقلال مباشرة، وإلى هؤلاء يعزى تقديم أفكار إنمائية هامة تتعلق بالمؤسسات والتشريع والمشاريع. إن وجود هؤلاء الخبراء الوافدين الذين عملوا أداة تغيير أو كمطلقي مبادرات للتغيير، عملوا في مجتمع متقبل ومنفتح، مجتمع كان قد اعتاد قبول التغير بفضل تقاليده التجارية مع البلدان الأخرى وبفضل ملاحته النشيطة. أضف إلى ذلك أنه ورد أثناء المقابلات ذكر عائلات التجار الكبيرة على أساس أنها تشكل عاملاً قوياً من عوامل التغيير في السنين الأولى للاستقلال.

وفي العراق، اعتبرت ضغوط ما بعد الحرب العالمية الهادفة إلى التنمية على المستوى العالمي، عاملاً هاماً. وأضيف إلى ذلك تأثير البلدان المجاورة من عربية وسواها. وفي كلتا الحالتين كان العامل الكامن هو الوصول إلى المعلومات الجديدة وذلك بفضل السفر ووسائل الاتصال والإعلام. لقد أكد لنا بعض السعوديين الذين قابلناهم أن توطين القبائل الرحل يعتبر عامل تغير. ويصاحب هذا استخدام رجال القبائل في الجيش وإدخالهم في عالم المكائن والانضباط والتعليم. وقد وردت هذه الملاحظة نفسها عن العراق والأردن والكويت. وحري بنا أن نقول هنا ان المشاريع الحكومية في السعودية قد اعتبرت عامل تغيير، إذ انها أدخلت آلاف السعوديين إلى عالم البنى الجديدة، إلى عالم المكائن ومخططات العمل وإلى أساليب جديدة للقيام بالعمل، مما جعلهم أكثر استعداداً لقبول التغير والتحديث. ولقد ذكر نفس العامل إنما بتشديد خاص على التحديث، في تونس. ولكن في هذه الحال جاء التشديد على

(*) شكلوا عملياً ما يسمى بـ «Think-Tank».

المشاركة السياسية كعامل آخر بالإضافة إلى تأثير عوامل أخرى كالمواصلات والسفر والتعليم الواسع الانتشار والاتصال مع البلدان المتقدمة.

أما في المملكة المغربية فلا يعتبر الجيش عاملاً مشجعاً على هذا الصعيد. لقد وجه توجيهاً جعله يصبح في نظر كثير ممن تحدثنا إليهم سبباً لهدر الموارد. وبالنسبة إلى الأحزاب لم يعز فضل كبير للأحزاب الحاكمة، إلا أن أحزاب المعارضة اعتبرت «السوط الاجتماعي» الفعال في رفع مستوى الاهتمام بالتنمية لدى الأحزاب الحاكمة. وربما كانت النظرة الأكثر توازناً تلك التي تصف هذه العملية بلعبة «شد الحبل» المتواصل بين المجموعتين مما أدى إلى تبديد في الوقت والموارد والجهود. ويقف في وضع مشابه لذلك النخبة التقليدية (الملاكون الكبار وزعماء القبائل وكبار ضباط الجيش الذين كانوا سابقاً زعماء قبائل أو من كبار الملاكين) والمحامون الأساتذة (وكثير منهم في صفوف المعارضة). وبسببن التبديد الناتج عن الاختلافات السياسية، اعتبرت هذه المجموعة الأخيرة ذات قوة ضئيلة على صعيد العمل المباشر كعوامل تغير اجتماعي واقتصادي. وقد كان تأثيرها بشكل رئيسي أن تحفظ القضايا الإنمائية حية وملحة.

أما الضباط الذين تولوا زمام السلطة في مصر عام ١٩٥٢ ومن شابههم في سورية والعراق والجزائر (وإلى درجة أقل في ليبيا)، فقد استفادوا جميعهم من اتصالاتهم مع التقنوقراطيين العديدين ومجموعة أصغر من المثقفين. إنما مما يجدر ذكره، أن هذه العلاقة في مصر كانت أطول وأكثر ثمراً. ومع ذلك فقد حددنا دور الجيش كعامل للتحديث، بحكمنا بأن الضباط، حتى في مصر، لم يتمتعوا إلا بالنزر القليل من الخبرة، وبنظرة عالية ضيقة المدى، وبنوايا حسنة غير مقترنة ببرامج عمل واضحة. وقد خفض من تأثيرهم الإنمائي ضعف مقدرتهم على التصور وعلى رؤية المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية من زاوية أوسع وكذلك تصلبهم والمغالاة في تركيز اهتمامهم على الأمن. وهذا العنصر الأخير ونعني به «تركيز الاهتمام على الأمن» جعلهم يفضلون الولاء على الكفاءة، في مصر، كما في كل مكان آخر تسلم فيه الضباط زمام السلطة.

أما في الجزائر فقد ثبت بأن الحاجة الملحة للإصلاح بعد الاستقلال، مقرونة بالروح الانضباطية والتكرس للقضية الوطنية مما تلقنوه أثناء الحرب المريرة التي أدت

إلى الاستقلال، ثبت بأن كل ذلك كان عاملاً قوياً من عوامل التغيير. لقد تواتر القول بعدم وجود طبقة متوسطة لأن السلطات الفرنسية كانت قد دمرت البورجوازية الوطنية، وأيضاً لأن الطبقة المتوسطة الجديدة لم تكن مشكلة كالطبقة القديمة، إذ انها في وضعها الجديد كانت تتألف من تقنوقراطيين ومثقفين. إن هذه الظاهرة، ظاهرة استمرارية العامل، مع التبدل الجذري في تركيبه، التي تذكر بنظرية باريتو (Pareto) عن «دورة النخب»(*)، لا تنفي وجود هذا العامل(٧٨).

وتتعلق آخر ملاحظاتنا ليس بهوية عوامل التغيير إنما بكثافة الرغبة في التنمية، والقدرة على ترجمتها بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى عمل، ومقدار هذه الرغبة. ينبغي أن تكون هذه الرغبة قوية، وأن تشعر بها عوامل قادرة على ترجمتها، ويجب أن تكون هذه الرغبة على مقياس كبير. كان في كل من البلدان العربية قيد الدرس، أكثر من عامل واحد، وفي كل حالة شملت العوامل من تمتع بالرغبة القوية والمقدرة على ترجمة هذه الرغبة أو بثها ونقلها. ولكن علينا أن نذكر أيضاً أنها لم تنتشر واسعاً إلا في عدد قليل من البلدان، ولكن إذا نظرنا إلى كل من البلدان على هذا الصعيد نرى أن عوامل التغير عاملة بكل جلاء كمقرر للتنمية. بيد أنه ما زال هناك ما يسوغ لنا بأن نقول أنه سيمضي بعض الوقت قبلما يستجمع هذا المقرر قوة دافعة شديدة ويصل إلى مساحة واسعة من المجتمع، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار عدداً من القوى والميول المعاكسة.

٤ ــ لقد أشرنا إلى الحافز أو الحفز(**) والأهمية التي يعزوها إليه كثير من الكتاب. ينطبق هذا على الرياديين الاقتصاديين وعلى المدراء، كما ينطبق على من هم دون ذلك في هرم السلطة في نطاق القوى العاملة. والواقع أن عدداً من علماء الاجتماع وجد في «الحاجة للإنجاز» (كما ذكرنا في الفصل السابق) أنه حافز يؤثر على كافة التصرفات البشرية، ويحتل أرفع مكان بين مقررات التنمية(٧٩). ونتيجة لهذا كله عقدنا العزم على فحص علاقة وفعل الحوافز والدوافع كمقرر. وفي الوقت ذاته كان علينا أن نقوم بمحاولة استكشاف الأهمية التي يعلقها الأشخاص الذين قابلناهم على

(*) The Circulation of Elites.

(**) Motivation.

«التوتر الاجتماعي» الموجه إنمائياً، وقد شغل هذا انتباه بعض الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الذين يهتمون بأمور التنمية.

إن الحافز، وهو المقرر الرابع الذي علينا أن نبحث فيه من المجموعة الاجتماعية الثقافية، ضروري جداً لكل عمل بشري. فالإحساس بالحوافز لا يمكن الاستغناء عنه في تصرفاتنا، حتى عندما يعزى مثل هذا السلوك إلى رغبات ملحة سامية مثالية أو إلى فروض وأوامر دينية أو استكشافات فلسفية. ومهما كان مجال العمل لا بد من وجود دافع له ـ سواء لإرضاء الله أو لمناهضة الشيطان! وفي دراسة قام بها مؤلف هذا الكتاب خلال فترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ عن الرياديين الاقتصاديين في لبنان، أجاب واحد ممن استجوبوا حول الحوافزالتي تدفعهم للعمل الريادي وسبب دخولهم ميدان الأعمال، بأن الحوافز المقترحة في الاستمارة (مثل كسب الربح وإشباع الدافع للإنجاز، والرغبة في تشييد امبراطورية اقتصادية وما إلى ذلك) لا تستجيب إطلاقاً لغاياته الخاصة، مضيفاً بكل وقار ودون أي ومضة ابتسامة أن هدفه الأول والأخير في مؤسسته الاقتصادية هو «أن يخدم السيد يسوع المسيح»[٨٠]. وفي وقت لاحق من المقابلة عندما سئل عن المعدل السنوي الأدنى للربح الصافي الذي يعتبره مناسباً له ليظل في العمل أجاب أنه ٢٥ ٪.. (ولقد صرح عضو من أعضاء فريق المقابلات فيما بعد بأن ذلك المستجيب ربما كان التلميذ الوحيد الباقي حياً للاهوتي المشهور (Calvin)).

إن النقطة الهامة في هذه الحادثة، رغم ما فيها من طرافة، هي وجود حافز بشكل حتمي، وأنه، حتى في مجال العمل الاقتصادي، ليس من الضروري أن يكون هذا الحافز مالياً فقط. إذ يمكن بعد تحقيق مستوى عالٍ من الثراء أن تتوافر حوافز لا اقتصادية تدفع برجل الأعمال قدماً مسافات أبعد بكثير من دوافع الربح والاكتساب (مثل السلطة والمكانة الاجتماعية). يصدق هذا أكثر كلما تدنت «المتعة الهامشية» للمال(*). ومع ذلك إذا كانت الحوافز عامة إلى هذا الحد، يمكننا بحق أن نسأل: لماذا إذن نقترح الحافز كمقرر ثم نستكشف طريقة عمله؟

جواباً عن ذلك نقول: إن التحريات استهدفت في أول الأمر تقويم كثافة الحفز نفسه بشكل عام ثم تقويم كثافة الحافز المالي تحديداً. وعلينا أن نزيد هنا أن حافز

(*) Marginal Utility of Money.

صانعي القرارات السياسية، وكبار موظفي سلك الإدارة المدنية أو زعماء الأحزاب ـ وقد اعتبرناهم جميعاً عوامل ممكنة للتغيير الإنمائي ـ ليس حافزاً مالياً، إذ أن المفروض أنهم لا يبحثون عن مكاسب شخصية عندالتزامهم بالتنمية. على هذا الصعيد نعتقد أن ما يدفعهم ما هو إلا المصلحة العامة أو الأغراض المجتمعية بشكل عام، أو التنمية بتخصيص أكثر. ونتيجة لكل هذا يمكننا أن نؤكد أننا لم نهمل أبداً الحوافز الشخصية غير المادية في دراستنا، ولا يهدف هذا التركيز الضيق الحدود هنا إلا ليساعدنا على تقدير حساسية أصحاب الأدوار الرئيسية على المسرح الاقتصادي في مختلف البلدان العربية، ونعني حساسيتهم كحوافز. أما هؤلاء فهم مالكو وسائل الإنتاج في القطاع الخاص والقوى العاملة. على كل حال فإن هذا النطاق الضيق لا يعني أن حوافز الجماعات التي تعمل خارج ميدان الأعمال الاقتصادية، مثل موظفي سلك الإدارة المدنية، لم نولها حقها من البحث ـ والواقع أننا سنشير إليها مراراً ـ ولكن مثل هذه المجموعات ستبقى دائماً هامشية بالنسبة لموضوع بحثنا الحالي.

علينا أن نقدم نقطة أخرى قبل أن نقوم بعرض بعض الملاحظات التي استخلصناها من عملنا الميداني، هي أنه يجب أن لا تغرب عن بالنا العلاقة بين الحساسية للحوافز الاقتصادية والجهود التي تبذل لإشباع هذه الحوافز. وهكذا فإذا قلنا ان سكان بلد ما يملكون حوافز عالية ولكنهم غير مستعدين لبذل الجهود المطلوبة لإشباع الحوافز، فقولنا هذا يشتمل على تناقض، أو على الأقل سوء فهم. وإذا كانت الحوافز معتدلة، بمعنى أنها تنسجم مع مستوى المردود العادي للعمل المعني، حينئذٍ يكون رفض بذل الجهود المطلوبة بمثابة علامة بأن الحوافز منخفضة عن مستوى المردود العادي السائد. (في حالة الكويت مثلاً، بالنسبة لعدد من الكويتيين تعتبر المردودات عالية جداً، وبعيدة جداً عن مقدار الجهد المبذول. بالحقيقة فإن الأموال التي تصرف من أجل الرعاية الاجتماعية لا تقتضي أي عمل من قبل المستفيدين. ونتيجة لذلك فإنه حيث يحجب الجهد يجب اعتبار ذلك تعبيراً عن وجود مستوى منخفض جداً للحوافز، إذا أخذنا بعين الاعتبار المردود).

تمكننا أبحاثنا الميدانية من أن نقدم عدداً من التعميمات والملاحظات عن الحوافز في البلدان العربية. الملاحظة الأولى هي أن معظم الذين أجريت مقابلات معهم أظهروا تردداً لدى الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالموضوع، معلنين بأن قياس الحوافز صعب للغاية وأن تقديم عدد من التعميمات الانطباعية ينطوي على مجازفة. ومن

مظاهر صعوبة التعميم أن المجموعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تتجاوب بشكل مختلف بالنسبة للحوافز المتوافرة في نفس البلاد. بيد أن جميع المستجيبين تقريباً صرحوا بأنه عندما تتوافر المكافأة الاقتصادية الجذابة، فإن ذلك بشكل حافزاً فعالاً، ولكن يجب إشباع شرطين: أولاً بأن المجموعة قيد الدرس يجب أن تدرك وجود المكافآت، وثانياً بأن نفس المجموعة ينبغي أن تعتبر المكافأة الاقتصادية مرضية. ويبدو لنا أن كلا الشرطين هام. لأن ما هو ذو دلالة ليس وجود مردود بالمطلق إن لم يكن الشخص المعني عارفاً بذلك وراضياً بالمردود كحد أدنى على الأقل. قد يعتقد المراقب الذي يطبق معياره الخاص للمنطق والتناسق الداخلي بأن هذا الشرط الأخير غير منطقي. ولكن المهم هنا هو النظام العقلاني المنطقي الذي يتبعه صاحب الأمر، وما يعتبره هو مرضياً. ولا يمكن اعتبار موقفه غير منطقي أو غير منسجم أو متناسق داخلياً إلا إذا تصرف بشكل انتهك فيه تحديده «لما يرضيه».

إذا وضعنا صعوبات القياس على حدة وتذكرنا التحفظات التي أوردناها أعلاه، يصبح بإمكاننا الإدلاء ببعض الملاحظات الحرية بالذكر على صعيد كل بلد على حدة. يبدو لنا أن لبنان هو البلد الذي يظهر أعلى كثافة من الحوافز على مستوى الرياديين الاقتصاديين وأصحاب رؤوس الأموال، وكذلك على مستوى فئات العمال المهرة وشبه المهرة وغير المهرة. هناك ظاهرة خاصة بالنسبة إلى هذا البلد ونعني بها أنه عندما لا يستجيب اللبناني للحوافز المالية المتوافرة، على كونها مناسبة للمعدل السائد، فذلك لأنه يطمح ويتوق إلى كسب أكبر. إن رد فعله في مثل هذه الحالة لا يعتبر مجرد رفض للقيام بالجهود المطلوبة ولكنه يعتبر رغبة في الهجرة بحثاً عن مردود أعلى. على النقيض الآخر تعتبر كثافة الحوافز في السودان متدنية. والبرهان على ذلك، كما ذكر، وجود الكثير من العمالة الجزئية في البلاد، جنباً إلى جنب مع وجود حوالى مليون عامل أفريقي من غير السودانيين.

غير أن هذا المثال، على أهميته، يتطلب بعض الاستدراكات. هناك عوامل أخرى يجب ذكرها بالنسبة للسودان، منها ضحالة التقليد الزراعي بين كثير من السودانيين البعيدين عن مناطق الزراعة المروية أو غير المروية، إذا قورن ذلك مع الأفارقة الوافدين. وكذلك يفضل كثير من السودانيين نشاطات الرعي وصيد السمك، والوظائف التي ترضي «المكانة الاجتماعية». ومع ذلك، دفاعاً عن استجابة السودانيين، ذكر بعض المستجيبين مثال الرحل الحقيقيين، الذين، وبعد مرور خمس

سنوات فقط أصبحوا مزارعين في الأراضي المروية في تمديد مشروع مناقل للري. يرينا كل هذا أية صعوبة تواجهنا ونحن نبحث في تقييم كثافة الحوافز.

فالحقيقة أن الصورة مشوشة تماماً، وتستحق بحثاً دقيقاً متعمقاً قبل أن يصار إلى إطلاق أي برنامج إنمائي على نطاق واسع في القطاع الريفي شاملاً الأرض ومن يسكنها. إذ، جنباً إلى جنب مع المثل الذي ضربناه، هناك صور أخرى بليغة تشير إلى نفس الاتجاه وأخرى تشير إلى الاتجاه المعاكس. وهكذا فإن زراعة الكفاف منتشرة في طول البلاد وعرضها، إنما هناك موارد ما برحت غير منتفع بها، رغم سهولة الوصول إليها. ومن الجهة الأخرى، هناك تنقل ضخم على الصعيد الجغرافي، من مقاطعة إلى أخرى، بحثاً عن تحسين الأوضاع. فيمكننا إذاً أن نطرح الفرضية التجريبية فنقول بأن الحوافز تعمل حتى مستوى معين ــ لإشباع الجوع مثلاً ــ ولكنها تصبح أضعف بعد تخطي هذا المستوى.

نجد في الكويت أيضاً مفارقات أخرى إحداها الحوافز العالية بين رجال الأعمال وخاصة من يتحلى بتقليد طويل من تقاليد التجارة الخارجية والملاحة، والحوافز المتدنية بين المجموعات ذات الدخول المنخفضة. يمكن تفسير هذه الظاهرة الأخيرة عبر الإشارة إلى الرعاية الاجتماعية المالية الوافية (من نقدية وعينية) التي تقدمها السلطات كهبة، والسهولة التي يمكن لأي كويتي أن يشبع بها حاجاته الأساسية، التي تشمل سلعاً شبه ترفية كالسيارة المستعملة أو جهاز التلفزة أو الأثاث العصري، ومثل المجال الواسع للتوظيف في دوائر الحكومة، في بلد يضم موظف مدني واحد لكل عشرة أفراد من السكان ــ الكويتيين والوافدين معاً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الثروات الطائلة التي اكتسبت في العقدين الماضيين وما ينبغي أن يكون لهذا من تأثير حافز، فلا شك أن الوضع يشير إلى مستوى منخفض من الحوافز بالنظر للتردد وعدم الإقدام على الريادة لدى كثير من الكويتيين. ولعله يمكن أن يقال أن هذا يعود إلى عدم إدراك الفرص كتفسير جزئي، والتفسير الآخر هو الاعتماد الزائد على الحكومة ورعايتها الاجتماعية.

إن دلالات هذا الوضع بالنسبة للتنمية هي في آن واحد واضحة وخطيرة. يتحاشى الكويتي المعاصر الأنشطة التي كان يألفها هو ووالده كالصيد وبناء السفن وارتياد البحار، مع أن النظائر العصرية لهذه النشاطات متوافرة ومربحة: الصيد في

القوارب البخارية والعمل في السفن وفي بواخر الشحن أو ناقلات النفط. لا ريب بأن «أخلاقية العمل» قد أصابها الوهن في مدى عقدين من تزايد العائدات النفطية وإنفاق الحكومة للأموال بشكل واسع على الرعاية الاجتماعية وتوسيع جهاز الإدارة العامة. وقد كان «لتكويت» عدد كبير من رجال القبائل المجاورة تأثيره في تكوين مناقبية العمل. ومع أن البدوي الآن يسوق سيارة أميركية ضخمة فما برح يحتفظ بكثير من قيمه وثقافته الأصلية في ما يختص بمكانته وكرهه للعمل «غير النظيف» أو «غير اللائق للرجل» وهو (المصطلح الذي يستعمله)، وعدم الاحترام لانضباطية الوقت والعمل.

يمكن رؤية تأثير الصحراء كذلك في العراق والعربية السعودية. لقد لفت أحد علماء الاجتماع العراقيين نظرنا، أثناء مقابلته، إلى عملية صيد السمك التي ما برحت سائدة هناك بواسطة استعمال الحربة، لصيد السمك من النهر، وليس بواسطة الشبكة. فالحربة تؤمن لرجل القبيلة ما يكفيه، أما ما يفيض عن حاجته فينبغي أن يباع، ولكنه يأبى أن يقوم بهذا العمل «غير اللائق بالرجال»، فيتوجب إذاً على زوجته أن تقوم هي بعملية التسويق. وينتج المزارع البدوي القمح ولكن لحاجاته الخاصة وحسب. ويأبى أن يزرع الخضار لأنها بالدرجة الأولى محصولات للبيع والربح (في جملة أسباب أخرى يعتبر أن بيع الخضار يخفض حظ الرجل بتزويج بناته من رجال القبائل). ومع أن مثالنا عن صيد السمك لا ينطبق على العربية السعودية فإن المثال المقدم عن الزراعة ينطبق. إن زرع الخضار اقتضى انتظار تدفق العمال من الخارج بأعداد وافية، وما زال يعتمد عليهم إلى درجة كبيرة وبشكل رئيسي. إن درجة التعامل بالنقود في كل من العراق والعربية السعودية (وكذلك الحالة في البلاد التي يكثر فيها وجود القبائل أو القبائل نصف المستقرة في المناطق الصحراوية (كالسودان وليبيا ودول المغرب) لها علاقة كبيرة. إن البدوي لا يعتبر النقود شيئاً هاماً جداً، إذ لا قيمة للنقود في حالة جفاف أو في حالة مجاعة.

وفي ما يتعلق بقطاع الأعمال في العراق أصيبت الحوافز بنكسة نتيجة كبح القطاع الخاص على أثر بروز التحول الاشتراكي. حتى الفلاح يهتم الآن اهتماماً شديداً باستغلال مساندة الحكومة له، هذه المساندة التي لا يعتبرها محرجة، سواء كانت في تقديم الأرض أو المكائن الزراعية أو الأسمدة أو القروض أو أي عون آخر.

أشرنا إلى رجال القبائل في العربية السعودية أو إلى من استقر منهم من عهد

حديث. وهناك مجموعات أخرى تظهر حوافز أعلى ومناقبية عمل أكثر شـدة، وذلك كلما كانت قد تعرضت بشكل أكبر للأجانب وكلما زادت أسفار أفرادها. ينطبق هذا التعميم على كل البلدان قيد الدرس. ولا حاجة بأن يكون هذا التعرض بشكل مباشر، بمعنى أن يشمل الشراكة في العمل وتعلم عادات الشغل والاستجابة للحوافز المادية. فيمكن أن يكون بشكل غير مباشر، بمعنى أن التعرف على الأنماط الاستهلاكية الجديدة والابتكارات الجديدة والأدوات المنزلية المعـمّرة يمكن أن تكون جميعها أموراً تضغط للتشبه بها ثم الانكباب على العمل بجد لكسب دخل مناسب لشراء هذه السلع الجديدة. وتلعب وسائل الاتصال الجماهيري دوراً استعراضياً هاماً على هذا الصعيد ــ حتى الإعلانات التي قد تعتبر غير مفيدة في معظم الحـالات (أو سبباً للمضايقة) لمن توجه إليهم. ولعل روستو (Rostow) كان على حق عندما أوصى مرة بتعميم السيارات أو الشاحنات ذات الجوانب الزجاجية الشفافة التي تحمل أدوات المطبخ الجديدة، و«المبتكرات» الأخرى، معتبراً إياها عاملاً قوياً من عوامل البحث عن العمل والدخل، وربما عاملاً حافزاً للتنمية[٨١].

تعتبر تونس في طليعة دول المغرب بالنسبة لكثافة الحوافز. على أن هذه الكثافة تودي إلى الإحباط نظراً إلى محدودية فرص العمل وموارد الاستثمار. (منذ أواخر سنة ١٩٧٣ فقط خففت القيود المفروضة على الاستثمار كنتيجة للارتفاع الهائل لأسعار الفوسفات والنفط وهما الموردان الرئيسيان في البلاد). أما في الجزائر فيبدو أن الرغبة بالتعويض عن الخراب والوقت اللذين ضاعا خلال النضال في سبيل الاستقلال تشكل حافزاً من أعلى الحوافز. من الجهة الأخرى فإن جو الانتظار والتردد في المملكة المغربية يجمد ويخفف من الحوافز الموجودة، كما أن عنصر القبلية القوي يفسح المجال للعوامل الرادعة التي أشرنا إليها في ما يتعلق بالقبائل في أماكن أخرى في المنطقة.

أما في ليبيا فإن الحكم الإيطالي التعسفي كان قد أخمد روح الريادة وأضعف الحوافز كما ضيق الفرص إلى حد الاختناق. وقد تحسنت الفرص واتسعت آفاقها منذ الازدهار النفطي، ولكن كان هناك عوامل مضادة. أحدها ما يعامل به القطاع الخاص حالياً من الصرامة والشدة. كذلك فإن الآمال المعقودة على التوظف في قطاع النفط وفي الوظائف الحكومية قد خفضت الاهتمام بالزراعة وسببت استنزافاً خطيراً على صعيد مهرة المزارعين. وقد زادت هذه العوامل في إضعاف الحوافز التي كانت أصيبت بضرر بالغ. غير أنه يتردد بأن السلطات تسعى لإعادة تنشيط القطاع الزراعي

ولخلق عوامل جذابة في القطاعات غير النفطية، لكي تعيد الصحة إلى البنية القطاعية الأكثر توازناً، ولكي توزع العمالة بشكل أصح وأكثر توازناً. وقد أعدت، لتنفيذ هذه الرغبة، عدة حوافز مؤسسية ومالية إنما بعكس العربية السعودية والكويت لا ترضى ليبيا بتوزيع الإعانات المالية والمساعدات الاجتماعية بسخاء وتشدد بدلاً من ذلك على العمالة المجزية. فضلاً عن ذلك فإن الحكومة تحاول أن تزيد من جاذبية التدريب المهني والتقني لكي تخفض الاعتماد على الوظائف الكتابية. ويستدل من ذلك بوضوح أن الحكومة تعي ضعف الحوافز وترغب في أن تلعب دوراً فعالاً في تكثيفها.

هناك ملاحظة أخيرة يجدر بنا أن نذكرها بخصوص الحوافز في البلدان العربية. تتعلق هذه الملاحظة بتأثير الشعور السائد بالتسليم لمشيئة العزة الإلهية هذه العقيدة التي يتحلى بها الدين الإسلامي وهو دين الأغلبية الساحقة إذ تبلغ نسبة المسلمين في المنطقة أكثر من ٩٥٪ بالمئة. يعتقد بعض المستشرقين وعلماء الاجتماع أن قناعة الإنسان ورضاءه بمصيره وما قدر له، وهي من أوامر الإسلام، مناهضة ومعاكسة للحوافز المادية، وهي بالتالي مضادة للريادة وللتنمية. إن مؤلف هذا الكتاب لا يملك من المؤهلات ما يجعله قادراً على فحص هذه المسألة في العمق. وإذاً فلن نستطيع أن نقدم إلا تعليقات قليلة على هذا الصعيد[٨٢].

الملاحظة الأولى هي أن كلاً من اليهودية والمسيحية تطلب من المؤمن أن يضع ثقته بالله، ولكن هذا لم يخفف أبداً من روح الريادة الاقتصادية عند معتنقي هذين المذهبين وعلينا أن لا ننسى أن «السعي إلى ملكوت السموات» لم يضعف الأخلاقية البروتستانتية أو الكلفنية. فضلاً عن ذلك، في حالة الإسلام، لا يرتبط، الخضوع لمشيئة الله، والقناعة بما هو مقدر، والسعي إلى دخول الجنة، كما هي الحال في المسيحية، بمتطلبات لاهوتية مرهقة. هناك أوامر، في الأديان الثلاثة تقضي مثلاً بمنع الربا، ولكن علماء اللاهوت المسيحيين تمكنوا من إيجاد فتاوى بشأنها!

على كل حال إن النقطة الأكثر أهمية هنا هي أن الإسلام يعنى بتنظيم الحياة الاقتصادية إلى مدى أبعد بكثير مما فعلته الديانتان الموحدتان الأخريان. كما أن هناك توصيات كثيرة تحث المؤمن بأن يعمل بجد واجتهاد، وأن يطلب العلم حيثما وجد، وأن يدفع الزكاة، وأن يساعد المحتاجين. ومما أضفى على الإسلام مرونة أكثر عدم وجود مؤسسة «كنسية» رسمية. أضف إلى ذلك أن إبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً

ـ وإن جزئياً ـ سمح وما زال يسمح إلى حد ما، لمزيد من المرونة. وبالاختصار نقول أن الإسلام كالمسيحية أو اليهودية ليس كابحاً للنشاط الاقتصادي أو للريادة الاقتصادية. ثم إنه، كعامل ثقافي مؤثر في التنمية وفارض للاهتمام بالفقراء أبعد من أن يكون حيادياً. ولكن القضية المطروحة هنا هي أن السلوك الاقتصادي، باستثناء تفسير عدد ضئيل من العلماء الذين يفسرون النصوص بشكل حرفي مبالغ به، قلما تلجمه أو على العكس تحفزه تفسيرات النصوص.

ينطبق الشيء نفسه على العنصر الأدبي في الثقافة العربية، الشعر والنثر، وكذلك الأمثال الشعبية. ويستطيع الإنسان هنا أن يجد ذخيرة لرأيين متعارضين: أولهما يدعي بأن هذا الجزء من الثقافة يحث على العمل بجد واجتهاد كما يشجع روح الإقدام والإنجاز والنشاط والحزم والبت في الأمور. أما الثاني فيدعي بأنه يحث على الزهد والتقشف والقناعة، والصبر والحذر، والرضا بأمجاد الجدود. هنا مرة ثانية وفي الجزء الأخير من القرن العشرين لا نرى سبباً يجعلنا نعزو تأثيراً هاماً للعامل الثقافي المشار إليه في تقرير مسيرة التنمية. وذلك لأن نفس المجتمعات العربية والتي تتحلى بنفس جانبي الثقافة: الديني والأدبي، قد أظهرت فيما بين سنوات ما بعد الحرب العالمية مباشرة وأوائل السبعينات، درجات متباينة تبايناً شاسعاً من التغير في موقفها تجاه النشاط الاقتصادي والريادة الاقتصادية، وفي الحوافز الاقتصادية، وأخيراً في سلوكها الاقتصادي عامة. فإذا كان الحافز ضعيفاً بوجه عام فذلك بسبب عوامل اجتماعية واقتصادية ومؤسسية معينة أضعفت الاستجابة للحوافز، وبسبب عدم وفاية الفرص أو عدم إدراك واغتنام الفرص المتوافرة، وبسبب عوامل مضادة كالرغبة في التكتل الاجتماعي مما يعيق الحراك والانتقال بحثاً عن عمالة تدر مردوداً أكثر، وأخيراً بسبب القيود التي كانت تكبل الإطار المنظم أو المؤسسي اللذين تضعهما الحكومة، كما هي الحالة في التأميمات التي تضعف حوافز رجال الأعمال في القطاع الخاص.

ختاماً علينا أن نقدم استدراكاً بالنسبة إلى اعتبار الحوافز كمقرر قوي للتنمية من حيث المبدأ، مع غض النظر عن كثافتها المنخفضة الحالية في العالم العربي. فلكي يصبح الحافز قوياً ويعمل بفاعلية يجب أن يحتوي مقداراً معيناً من الروح المجتمعية والاهتمام بالحاجات الاجتماعية. وإلا فإنه لن يؤدي إلا إلى المكاسب والثروات الفردية التي قد تكون وقد لا تكون منسجمة مع الصالح العام.

٥ ــ إن آخر عامل علينا أن نقوم بفحصه في هذا القسم من الفصل هو عامل مركب من عناصر مختلفة. وكما ذكرنا في الفصل السابق، فإنه يشمل فيما يشمل الحراك الاجتماعي، والعائلة ونظام السلطة (الأكثر اتساعاً)، والتمسك بالتقاليد ضد الحداثة في المواقف، وموضع رموز المكانة[٨٣]. تتصل هذه النقاط بقيم مختلفة. وهكذا فإن الحراك الاجتماعي يتعلق بالحوافز وإشباع الرغبة للإنجاز. ودرجة الحداثة في المواقف تتصل بالقيم المتعلقة بالتقاليد مقابل الأفكار والمؤسسات والتكنولوجيا العصرية، ثم العائلة والأنظمة أو البنى الأخرى للسلطة تتصل بالقاعدة التي تقوم السلطة عليها وفيما إذا كانت هذه تشجع أو تؤخر العمل الإنمائي. ثم إن رموز المكانة تعكس نظام القيم الاجتماعية والفردية، وما يحفزه للبحث عن بعض الرموز على حساب رموز أخرى. والقضية المطروحة على بساط البحث في جميع هذه الحالات الأربع، هي عمل هذه الحالات كعوامل مشجعة للتنمية عن طريق تأثيرها على السلوك الاقتصادي.

إن التحريات الميدانية في ما يختص بهذه النقاط الأربع أبعد من أن تكون متساوية، وهذا يعود جزئياً لأننا وجدنا أن إعطاءها أهمية متساوية لن يكون عملياً، وجزئياً لأننا وجدنا أننا لا نستطيع أن نراقبها ونقومها بشكل متساوٍ. أما السبب الرئيسي فهو لأن المستجيبين أنفسهم أجابوا عن النقطة الأولى بشكل أنشط بكثير من إجابتهم لباقي النقاط، بيد أننا ونحن نسجل ما وجدناه سنترك الحراك الاجتماعي إلى نهاية المبحث ونعالج النقاط الثلاث الأخرى في البداية، مركزين في جميع الحالات على التعميمات والاستنتاجات العريضة، على أن نلحقها ببعض الخصائص لبلد ما عندما تدعو الحاجة.

لقد أشرنا إلى المواجهة بين التحديث والتقليد في الملاحظات التمهيدية المقدمة لهذه الفقرة. لقد شددنا على الخطأ الذي يرتكب إذا اعتبرنا أن كلًّا من هاتين الحالتين الذهنيتين ينفي وجود الحالة الثانية، أو أن كلًّا منهما يوجد في شكل منفصل تماماً عن الآخر. وشددنا أيضاً على ضرورة وعي عدم التناسق في الصورة، بحيث نجد ظلالاً من التقليدية ومن الحداثة تتعايش في المجتمع الواحد. أضف إلى ذلك فقد ناقشنا أيضاً كون التشديدات القاطعة التي برزت في الخمسينات بأن ما هو تقليدي ضار بالتنمية وأن كل ما هو عصري مشجع أو مشير إليها، ليست مبررة وليس وراءها

ما تستند إليه بشكلها التأكيدي بعد التمحيص الدقيق. ولقد أدى البحث الميداني إلى دعم هاتين النقطتين. والواقع أنه توضح لنا بشكل أقوى خلال بحثنا بأن المجتمعات العربية على صواب في محاولة التوصل إلى تمازج ما فيما بين التقليدية والحداثة وخاصة عندما كان الأمر يتعلق بالتراث الثقافي والقيم الموروثة. فإذا كانت هذه المحاولات على صعيد التوفيق والتعايش فرضت ثمنها بإبطاء النمو الاقتصادي، فإنها في الوقت ذاته أعطت مردوداً على صعيد انسجام اجتماعي أكبر واندماج سيكولوجي، انعكس بالتالي إيجابياً على التنمية.

لقد كشفت لنا الدراسة التي أجريناها في كل قطر على حدة بأن لبنان أقل الأقطار تمسكاً بالتقاليد، يليه مصر ثم الجزائر فتونس. وفي الطرف الآخر يقف السودان والمغرب. ولكن في جميع هذه الحالات، كما هو متوقع، أظهر الريف نزعة تقليدية أكبر، كما جاءت القبائل أو المجتمعات القبلية في الطليعة من هذا القبيل. كانت المظاهر التقليدية في العربية السعودية كثيرة، بما في ذلك مقاومة تعليم البنات، بل وفي البداية مقاومة أجهزة التلفزة والتلفون على اعتبارها من أدوات الشر، والإصرار المستمر لدى بعض ذوي التعليم المحدود على أن الأرض مسطحة وأنها ليست كروية[٨٤]. ومع ذلك حتى وفي هذه البلاد، بدأ التعرض للتعليم بشكل أوسع وإلى وسائل الاتصالات الحديثة يزيل تدريجياً المقاومة بشكل ملحوظ. والمجابهة بين الآباء والأبناء ما هي إلا دلالة بينة على أن المسائل قيد البحث بدأت تخلق توتراً وأن المجتمع أصبح في حالة التحول. وتحاول الحكومة تسريع عملية التحول وجعلها تسير بشكل سلس. وعلى سبيل المثال لم يكن الأولاد والبنات يظهرون مطلقاً معاً على شاشة التلفزيون قبل بضع سنوات، وهم يلعبون معاً أو يقومون ببعض الرقصات الشعبية. ولكن هذا تحقق تدريجياً ولم يبق هناك من يعارضه إلا فلة شديدة الانغلاق. إن التكييف الذي أشرنا إليه اتخذ شكل بعض التعديلات والمناورات الذهنية ولكن أيضاً بعض المظاهر الخارجية. ويجدر بنا على هذا الصعيد أن نذكر أن السعودي المتعلم والسوداني المتعلم والعراقي المتعلم إذا سافروا إلى بلد أوروبي فإنهم يتناولون طعامهم على الطريقة الأجنبية، أما عندما يعودون إلى وطنهم فإنهم يتناولون الطعام على طريقة بلدهم الخاصة. وينطبق نفس الشيء على الملابس التي يرتديها السعودي أو السوداني أو الكويتي في وطنه أو خارج وطنه حيث ينتقل من حالة إلى أخرى، على صعيد الملابس، دون أي ارتباك أو حيرة. وهذا دليل واضح على القدرة على التكيف.

في محاولة لتحديد أكثر رموز المكانة جاذبية لكي نقرر أياً منها يتعلق بالقيم الإنمائية وجدنا ثلاثة أمور ممتعة. أولاً وجدنا رموزاً تشبع الرغبات الملحة للكرامة والهيبة، وأخرى رغبات ملحة للتوصل إلى السلطة والقوة، وأن الفروق بينها ميزت مختلف الأشخاص والجماعات. ثانياً أن هناك تبايناً قوياً على صعيد الطبقة والمجموعات ليس في تحديد الرموز فحسب وإنما أيضاً، وبشكل أكبر، في تراتبيتها. وثالثاً أن هناك مقداراً كبيراً من التوافق بين مختلف البلدان مع أنه حتى وفي هذه الحالة كان هناك فرق في التراتبية.

يسهل علينا الآن أن نقدم قائمة من رموز المكانة المكتشفة. تشمل هذه النقاط التعليم (خاصة عندما يتضمن لقباً علمياً، مثل «دكتور»، «أستاذ» «محامي» أو «مهندس»)، الكفاءة أو المعرفة الممتازة في مهارة فنية، وإشغال وظيفة حكومية عالية، مركز ضابط رفيع في الجيش، ومالك أراضٍ كبير في البلدان التي لم يجرِ فيها إصلاح زراعي يحد من الملكية، مركز رجل أعمال كبير (خاصة صاحب مصرف، أو صناعي، أو رئيس شركة أو مديرها، وفي لبنان: تاجر كبير أو مصدّر كبير)، وفوق كل ما ذكرنا مركز وزير في مجلس الوزراء، وأفضل من ذلك بالطبع رئاسة الوزراء أو رئاسة الجمهورية.

أما بين العمال فقد ذكر مراراً أن الحصول على دخل عالٍ (نسبياً) عن طريق مهارة مهنية يعتبر رمز مكانة مرموقة. ففي نواحي الريف الفقيرة في السودان اعتبرت الدرّاجة رمزاً، ولكن بشكل خاص، أجهزة التلفزة بهوائياتها المرتفعة والراديوات، والأثاث الغربي، والسيارة، كلها اعتبرت رموزاً محترمة. كذلك يعتبر عاملاً للاحترام، إقامة الحفلات الكبيرة والكرم المفرط، وأداء فريضة الحج، والمقدرة على الاحتفاظ بعدة زوجات. (ولكن وجدنا أيضاً أن من له أكثر من زوجة يثير العطف، مثلما يحرك الحسد أو يولد الاحترام). وأخيراً وبالرغم من التبدلات الاجتماعية الكثيرة التي حصلت في معظم البلدان قيد الدرس، وتبدل النخب، فما زال هناك بعض الوهج للمتحدرين من الأسر العريقة ذات الأمجاد التاريخية. أما ما يهمنا هنا فهو تحديداً أن كثيراً من رموز المكانة ذات الشأن الرفيع تتعلق بالتعليم والحصول على مهارات تقنية ومهنية وامتلاك مؤسسات اقتصادية رئيسية أو إدارتها. لا شك أن لهذا علاقة بالنمو الاقتصادي. ولكن ما لم تكتسب رموز أخرى تتعلق باحترام الخدمة العامة أو الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، شيوعاً في طول البلاد وعرضها، تظل هذه

الرموز، أي رموز المكانة، تعكس تشديداً على الإنجازات الشخصية أكثر بكثير من التشديد على الخدمات الاجتماعية والنشاطات العامة.

عندما وجهنا أسئلة ترتبط بنظام السلطة العائلية ومقام وأسباب السلطة في البنية العائلية، كانت الاستجابات ممتعة ومكنتنا من التعرف على عناصر السلطة التي لها علاقة بالسير نحو التنمية. على وجه العموم أظهر ما وجدناه تفكك عرى النظام القديم الذي كان يشدد على العمر والأقدمية. فضلاً عن ذلك فإنها أظهرت أن الشبان الآن أخذوا يختارون أعمالهم التي يفضلونها بشكل مستقل، وبدون موافقة مسبقة لمن هم أكبر منهم سناً أو قدراً. ومع ذلك فإن زعزعة نظام السلطة، في العائلة كما في البنى الاجتماعية الأكبر، لم تخلق توتراً وارتباكاً زائدين، إذ ان الموهبة العربية في التكييف المتبادل سمحت بالتحول بسهولة نسبية. ولم يسفر فقدان الانسجام أو الربط بين الدور والمكانة، عن خلق عدد كبير من حالات عدم الانسجام، أو من المتمردين المدمرين، كما لم يخلق حالات من الأمراض النفسية. ولقد ساعدت أربعة عوامل على تفكيك النظام بشكل سلس وسهل نوعاً ما وهي: التعليم، وتحرير المرأة (حتى ولو جزئياً)، والخدمة العسكرية، والاندفاع نحو التنمية. لقد خلق العامل الأخير مهارات ومسؤوليات ليس لدى الكبار الكثير يقولونه حولها أو يقدمونه من مشورة بصددها.

ربما يمكننا أن نطرح اقتباساً واحداً يجمل لنا العملية بشكل مرضٍ: قال أحد المستجيبين، مشيراً إلى العضو المتزعم للعائلة التجارية الأكثر بروزاً في بلاده ــ وهو رجل ذكي ويتحلى بالجاذبية والمقدرة ــ قال: «إن آراء السيد «س» كانت في ما سبق تقبل بكل احترام، ودون أي سؤال أما الآن فإننا نتحداها بكل احترام أيضاً عند اللزوم».

لقد انطلقت تحرياتنا عن درجة الحراك الاجتماعي من الافتراض بأن درجة الحراك العالية تتيح مجالاً وفرصاً للارتقاء أو للترفيع وإشباع الطموحات الشخصية، وإذن فإنها تقوي الحافز والتنمية. وقد أظهرت أبحاثنا المكتبية والميدانية الحاجة للتمييز بين الحراك الاجتماعي والحراك الاقتصادي، والمجال الأكبر المتاح للحراك الاقتصادي، بشكل عام. بيد أنه لا يمكننا أن نقول أنهما غير مرتبطين، إذ ان تسلق سلم الاقتصاد لا بد بأن يفتح أبواب التأثير الاجتماعي والمكانة الاجتماعية. لا شك

بأن هذا يشكل اتجاهاً عاماً، والفرق هنا هو في السرعة التي يترجم فيها التأثير الاقتصادي إلى تأثير اجتماعي أو حتى إلى تأثير سياسي وسلطة.

لقد تبين أن درجة الحراك تختلف بين بلد وآخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى في نفس البلد. ولاحظنا أنها أعلى ما تكون في المراكز المدنية، في الطبقة المتوسطة وعلى وجه التخصيص في مجتمعات الأعمال ولكنها أدنى ما تكون في الريف وبين القبائل. ومع أن المجتمعات القبلية لا تملك إلا القليل من الرسميات الجامدة إذ ينادي البدوي رئيس القبيلة باسمه الأول (حتى عهد قريب جداً كان هذا الأمر يمارس في الكويت فينادى الحاكم باسمه وفي السعودية حيث ينادى الملك باسمه)، إلا أن وضع القبائل المختلفة أو مكونات القبائل تجاه بعضها البعض يتصف بتصلب التراتبية كما تتصف تراتبية الأفراد داخل القبيلة والعشيرة. ويعكس هذا التصلب نفسه في القيود على الزواج. ولكنه ينعكس بشكل أكثر أهمية في النشاطات التي يصح للقبيلة، كمجتمع فرعي، بأن تقوم بها، وتلك التي لا يصح أن تقوم بها، وأيضاً في النشاطات التي يمكن للرجل أن يقوم بها والتي لا يجوز أن يقوم بها إذا اختار بأن يتحاشى العار الاجتماعي. فإذا أبقينا هذه الملاحظات في أذهاننا نرى أن البلدان التي تحوي فئات قبلية أو شبه قبلية تظهر درجة متدنية من الحراك، خاصة لأن القيم القبلية تتسرب إلى القرى والمدن وتستمر فيها إلى فترة طويلة بعد أن يستقر رجال القبائل في حياة استقرار ثابتة في المدن أو الريف.

لقد قوّم الحراك على أنه عالي الدرجة، في كل من لبنان والجزائر وتونس ومصر وسورية والعراق والأردن والكويت، بغض النظر عن الاستثناءات التي قدمناها في الفقرة السابقة، حيث تنطبق. وتقع المملكة المغربية وليبيا في مركز متوسط والسودان والعربية السعودية في الطرف الآخر. بقي علينا الآن أن نعرض استدراكين هامين: الأول، أنه حتى في العربية السعودية بدأنا نرى درجة حراك مرموقة، فمجلس الوزراء الحالي (أواسط السبعينات) يضم أكثرية من «عامة الناس». والثاني، أن مسيرة الحراك تسير في مسربين، فالدول التي اختارت التحول الاشتراكي والتي شهدت تبديلاً بعيد المدى في النخب والقيادات، تجسد مفارقة إذ هي تزيل العوائق الاجتماعية والاقتصادية ولكنها تضع عوائق سياسية أمام الحراك. وهذه الأخيرة يمكن أن تشكل عوائق جدية للحراك، وهي غالباً ما تفعل ذلك. وتوضع العوائق السياسية بحجة الريبة من الولاء

غير الكافي الذي توليه فئات معينة أو أفراد للحكم، دون أن تعود هذه الأسباب بالضرورة إلى نقص الكفاءة.

لقد أدلينا بأربعة عوامل للدلالة على أهمية الحراك وهي: التعليم، والخدمة في الجيش الوطني، وتحرير المرأة ولو جزئياً، والتنمية. وهنا أيضاً، كما ذكرنا في حالة تفكك نظام السلطة التقليدي، قد ساهم الاندفاع بالتنمية في تسريع الحراك وتسهيله، وذلك بفتح مجالات واسعة متعددة للدخل والتقدم، مما يزيل المقاومة التي تجابه الحراك الاقتصادي والاجتماعي. ومما يقوي الحراك أيضاً قيم معظم الفئات الحاكمة، لأنها تبشر بالمساواة بشكل مستمر، كما أن وسائل الاتصال الجماهيري تمنح فكرة المساواة سنداً وانتشاراً مستمرين.

يمكننا أن نرى أن هذه الحقائق التي توصلنا إليها وما يكمن خلفها من أسباب تخدم التنمية، ولكن ينبغي أن نلفت النظر مرة أخرى إلى أن القيم الكامنة وراء الحراك (أو ما يحفزه) لا يمكن أن تعتبر في خدمة التنمية ما لم يكن لها مضمون اجتماعي. بكلمات أخرى قد يؤدي الحراك الذي يهدف إلى غايات فردية ومصالح شخصية، إلى النمو الاقتصادي ولكن ليس إلى تنمية موجهة للمجموع. لا نرى أن هذه النقطة تحتاج إلى مزيد من الشرح.

٤ ـ النفط والتعاون الاقتصادي العربي كمقررين

لقد بحثنا في نمو قطاع النفط والغاز في البلدان الخمسة الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط في الفصول القطرية المعنية في الجزئين الأولين من الدراسة. كذلك بحثنا في سجل وأشكال التعاون العربي الاقتصادي في السنوات الثلاثين أي من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٥، بحثاً نقدياً تحليلياً وذلك في الفصل ١٤ من الجزء الثاني عندما قمنا بتقويم التنمية في إطارها القومي. وأجرينا تقويماً لدور ووظيفة النفط في هذا الاطار. أما ما بقي علينا بأن نقوم به في هذه الفقرة ـ وسنقدم ذلك بقدر ما يمكن من الاختصار ـ فهو أن نحدد، بشكل محسوس أكثر، كيف يمكن أن يكون النفط مقرراً للتنمية على مستوى كل بلد بمفرده وعلى المستوى القومي ككل، وكيف يمكن أن يشكل التعاون الاقتصادي مثل هذا المقرر لكل من البلدان المعنية منفردة ولها كلها كمجتمع أكبر، وكيف يمكن أن يساهم النفط في تكثيف ونشر التعاون والتكامل ويؤدي بالتالي إلى التنمية.

يبقى أن نذكر أننا نستعمل كلمة «نفط» لتشير إلى الموارد الهيدروكربونية ككل، (أي النفط والغاز مهما كان التمازج الذي يوجدان فيه بكثرة). ونستعمل كلمة «تعاون» لتشمل مختلف أشكال العمل الاقتصادي المشترك الهادف إلى تقوية التكامل والتعاون الحقيقيين والمشاريع المشتركة والبرامج أو المؤسسات وكل أشكال النشاط المتخطي للحدود القطرية، والمتحرك نهائياً في اتجاه الاندماج والوحدة العربية الاقتصادية(٨٥). ومع أن كلمة «تعاون» قد أصبحت تعني بشكل مسلم به التعاون المفيد للفرقاء المعنيين به فسنحاول هنا أن نقوم بتبرير هذا التعاون كعامل للتنمية. وأخيراً فإننا نطلب من القارىء الصبر إذا رأى أن بعض أجزاء هذه الفقرة وثيقة الصلة بأجزاء من الفصل الرابع عشر من الجزء الثاني بحيث تبدو له وكأنها مكررة. والحقيقة أن هذا التشابه هو ظاهري فقط. لأن الفصل الرابع عشر فحص بشكل رئيسي الوضع كما هو موجود بالفعل، ولكننا هنا نهتم بالدرب الذي ينبغي أن يسير عليه التعاون كي يحدث تأثيراً ايجابياً على التنمية. فالجو العام هنا معياري صريح بينما كان في الفصل الرابع عشر وضعياً وضمنياً.

إن مناقشة موضوع النفط ستبدأ أولاً بالأسلوب الذي يستطيع هذا المورد بواسطته أن يخدم المجتمع أو يخدمه بالفعل، وكيف يمكن لهذه الخدمة بأن تتسع بشكل ملحوظ لتحويل النفط إلى مقرر قوي لتنمية عميقة وبعيدة المدى. وفي المقام الثاني، سيلفت هذا البحث الانتباه لبعض المزالق الخطيرة التي يمكن أن تقع فيها بعض فوائد هذا المورد بحيث يضيع بشكل لا يمكن معه استرداده، إذا لم تهتم البلدان العربية اهتماماً كافياً بحماية هذا المورد وتحاول الوصول بالافادة منه إلى أوجها(٨٦).

(أ) إن الناحية الأولى للنفط هي أنه مورد رئيسي من عائدات الدولة سواء استعملت هذه العائدات داخلياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو لدعم الميزانية الجارية أو لنقلها أو تسريبها إلى الجمهور بوجه عام عن طريق الاستعمالين المذكورين أو عن طريق وسائل أخرى مباشرة أو غير مباشرة. ففي بعض البلدان وخاصة الكويت وليبيا لاحظنا أن هناك سياسة متبعة على نطاق واسع ونعني بها إقبال الحكومة على شراء الأراضي من الجمهور وهذه واحدة من وسائل التسريب والمشاركة بالعائدات، بينما كانت تعتبر الخدمات المجانية والاعانات والرعاية التي تمنح للصالح العام وسيلة ثانية. أما خارج البلاد فيمكن استعمال النفط لمساعدة تنمية بلدان أخرى عربية أو لمساعدة العالم الثالث غير العربي أو لإقراض البلدان المتقدمة صناعياً، أو لمد يد

العون للاقتصاد العالمي في لحظات الشدة وفي المناطق التي تواجه المتاعب، وكذلك لتوفير الائتمان للوكالات الدولية الانمائية المتعددة الأطراف.

(ب) لقد استعملت كل بلدان النفط، ولكن على درجات مختلفة من الجدية والتصميم والفعالية، موارد النفط وأجهزة شركات النفط صاحبة الامتياز لتقوية المهارات الفنية للمواطنين الذين يعملون في هذا القطاع. ولكن ما يمكن هذه البلدان عمله، بل ينبغي عليها عمله في هذا المضمار، أكبر بكثير كنتيجة لبسط سلطة الدولة على موارد النفط والسيطرة على القطاع وإدارته، ونضج إطار المؤسسات، بحيث أصبح في إمكانها السيطرة والإدارة، والتقدم السريع على صعيد التدريب بوجه عام والتدريب المتصل بالنفط بشكل خاص، وبشكل عام تلبية الحاجة الملحة للقوى العاملة المدربة، تلك الحاجة التي تتطلبها السيطرة والإدارة ثم التكامل العامودي للصناعات والأنشطة المختلفة في هذا القطاع.

(ج) هناك ناحية أخرى تتعلق تعلقاً وثيقاً بالتدريب وهي في نفس الوقت عامل بارز ومقرر للتنمية ونعني بها التعليم بوجه عام، وفي مجالات محددة متصلة مباشرة بالتنمية. لقد وجدت تحرياتنا السابقة على صعيد التعليم بأن بلاد النفط قد وجهت موارد ملحوظة للتعليم، أما الآن، وإلى سنين عديدة آتية، فسيصبح تكثيف الجهود ممكناً على كلا الصعيدين: الامتداد الأفقي والتعميق العامودي. من الجلي أن الموارد المالية لا تشكل القيود الوحيدة في وجه مثل هذا التكثيف، فهناك قيود أخرى كالقوى العاملة والزمن. لا يمكن عمل شيء لاختصار الزمن اللازم لتدريب المعلمين ومشرفي العمل والأطباء والمهندسين والاقتصاديين مثلاً. بيد أن عدد الرجال والنساء الذين ينبغي أن يتدربوا كمدربين (بكسر الراء) يمكن زيادتهم بشكل ملحوظ الآن.

(د) عندما كانت الشركات الأجنبية هي صاحبة امتياز النفط وكانت تسيطر على القطاع وتديره، كان تأثيرها كقدوة محدوداً نوعاً ما، وذلك بسبب العزلة التي كان هذا القطاع يعمل داخلها، أضف إلى ذلك التكنولوجيا والتنظيم المتقدمين والمعقدين اللذين كثيراً ما جعلا هذا القطاع بعيداً عن متناول المؤسسات الوطنية، بمعنى أنه لم يعمل كمصدر إيحاء أو كنموذج يمكن تقليده. هذا لا يمنع أن يكون عدد من صغار رجال الأعمال والورشات (المشاغل) والفنيين قد تعاملوا مع شركات النفط، أو استفادوا من آرائها باتصالاتهم بها أو تلقوا تشجيعاً حاسماً منها. بيد أن الوضع الآن

يختلف اختلافاً بيناً على جميع المستويات، بعد تأميم القطاع وتعريب إدارته والسيطرة عليه، وإزالة التباعد والقطيعة، وهذا لا يعني أن تكنولوجيا العمليات المختلفة المتعلقة بالنفط منذ المباشرة بالبحث عنه حتى صناعة البتروكيمياويات قد قلت تعقيداتها: فبالحقيقة قد دخلت هنا تعقيدات أكبر في التكنولوجيا والتنظيم وذلك بسبب اللجوء، بشكل متزايد، إلى تكرير النفط والبتروكيماويات. ولكن كثيراً من القوى العاملة المشتركة في هذه العمليات، وطنية، ولقد دمر هذا القطاع «سور الصين» الذي كان قبلاً يبقي مجتمع الأعمال خارج نطاقه. وقد أصبحت قطاعات النفط والقطاعات غير النفطية الآن في حالة اتصال متبادل لم تعرفه من قبل.

(هـ) هذا التطور يعني طبعاً أن النفط يستطيع أن يساهم مساهمة أكبر بالتنمية عن طريق تكامل أو اندماج أوثق مع باقي الاقتصاد. وهذا الاندماج يتحقق الآن ليس فقط بشكل غير مباشر عن طريق تأثير المثال الذي أشرنا إليه تواً، ولكن بشكل مباشر أيضاً عن طريق عدة أنشطة تتعلق بالنفط والغاز. وتقع هذه ضمن بابين: الأول: المسح والاستكشاف، والتنقيب والحفر، وتركيب الأنابيب ومدها، والإنتاج، ثم التصدير، وأعمال التكرير، وصناعة البتروكيماويات. وهذه كلها أجزاء من عائلة قطاع النفط بنشاطاتها وصناعاتها. وثانياً: نشاطات وصناعات أخرى يتصل قطاع النفط بها عن طريق حلقات اتصال أو ترابط خلفية أو أمامية. فلا يكاد يوجد أي قطاع أو منطقة رئيسية من مناطق النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية غير النفطية في بلاد نفطية، لا يتأثر بقطاع النفط ـــ ابتداء من أعمال الصيرفة حتى التربية أو صنع الأثاث والنقل.

(و) أما على مستوى المؤسسات فقد خلق قطاع النفط ضغطاً لبروز تنظيم متقدم دقيق في مختلف بلدان النفط. وقد كانت هذه الممارسة ضرورية لتتمكن هذه البلدان من التوصل إلى الوسائل والسلطات القادرة على معالجة ما اشتملت عليه هذه العمليات الموسعة المعقدة الجديدة، سواء بالنسبة إلى إدارة المسح والتنقيب أو التصدير، أو أيضاً بالنسبة لتقرير الأسعار وحجم الإنتاج، أو بالنسبة لدراسات الجدوى والبحوث، ففي جميع هذه الحالات كانت الحاجة ولا تزال ـــ وهي في حالة تزايد ـــ ماسة إلى منظمات عصرية فعالة وضخمة. لقد برز الكثير منها متراوحة من مؤسسة سوناتراك (Sonatrach) في الجزائر المتكاملة والقوية، إلى المحاولات الحديثة التي ما زالت مترددة لإعادة بناء وتنظيم وزارة النفط في الكويت بعد تأميم شركات

النفط. في آذار سنة ١٩٧٥. ويعتبر تطور التنظيم في قطاع النفط بحد ذاته خطوة إنمائية هامة، ولكن هذه الخطوة تشجع أيضاً تحديث التنظيم في قطاعات أخرى لها علاقة بسلطات النفط.

(ز) لقد أصبح قطاع النفط يتحلى، بشكل متزايد، بالصفات التي تؤهله ليصبح «القطاع القائد» في التنمية حسب مفهوم روستو(*). إنه ليس محركاً للتنمية فحسب ولكن من المقدر له أن يصبح قائداً للقطاعات في تنشيط عملية التنمية. وبغض النظر عن العوامل البشرية والسياسية (إذ إليها نعزو أهمية خاصة كمحركات مباشرة رئيسية) فإن قطاع النفط هو، دون أي ظل من شك، المحرك المركزي للتنمية في بلدان النفط. ويمكن أن نرى هذا بكل جلاء، أو نتأكد منه تماماً، من المجالات العديدة التي يساهم فيها النفط في التنمية، كما حاولنا أن نظهر في بحثنا. ليس هناك أي قطاع آخر يشغل مثل هذا الوضع المركزي وينشر تأثيره بهذه القوة وهذا المدى.

(ح) يمكن لقطاع النفط أن يساهم بشكل أوسع في التنمية البعيدة المدى، عن طريق تمكين بلدان النفط والبلدان العربية الأخرى بأن تتعاون بحثاً عن مصادر بديلة للطاقة. قد يبدو هذا متناقضاً أو مؤذياً لمكانة النفط، ولكن إمعان النظر في ما يحدثه حريق هذا «المورد النبيل» أي النفط والغاز كوقود بينما يمكن استخدامه في مجالات أخرى أكثر نفعاً بكثير وتدر أرباحاً أكبر بكثير (كصناعة الأسمدة والبروتينات ومئات المنتجات البتروكيماوية الأخرى)، نقول ان إمعان النظر سيظهر أن البحث عن استعمالات بديلة للطاقة بدل الحريق كوقود، يعتبر ضرورة هامة للبلدان التي تستهلك النفط. من هنا وجوب نصح البلدان المنتجة بالاقتصاد في استنفاد مصادر الهايدروكربون التي تملكها لكي تجدها متوافرة بكميات مناسبة عندما تصل إلى مستوى أعلى من التصنيع، ليس فقط (أو ليس بشكل رئيسي) كوقود ولكن أيضاً كمدخل للصناعة. ويعتبر تصدير معظم النفط المنتج حالياً بشكله الخام مضراً بالمصالح الحالية للبلدان العربية المنتجة للنفط، ولكنه يكاد يكون انتحارياً على المدى الطويل. وعلينا أن نضيف هنا أن المساهمة العربية في البحث عن مصادر بديلة للطاقة لا يجوز أن تقتصر على النواحي المالية بل يجب أن يشترك العلماء العرب في البحث، وإلى الحد الممكن، يجب أن يتم قسم من البحث في العالم العربي. ولا شك أن علاقة هذا البحث بالتنمية جلية واضحة.

(*) Rostow.

تركز بحثنا حتى الآن على النواحي الأساسية لمساهمة موارد الهايدروكربونات بالتنمية. سوف لا نسبر هنا دور النفط في زيادة قدرة البلدان العربية للدفاع عن نفسها وحماية أمنها القومي وسلطتها وسيادتها. تتعلق هذه الناحية بالتنمية بمعنى أن قدرة الدفاع ضرورية لحماية الاقتصـادات القومية، بما في ذلك النفط، في منطقة متفجرة، ترزح أجزاء منها تحت عبء الاحتلال الاسرائيلي. ولكن بما أننا ناقشنا هذه النقطة في الفصل الرابع عشر من الجزء الثاني، فلن نكرس لها هنا مكاناً آخر. أما في ما يختص بالتنمية ذاتها فإن المورد الهيدروكربوني يشكل مقرراً للتنمية، إذا استعمل النفط بحكمة، بحيث يستفاد منه بطريقتين أساسيتين: أولاً يمكنه عبر التنمية الشاملة تسريع العملية التي يمكن بواسطتها تطوير موارد دخل بديلة، يمكن أن تحل مكان النفط في الوقت المناسب عندما تنضب موارده كثيراً. وثانياً يمكنه تسريع عملية تصنيع الهايدروكربونات، ويشجع تعليم وتدريب القوى العاملة بشكل عام. هذا هو أبرز خدمة يمكن أن يقدمها النفط للتنمية، وتصبح هذه الخدمة وكأنها تقطير للخدمات الأخرى التي سبق وشددنا عليها.

ومع ذلك فإن النفط ليس نعمة صافية، إذ يمكن أن يساء استعماله كثيراً، كما أن السياسات التي تتحكم بمعالجته (سواء كمورد طبيعي أو كمورد مالي) يمكن أن تكون خطرة ومعرقلة لمسيرة التنمية، في المدى القصير كما فـي المدى الطويل. والواقع أن إلقاء نظرة سريعة على الأحوال الحاضرة تكفي لإقرار هذه النقطة. بيد أننا سوف لا نمحص الجانب الآخر من صناعة النفط، هذا الجانب الذي هو أبعد ما يكون عن التألق والومضان، إذ قد سنحت لنا الفرصة، في الفصل السابق وفي سياق عام، لنشدد على الهفوات الخطيرة والأفكار الخاطئة وأخطاء التركيز في ما يختص بالتنمية العربية. كذلك أشرنا إلى النفط وإلى التنمية العربية بشكل أدق في الفصل الرابع عشر من الجزء الثاني، حيث فحصنا الأخطار التي تحيق باستعمالات النفط الحالية. وكل ما نحتاج إليه هنا هو أن نشدد على أهمية هذه النقطة: ألا وهي بأن النفط، هذا المورد البالغ الأهمية قطرياً وقـومياً، يعاني كثيراً من التبديد والهدر، وذلك بسبب إنتاجه بشكل مفرط واستهلاكه كوقود (وذلك ليس أفضل أوجه لاستعماله)، وأيضاً بسبب نقاط الضعف في الخطط الانمائية التي توجه عائدات النفط لتمويلها، وكذلك بسبب الاستهلاك الكبير الحجم إلى درجة التبذير الذي تسمح به العائدات بل تشجعه، وأخيراً بسبب الاندفاع، دون أي اكتراث، لعقد اتفاقيات لشراء السلع الترسملية

وطلب المساعدات التقنية بأسعار متضخمة فاحشة ودون إمعان نظر كاف لكون التكنولوجيا المستوردة مناسبة أو غير مناسبة. ويزيد في مساوىء هذا الاستعمال أن كثيراً من العقود لا يمكن تنفيذها بسبب تدني قدرة التنفيذ لدى بلدان النفط.

إن هذه النواحي السلبية، التي لولاها لكان قطاع النفط والغاز بالغ الفائدة، على أهميتها، ربما تظل أقل أهمية من بعض النواحي الأخرى. فعلى المستوى المحلي (الوطني) تشمل هذه النواحي، في ما تشمل، سوء فهم فكرة التنمية التي بها تبقى العملية مركزة تركيزاً تاماً على تحقيق مستوى نمو عال بينها تظل حاجات الجماهير الحقيقية الماسة غير مشبعة وغير مرضية أبداً؛ وكذلك عدم تكريس ما يكفي من الموارد والاهتمام لتنمية العلم والتكنولوجيا محلياً من أجل تقوية القدرة الوطنية على تحقيق التنمية بصورة عامة والمساهمة بالتربية والعلم بشكل جوهري؛ أضف إلى ذلك سوء توجه سياسات الاستثمار التي تركز على الاستثمار أو التوظيف المالي عبر البحار والتي بالتالي تقصر كثيراً عما يمكن أن تحصل عليه بلدان النفط من منافع لو وضع تشديد أكبر على الاستثمارات في المنطقة العربية عامة. بالاضافة إلى المخصصات المالية الاستثمارية غير الكافية لأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان غير النفطية، (العربية والعالم الثالث)، هناك المقاربة غير المخططة مسبقاً لمعظم الاستثمارات مهما كان نوعها. لا حاجة بأن نكرس مكاناً أوسع لهذه النواحي السلبية، التي وصفناها «بالجانب الآخر لثروة النفط»، والتي كثيراً ما تغفل عندما نغبط أنفسنا على نعمة الثروة القومية المتدفقة من موارد النفط التي تشكل «الجانب البراق من العائدات النفطية». وإذ سيركز البحث لاحقاً في هذا القسم على النواحي الايجابية للنفط والامكانيات المنتظرة منه على صعيد التنمية، فإن التشديد سيقع تحديداً على التنمية في بعدها القومي، أو بدقة أكثر، على الدور التشجيعي للنفط في توسيع وتعميق التعاون العربي، وكيف أن هذا التعاون بدوره يعمل كمقرر للتنمية الوطنية.

من المنطقي إذن أن نلتفت الآن لنفحص كيف يمكن أن يصبح التعاون نفسه مقرراً إنمائياً وطنياً، علاوة على وظيفته الانمائية القومية التشجيعية، إذا كانت المنطقة العربية ستحقق مقداراً جيداً من الوحدة الملموسة. سوف لا نقوم بهذا التمحيص بشكل تفصيلي، وإنما كما فعلنا عند بحث النفط سنذكر بعض العناوين ونبحث فيها بأكثر ما أمكن من الاختصار.

(أ) العنوان الأول هو توسيع التسويق الذي أصبح ممكناً عن طريق التجارة المتعددة الجوانب وترتيبات المدفوعات تحت إشراف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والجامعة العربية بوجه عام أو بواسطة ترتيبات ثنائية. وبقدر ما تؤدي هذه الترتيبات إلى توسيع التجارة وتسهيلها وإلى إعداد مجال لإنتاج سلع وخدمات جديدة، تشجع توسيع الإنتاج أو ابتكار أصناف منتجات جديدة في البلدان المصدرة.

(ب) من الجلي أن مجرد توسيع السوق سيؤدي إلى منافسة أكبر فيها بين المنتجين. وغني عن البيان أن هذا الاتجاه سيلحق الضرر بكثير من المؤسسات، ولكنه في نفس الوقت سيقوم بتقوية مؤسسات أخرى ويشكل حافزاً لتخفيض التكاليف ولعمليات أكثر كفاءة. أما في حال المؤسسات التي تصاب بأضرار فادحة بسبب المنافسة من خلال اتساع السوق واتساع مدى التعاون والتكامل، فإن هذه تستدعي سياسة خاصة لإعادة توطين رأس المال أو للتصفية التدريجية، مما يتطلب إجراءات تعويضية شبيهة بما قامت به الأسرة الأوروبية في سنوات تكوينها. وتفترض هذه السياسة وجود هيئة مركزية تستطيع أن تتخذ الاجراءات التعويضية أو أية إجراءات أخرى ضرورية لمجابهة الاضطراب والخلخلة وتتمتع بصلاحيات للقيام بما عهد إليها. وإننا نعتقد أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو هيئة مؤهلة تماماً للقيام بهذا الواجب. أما ما نهتم به حالياً فهو أن المكاسب التي ستجنى نتيجة لتوسيع السوق يجب، على الاجمال، أن تزيد كثيراً عن الأضرار الناتجة التي تحل ببعض المؤسسات أو القطاعات. لم تجرِ أية أبحاث حول هذه النقطة، ولذلك فكل ما نستطيع أن نقوله هو الاستنتاج بأن محصلة الحساب ستكون بالتأكيد إيجابية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار، أنه حتى المؤسسات الضعيفة، ستجد، مع توسيع التسويق في المنطقة، فرصاً أكبر، أما لتحقيق عافية أفضل، أو لتتحول نحو إنتاج أصناف أخرى.

(ج) سيؤمن التعاون، على العموم، فوائد هامة. هذا صحيح على صعيد إنتاج السلع والخدمات، كما هو صحيح أيضاً بالنسبة لمشاريع الأبحاث المشتركة في العلوم الطبيعية والاجتماعية، وفي تشجيع التكنولوجيا، وفي إقامة مؤسسات مشتركة للتعليم العالي وللتدريب الحرفي والتقني. ويصح هذا القول

أكثر بالنسبة للسلع المتشابهة تشابهاً قوياً، والتي يؤدي إنتاجها الحالي المجزأ إلى رفع كلفتها أكثر مما يجب، والتي نتيجة لذلك تستفيد من توسيع وحدات الإنتاج، وأيضاً بالنسبة لتوسيع ميادين البحث والتدريب المتعلقين بمشاكل مشابهة والتي يجدر القيام بحلها بشكل مشترك. كأمثلة على هذه الأخيرة، يمكننا أن ندرج الزراعة في المناطق الجافة، والتدريب على المهارات اللازمة للنشاطات الواسعة النطاق المتعلقة بقطاعي النفط والغاز، وأخيراً الإدارة المالية والنقدية التي يتطلبها التوسع الكبير في حجم الموارد، دون أن يقابل هذا بتوسع موازٍ في أسواق النقد.

(د) يعتبر التكامل ناحية هامة أخرى من نواحي التعاون. وهذا واضح كل الوضوح في تنمية صناعة بتروكيماوية، حيث عادة يوجد مقدار كبير من الازدواجية. يصاحب ذلك الاهتمام غير الكافي بالتسويق عندما تترجم إمكانيات المؤسسات المتنوعة إلى إنتاج فعلي، كما يصاحبه أيضاً تكاليف ونفقات عالية للأبحاث المجزأة، والإدارة، وضغط تضخمي نتيجة للتنافس على طلب خدمات القوى العاملة الماهرة المحدودة الحجم. يمكن أن يتخذ التكامل شكل اندماج عامودي، بحيث يستطيع بلد ما أن ينتج مرحلة من مراحل السلسلة أو العملية تاركاً المراحل الأخرى لتقوم بها بلدان أخرى، أو يستطيع بلد ما أن يقوم بإنتاج كامل لأحد المنتجات على أن تصنع منتجات أخرى كاملة في بلدان أخرى. يشتمل كل من الشكلين على تقسيم متعمد للعمل ولكن الشكل الأول مقيد بعملية واحدة أو إنتاج واحد داخل صناعة متكاملة، بينما يشتمل الشكل الثاني على إقامة صناعة متكاملة أو نشاط متكامل في بلد ما وصناعة أخرى متكاملة في بلد آخر. إن الأمثلة على التكامل الممكن تذهب أبعد بكثير من الصناعات في قطاع الهايدروكربونات، لتصل مجال الصناعات المعدنية والهندسية، والنسيجية والطاقوية والصناعات الأخرى، وكذلك التدريب الحرفي والتقني. وهنا أيضاً تبرز الحاجة الماسة لفحص المجالات والصيغ والفوائد التي يمكن أن تجنى من التخصص والتكامل، ولإبراز قوة منطق الدعوة للتعاون في خدمة التنمية الوطنية.

(هـ) يمكن أيضاً تحقيق وفورات خارجية على مستوى المنطقة العربية، عن طريق التعاون. وبالامكان تطبيق الحجة القائلة بأهمية الوفورات على صعيد الاقتصاد

في البلد الواحد، على المنطقة كلها. فقد تتحقق الوفورات الخارجية عن طريق توسيع السوق وما ينتج عن ذلك من توسيع نطاق الإنتاج، وأيضاً عن طريق التخصص والتكامل. وهكذا فإن أصنافاً كثيرة من السلع والخدمات والأبحاث والتدريب، التي لا يستطيع بلد واحد أن يقوم بنفقاتها منفرداً، يمكن أن تصبح تكاليفها مناسبة على صعيد التعاون االقومي. وعندما تقوم مؤسسات الإنتاج أو الخدمات على هذا النطاق، يصبح من الممكن اقتصادياً إقامة صناعة أو خدمة أو أنشطة مشابهة أو متصلة، إذ مما لا شك فيه أن القيام بمثل هذه الصناعات أو الخدمات أو النشاطات دون التعاون لن يكون مجدياً ولا مفيداً للاقتصاد لأي بلد بمفرده. هناك كثير من الأمثلة على مثل هذه الامكانات في قطاعات الطاقة والنقل والمواصلات والزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا ـ بالاختصار في معظم مجالات الحياة الاقتصادية.

(و) إن التحرك الحر أو الأقل تقييداً لرأس المال والقوى العاملة يشكل ثمرة أخرى مفيدة من ثمار التعاون. لقد سنحت لنا الفرصة لنرى أن مثل هذا التحرك قد برز في فترة ما بعد الحرب، ولكن بشكل خاص في السنوات القليلة الماضية. إلا أنه ما زالت الحاجة ماسة لتحرك أكبر، حيث ان المنطقة قد دخلت حالة تسارع في التوسع الاقتصادي والتربوي بفضل وضع النفط الحالي. وليس هناك أدنى شك بأن التوزيع الأكثر تكافؤاً لرأس المال والقوى العاملة عبر الحدود القطرية كان له حسنات جلية في حالتي البلدان التي تملك فائضاً وبلدان العجز على حد سواء.

(ز) للتحسن في نمط التوزيع جانب ذو أهمية خاصة، ونعني به امتصاص نسبة أكبر من العائدات النفطية في المنطقة نفسها، بدلاً من تحويل معظم الموارد إلى الأسواق المالية في البلدان الصناعية الغربية، إذ يحمل هذا التحويل معه أخطاراً شديدة قد تحيق بالاقتصادات الوطنية وبالمنطقة ككل. في طليعة هذه الأخطار انخفاض القيمة الشرائية للأموال في الخارج إما بسبب التضخم أو بسبب خفض قيمة عملات الايداع رسمياً، والميل المتزايد في البلدان العربية النفطية المشمولة، بسبب التركيز على التوظيف المالي بدل الاستثمار الإنتاجي، بأن تصبح مجتمعات تعتمد كثيراً في حياتها على فوائد وأرباح أموالها، بدلاً من أن تصبح شريكة في برامج ومشاريع التنمية في بلدان المنطقة. مثل هذه الشراكة

يمكن أن تشمل مشاركة مباشرة في الإنتاج، وفي صيغ تدعو إلى تعاون القوى العاملة من البلدان المعنية بالاضافة إلى رأس المال.

(ح) وأخيراً، فإن التعاون الاقتصادي، الذي لا بد أن يؤدي إلى تشابك اقتصادات المنطقة ويمهد الطريق للتكامل، بما فيه من منافع لكل المنطقة المشمولة، يقوي الميول التعاونية خارج مجال الاقتصاد. وبفضل خلق مناخ تعاوني متبادل أفضل، يصبح بالامكان تحقيق مدى أكبر من التنسيق في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية، مع تخفيض للاحتكاكات الضارة وسوء التفاهم اللذين يتميز بهما العالم العربي اليوم. ولا شك بأن التنمية، وهي موضوع اهتمامنا هنا، ستفيد كثيراً نتيجة لذلك.

لقد عالجنا حتى الآن، ولو باختصار، كلاً من دور النفط ودور التعاون كمقررين للتنمية. ولم يبق علينا إلا أن نشير إلى دور النفط في مثل هذا التعاون، أي التأثير التشجيعي الناتج من هذا الدور على صعيد التنمية. يحتاج هذا التسلسل إلى إمعان نظر خاص، إذ اتضح الآن تماماً بأن السنوات القليلة التي ازدادت فيها عائدات النفط قد أدت إلى تعاون أكبر بكثير من التعاون الذي حدث في العقود التي تلت الحرب. لا شك أن المراقب على علم تام بأسباب البطء الشديد في التعاون الذي سبق عام ١٩٧٣، وقد قمنا بشرح الأسباب الرئيسية وراءه في الفصل الرابع عشر من الجزء الثاني. مقابل ذلك نلاحظ حالياً وجود حركية وحزم أكبر في مجال التعاون، مع أن هذا التعاون، بشكل رئيسي، يتخذ شكل مشاريع مالية مشتركة أكثر من أي شيء آخر. لقد ظهر إلى حيز الوجود عدد مرموق من المشاريع العربية المشتركة ذات رأس مال إجمالي ضخم في السنوات القليلة الماضية، سواء كان ذلك تحت رعاية المجلس الاقتصادي بجامعة الدول العربية، أو مجلس الوحدة العربية الاقتصادية، أو منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أو بشكل مستقل عن هذه الهيئات، كما هي الحال في المشاريع العربية المشتركة. كذلك شرع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتشجيع مثل هذه المشاريع.

ما زال من السابق لأوانه أن نقوم بتقويم مجد لمثل هذا التعاون كمقرر للتنمية، مع أنه من الجلي أنه مفيد. ولكن التعاون يمكن أن يكون مفيداً في العمق وليس بشكل هامشي كما هي الحال الآن. وغني عن البيان أن تقويماً صحيحاً لتأثير هذا

التعاون سيظهر أنه ما يزال متواضعاً بالنسبة لحجم سكان المنطقة والامكانيات المتوافرة للتنمية الحقيقية. ولكن مما لا شك فيه أن خطوات واسعة قد اتخذت في السنوات الأخيرة. وهذا بحد ذاته يبشر بالخير.

بيد أننا إذا أردنا للتعاون أن يكون أكثر فائدة، للتنمية الوطنية وللتنمية القومية على السواء، فينبغي أن يشتمل على مجالات أكثر كما يجب تجربة نماذج وصيغ أخرى عديدة، غير المشاريع الممولة بشكل مشترك. كذلك ينبغي تشجيع مشاركة القوى العاملة من أقطار مختلفة في المشاريع المشتركة. ومن الضروري ليس فقط السماح بتدفق القوى العاملة عبر الحدود إنما أيضاً ينبغي تشجيع ذلك، كما ينبغي أيضاً القيام بمشاريع علمية وبحثية مشتركة. ولكن فوق كل هذا نرى بأن الضرورة تقضي بشكل رئيسي بوجود رؤية إنمائية مشتركة تؤدي إلى صياغة استراتيجية عربية واحدة مع ما يلزمها من سياسات(*).

بديهي أن مكان النفط في هذه العملية الواسعة يعتبر مركزياً. إذ انه يؤمن الموارد التي يمكن أن تستخدم في الامكانات والفرص. وإننا نعتقد أن تدفق موارد النفط في المنطقة بحجم أكبر بكثير سيعمل على تخفيض التفاوت بين الأقطار وذلك بمساعدة تسريع التنمية في البلدان الشديدة الحاجة إلى رأس المال، دون تأخير عجلة التنمية في البلدان التي تتمتع بفائض من رأس المال. وسيفسح في المجال أيضاً لانتقال القوى العاملة الماهرة في الاتجاه المعاكس من بعض البلدان المستفيدة من تدفق رؤوس الأموال هذه، نذكر منها على سبيل المثال مصر ولبنان والأردن، إلى البلدان التي تتمتع بفائض من رأس المال كالعربية السعودية وليبيا أو الكويت ــ بالاضافة إلى بلدان النفط التي لم تشملها هذه الدراسة ونعني بها أبو ظبي وقطر وغيرها. وبالتأكيد فإن وفرة الموارد المالية في العربية السعودية وليبيا والكويت يمكن بحد ذاتها أن تخلق ضغوطاً للبحث عن فرص للاستثمار في البلدان التي تعاني من عجز في رأس المال. ويؤدي استكشاف الفرص إلى قيام بعض البلدان بالاستثمار في بلدان أخرى، بالاضافة إلى قيام مشاريع مشتركة يمولها بلدان أو أكثر، وكل ذلك لمنفعة بلد أو أكثر. ويجب تشجيع هذه الأشكال من الاستثمارات وتنوعاتها بكل قوة، ولكن إذا أردنا من النفط والتعاون

(*) منذ كتابة النص أعلاه، وضعت استراتيجية كهذه وأقرها مجلس القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.

أن يعملا كمقررين قويين، منفردين وبالتفاعل فيما بينهما، فيجب أن يؤديا إلى بروز أشكال كثيرة من العمل المشترك والتكامل، في أكبر عدد ممكن من القطاعات. وكذلك يجب التشديد بشكل متزايد على المشاريع التي لا تقتصر الاستفادة منها على قطر واحد بل تشمل عدة بلدان أو المنطقة العربية ككل.

ولكي تتحقق هذه الرؤية المثالية يقتضي تجنيد موارد النفط في خدمة تعاون أوسع نطاقاً، وصياغة هذا التعاون بحيث يشمل الطاقات العربية من مختلف البلدان، وليس فقط الفائض من رؤوس الأموال فيها، وينبغي أن يستمر هذا بدءاً من رؤية جلية لفوائد وضرورة التعاون، ومن الاقتناع بأن التعاون مفيد لكل من الدائن والمدين. على أنه يجب أن يستمر عبر أقنية مدروسة جيداً وصيغ مستخلصة من خطط وسياسات مشتركة مصممة بعناية. نقول هذا لنؤكد نقطة أساسية وهي أنه إذا أريد للنفط والتعاون أن يصبحا مقررين للتنمية وجب في الدرجة الأولى بروز إرادة سياسية قوية ومخلصة للتعاون. وإننا لعلى يقين أن مثل هذه الإرادة أخذت تشق طريقها الآن إلى حيز الوجود.

٥ ـ نحو فهم عملية التنمية

هذا آخر قسم في هذا الفصل الطويل، وهو الأكثر تأملاً في فصل تميز بالاستكشاف الفكري المتصل بموضوع مقررات التنمية وطريقة فعلها. ولعل النزعة التجريبية في الأقسام الأربعة الماضية كانت تستدعي التردد والاستدراك والتحفظ. وبطبيعة هذا القسم حيث نحاول استخلاص استنتاجات شاملة يقتضي الأمر حذراً أكبر. ان هذه الاستنتاجات التجريبية ـ ويجب أن نتذكر هذه الصفة طوال البحث ـ تتعلق بمقررات مفردة أو مجموعات من المقررات أو تتعلق بها جميعاً بشكل إجماعي، في تفاعلها. وكذلك فستشتمل النتائج على محاولة لإلقاء الضوء على المقررات الفردية الهامة في كل من المجموعات. ومما لا شك فيه أن التمايز بين المقررات أو المجموعات أثناء عملها سيتصل أيضاً بمراحل التنمية وبمستوياتها المختلفة.

وأخيراً، سنقوم بمحاولة لتفهم عملية التنمية كما تكشفت (أو كما نعتقد بأنها تكشفت) في سنوات ما بعد الحرب في العالم العربي استجابة لوقع المقررات المتنوعة. إن استعمال مصطلحات محددة مثل «العالم العربي» و «سنوات ما بعد الحرب» لم يرد في

الجملة السابقة على سبيل الصدفة، فلقد أخذت مركزها هناك لتهيئ القارىء مسبقاً لما سنورده من استنتاجات نهائية لهذا الفصل في ما يتعلق بالسؤال الذي يطرح مراراً وتكراراً، عما إذا كان يوجد نظرية عامة واحدة أو نظام فكري مترابط يستطيع أن يفسر عملية التنمية في كل البلدان وفي جميع الأزمان.

قد يبدو هذا القسم النهائي قصيراً بالنسبة لفصل طويل. ولكننا قمنا بهذا الاجراء عن عمد، ولسببين: الأول، أن الأقسام الأربعة السابقة التي عالجت مجموعات المقررات يحتوي كل منها على الاستنتاجات الخاصة به، فلم تبق حاجة لمحاولة جديدة لاستخلاص استنتاجات جزئية من النقاش. والسبب الثاني يعود إلى طول الفصل مما حدا بنا لأن نسجل الاستنتاجات الاجمالية بأقصر طريقة ممكنة لكي نجعلها تبدو بشكل أكثر بروزاً للعيان.

١ ــ إن أول استنتاج يمكن أن نستخلصه من هذا الفصل هو الصعوبة القصوى في التمييز بين ما يقرر (بكسر الراء الأولى) وما يقرر (بفتحها) على هذا الصعيد. وقد مرت مناسبات شددنا فيها على هذه النقطة وأردفناها بتحذير خاص بأن بروز بعض المقررات المدرجة في الفصل (أو غيرهـا مما هي ذات طبيعة عامة مشابهة) هو في حد ذاته مؤشر على حدوث التنمية. نشعر أن هذا الاعتراض لا بد منه، وذلك لمجرد أنه بسبب طبيعة هذه الحالة، فإن المسببات والنتائج تتداخل مما يؤدي إلى تشوش الرؤية. ونذكر هنا أن مثل هذه الشكوى (بالنسبة للتداخل والتشوش) تثار تكراراً بخصوص عوامل التنمية أو مراحل التنمية، كما في مخطط روستو (Rostow) ونظامه الفكري، ولعله لا يمكن الهرب منها.

ربما يكون من الحكمة أن يتذكر دارسو هذه المشكلة دائماً بأنهم يقفون هنا وجهاً لوجه أمام حالة من الاعتماد المتبادل، حيث يؤثر المقرِر والمقرَر (أي المنفعل به) على بعضهما البعض، وحيث كثيراً ما يتخذ المقرَر شكل المقرِر، أو هو يدخل إلى حيز الوجود عندما يبدأ المقرِر عمله. فالتعليم وقبول التبدل التكنولوجي والحراك، كلها تؤثر على مسيرة التنمية. ولكن مجرد تبلورها في حد ذاته يدلل على التنمية أو هو يزداد سرعة بواسطتها. ولكن بالرغم من طبيعة العلاقة التي تشبه تلك ما بين «الدجاجة والبيضة»، فإننا نستطيع لتوضيح الأمر أن نقول بأن التنمية ما هي إلا النتيجة أو المقرَر، كما وأن التعلم وقبول التبدل التكنولوجي والحراك يمكن اعتبارها المقرِرات.

لا يعني هذا إنكار الصعوبة التي تقف في وجه تحديد وظيفة كل من المقرِر والمقرَر، وذلك نظراً لقابلية التبادل الوظيفي بينهما. هذه الصعوبة جعلت أدلمان وموريس (Irma Adelman و Cynthia T. Morris) تستعملان أسلوب «تحليل العوامل» في دراستهما الرائعة التي أشرنا إليها في مناسبات عديدة. ولا تعالج هذه الطريقة أحد المتغيرات (أو مجموعة من المتغيرات) بكونها معتمدة وتعالج الأخرى بكونها مستقلة، وإنما الاثنتين على أنهما في حالة اعتماد الواحدة على الأخرى ـ أي في حالة اعتماد متبادل. مع أنه في أساسات التحليل، كما في الاستنتاج، من الواضح أن التنمية هي المتغير المعتمِد، أو المقرَر، أما العوامل أو المؤشرات الأخرى فهي المتغيرات المستقلة (أو الأكثر استقلالاً) أو المقرِرات.

مع أننا نشدد هنا على عنصر الاعتماد المتبادل والتفاعل، فإننا لا نرمي إلى قياس مدى الاعتمادية هنا. إذ بالفعل لا تسمح لنا منهجية هذه الدراسة بقياسات كمية، بخلاف أسلوب «تحليل العوامل» ـ إن أقصى ما نستطيع محاولته هنا هو أن نشير إلى حقيقة التفاعل وأن نرتب درجات التفاعل هذه كما هي بين مقرر وآخر أو بين مجموعات من المقررات.

ليست الغاية المتوخاة من هذه الفقرة مجرد شرح وجهة نظرنا في ما يتعلق بالاعتماد المتبادل والتفاعل، وهي ما نركز عليه في هذه الفقرات القليلة. فغايتنا أبعد من مجرد تقديم التحذير الشكلي لوعي الكاتب بالتفاعل بين التنمية ومقرراتها. وبالحقيقة نود هنا أن نشدد على أن التنمية في التحليل النهائي، ليست مجرد ارتفاع في الدخل القومي للفرد بالقيم الحقيقية. إنها تتخطى هذا المؤشر المبسط أكثر من اللزوم لتشمل مؤشرات أخرى كثيرة، كما أوردنا بشكل خاص في الفصل السابق. إن المقررات التي فحصناها في هذا الفصل من بين هذه المؤشرات. ويؤدي تسجيل هذه النقطة إلى التشويش، حيث ان «المؤشرات» بسبب طبيعتها، تسرّع عملية التنمية وتشكل عناصر من عناصرها. ولو أن مضمون التنمية كان أبسط وأضيق نطاقاً لما ظهر هذا التشويش.

٢ ـ ينبغي أن نسجل الاستنتاج الأول، ولكننا نستطيع أن نسير شوطاً أبعد. يقتضي العرف عندما يظهر الاعتماد المتبادل فيما بين ما هو مقرِّر وما هو مقرَّر، أن لا يشار إلى الموضوع ثانية. بدلاً عن ذلك، ومن الآن فصاعداً يجب اعتبار التنمية

مقرراً (بفتح الراء الأولى)، بحيث نستطيع أن نقدم الاستنتاجات التالية بشكل أكثر وضوحاً وجلاء ودون أي التباس.

الاستنتاج الثاني هو أن المقررات داخل كل مجموعة تختلف إختلافاً بيناً على صعيد قوتها في التأثير على مسيرة التنمية. ينطلق هذا الاختلاف بشكل رئيسي من مضمون كل من المقررات والطريقة التي تعمل فيها. وقد حدث إصرار متكرر، سببه التحليل السابق ذكره، بأن المقررات على أصناف، يمكن التعرف على ثلاثة أصناف منها طبقاً لنظام ممكن واحد من نظم التصنيف. الصنف الأول هو المحركات الرئيسية أو الأصلية، أو بشكل أصح المقررات الرئيسية، بمعنى أنها تؤثر في قوى اقتصادية أخرى (واجتماعية وسياسية) في المجتمع وتنتج سلوكاً ذا طبيعة أو نتيجة إنمائية. أما الصنف الثاني فهو المقررات المساندة أو الملحقة، وهي عوامل تبدأ عملها بعد أن تنشط عوامل أخرى أقوى تأثيراً، أو بعد أن تشرع مقررات مباشرة قوية في عملها (من النوع الذي وصفناه هنا بأنه محركات رئيسية). ويتوقف عمل مجموعة المقررات الثانية على عمل مقررات الفئة الأولى. أما الصنف الثالث فيمكننا أن نسميه المقررات المعتبرة إطاراً أو «قاعدة». لهذه على العموم طبيعة المؤسسات وتخلق الجو لعمل المحركات الرئيسية ولإمكانية استخدام المقررات المساندة.

يمكن لبعض الأمثلة التوضيحية أن تجعل هذه النقطة أكثر جلاء. تشتمل المجموعة الأولى بشكل رئيسي، على عوامل تتطلب إرادة بشرية والقدرة على تقرير سير الأمور. من المبتذل أن نؤكد أن السلوك في السياق الحالي هو، بشكل رئيسي، سلوك بشري، وأن من يستطيع أن يتخذ قرارات ذات أهمية إنمائية إنما هم الرجال والنساء الذين يعملون في مؤسسات أو أطر ذات قوة وسلطة، ويستطيعون أن يصنعوا قرارات لها أهمية إنمائية. ان المقررات التي تنطبق عليها هذه المواصفات هي بشكل رئيسي، التوجه والالتزام الانمائي للقيادة السياسية (في المجموعة السياسية ــ الإدارية)، والريادة الاقتصادية والإدارة، وأقل منها القوى العاملة بمعناها العريض (في المجموعة الاقتصادية)، والحوافز (في المجموعة الاجتماعية ــ الثقافية). ان المقرر المذكور أخيراً ليس الوحيد الذي يمكن انتقاؤه من مجموعته، إذ وجدنا بأن بعض عوامل التغير لها قوة خاصة، بما في ذلك القيادة السياسية والطبقة المتوسطة. بيد أن العامل الأول يظهر تأثيره بشكل رئيسي عن طريق التزام القيادة السياسية بالتنمية،

وكنا قد أشرنا إلى بروز أهمية الالتزام في ما سبق. ويشمل العامل الثاني، كعنصر من أهم العناصر، الرياديين الاقتصاديين وكبار الإداريين التنفيذيين ـ وهو عامل بحثناه على انفراد سابقاً كذلك.

يشمل الصنف الثاني من المقررات المساندة بشكل رئيسي توافر رأس المال وقاعدة الموارد. وبديهي أن موارد الهايدروكربونات ذات أهمية قصوى هنا، رغم أن فكرة قاعدة الموارد أكثر اتساعاً وشمولاً، إذ هي تشمل أيضاً المعادن الأخرى والأرض والمياه. ولكننا قد وجدنا أثناء تحليلنا بأن النفط أهم منها جميعها بمراحل، ربما باستثناء وضع المملكة المغربية والأردن (وإلى حد أقل تونس)، حيث برز الفوسفات من عهد قريب، كمورد رئيسي وكعامل إنمائي. أما في مجموعة المقررات السياسية والإدارية فنجد، بشكل رئيسي، سلك الإدارة المدنية ودور القطاع العام. وأخيراً فللمجموعة الاجتماعية ـ الثقافية أربعة مقررات تكاد أن تتساوى في أهميتها: ويأتي التعليم في الطليعة هنا ويتبعه في الأهمية الحراك الاجتماعي وقبول التبدل التكنولوجي. (لقد علقنا في ما سبق على دور عوامل التغير).

يشمل الصنف الثالث من المقررات الاطارية أو المؤسسية الاصلاح الزراعي، والتعاون العربي الاقتصادي، وبعض التغيرات المؤسسية الأساسية الأخرى ذات الأهمية والعلاقة في المجموعة الاقتصادية، ومؤسسات التخطيط وأساليبه، بالاضافة إلى المشاركة الواسعة والاستقرار السياسي في المجموعة السياسية ـ الإدارية، واحتمال قبول التبدل التكنولوجي في المجموعة الاجتماعية ـ الثقافية. ومع أننا أدرجنا العامل الأخير كمقرر مساند إلا أنه يمكن أن يدخل أيضاً في مقررات الاطارية لكونه يتصل بجو أو مناخ مؤد إلى التنمية.

نلاحظ أن هذه التصنيفات ليست محكمة الاقفال، وخاصة الثاني والثالث منها، التي يصعب التمييز بينها أكثر منه بين الأول، من جهة، وبين الثاني والثالث من الجهة الأخرى. بيد أن التمييز الذي قدمناه هنا يساعدنا لأنه يوضح وجهة نظرنا ويساعدنا على فهم الأولويات بين المقررات على صعيد عملها. ستتوضح هذه الأولويات أكثر عندما نصل إلى أواخر هذا الفصل.

٣ ـ ومما يتعلق تعلقاً وثيقاً بمسألة التصنيف وإبراز مقررات معينة بصفتها أكثر نشاطاً وتعمل بشكل مباشر أكثر من الأخرى، مسألة العلاقة بين النظام الاجتماعي ـ

الاقتصادي النافذ وتأثير المقررات. وهكذا فإن التوجه الانمائي والتزام القيادة السياسية، وهو عامل قوي فعال في أي نظام، يغدو أكثر قوة بالتأكيد حيث يلعب القطاع العام، بمعناه الواسع، دوراً مرموقاً في توجيه الاقتصاد واتخاذ قرارات الاستثمار الأساسية فيه، بالاضافة إلى القرارات الأخرى المتعلقة بالتعليم والتدريب والتخطيط وتنمية الموارد وما شابه ذلك. وهناك وجه آخر لعلاقة النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي بالبحث هنا، ونعني به درجة المركزية في صنع القرارات في المجتمع ومدى المشاركة السياسية الشعبية الممكنة والتي تمارس بالفعل. وكذلك فإن المجال المتاح للريادة الاقتصادية بصورة خاصة وللطبقة المتوسطة كي تضغط من أجل التنمية، بوجه عام، تتعلق جميعها بنوع النظام الاقتصادي والاجتماعي النافذ، شأنها في ذلك شأن المدى المتاح للحوافز الاقتصادية لتعمل كقوة دافعة.

لا يجوز أن يفهم هنا بأنه تحت نظام اشتراكي أو رأسمالية الدولة تقوم الحكومة بوضع جميع القرارات السياسية أو تقوم بهذا العمل كله هيئة أخرى مركزية. كما وأنه ليس المقصود ضمناً أن الحافز الاقتصادي الذي يدفع الرياديين كما يدفع القوى العاملة يغيب بشكل تام [في نظام كهذا أو يستبدل بشكل ما من أشكال الحوافز الاجتماعية المعبرة في المقام الأول عن استجابات رئيسية لحاجات سواد الشعب، وليس عن استجابة لحافز الربح الخاص. ليست الأمور سهلة بهذا الشكل كما أنها ليست سهلة التقسيم كما لو كنا نفرق «بين أسود وأبيض». من البديهي أن هناك مقداراً كبيراً من الضبابية أو التداخل بين الأنظمة، وهذا يصح خاصة بالنسبة للبلدان العربية، الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء. ولا ريب أن ذكر هذه التصنيفات دون تحديد أو استدراك يثير الاحتجاج فوراً، إذ لا يوجد أي نظام منها بشكل صاف أو نقي في أي مكان، وبدرجة أقل في البلدان التي تشكل موضوع دراستنا. ومع ذلك وكما حاولنا أن نبين في أماكن أخرى، لكل من البلدان الاثني عشر سمات غالبة أو أن فيها نوعاً أو طعماً من الاشتراكية أو من الرأسمالية السائدة، مما يفسح في المجال لإدراجها تحت هذا الصنف أو ذاك. وبهذه الذهنية نظرنا إلى المقررات العاملة لنرى كيف تتصل بهذا النظام أو بذاك.

إن التمايز، في السياق الحالي، هو في رأينا، تمايز في الدرجة أو في ظلال المعاني، وليس تمايزاً في الأساس. لهذا نعتبر، كما أشرنا من قبل، أن التزام القيادة بالتنمية له أهمية عظمى في كلا النظامين (وفي النظام المختلط أيضاً). بيد أنه يبقى أن

نضيف، استدراكاً، أن قوة هذا المقـرر، أو علاقته، تظهر بشكل أقوى في حالة الاشتراكية (أو رأسمالية الدولة). وهنا أيضاً يظل الحفز اقتصادياً، كما ويظل حافز الربح عاملاً قوياً، في أي نظام نختاره كمثال في العالم العربي. ولكن، وكملاحظة استدراكية، يمكننا أن نضيف بأن هذا الحافـز تخففه أو تلطف من وقعـه بعض الاعتبارات المتصلة بحاجات الجماهير في النظام الرأسمالي الحر، بينما تخفف اعتبارات الأربحية من هيمنة الحافز لإشباع حاجات الجماهير في النظام الاشتراكي.

علاوة على ذلك، ففي كل البلدان الرأسمالية، باستثناء الكويت ولبنان، وبغض النظر عن نوع النظام، لا يتمتع السكان إلا بالقليل من المشاركة السياسية. وحتى في لبنان، هناك علامات استفهام كثيرة بخصوص درجة المشاركة الحقيقية، ويعود ذلك إلى تشويه الإرادة الشعبية أثناء الانتخابات. ومن الجهة الأخرى، تسمح الجزائر، وليس فيها نظام برلماني بالمعنى المفهوم عادياً، وتسمح تونس، التي تـدعي بأنها اشتراكية، بدرجة من المشاركة التي، حتماً، لا تمارس في معـظم البلدان العـربية الرأسمالية. ويمكننا أن نتوسع بهذه الأمثلة ونسهب فيها، ولكن لا نكاد نرى ضرورة لذلك. ويمكننا إذن أن ننتهي إلى خلاصة تقول بأن هناك بعض التمايز أو ظلال التمييز الدقيقة بين عمل مقررات معينة في إطار نظامي اجتماعي وعملها في نظام آخر، إنما يجدر القول بأن هذه الفروق ليست جوهرية، نظراً لتداخل الأنظمة وغياب الأنظمة ذات «النوع الصافي»(*)، التي تلتزم بالنماذج في حالتها الصرف أو الصافية المنصوص عنها في المراجع الدراسية للأنظمة من اشتراكية أو رأسمالية ذات اقتصاد حر.

٤ ـ هناك تعميم آخر علينا أن نقوم به وهو أن مجموعات المقررات تبلغ حـالـة البروز في عملها في مراحل مختلفة من تاريخ نمو البلاد. وبكلمة ثانية ان تأثير المجموعات الاقتصادية والسياسية ـ الإداريـة والاجتماعية ـ الثقافية يظهر في مرحلة أو دور من مراحل أو أدوار التنمية بشكل أكبر مما يبرز في مراحل أخرى. بيد أن مدى التأثير ما زال مسألة فيها نظر، أي أنه لا يضمحل إلى درجة الصفر أو إلى ما يقاربها، في الطرف المنخفض أو يرتفع إلى درجة اللانهاية أو ما يقاربها في الطرف الآخر. فلقد

(*) ما يعبر عنه في علم الاجتماع بمصطلح (Pure-Type System).

أظهرت أبحاثنا أن هناك بعض المرونة بين الطرف المنخفض والآخر المرتفع، ولكن الفسحة (أو المدى) ليست كثيرة الاتساع، وهذا يعني أن التوجه الانمائي لدى القيادة السياسية يمكن أن يصبح أقل أهمية في المستوى العالي للنمو والتنمية، أو أن مدى تـوافر رأس المال قد يكون عاملاً مقيداً في مستوى منخفض أقل منه في مستوى أكثر ارتفاعاً، ولكن هذا التمايز في الوقع والتأثير بين مرحلة وأخرى يظل ضمن حدود متواضعة.

علينا أن نحدد هنا: على أهميته لجميع مراحل التنمية، يعتبر عامل التزام القيادة بالتنمية حاسمًا وحرجاً في مستوى التنمية المنخفض أكثر منه في مستوى التنمية المرتفع. وربما كان هذا لأنه، في المستويات العالية، يكون قد برز عدد كبير من مراكز صنع القرارات الاقتصادية، في كل من القطاعين الخاص والعام، وتكون هذه المراكز قد اكتسبت تجارب وثقة كافية، وبهذا تخفض، نوعاً ما، من اعتماد الاقتصاد على القيادة السياسية في ما يختص بالقرارات الانمائية. وينطبق الأمر نفسه على الاستقرار السياسي أو سلك الإدارة المدنية، أو أيضاً دور القطاع العام في الشؤون الاقتصادية. ومن أجل التعميم نقول: تعتبر مجموعة المقررات السياسية ـ الإدارية، ككل، مع وجود تنوعات في عناصرها، مجموعة حرجة وحاسمة جداً عند أدنى المستويات أو في نقطة انطلاق تحركها. ويبقى هذا الدور حرجاً مع الانتقال من مرحلة إلى أخرى أبعد أو أعلى ولكن على مقياس هابط.

أظهر البحث أيضاً أن المقررات الاجتماعية ـ الثقافية التي تعتبر بالغة الأهمية في الطرف الأدنى للأداء الاقتصادي، لأن القيود الاجتماعية والثقافية عندها تكون معيقة جداً، لا تحتل الدرجة من الأهمية والحرج التي تحتلها العوامل السياسية. ويبدو لنا أن هناك تفسيرين ملائمين لهذا: الأول أن السلطة السياسية قادرة على إعداد المؤسسات أو تكوينها أو التأثير القوي فيها، وكذلك الآليات المنظمة، وفوق كل هذا فإنها تعد التربية والتدريب اللذين يستطيعان، من جهة، إرخاء القيود الاجتماعية ـ الثقافية، ومن الجهة الأخرى، يشجعان القوى الاجتماعية ـ الثقافية الايجابية الهادفة إلى النمو والتنمية.

أما التفسير الثاني فهو أن العمل السياسي يمكن القيام به بشكل أسرع وأشد حسمًا، ويمكن أن يصار إلى التغير السياسي على صعيد القيادة والمؤسسات بيسر أكثر من تحريك العمل الاجتماعي أو التغير الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فبما أن الزعامة

السياسية، على مستوى منخفض من الأداء الاقتصادي والتنمية، تتمتع بمقدار كبير من الهيبة والقوة فإنها تستطيع ـ إذا توجهت توجهاً صحيحاً ـ أن تحدث التغيرات وأن تتخذ الإجراءات المستهدف منها أن تؤثر على مسيرة المقررات الاجتماعية ـ الثقافية في الاتجاه المرغوب فيه. لا مجال لقول العكس هنا، لأن التغير الأكثر بطئاً في القيم والمؤسسات الاجتماعية ـ الثقافية يؤثر على الآلية السياسية وقدرتها على صنع القرارات بشكل لا تكاد تدركه العين، وبذلك لا يستطيع أن يشكل القوة الأولى في عملية التغير والتنمية. إذا كان فهمنا لما توصلت إليه أدلمان وموريس صحيحاً، فإنهما قد توصلتا إلى نتيجة عكسية، أي أن العوامل الاجتماعية ـ الثقافية تبدأ بالعمل بشكل فعال قبل العوامل السياسية ـ أو أنها قد تعمل كمعيقات خطيرة في المستويات المنخفضة للتنمية أكثر منها في المستويات الأعلى[٨٧]. إن دراساتنا الميدانية، وأبحاثنا المكتبية وملاحظاتنا كلها تبين العكس. ولعله يمكن للمرء أن يوافق على الطرح أو يقبل الاستنتاج القائل بأن العوامل الاجتماعية ـ الثقافية أساسية أكثر وتعمل بشكل أعمق من العوامل السياسية والعوامل الإدارية. ولكن هذا لا يعني أن العوامل الاجتماعية ـ الثقافية بصفتها عوامل فاعلة في عملية التنمية، تبدأ تأثيراتها بالظهور قبل تأثيرات نظائرها من العوامل السياسية. ويبدو لنا أن العكس أقرب إلى الفهم والقبول، كما وأنه ينسجم بشكل أفضل بكثير مع نتائج أبحاثنا وملاحظاتنا.

ولكن مهما كان المكان المعين للعوامل السياسية في التسلسل بالمقارنة مع العوامل الاجتماعية ـ الثقافية أو مقرراتها فلا خلاف بين ما وجدناه وبين ما وجدته أدلمان وموريس فيما يتعلق بالمقررات الاقتصادية. إن هذه تعمل بأعظم قوتها في مستوى أو مرحلة متقدمة نسبياً من مراحل التنمية. فإذا رتبت حسب توقيت عملها فإن المجموعات تبدأ بالسياسية منتقلة إلى الاجتماعية ـ الثقافية وتنتهي بالاقتصادية. (حسب التصنيف الذي أوردناه وضعنا التعاون العربي والنفط على حدة وشرحناهما بشكل منفصل لأسباب قدمناها في حينه. ولكنهما دون شك تظلان في عداد المجموعة الاقتصادية).

تصبح المقررات الاقتصادية أكثر أهمية مع ارتفاع الإنجازات الاقتصادية، أو كلما أشبعت ظروف سياسية واجتماعية ـ ثقافية معينة. يبدو لنا أن الحديث عن الشروط أو الظروف وإرضائها يساعد أكثر على الوضوح. فمثلاً إذا كان رأس المال

متوافراً بكثرة، في حين كان هناك افتقار للاستقرار السياسي والقانون والنظام وكان سلك الإدارة المدنية غير فعال وفاسداً كل الفساد، وكانت الحوافز منخفضة أو مقيدة بشكل خطير، وكان التعليم على مستوى متدن، فحينئذ لا جدوى من وفرة رأس المال: إذ سيظل جزء كبير من رأس المال هذا عقيم الفائدة، وأسوأ من ذلك، فإنه سيغادر البلاد إذا استطاع. وينطبق الشيء نفسه على قاعدة الموارد التي تبقى ضئيلة الفائدة، إذا لم يكن بوسع القيادة السياسية أو سلك الإدارة المدنية اتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بتنمية الموارد والاستفادة منها، أو تطبيق الإجراءات التي صيغت لهذه الغاية.

يمكننا أن نضاعف تقديم الأمثلة إنما لن يساعد ذلك على منح قوة أكثر لهذه النقطة. بيد أن ما ينبغي إظهار أهميته، هو أن عدم تحصين العوامل الاقتصادية بعوامل غير اقتصادية، إذا صح التعبير، قلما تقدر أهميته في البلدان الصناعية الغربية المتقدمة، إذ تعلَّق هناك أهمية كبرى، أكثر من اللازم، على العوامل الاقتصادية في التنمية باعتبار أن لها إمكانيات عالية للغاية. وهناك أيضاً افتراض بأن الجواد الاقتصادي يجر وراءه العربة السياسية والعربة الاجتماعية ــ الثقافية. أما ما ندعيه نحن هنا فهو أن الجواد الاقتصادي يجر فعلاً العربة السياسية والعربة الاجتماعية ــ الثقافية ولكن فقط عندما تصبح العربة قد وصلت إلى موقع يسمح لها بالحركة وكانت قد اندفعت بعض المسافة إلى الأمام. وبكلمات أخرى، وحتى لا نغالي باستعمال الاستعارة، عندما تكسب الحياة الاقتصادية بعض التطور وعندما يصبح الأداء الاقتصادي المرضي واعداً ــ أي عندما تبدأ التنمية في التحرك ــ فعندها فقط تبدأ العوامل الاقتصادية في أن تلعب دورها بشكل كامل. بهذا الوقت، حسب افتراضنا، تكون القيود السياسية والاجتماعية ــ الثقافية قد ضعفت أو ارتخت وبدأت العوامل الدافعة في عملها. وكما اكتشفت أدلمان وموريس فإن «الإنسان الاقتصادي»(*) لا يثبت وجوده على المسرح في وقت مبكر من المسرحية[٨٨]. (مع ذلك نعتبر القوى الاقتصادية شديدة الفعالية على جميع المستويات الإنمائية، ولا شك بأنها تساعد على إعادة تكوين القوى السياسية

(*) حسب المصطلح اللاتيني (Homo economicus)، وهو يرمز عادة (بشكل تغلب عليه السخرية) إلى قيام الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز (مثل ريكاردو) بتأسيس علم الاقتصاد على فرضية وجود «إنسان تجريدي» لا تحركه إلا العوامل الاقتصادية.

بالإضافة إلى القوى الاجتماعية ــ الثقافية وسائر المؤسسات بدرجة لا تقل عن دور هذه القوى والمؤسسات في إعادة تكوين نظائرها الاقتصادية).

٥ ــ إن محاولة تقرير الترتيب أو التسلسل الذي تقوم كل من المجموعات الإنمائية بموجبه بدورها في الفعل المؤثر يجب أن لا تخلق الانطباع أننا نستطيع أن نستغني عن أي من المجموعات لفترة من الزمن، بينما تظل المجموعات الأخرى تقوم بعملها وتأثيرها. إن كافة المجموعات تعمل طيلة الوقت: تعمل على الصعيد الاقتصادي، وتستجيب له، ولذلك فإنها تعمل على بعضها البعض وتستجيب لبعضها البعض. وبكلمات أخرى هناك تفاعل مستمر فيما بين المجموعات المقررة من جهة، وبينها كمجموعة كبيرة شاملة وبين عملية التنمية من جهة أخرى. وكنا قد أبدينا اهتماماً من قبل بالاعتماد والتفاعل المتبادل فيما بين العوامل أو المقررات وبين التنمية. على سبيل المثال ندرك تماماً أن الحراك الاجتماعي يؤثر على التنمية، كما أن التنمية بدورها تؤثر على سرعة واتجاهات الحراك. وكذلك فإن التعليم والتدريب يؤديان إلى تسريع مسيرة التنمية، كما أن التنمية تغني نوعية التعليم وتؤثر في شكل مؤسساته وتغير اتجاهاته.

أما في المضمار الاقتصادي، فإن البنية التحتية، إسوة بقاعدة الموارد، تشكل مقرراً مسانداً بالغ الأهمية، يوفر الأسس وبعض البنى التي تقتضيها التنمية، بينما تشجع التنمية على توسيع قاعدة الموارد. علاوة على ذلك للإدارة السياسية الاقتصادية تأثير مباشر قوي على استغلال قاعدة الموارد وعلى الأداء الاقتصادي بشكل عام، كما أن القاعدة والأداء بدورهما يساعدان على توعية وتقوية إدراك الإدارة السياسية. وبالمماثلة تتفاعل التنمية مع بنية السوق (وخاصة في مظهرها الازدواجي) بشكل تام الوضوح، مع أن تأثير العامل الأول على الثاني أقوى من تأثير العامل الثاني على الأول. (يذكر القارىء بأن البنية الاحتكارية كالبنية الازدواجية لها تأثير سلبي على التنمية). وأخيراً، في الميدان السياسي، تخدم المشاركة وتوسيع قاعدة صنع القرارات السياسية، قضية التنمية بتوسيع مجال الاهتمام بها وخلق التزام أقوى بتحقيقها. وبقدر ما تؤدي المشاركة إلى الالتزام، ففي نفس الوقت تمهد التنمية الطرق لمشاركة أبعد مدى وتضيف عنصر الترشيد لعملية صنع القرارات، وهكذا دواليك لباقي المقررات.

ولكن ليس هناك وعي مماثل لكون المقررات تؤثر على بعضها البعض وتساعد بعضها البعض. ويجب أن نشير أول الأمر إلى أنه ليس هناك مقرر واحد، مهما كان له من الأهمية، يكفي بحد ذاته ليؤثر تأثيراً كبيراً على كثافة ومسيرة التنمية. وفضلاً عن ذلك ليس هناك أي مقرر من المقررات التي استعرضناها أو تلك التي كان علينا أن نتركها خارج نطاق تحليلنا، ليس ضرورياً للتنمية. وربما يكون من الأسهل أن نقبل الافتراض بأنه لا واحد منها يكفي في حد ذاته أكثر من قبولنا بأنه ليس هناك أي واحد غير ضروري. قد يبدو لنا لأول وهلة أن بعض المقررات قليل الأهمية أو دون أهمية تذكر في مرحلة أو أخرى من مراحل التنمية، كالحراك، على سبيل المثال، أو التعاون العربي الاقتصادي أو سلك الإدارة المدنية أو التخطيط. ولكن نظرة أخرى تظهر لنا أنه بينما يصدق القول بأن درجة الأهمية أو الحسم لمقرر واحد أو أكثر قد تكون متدنية إلا أنها لن تصل إلى درجة الصفر. ونضيف إلى ذلك أنه لا يوجد بينها ما هو غير متصل بالموضوع.

ولكن، حري بنا على هذا الصعيد، أن نشدد بأن هذه العلاقة قد لا تكون شديدة الوضوح أو تنشأ بشكل مباشر أو تكون وثيقة في جميع الأوقات. ولكن في وقت ما أو آخر، وفي مظهر من مظاهر التنمية أو آخر، نجد أن كل مقرر من المقررات قد يصبح حاسمًا وبالغ التأثير. وهناك مقرر يثير مشكلة من هذا القبيل ونعني به عوامل التغير. لقد اكتشفنا بالفعل، أثناء عملنا الميداني، أنه كان لبعض العناصر تأثير ضئيل جداً في بعض البلدان. ولكن، في كل بلد منفرد، في حالة أو أخرى من مراحل التنمية، كان واحد أو أكثر من هذه العوامل في حالة عمل. إن التشكيك الذي أطلقناه ينطبق إذن على المجموعة بأكملها.

٦ ــ يستحق النفط والتعاون العربي مكاناً منفصلاً بين استنتاجاتنا. لقد أمدتنا تحليلاتنا بالدليل على أن موارد النفط كانت وسيلة أساسية لتنمية البلدان النفطية نفسها. وقد قدمت إثباتات أخرى تبين بأنه، حتى وقت قريب، كان التعاون العربي تافه الأهمية على صعيد تنمية كل بلد عربي على انفراد. بيد أنه علينا أن نعدل هذه الاستنتاجات لتصبح ملائمة للوضع في أواسط السبعينات. وستتخذ هذه التعديلات اتجاهين رئيسيين.

الاتجاه الأول، إن النفط أصبح الآن عاملاً هاماً في تنمية البلدان العربية غير

النفطية. مع أنه يصح أن نقول أنه بالنسبة لبعض هذه البلدان، ما زال تدفق رأس المال صوبها من بلدان النفط يشكل نسبة متدنية من الموارد الإجمالية الموجهة إلى التنمية، إلا أن التدفق للبعض الآخر القليل يشكل نسبة عالية. ولكن حتى بالنسبة للمجموعة الأولى سجل تحويل رأس المال إليها من البلدان النفطية، ارتفاعاً واضحاً في السبعينات، ولعله سيرتفع أكثر مستقبلاً. هذا وتتم التدفقات بشكل ثنائي أو عن طريق عمل عربي مشترك. وينتج هذا الأخير عن طريق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أو عن طريق منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أو عن طريق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أو عن طريق ترتيبات أو أجهزة أخرى.

بالنسبة للاتجاه الثاني، فقد بدأ التعاون الاقتصادي العربي يشكل واقعاً جديداً، فأصبح أكثر كثافة وبدأ يتحرك في أقنية جديدة. لقد كان التشديد حتى أواسط الستينات أو أواخرها يتركز بشكل رئيسي على تسهيل تدفق السلع (التجارة) بين أعضاء دول الجامعة العربية، وفي موقع ثانوي كان يتركز على تسهيل مشاكل ميزان المدفوعات. لم يكن النجاح باهراً في أي من الحقلين حتى ولم يكن متوسط الأداء. وكانت الأسباب عديدة وقد ذكرنا أهمها في الفصل الرابع عشر من الجزء الثاني. وتجدر الإشارة هنا لى أن فشل الجهود العربية على صعيد التعاون ـ كإجراءات تسهيل التجارة الشديدة البطء والفاترة، والمشاريع الكثيرة التي ما زالت في دور الولادة والتي لم تتخط مرحلة التكوين إذا كانت قد تركت لوحة التخطيط ـ هذه كلها قد زاد في أوجاعها وبؤسها الصيغ التعاونية الطموحة والمبالغ بها والتي سطرت فقط «على الورق» وكانت تهدف إلى تطلعات تخطت التعاون، كالوحدة مثلاً. ويتوج هذا التنافر اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية. كانت الوحدة الشاملة الهم الرئيسي لاتفاق الوحدة الاقتصادية العربية ولكن بالممارسة الفعلية لم يكن بالإمكان ضمان مرور شحنة من البندورة (الطماطم) مثلاً أو من الأحذية عبر الحدود القطرية، كما أن المسافر العربي لم يكن ليتأكد من عدم اضطراره للانتظار ساعات طوالاً على حدود دولة عربية شقيقة.

ما زال ما ذكرنا من التناقضات، وغيرها كثير، موجوداً حالياً. ولكن ما زال هناك مقدار من التعاون الحقيقي. ولقد تجاوز هذا التعاون حدود التسهيلات لمرور السلع ليشمل أشكالاً أخرى. غير أنه يقتضي علينا أن نذكر بأن التجارة فيما بين

أقطار المنطقة العربية لا تزال، وسوف تستمر، لعدة سنين أخرى، تشكل نسبة ضئيلة جداً من تجارة المنطقة مع باقي العالم. وبدلاً عن ذلك قد انصب التشديد حالياً على التكامل، أو اندماج مجالات عدة من الاقتصادات العربية المفردة داخل شبكة من العلاقات التي هي في اتساع مستمر. أما الشكل السائد الذي تتخذه هذه العملية فهو المشاريع المشتركة. قد يكون هذا المشروع بصورة مصرف، أو اتحاد للصناعات المعدنية، أو التنمية المتكاملة للقطاع الزراعي في بلد زراعي بشكل رئيسي كالسودان، أو صناعة فندقية، أو خط أنابيب، أو شركة تتعاطى أعمال خدمات النفط والاستثمار ونقل النفط وبناء الأحواض الجافة، أو محاولات للتدريب، أو صندوق إنماء، أو أخيراً صندوق نقد عربي. هذه اللائحة لا تضم كافة المؤسسات الفعلية. وهي ليست جردة لجميع ميادين التعاون، فهي حتماً غير كاملة والزمن يتخطاها في الوقت الذي ندونها فيه.

هناك ناحية أخرى هامة جديرة بالذكر ونعني بها النمو المتزايد لحجم القوى العاملة التي تقطع الحدود القطرية لتعمل في بلاد عربية لا تنتمي إليها. ومما لا شك فيه أن تأشيرات السفر وتصاريح العمل والإقامة لا تزال تستغرق وقتاً طويلاً ولكن ضغوط العرض والطلب ما زالت هي الأخرى مستمرة بشكل شديد رغم جميع المعيقات والتأخيرات. وقد وصل عدد العرب العاملين خارج بلدانهم في عدد من البلدان النفطية، رقماً لا يستهان به بالملايين، ومن الجهة الأخرى يتحرك رأس المال العربي بحجوم أكبر بكثير ويواجه عراقيل أقل بكثير مما كان يواجه سابقاً.

لهذه الاتجاهات الجديدة شأن واضح على صعيد التنمية في الدول النفطية وغيرالنفطية. ويجدر بنا أن نشدد على عائدات النفط التي قد ازدادت أضعافاً مؤخراً وعملت على التعجيل في تحقيق تكامل أوسع نطاقاً. وعلينا أن نذكر أيضاً أن تضافر النفط والتعاون ــ حيث يوسع الأول ويقوى الثاني ــ بدأ يصبح محركاً قوياً من محركات التنمية وله ما يبشر بالخير في المستقبل إذا استمر الاتجاه الذي شوهد في السنتين أو الثلاث سنوات الماضية.

فإذا حدث هذا ستشاهد المنطقة تكاملاً أوسع ومقداراً من الاندماج الاقتصادي، مما لم تستطع الاتفاقات والتصريحات الماضية أن تطلقا مسيرته، إذ ان كل المحاولات قد باءت بالفشل في أغلبيتها الساحقة. ولكن هذا التضافر الذي يبشر بالخير على صعيد ارتفاع عائدات النفط والسير قدماً نحو التكامل الاقتصادي، يقتضي

منا رؤية قومية ممحصة، ومقاربة سليمة ومخططة للتنمية، لكي تتحقق أفضل النتائج عن التوجه الجديد، تجنباً للاستمرار في مقاربة التنمية بالشكل الاعتباطي غير المدروس الذي ما زال يميز سلوك المنطقة.

٧ ــ قبل أن ننتقل إلى عرض الدروس النهائية الإجمالية التي تعلمناها عبر هذه الدراسة نرغب في أن نقدم تعميمًا آخر لا يقتصر على أي من مجموعات المقررات أو أي مجال من مجالات التنمية، بل يرتبط بها جميعاً كما يرتبط بالدراسة ككل. هذا التعميم هو أن الصورة التي ترتسم أمامنا صورة شديدة التعقيد، كما أن هذا التعقيد حصيلة عوامل متعددة. ونبدأ فنقول أن أصناف المقررات تعمل بمعدلات مختلفة من السرعة، كما أشرنا، مع العلم بأن المقررات الاجتماعية ــ الثقافية، على الإجمال، هي الأبطأ في عملها. فضلاً عن ذلك، فداخل كل فئة، تختلف المقررات أيضاً في سرعة عملها.

في الدرجة الثانية، إن معدلات السرعة والفاعلية المتباينة هذه التي تشكل جزءاً داخلياً من عملية التقرير تأتي بآثارها وفعلها على مستويات مختلفة من التنمية. لقد لاحظنا أثناء الدراسة أنه ليس هناك مقرر واحد يحتفظ بمعدل سرعته وفعاليته فيما بين مستوى إنمائي واحد وآخر. هذا الفعل لمختلف معدلات سرعة العمل على مختلف المستويات الإنمائية ينتج وضعاً أكثر تعقيداً إذا أجرينا التحليل على المدى الطويل بدلاً من المدى القصير. وهكذا فقد يبدو مقرراً ما غيرفعال في فسحة زمنية قصيرة، ثم يثبت بأنه قوي جداً إذا توافرت فترة زمنية كافية.

هناك سبب ثالث للتعقيدات ونعني به وجود تجاذب بدرجات مختلفة من القوة تمارسه مقررات مختلفة داخل نفس المجموعة. إن حقيقة كـون بعض المقررات سياسية، أو اجتماعية ثقافية أو اقتصادية، لا يعني أنها جميعها تتحرك في نفس الاتجاه أو بنفس القوة أو في نفس الوقت. وهكذا قد لا ينتج التخطيط مثلاً تأثيراً تشجيعياً قبل الدخول في مرحلة متقدمة نسبياً من مراحل التنمية، مع أن المقررات السياسية بوجه الإجمال، تنتج تأثيرها في وقت سابق لذلك بكثير. سنقدم مثالاً آخر يوضح هذه النقطة أكثر فكون بروز وسائل اتصال جماهيري فعالة له أهمية جليّ للتنمية السياسية، وإن هذه الوسائل لا تصبح عادة فعالة إلا على مستوى إنمائي اقتصادي عال نسبياً،

(هذه نقطة تقدمها أدلمان وموريس في استنتاجاتهما)[٨٩]، لا يناقض حقيقة ما وجدناه في هذه الدراسة، ونعني بذلك أن المقررات السياسية تعمل في وقت مبكر لوضع التنمية في حالة تحرك. يمكن شرح التناقض الظاهري بقولنا أن ما ينبغي أن نبحث عنه هو التأثير الصافي لمختلف المقررات السياسية التي تعمل في نقاط مختلفة من الزمن وبدرجات مختلفة من القوة. فإذا ركزنا انتباهنا على هذا التأثير الصافي، نرى بكل وضوح بأن الاستدلال المتعلق بالمقررات السياسية ككل قد تأكد تماماً.

بعد أن شددنا على التعقيدات التي تحيط بالصورة وعلى تداخل خطوطها، بقي علينا أن نذكر أن ما يبدو معقداً ومشوشاً على المدى القصير من المحتمل جداً أن يصبح أكثر وضوحاً على المدى الطويل، عندما يفسح المجال للمقررات لتقوم بعملها بشكل ملائم. وفضلاً عن ذلك ففي المدى الطويل، وأثناء سير التنمية بمعدل إيجابي، يفسح الاختلاط والانتشار بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والقوى الأخرى، الطريق أمام المزيد من التركيز والتخصص، وبالتالي أمام الوضوح والتحديد بالنسبة للأدوار والوظائف. وهذا يعني أنه باستمرار التنمية، تكتسب القوى الاقتصادية صلة أو دلالة أكبر وتعمل بقوة أكثر، في حين تضعف التأثيرات المقيدة، الناجمة عن العوامل الاجتماعية ــ الثقافية والسياسية. هذا بحد ذاته، إضافة إلى التمايز الأقوى بين القوى والمؤسسات الاقتصادية واللااقتصادية، يسمح بالتعرف بشكل أوضح على وظائف وتأثير المقررات المختلفة.

٨ ــ لقد قمنا بمحاولة في هذا الفصل لنرى المقررات المختارة في الفصل السابق أثناء عملها. ولقد فحصناها أولاً كمجموعات مصنفة في فئات كبيرة. أما في القسم الحالي من الفصل فقد شرعنا في تقديم أبرز النتائج التي ظهرت كحصيلة لهذا الفصل، سواء كانت تتعلق بتكتلات مفردة داخل المجموعات، أو بالمجموعات ذاتها، أو بالسلسلة بأكملها.

في هذا الجزء الأخير من القسم سنحاول أن نقدم ما يمكن تعلمه من الدراسة بأجزائها الثلاثة، ولكن بصورة خاصة الجزء الحالي الثالث، وذلك في ما يختص بفهم عملية التنمية كما تحققت في العالم العربي أو بالأحرى كما يتوقع أن تتحقق فيه. وعلى قدر المستطاع سنبحث عن هذه الدروس من خلال التفاعل الدقيق بين المقررات باعتبارها جسماً واحداً من جهة، والتنمية من جهة أخرى. إن أول ما نبدأ به هو أننا

سنحصر إشاراتنا إلى التنمية، على الإجمال، في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، أي أننا لن نلح على مضمون ومظاهر التنمية الأعمق والأكثر شمولاً بالمعنى الذي أشرنا إليه في الجزء المفهومي من الفصل السابق. بيد أننا، فيما بعد، سنقوم بارتياد ما تتكشف عنه التنمية بمعناها الكامل. إن الدروس التي ننشدها ستكون تجريبية (غير نهائية) لدرجة أكبر مما كانت الملاحظات المقدمة حول الطريقة التي يعتقد أن المقررات تعمل فيها والاستخلاصات منها. وإذن، ما هي هذه الدروس؟

بالحقيقة، إن الدروس الفردية أو التخصيصية التي تسوّغها الدراسة، منسوجة كلها ومحاكة في درس واحد شامل، يلخص ما نراه عن كيفية تحرك مسيرة التنمية في البلدان الاثني عشر التي قمنا بفحصها للسنين ١٩٤٥ ــ ١٩٧٥. إن هذه الدراسة لا تنطبق بقوة متساوية ملائمة لكل البلدان ــ مع أنها من بعيد، تبدو وكأنها تنطبق. إن التمايزات التي نعتبرها هامة ومفيدة ستبرز خلال البحث، وكذلك فإن رؤانا لا تنطبق على جميع مراحل التنمية في تجربة أي بلد. والواقع أن التمايزات الزمنية والمكانية بحد ذاتها ليست إلا جزءاً من الدرس الذي تعلمناه أثناء سير الدراسة. لقد انطلقنا من نقطة توقعنا عندها بوجود تمايزات، ولكن هذا كان فرضية أو طرحاً أولياً. لكن العمل الميداني أثبت هذه الفرضية أو هذا الطرح. وأخيراً لا بد من كلمة تتصل بلهجة العرض الذي يلي. سيبدو للقارىء أن اللهجة المستخدمة تأكيدية، وربما كان استعمال اللغة (أزمنة الأفعال) بشكل مختلف يصور، بشكل أفضل، النزعة التجريبية والتواضع الكامن تحت استخلاصاتنا ورؤانا. أما الآن، وقد نبهنا قارئنا، فإننا نشعر أن شكل العرض ولهجته لا يجوز أن يشكلا حاجزاً أمام فهم صحيح لما هدفنا إلى تقديمه في هذه الخلاصة.

إن أول دافع لتحقيق التنمية هو عدم الرضا بالحالة القائمة المؤدية إلى التوتر والقلق. ولكن لكي يشق هذا التوتر طريقاً إلى سلوك مشجع للتنمية يجب أن يكون موجهاً توجهاً إيجابياً. وربما نستطيع أن نسميه «توتراً خلاقاً» مقابل التوتر الهدام، حيث يسير هذا الأخير في الاتجاه المعاكس. لا يمكن للتوتر الخلاق أن يحدث أي أثر ما لم يحس به جزء كبير من شريحة القيادة السياسية (التي تشمل السلطة الحكومية، والجيش أو حزباً سياسياً قوياً يساند الحكومة) و/أو حزب سياسي في صف المعارضة، بشرط أن يكون هذا متمتعاً بقوة تخوله التأثير على القيادة، وأخيرا جزء شعبي معبر ذو نفوذ كالصحافة وأساتذة الجامعات أو نقابات العمال. ولكي يصبح هذا التوتر

فعالاً، وخاصة عندما ينبثق من مصادر من خارج صفوف القيادة، ينبغي أن يكون كثيفاً، وأن يشمل مجموعات ضاغطة قوية، وأن يستمر.

ينبغي أن تكون الزعامة السياسية قابلة للاستجابة للضغط، كما يجب أن تكون موجهة توجهاً إنمائياً حقيقياً يتحول إلى التزام قوي في الوقت المناسب. أما الاهتمام السطحي، وخاصة الاهتمام المصطنع فقط لمجرد تهدئة شعور الجماهير أو لتغطية أزمة حادة (بشكل موقت ينسي الموضوع بعده وكأنه لم يكن)، مثل هذا الاهتمام لن يبدأ سلسلة التطورات التي تؤدي إلى التنمية. أضف إلى ذلك أنه ينبغي على القيادة السياسية أن تضع وتعتمد رؤية إنمائية شاملة بقدر الإمكان، وعليها أيضاً أن تسير وتوجه التزامها بالتنمية في أقنية تخدم الغاية المتوخاة. تشمل هذه الأقنية التخطيط حتى ولو كان مجرد تخطيط تأشيري، وجمع معلومات إحصائية تدعم التخطيط، ثم برمجة وصياغة البرامج والمشاريع، وتأسيس أو تقوية المؤسسات القائمة لخدمة الاستثمار والبحث، ثم إعداد الموارد التي يتطلبها الاستثمار. وأخيراً فإن هذا الالتزام يجب أن يصحبه سلك إدارة مدنية لائق، واستقرار سياسي، ثم سيطرة القانون والنظام لكي يستطيع الالتزام أن يعبر عن نفسه بشكل فعال كمقرر قوي.

لن تكون هذه الالتزامات والسياسات والإجراءات كلها كافية ما لم يكن هناك مقدار كبير من الحوافز الموجهة صوب التقدم الاقتصادي والسريعة التأثر والتحسس بالحوافز الاقتصادية، وما لم تكن هذه الحوافز مدعمة بحراك اقتصادي واجتماعي قوي. ومما لا شك فيه أنه ستزداد قوة الحوافز والحراك على تشجيع العمل كلما ازداد الشعور بهما داخل مجتمع الأعمال والمجموعات الأخرى التي تؤلف الطبقة المتوسطة، وكذلك داخل نقابات العمال وسلك الإدارة المدنية وخاصة بين التقنوقراطيين. إن نوع النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي ليس بذي أهمية ماسة هنا، نظراً إلى أن حافزاً ذا مستوى عال بين السكان بشكل عام، لن يضعف إلا بشكل طفيف في ظل رأسمالية الدولة أو الاشتراكية، إذا ظل الحافز الاجتماعي مرتفعاً في القطاع العام. وهكذا فإذا قيدت الحوافز الاقتصادية بشكل حاد، حينئذ يجب أن يفسح المجال لأشكال أخرى إذا لم يرد السماح بتبديد أو تقلص الحوافز العالية الملازمة.

يتصل بالحوافز قوة روح الريادة الاقتصادية. ينبغي أن يتوافر هذا العامل لكي يكمل عامل الحفز ويمنحه تعبيراً في عملية تكوين المنشآت الاقتصادية. قد يكون معين

الريادة محدوداً جداً عند البداية. ولكن إذا أعطي مجالاً، وإذا كان المناخ الاقتصادي مؤاتياً ينمو هذا المعين بما يكسبه من ثقة ومن مكافأة ناتجتين عن هذا المناخ. غير أن هذه النقطة تحتاج إلى استدراكات ثلاثة: الأول: يجب توافر مقدار معقـول من الاستقرار السياسي من النوع الخلاق الطوعي، داخل مناخ من الوحدة الوطنية والهدف القومي. الثاني: أن السياسة الاقتصادية التي يمكن أن تعمل الريادة خلالها، يجب أن تحظى بدرجة معقولة من المتانة والثبات والاستمرارية، وإلا فإن التوقعات المتوخاة من الريادة والآمال المبنية عليها ستصبح عرضة للتأرجحات المعرقلة فتتلكأ وتنحدر إلى ما تحت الخط الحرج للعمل. الثالث: إذا كانت موارد الريادة قليلة في القطاع الخاص، أو إذا كانت ذات حجم معقول ولكن كان النظام الاجتماعي يثير العراقيل في وجهها، حينئذ يجب على القطاع العام أن يهيىء مجالاً لبروز ريادة في القطاع العام وجعلها قادرة على العمل أو المساعدة على قيام ريادة ضمن نشاطات القطاع المختلط. وإلا فإن السلسلة ستنقطع عند هذه النقطة.

تتعلق ببحثنا هنا، بشكل قوي، أربعة مقررات من النوع الذي سبق ووصفناه بأنه مساند بيئوي وإطاري. ونعني بها وجود قاعدة موارد ذات قيمة تجارية وتبشر بأرباح معقولة لجهود الريادة؛ وبنية تحتية اجتماعية واقتصادية على مستوى أعلى من المستوى المتدني الحرج، وهذا مما يسمح بإنجاز بعض المهام الأساسية المعنية (في النقل والاتصالات والمرافق العامة والإسكان والري والصحة والتربية)؛ ووفرة رأس المال للتمكن من القيام بشبكة من الاستثمارات التي تنقل الاقتصاد إلى مدى يبعد عن الركود؛ وأخيراً القوى العاملة المتمتعة ببعض المهارات والمستعدة لدخول فرص عمل مجزية حسب معدلات الأجور السائدة. قد تمكن المبادلة بين عناصر هذه المقررات الأربعة، فوجود وفرة في واحد منها يعوّض عن النقص الخطير في واحد آخر، ولكن ينبغي أن تتوافر جميعها بقدر ما ، وأن تكون من نوعية ليست ضعيفة لدرجة تعرقل الجهود الإنمائية. ويجب وضع تشديد خاص على التعليم على هذا الصعيد.

حيث يتعلق الأمر بقاعدة الموارد، ونخص بالذكر الأرض هنا، يجب توافر شرط آخر ونعني به وجود إطار محدد أو مقرر مؤسسي عامل هو الإصلاح الزراعي. يصبح هذا المقرر ذا أهمية خاصة عندما يكون هيكل ملكية الأرض أو نظام الحيازة، بشكل عام، مفرطاً في استغلاليته، وحيث يكون نمط حيازة الأرض منحرفاً (متأقطباً) للغاية. ففي هذه وما يتعلق بها من الحالات تكون المبادرة بالإصلاح الزراعي ضرورة

حاسمة وكذلك تغيير الهيكل بحيث يتيح حوافز لصغار الملاكين والمستأجرين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضاً، ويفسح المجال كذلك لعمليات زراعية على نطاق واسع عن طريق تنظيمات تعاونية أو جماعية.

ليس التسلسل الذي نرسمه هنا جامداً لا حيدة عنه. قد تحدث تنوعات، وقد حدثت بالفعل، على صعيد الاقتصادات والمجتمعات العربية. ويصدق هذا بحالة خاصة عندما تبدأ عملية التنمية بالتحرك. وبكلمات أخرى، يبدو لنا أن الخطوات الابتدائية لا بد منها، إنما قد تستمر العملية بعد ذلك في دروب مختلفة نوعاً ما. على كل حال، هناك عامل لا شك أنه الآن أصبح في حالة عمل نشيط، وبديهي أنه بدونه لا يمكن إعداد الخطوات المناسبة لكي يقوم الإصلاح الزراعي بشكل خاص، والبنية التحتية، بدورهما بشكل فعال، ونعني بهذا العامل سلك إدارة مدنية موجه توجهاً إنمائياً. وبديهي أنه لا مبرر لأن نتوقع أن تكون الإدارة العامة مدربة تدريباً عالياً ومؤهلة ومنضبطة وذات حوافز قوية، فهذه الصفات تسير في خط متواز مع مستوى عال من التنمية. ولكن إذا قدر لعملية التنمية بأن تبدأ، وإذا قدر لها بأن تتحرك بشكل مرض مستمر، حينئذ لا بد من أن يتحلى سلك الإدارة المدنية إلى حد ما بما ذكرناه من صفات.

إن نوعية القيادة السياسية لها علاقة مباشرة وأهمية قصوى بنمط الإدارة العامة التي ستبرز إلى حيز الوجود: فقوانين التوظيف، وتوزيع الواجبات والتدريب الداخلي، والترقية والترفيع والعقوبات، تعتبر كلها ذات أهمية عظيمة للغاية على صعيد نمط وفعالية سلك الإدارة المدنية. وكذلك فإن درجة نجاح غرس بذور الولاء للدولة بدلاً من توجيهه صوب المصالح الخاصة، وغرس روح النزاهة ومفهوم الخدمة العامة في سلك هذه الإدارة، سيقرر ما إذا كانت هذه الإدارة ستعمل كعامل مشجع أو كعامل معرقل بالنسبة للتنمية.

على خط متواز مع سلك الإدارة المدنية ينبغي توسيع نظام التعليم والتدريب ليخدم مصالح أكبر عدد ممكن من الشبان والأحداث الذين بلغوا سن الدراسة بقدر ما تسمح به الموارد والجهاز التعليمي، لأن نوعية التعليم والتدريب تصبح قضية اهتمام خاص. إن العلاقة بين الإدارة العامة من جهة والتعليم والتدريب من جهة أخرى، علاقة مباشرة ووثيقة. وبما أننا نتحدث هنا عن نظام التعليم الحكومي، فمن

الجلي الواضح، أولاً، أن الجهاز التعليمي عنصر رئيسي من عناصر السلك المدني. وثانياً، أن على وزارة التربية أن تكون مجهزة بشكل ملائم لتستطيع القيام بالمهام العسيرة المعقدة الموكلة إليها، على صعيد إعداد البرامج والتخطيط، وتصميم وتوفير التسهيلات، وتدريب المعلمين والمدربين، وإعداد كتب التدريس، وإجراء الامتحانات وإدارتها، والمهام الأخرى الكثيرة الأهمية والأكثر دقة كإعادة تدريب المعلمين وتعميق عملية التعليم، وتوسيعها لتصل إلى المراحل الثلاث كافة، ثم تشجيع البحوث والعمل على تقدم العلم والتكنولوجيا.

وقبل أن يستطيع الاقتصاد أن ينتقل إلى مستوى أداء أعلى بوضوح فلن يقتصر الأمر على وجوب تحرك العوامل التي أشرنا إليها، بل ان على المجتمع أن يكون قد أظهر علامات واضحة على تقبل التبدل التكنولوجي، واستعداداً لتبني أساليب إنتاجية متقدمة وأخرى لتوزيع السلع والخدمات وتنظيمًا أجدى للمؤسسات. أما وسائل النقل ووسائل الاتصالات العامة بالإضافة إلى التعليم، فيتوقع أن تكون كلها قد مهدت الطريق لقبول درجة متقدمة من التكنولوجيا والتنظيم.

أشرنا، في الفصل السابق، وفي الجزء التمهيدي من القسم الحالي، إلى السؤال الذي شغل أذهان الاقتصاديين التنمويين، فيما إذا كان هناك نظرية للتنمية أو ليس هناك ما يسمى نظرية تنمية. وتشمل الكتابات، على هذا الصعيد، أعمالاً تتضمن عناوينها مثل هذه العبارات «نظرية النمو» أو «نظرية التنمية». فإذا تركنا المؤلفات التي تقدم نظرية في النمو جانباً، لأنها كثيراً ما تستعمل مصطلح «نظرية» بمعنى محدود جداً يقتصر على النمو الاقتصادي، أو بشكل غير دقيق، نجد أن قلة مطلقة من المؤلفات الأخرى تدعي تقديم نظرية متكاملة للتنمية. تنطلق مثل هذه النظرية المتكاملة في رسم اهتمامها بالتنمية بمعناها الواسع، شاملة عناصر وأجزاء اقتصادية وغير اقتصادية، وذلك لشرح عملية التنمية بدرجة كبيرة من التعميم أو قابلية الانطباق بشكل موسع، وللقيام بالتكهن أو التقدير لإمكانات التنمية في المجتمع. إن الادعاءات القليلة التي قالت بوجود مثل هذه النظرية طموحة أكثر من اللزوم وتفتقر إلى إثبات صحة ما تزعمه بالوقائع، كما بينا في الفصل السابق.

إن ما قمنا به من أبحاث مكتبية، والاستنتاجات التي توصلنا إليها من دراستنا الميدانية، كل ذلك أثبت الموقف الذي سبق أن اتخذناه في الفصل الأخير. ومع أننا،

في الفقرة الحالية، قد اقترحنا تتابعاً أو تسلسلاً محتملاً للحوادث أو المسيرة التي ربما تحركت التنمية في العالم العربي بمراحلها، فاقتراحنا ما هو إلا فكرة تجريبية تأشيرية تهدف إلى طرح التخمينات والتأملات بالنسبة للمقررات الرئيسية التي تحرك التنمية. لم نحاول أن نتبع نظاماً فكرياً صارماً في هذه العملية. إنما، الأمر الأهم، برأي المؤلف، أن التنمية الشاملة والمتعددة الجوانب، كما حددناها هنا، لا تسمح بالتقيد بنظرية صارمة بالمعنى الدقيق والعلمي للمصطلح ـ أي بنظرية تنطبق على أوضاع مختلف البلدان فتفسر الماضي وتطوراته، وتمتلك القوة التكهنية فيما يختص بالتوقعات المستقبلية.

وفي أحسن الظروف، كل ما نستطيع أن نقوله أن هذه الدراسة تستطيع أن تمكننا بأن نصيغ إطاراً فكرياً تحليلياً له قيمة تفسيرية وتكهنية للعالم العربي ـ ونأمل أن يكون هذا الإطار ملائماً لعدد من البلدان ولو إلى مدى محدود. أما داخل هذا الإطار فالبلدان المختلفة تستطيع أن تتمتع بتنوع جوهري وبالفعل تتمتع به. إن هذا لا يعتبر استنتاجاً سلبياً أو عقيماً، بالنظر إلى التعقيد الذي يحيط بالتنمية والتفاعل العسير الفهم للجوانب الاقتصادية مع الجوانب السياسية والاجتماعية ـ الثقافية للتنمية، إضافة إلى الدور الذي تلعبه كثير من القوى والمؤسسات، وفوق كل ما ذكرنا، دور الإرادة والقرارات البشرية في نسج وحياكة نسيج التنمية.

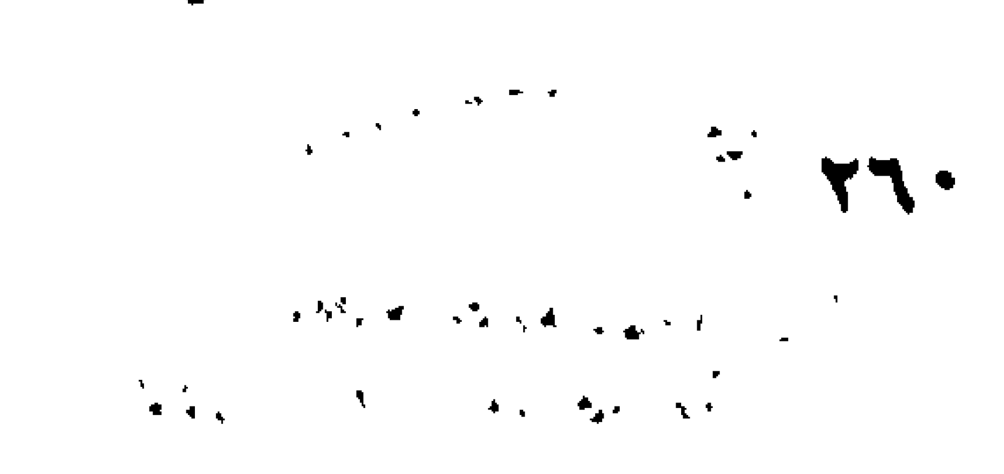
وبشكل ساخر يمكن للمرء أن يقول أن أبرز تعميم ينبثق من هذه الدراسة أنه لا يمكن تقديم تعميم واحد شامل حتى للمنطقة العربية ككل. ولكن إذا قاربنا الدراسة بمزيد من الإيجابية فسننتهي إلى الإدراك بأن التنمية في العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية قد اتبعت، بالحقيقة، مساراً يمكن تحديده ورسمه، مع أن هذا المسار كان عريضاً ومحاطاً بالضبابية، بحيث يتسع لتنوعات الأوضاع القطرية الخاصة ضمن إطاره. ومن المعقول أن نتوقع استمرار التحرك في هذا المسار بالنسبة للبلدان التي كان تحركها بطيئاً خلال العقود الثلاثة الماضية، ولكن أيضاً أن نتوقع بعض التعديلات في مسار تلك البلدان التي كان أداؤها جيداً نسبياً.

إذا تحركت عملية التنمية، نوعاً ما كما بيّـن طرحنا هنا، تكون الظروف قد أصبحت مؤاتية للإسراع بالتنمية، ولكن لن تتحقق السرعـة ما لم يتوافر شـرطان جوهريان مسبقان: الشرط الأول هو التربية الاجتماعية التي تشمل شحذ التوعية

بالأهمية الحيوية والحرجة للتنمية، على أن يصحب ذلك تعبئة إرادة الأمة وقواها وراء الجهود الإنمائية على مقياس واسع. ولكي تشحذ هذه التوعية وتصبح فعالة، على التوالي، يجب أن يرافقها مشاركة، على نطاق واسع، للسكان الراشدين، ليس فقط في الجهد الإنمائي ولكن، وقبل كل ذلك، في إدراك الحاجات والأهداف التي ينبغي على التنمية أن تخدمها، وأيضاً في عملية صنع القرارات في المجالات الاجتماعية والسياسية.

أما الشرط الجوهري الثاني فهو أن التنمية ينبغي أن تكون موجهة توجهاً جماهيرياً، كما ينبغي أن توفر مقداراً من العدالة في التوزيع. وبكلمات أخرى، لا يمكن الركون إلى الحصول على أكمل وأفضل جهود للمجتمع ما لم يشعر المساهمون في الجهد بأنهم المستفيدون الرئيسيون من ثماره. ولكي يستمدوا الفائدة المستهدفة، عليهم أن يدركوا بأن مضمون التنمية ومعاييرها ومؤشراتها ليست مجرد معالم إحصائية مثل معدلات النمو التجريدية أو واجهات المخازن والمعارض البراقة التي لا يمكن ترجمتها أو تحويلها مباشرة إلى حاجات الجماهير اليومية كالخبز والملابس والسكن وفرص العمل والمدارس للأحداث. فإذا استمر التعبير عن التنمية بشكل مجاميع (أرقام إحصائية مجمعة) بعيدة عن متناول الحواس الخمس للجماهير، كالارتفاع في مستوى الصادرات، وتحسن ميزان المدفوعات والارتفاع في دخل أقلية مفضلة، فلا غرابة أن تفشل هذه التنمية في الحصول على مساندة الجمهور والتزامه بها. هذا لا يعني أن هذه المجاميع أو معدلات النمو لا تتعلق بحاجات الجماهير. هذا بعيد جداً عما نعنيه. إنما لا يستطيع سواد الشعب أن يشعر بالقيمة النفعية لهذه المؤشرات ما لم يرها بأم عينيه على شكل فرص عمل وطعام وبيوت ومدارس. أما بالنسبة لمجموعتي القيادة السياسية والرياديين فلكي يهتما بشكل لائق بحاجات الجماهير يتوجب عليهما أن يشتملا على مضمون اجتماعي واضح ضمن تصورهما الإنمائي. أما السياسات والآليات التي تعبر عن هذا المضمون الاجتماعي، كسياسات التحويل والضرائب المباشرة والرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي وما شابه ذلك، فهي كلها من اهتمامات صانعي القرارات في كل من الحكومة والقطاع الخاص. ولكن تعبيرها الملموس بالنسبة لأغلبية السكان يعني إشباع تلك الحاجات الأساسية التي سردناها، والإبقاء على تحسينها كمياً ونوعياً بشكل متواصل.

لقد تحركت الدول العربية في معظمها على طريق التنمية في مرحلتها الأولى،



أي في إعداد الاقتصادات للأداء المحسّن، وفي بعض الحالات، بالتحقيق الفعلي لمثل هذا الأداء. إنما ما زالت المرحلة الإنمائية التالية متلكئة، ونعني بها المرحلة المتعلقة بإشباع حاجات الجماهير. نقول هذا رغم الضرائب التصاعدية التي أدخلت إلى معظم البلدان، ورغم خطط الضمان الاجتماعي المرسومة، أو التوسع في التعليم. ولكن بقي هناك الشيء الكثير للإنجاز قبل أن نستطيع أن نقول بأن المزارع العادي الذي يقطن أماكن نائية، أو الحضري الذي يسكن في بيوت قديمة من الصفيح، يستطيعان أن يعيشا حياة تتصف ببعض الكرامة الإنسانية. هذا هو الهدف الذي نعتبره محكاً حقيقياً والتحدي الملزم للتنمية. في رأينا المعلل القائم على الملاحظات والدراسة المكثفة والمستمرة، ما زلنا بعيدين كل البعد عن مواجهة هذا التحدي بشكل مناسب. وما هو أشد خطورة أنه في عدد قليل فقط من البلدان العربية، أصبح هذا التحدي يواجه اهتماماً جدياً من صانعي القرارات والسياسات. أما في ما يختص بالقطاع الخاص فإنه لم يكتسب بعد، بشكل عام، شعوراً معقولاً بالمسؤولية الاجتماعية. وإذاً فليس علينا إلا أن نقول في الختام بأن المقررات الإنمائية في فعلها قد نجحت في جعل عملية التنمية الاقتصادية تشرع بالتحرك، ولكن ما زالت عملية التنمية العميقة والشاملة تنتظر بأن توضع في المسار الصحيح.

1. The determinants listed and discussed are presented in the order in which they appeared in section 3 of Chapter 1, Volume II (this volume).

2.Whenever reference is made to the individual Arab economies, as in the present discussion, this draws, and is based on, material in the country Chapters 2 – 13 of Volume I. Only when some new material is at issue, or some new observations are made that call for bibliographical notation, will new references be made in the notes.

3. The relationship between the performance base (or the technology prevailing) and the resource base occupied writers in the nineteenth and early twentieth century, when technological progress was making relatively wide strides. See, for instance, John Stuart Mill, *Principles of Political Economy* (D. Appleton and Company, New York, 1909), Vol. I, Book I, Chs. VII and VIII, in contrast with the general tone of T. R. Malthus in *An Essay on Population* (Everyman's Library Edition, 1914), especially Vol. II, Book III. (Edwin Cannan's *A History of the Theories of Production and Distribution from 1776 to 1848*, London, 1917, contains a useful summary and discussion of classical views on the broad subject under reference here.)

4. J. H. Boeke, *Economics and Economic Policy of Dual Societies* (New York, 1953). We have simplified the concept of dualism here considerably, as the reference is not meant to provide an adequate discussion of it. See Benjamin Higgins, *Economic Development: Problems, Principles, and Policies* (New York, 1959), especially Chs. 10, 11 and 12, for a presentation and critique of dualism.

5. About 10 per cent on the average for the twelve countries surveyed.

6. See David H. Finnie, *Desert Enterprise* (Cambridge, Mass., 1958) for an examination of the Middle East oil industry 'in its local environment'. See also different issues of the *Aramco Handbook*, published by the Arabian American Oil Company.

7. Deep insights can be gained in this connection from Clark Kerr, John T. Dunlop, Frederick Harbison and Charles A. Myers, *Industrialism and Industrial Man: The Problems of Labor and Management in Economic Growth* (Cambridge, Mass., 1960), and Dunlop, Harbison, Kerr and Myers, *Industrialism and Industrial Man Revisited* (Princeton, 1975). For the relationship between the degree of industrialisation and the level of national income, see Simon Kuznets, 'Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations', especially II: 'Industrial Distribution of National Product and Labor Force', in *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 5, July 1957, Supplement, pp. 3-111. See also H. B. Chenery, 'Patterns of Industrial Growth', *American*

Economic Review, Vol. 50, September 1960.

8. The reader is referred to the many country sources of relevance which were noted in country Chapters 2 to 13 of Volume I. In addition, see the country papers submitted to the 'Interregional Seminar on Selected Aspects of Industrial Policy' held at United Nations Economic and Social Office in Beirut, UNESOB, from 4 to 15 January 1971. An earlier assessment appeared in United Nations, *Industrial Development in the Arab Countries* (New York, 1967) containing selected documents presented to the 'Symposium on Industrial Development in the Arab Countries' held in Kuwait, 1-10 March 1966.

9. Syria, Iraq and Tunisia are cases in point. See Dr A. Sallouta, *Industrial Development and Policies* (Monograph, mimeographed; undated but believed to relate to 1974); Ferhang Jalal, *The Role of Government in the Industrialization of Iraq 1950-1965* (London, 1967); and Philippe Aydalot, *Essai sur les problèmes de la stratégie de l'industrialization en économie sous-développée: L'exemple tunisien*, (Série Economique No. 2 of *Cahiers du C.E.R.E.S.* (Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales, Tunis, April 1968).

10. The country chapters in Volume I referred to industrial financing institutions; see also the papers of the Second Industrial Development Seminar held in 1971, to which reference has been made. For a comparative analysis, see 'Financing of Industrial Development in Various Countries of the Middle East', in UNESOB, *Studies on Development Problems in Selected Countries of the Middle East, 1973* (New York, 1974).

11. See Yusif A. Sayigh, 'The Place of Agriculture in Economic Development', *Land Economics*, Vol. XXXV, No. 4, November 1959, for a discussion of the relationship between agriculture and development. For a list of references on the subject, see F. F. Johnston and J. W. Mellor, 'The Role of Agriculture in Economic Development', in *American Economic Review*, Vol. 51, September 1961. See also United Nations, *Land Reform, Defects in Agrarian Structure as Obstacles to Economic Development* (New York, 1951), and Peter Dorner, *Land Reform and Economic Development* (Penguin Modern Economics Texts, 1972). References specific to the Arab countries appear in country chapters of Volume I.

12. Reference is made here to the 'barrage issue' which was mentioned in Ch. 13 of Volume I. The issue centred around the complaint that the choice of location of several dams or barrages had little economic or technical justification, but had instead been made on politico-social grounds. See a series of articles in *Al-'Alam* (a Rabat daily; Arabic) in June 1972.

13. This statement is based on the perusal of the local Arabic press in Egypt over the last two or three years (and also in Kuwait, quoting Egyptian sources). No official

documentation is available in support of the accusations made.

14. To a great extent, the differentiation made here is essentially one between economic development narrowly defined, and comprehensive development as understood and presented in the first chapter of this volume.

15. The question of capital availability covers a wide area of interest. Not only does it raise basic issues relating to domestic savings and capital inflows from the rest of the world, but also to the degree of development of financial institutions and their ability to attract domestic savings and foreign capital and to allocate the funds available optimally from the point of view of development. The literature of relevance is very extensive.

16. The present writer has examined the question of this capability (or capital absorptive capacity) in 'The Financing of Development in Developing Countries', in *Financial Resources and Development in Lebanon* (published by the Association of Development Studies, Beirut, Lebanon, 1967; Arabic), pp. 29-92. In this connection, see Francis X. Colaço, Development Centre Studies, OECD, *Economic and Political Considerations and the Flow of Official Resources to Developing Countries* (Paris, 1973); see also the whole series of OECD annual publications (Development Assistance Committee) relating to the flow of aid. The question of aid has received considerable attention; the following works have been consulted in the present context: (a) F. Benham, *Economic Aid to Underdeveloped Countries* (OUP, 1960); (b) I. M. D. Little and J. M. Clifford, *International Aid* (London, 1965); (c) H. J. P. Arnold, *Aid for Development: A Political and Economic Study* (London, 1966); (d) Raymond F. Mikesell, *Public International Lending for Development* (New York, 1966); (e) E. K. Hawkins, *The Principles of Development Aid* (Penguin Modern Economics, 1970; (f) Jagdish Bhagwati and Richard S. Eckaus (eds.), *Foreign Aid* (Penguin Modern Economics, 1970); for a critique of foreign lending, (g) Cheryl Payer, *The Debt Trap: The IMF and the Third World* (Penguin, 1974); and (h) T. Mende, *From Aid to Recolonization: Lessons of A Failure* (London, 1973).

17. It is interesting to see how sensitive Adam Smith himself was to the importance of these non-economic factors; other classical economists also reflected similar concern. The concern is no less real for being sometimes subsumed.

18. The development plans, examined in Chs. 2-13 of Volume I, show this clearly.

19. The Arab Fund for Economic and Social Development has entered into an agreement with the UNDP on the one hand, and the 20 Arab states, members of AFESD, on the other. The agreement aims at the identification and preparation of such regional projects. The AFESD is the executing agency of this agreement.

20. The literature on manpower and development is

extensive; obviously, only a limited number of studies have been consulted in the preparation of this section on manpower – notably the following: (a) Theodore W. Schultz, *Investment in Human Capital: The Role of Education and Research* (New York, 1971); (b) Schultz, 'Investment in Human Capital', *American Economic Review*, Vol. 51, March 1961; (c) Frederick Harbison and Charles A. Myers, *Education, Manpower and Economic Growth: Strategies of Human Resource Development* (New York, 1964); (d) Harbison and Myers, *Management in the Industrial World* (New York, 1959); (e) Harbison and Myers, *Manpower and Education* (New York, 1965); (f) J. Douglas Brown and Frederick Harbison, *High-Talent Manpower for Science and Industry* (Princeton, 1957); (g) UNESCO, *Economic and Social Aspects of Education Policy* (Paris, 1964); (h) Frederick Harbison, *Education Planning and Human Resource Development* (Paris, 1969); (i) Harbison, *Human Resources as the Wealth of Nations* (Oxford University Press, 1973); (j) Walter Galenson and Graham Pyatt, *The Quality of Labour and Economic Development in Certain Countries* (Geneva, 1964); and (k) Eli Ginzberg, *Manpower for Development* (New York, 1971). For a substantial, though now old, bibliography, see Industrial Relations Section, Princeton University, *Manpower Problems in Economic Development: A Selected Bibliography* (Princeton, 1958), prepared by Keith Simpson and Hazel C. Benjamin. The Final Report of the Inter-University Study of Labor Problems in Economic Development (later designated as the Inter-University Study of Human Resources in National Development), entitled *Industrialism and Industrial Man Revisited* (Princeton, 1975), Appendix I, contains a list of many books and articles of interest and direct relevance.

21. This statement is based partly on interviews, partly on published reports. The latter will be referred to specifically further down.

22. This was experienced concretely in three instances: (a) The 'Survey of Qualified Persons' (Hasr-ul-Kifayat) undertaken by the American University of Cairo in the early sixties (and reported on in a publication with the same title, 1963; Arabic); (b) the survey of the supply of and demand for economists undertaken by the Economic Research Institute of the American University of Beirut in 1964 (undertaken and reported on by Yusif A. Sayigh in *Economics and Economists in the Arab World*, a monograph, 1965); and (c) a survey of the training facilities for the service of the oil sector in the Arab member countries of the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, reported on in a monograph entitled *The File of the Centers and Institutes of Training Related to Oil in Member Countries* (a monograph for internal use, 1975; Arabic).

23. For a discussion of the main methods used in the assessment of manpower requirements, see Harbison.

op. cit., item (h) in note 20 above, and UNESCO, op. cit. See also: (a) Eugene Staley, *Planning Occupational Education and Training for Development* (New Delhi, 1970); (b) Russel C. Davis, *Planning Human Resource Development: Educational Models and Schemata* (Chicago, 1966), (c) International Institute for Educational Planning, Fundamentals of Educational Planning Series, No. 1, Philip H. Coombs, *What is Educational Planning?* (Paris, 1970); (d) IIEP, Fundamentals of Educational Planning Series, No. 3, Frederick Harbison, *Educational Planning and Human Resource Development* (Paris, 1969), referred to in note 20, item (h), above; and (e) National Science Foundation, *The Long-Range Demand for Scientific and Technical Personnel, a Methodological Study* (Washington, D.C., 1961).

24. 'Note on Some Demographic Characteristics of Selected Countries in the Middle East', in UNESOB, *Studies on Development Problems in Selected Countries of the Middle East, 1969* (New York, 1970). The essay relates to 5 out of the 12 countries covered in this book, but these are sufficiently representative. See also UNESOB, *Studies . . . 1970*, 'Demographic Characteristics of Youth in the Arab Countries of the Middle East: Present Situation and Growth Prospects, 1970-1990', Table 3, p. 77.

25. UNESOB, *Studies . . . 1969*, essay quoted in note 24 above; Tables 11A and 11B, pp. 57 and 58 served as basis for the calculations in the text here, adjusted and generalised for the Arab region.

26. UNESOB, *Studies . . . 1968*, 'Some Aspects of the Development of Human Resources in Various Countries of the Middle East', p. 37.

27. See in this connection: (a) Committee on International Migration of Talent (of Education and World Affairs, Inc.), *The International Migration of High-Level Manpower* (New York, 1970); (b) CIMT, *Modernization and the Migration of Talent* (New York, 1970); and (c) A. B. Zahlan, 'The Brain Drain', *Middle East Studies Association Bulletin*, Vol. 6, No. 3, October, 1972. Zahlan has examined the question of the brain drain more intensively than any other scholar in the Arab world.

28. The study undertaken by OAPEC, to which reference has been made in note 22 above, approaches the question of technical manpower for the oil sector from a regional standpoint.

29. In Joseph A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development* (Cambridge, Mass., 1947, originally published in German in 1909; translated by Redvers Opie). A. J. Meyer should be given credit for being the first writer to draw attention to entrepreneurship and its dearth in the Arab world, in his article entitled 'Entrepreneurship: The Missing Link in the Arab East?' in *Middle East Economic Papers, 1954* (Beirut, 1954). He followed this with an essay on entrepreneurship in his book *Middle Eastern Capitalism: Nine Essays* (Cambridge, Mass., 1959).

30. David C. McClelland, in *The Achieving Society* (Princeton, 1961), and Everett E. Hagen, in *On The Theory of Social Change* (Homewood, Ill., 1962), but also in other writings – mainly journal articles.

31. For an examination of entrepreneurship in the various institutional sectors, see Yusif A. Sayigh, *Entrepreneurship and Development: Private, Public, and Joint Enterprise in Underdeveloped Countries* (doctoral dissertation at the Johns Hopkins University, 1957). Much of the conceptual discussion that follows is based on this work. See also, by the same author, *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in A Developing Economy* (Cambridge, Mass., 1962), especially Ch. 2.

32. This is partly why trade has not been examined as a determinant of development, in spite of the prominence given to its role in development by several economists, foremost among whom is probably Jacob Viner in *International Trade and Economic Development* (Glencoe, Ill., 1952). Another reason for the disregard of trade is that, where it relates to exports, its developmental role is essentially a reflection of the impetus the production of exportable goods gives to development, but trade is not *in itself* the motive force in the process; and where imports are concerned, its developmental role is restricted to the example or demonstration effect that imports have on the production of substitutes, and is not an original driving force in development as we understand it in this study. (Gerald M. Meier in *International Trade and Development* (New York, 1963), briefly surveys the major writings on the impact of an export-oriented sector on development. For a justification of the use of trade as a developmental factor in a context similar to the present one, see Irma Adelman and Cynthia Taft Morris, *Society, Politics and Development: A Quantitative Approach* (Baltimore, 1967), pp. 126-8.)

33. Sayigh, *Entrepreneurs of Lebanon*. . ., op. cit.

34. This statement should by no means belittle the notable entrepreneurial role and contribution of national Egyptians in the inter-war years. However, in the present discussion we focus basically on the post-war period, especially 1952-75.

35. Reference here is to Frank H. Knight, *Risk, Uncertainty and Profit* (Boston and New York, 1921), who attributes entrepreneurial profit to the element of uncertainty. His differentiation is based on the insurability of risk and the non-insurability of uncertainty.

36. It is quite natural and understandable for political scientists to have devoted greater attention than economists to the political factors and indicators of development. A list of the major writings by political scientists would be too long for our purposes. But, for relevant material and many useful references, see G. A. Almond and J. S. Coleman (eds.), *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, 1960); M. F. Millikan and D. L. Blackmer (eds.), *The Emerging Nations* (Boston, 1961);

Joseph LaPalombara (ed.), *Bureaucracy and Political Development* (Princeton, 1963); J. R. Pennock (ed.), *Self-Government in Modernizing Nations* (Englewood Cliffs, N. J., 1964); David E. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago and London, 1965); Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven and London, 1968); and W. W. Rostow, *Politics and the Stages of Growth* (Cambridge, 1971).

Additionally, the following references are of special interest: S. M. Lipset, 'Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy', *American Political Science Review*. March 1953; Morroe Berger, 'Arab Ideologies, National and International' in Programme in Near Eastern Studies, Princeton University, March 1960 (mimeographed); Leon Carl Brown (ed.), *State and Society in Independent North Africa* (Washington, D.C., 1966), relevant essays; and Charles A. Micaud, with Leon Carl Brown and Clement Henry Moore, *Tunisia: The Politics of Modernization* (London, 1964), the relevant parts.

37. The term 'visible hand' is in reference to state action, as in Yusif A. Sayigh, 'Development: The Visible or the Invisible Hand?', *World Politics*, July 1961.

38. Particularly Almond and Coleman, Pye, and the few other writers cited in note 36 above. Adelman and Morris, op. cit., fit into the same category in so far as they attribute scores to individual countries on the basis of certain political indicators.

39. Summaries of, or important clauses in, the constitutions appear in Europa Publications, *The Middle East and North Africa*, in the annual issues consulted (particularly those for 1971-2 to 1974-5.

40. There is no dearth of official published material containing royal or presidential pronouncements. In addition, the press of Lebanon, which has been perused, is very news-conscious and has been in the habit of printing such pronouncements whenever they have been made over the past two or three decades.

41. The literature on planning and development is immense, and the works consulted can only be a small fraction of what is available. Some of these have been, or will be referred to elsewhere, mainly in Volume I. But see also L. J. Walinsky, *The Planning and Execution of Economic Development* (New York, 1963), and A. Waterston, *Development Planning: Lessons of Experience* (Baltimore, 1965).

42. Adelman and Morris have found that leadership commitment to development is a very strong factor – indeed one of the strongest if not the very strongest among all the political factors or indicators. See pp. 78-81 and the relevant parts of Chs. 4 to 7 of their book (already cited).

43. The writer obtained extensive literature from the Secretariat-General of the ruling party – speeches by the President, party conference proceedings, position papers,

and the like – which has served as basis for part of what has been reported on Tunisia.

44. Perusal of the weekly editions of the authoritative *Middle East Economic Survey* (published in Beirut) confirms these statements most strongly, whether in reporting on numerous ventures entered into with TNCs, or in interviews with prominent members of government.

45. See Yusif A. Sayigh, 'The Experience of the Arab Countries with Planning', paper given at a conference on the theme of planning in the Arab world held by the Federation of Arab Economists in Kuwait, March 1973, for a much fuller evaluation of this experience. Other papers evaluated the experience of a number of individual countries, notably Iraq, Jordan, Syria, Egypt, and the Maghreb countries. (The *Proceedings* are in the press as this is being written.) It is worth stating that the present writer was less critical of the planning experience of the Arab world in the 1973 paper than he is now.

46. In addition to the works cited in note 36 above, the reader is referred to Everett E. Hagen, 'A Framework for Analyzing Economic and Political Change' in Robert E. Asher *et al.*, *Development of the Emerging Nations* (Washington, D.C., 1962), and Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, 1963).

47. See the various essays in LaPalombara, op. cit. For other general references, see: (a) Manfred Halpern, op. cit.; (b) League of Arab States, The Arab Organization for Administrative Sciences, *Laws and Regulations of the Civil Service in the Arab States and Countries* (Cairo, 1971; Arabic), Vols. I and II; (c) League of Arab States, The Arab Organization for Administrative Sciences, *Laws of Local Administration in the Arab States and Countries* (Cairo, 1971; Arabic), Vols. I and II; (d) W. Hardy Wickwar, *Modernization of Administration in the Arab East* (Beirut, 1963); and (e) Hassan Ahmad Tawfiq, *Public Administration* (Cairo, 1972; Arabic), dealing mainly with the situation in Egypt within a general conceptual framework.

48. Reference here is essentially to the concept of the 'big push' associated most with P. N. Rosenstein-Rodan, 'Problems of Industrialization of Eastern and South-Eastern Europe', *Economic Journal* (June-September 1953), and reprinted since in some volumes of readings.

49. In this connection, see U. K. Hicks, *Development Finance: Planning and Control* (New York, 1965); E. M. Bernstein, W. W. Heller *et al.*, *Savings in the Modern Economy* (Minneapolis, 1953); United Nations, *Domestic Financing of Economic Development* (New York, 1950); and Edward Nevin, *Capital Funds in Underdeveloped Countries: The Role of Financial Institutions* (New York, 1961).

50. Many of the works cited in connection with manpower are relevant in the present context. (See note 20 above.)

51. Published material on many of these points is extremely scanty or non-existent. However, we came across the following specific works during research and field-work: (a) Khalil al-Ghalayini, *Civil Service in Saudi Arabia: Study and Analysis* (Riyadh, 1382, i.e., 1962); (b) Mo'tassim Bashir, *Administration and Development: The Role of the Civil Servant in Sudan* (Ph.D. dissertation, University of California, Los Angeles, 1967); (c) Gerard Timsit, 'Le statut général de la fonction publique algérienne', *Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Politiques et Economiques*, June 1967, No. 2; (d) Various issues of *The Sudan Journal for Administration and Development* (an annual publication by the Institute of Public Administration, Khartoum; bilingual, English and Arabic), especially Vol. III, 1967, special issue on 'Civil Service in A Changing Society'; and Vol. VI, 1970; (e) Mohammad Tawfiq Sadiq, *The Evolution of Government and Administration in the Kingdom of Saudi Arabia* (Riyadh, 1965; Arabic); (f) Various issues of *Public Administration*, a periodical published by the Institute of Public Administration of Saudi Arabia (Riyadh; Arabic), especially those of April 1968, September 1968 and December 1970; (g) Sbih Missoum, 'Le statut de la fonction publique', in *Revue Algérienne* . . ., March 1967, No.1; (h) Said Ben Bachir, *L'administration locale du Maroc* (Casablanca, 1969); (i) Michel Rousset, *L'administration marocaine* (Institut d'Administration Publique, Paris, 1971); (j) Ch. Debbasch, J. Leca, A. Remili, O. Marais, J. Waterbury, A. Khatibi, M. Rousset, L. Ben Salem, A. Zghal and R. E. Germann, *Pouvoir et administration au Maghreb: Etudes sur les élites maghrébines* (Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, 1970); (k) Ahmed Mahiou, 'Le contentieux administratif en Algérie', *Revue Algérienne* . . ., September 1972, Vol. IX, No. 3; (l) Ismail Sabri Abdallah, *Organization of the Public Sector* (Cairo, 1969), with special reference to Egypt. For an older study on Egyptian bureaucracy, see Morroe Berger, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt* (Princeton, 1957); (m) Safa' Hafez, *The Public Sector and the Horizons of Socialist Evolution in Iraq* (Beirut, 1965; Arabic); (n) Mohammad Jamal, *Evaluation of the Performance of the Mixed Enterprises in Kuwait* (M. A. thesis, American University of Beirut, 1971); (o) A. H. Hanson, *Public Enterprise and Economic Development* (London, 1965); (p) Adnan Iskandar, *Bureaucracy in Lebanon* (Beirut, 1964); (q) George Grassmuck and Kamal Salibi, *Reformed Administration in Lebanon* (Beirut, 1964); (r) Iskandar Bahir, *Planned Administrative Reform in Lebanon* (Beirut, 1965; and (s) Michael C. Hudson, *The Precarious Republic: Modernization in Lebanon* (New York, 1968).

52. See several essays in B. F. Hoselitz and W. E. Moore (eds.), *Industrialization and Society* (Glencoe, Ill., 1958); Clifford Geertz (ed.), *Old Societies and New States* (New York, 1963); Huntington, op. cit., especially

Chs. 1, 2, 3, 6 and 7; and E. A. Shils, *Political Development in the New States* (The Hague, 1962). Earlier notes on political determinants have some relevant parts as well. For references specific to the Arab region see, in particular, Halpern, op. cit., and Berger, op. cit.

53. This statement was written before the flare-up of the large-scale, destructive civil war which began to devastate Lebanon in the spring and summer of 1975.

54. Reference here is to the Islamic tradition of *Shoura* (consultation, taking counsel or advice), and to tribal councils where all tribesmen had, and still have in tribal subsocieties, the right to express their opinion on issues under discussion.

55. See note 73 further down for references on this subject. The citations were delayed on the grounds that the bulk of the discussion of the role of the military would come later on.

56. Yusif A. Sayigh, *Entrepreneurship and Development*..., op. cit.

57. For a condemnation of the retarding effect of ideology, see Joseph J. Spengler, 'Theory, Ideology, Non-Economic Values, and Politico-Economic Development', in Ralph Braibanti and Joseph J. Spengler (eds.), *Tradition, Values, and Socio-Economic Development* (Durham, N.C., 1961), especially pp. 28 ff; and for an examination of ideology as a framework of development, see Wilbert E. Moore, 'The Social Framework of Economic Development', in ibid., especially pp. 61 and 62. See also Debbasch *et al.*, op. cit., on élites in the Maghreb; John Waterbury, *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite – A Study of Segmented Politics* (London. 1970); Abdelkebir Khatibi, 'Etat et classes sociales',, in *Etudes Sociologiques sur le Maroc* (published by the *Bulletin Economique et Social du Maroc:* Sociologie, Tangiers, 1971); Georges Ketman, 'The Egyptian Intelligentsia', in Walter Z. Laqueur (ed.), *The Middle East in Transition* (London, 1958); and Wilfred Cantwell Smith, 'The Intellectuals in the Modern Development of the Islamic World', in Sydney Nettleton Fisher (ed.), *Social Forces in the Middle East* (Ithaca, N.Y., 1955),

58. Moore, loc. cit., pp. 57 ff.

59. Ibid.

60. The following works were largely consulted in connection with the socio-cultural determinants, in addition to works of relevance that are cited in other contexts as well: Lucius Battle, 'Cultural Contributions to Development', in William R. Polk (ed.), *The Developmental Revolution: North Africa, The Middle East and South Asia* (Washington, D.C., 1963); relevant parts of Fisher (ed.), op. cit.; Grigori Lazarev, 'Changement social et développement des campagnes marocaines', in *Etudes Sociologiques sur le Maroc* (already cited); relevant parts of Leon Carl Brown (ed.), *State and Society in Independent North Africa* (Washington, D.C., 1966); and of Micaud, op. cit.; and Fredj Stambouli, 'Tradition et modernité à travers les processus d'urbanisation en

Tunisie', in *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, Vol. 8, No. 26, September 1971. In addition, there have been several references to works or essays as in Hoselitz, Moore, Shils, Smelser, Lerner, Halpern, Berger and Okun and Richardson (either already cited or to be cited further down) that are of direct relevance.

61. The scholars named are a select sample. The writings in question include: Talcott Parsons, *The Social System* (Glencoe, Ill., 1951); Neil J. Smelser, *The Sociology of Economic Life* (Englewood Cliffs, N.J., 1963); Talcott Parsons and Neil J. Smelser, *Economy and Society* (New York, 1965); Wilbert E. Moore, *Social Change* (Englewood Cliffs, N. J., 1963); B. F. Hoselitz, *Sociological Aspects of Economic Growth* (Glencoe, Ill., 1960); and B. F. Hoselitz and W. E. Moore (eds.), *Industrialization and Society* (Paris, 1963).

62. The schema is Parson's. For Hoselitz's different view, see Ch. 2 of his book, *Sociological Aspects*.

63. A small number of Arab economists constitute the spearhead of rebellion against the unquestioning acceptance of the notion of the superiority of modernisation and Westernisation, and of Western models as being suitable for Third World conditions without drastic adjustment. This group also insists on the condition that development, in its full sense, ought to be mass-oriented and to be felt by the poor peasants and urban workers. Economists of this orientation cluster mainly in the Third World Forum and the Third World Economists Association.

64. See Samir Khalaf and Emile Shwayri, 'Family Firms and Industrial Development: The Lebanese Case', *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 15, No. 1 (December 1966). Khalaf has made other contributions to the understanding of social forces, social change and modernisation in the Arab world, but the writings in question do not fit into the present context. See also A. Demeerseman, *La famille tunisienne et les temps modernes* (Tunis, 1967).

65. See Henry Bienen's *Violence and Social Change. A Review of Current Literature* (Chicago, 1968). While this small volume does not deal directly with violence as a mode of change for development, it nevertheless examines the expression of violence in the pursuit of social change.

66. Rostow's schema in *The Stages of Economic Growth* emphasise this notion of a continuum; indeed, the notion can be encountered in the writings of many economists who equate development and modernisation. A very explicit expression of this is to be found in D. Lerner's *The Passing of Traditional Society* (New York, 1958).

67. In addition to the educational aspects of manpower to which reference was made earlier, the reader's attention is drawn to the following works which have been consulted for the examination of the points on hand: (a) Hans Singer, *Children in the Strategy of*

Development (New York, 1972); (b) Kurt Danziger, *Socialization* (Penguin Science of Behaviour, 1971); (c) M. Blaug (ed.), *Economics of Education* (Penguin Modern Economics, 1968); (d) OECD, Study Group in the Economics of Education, *Organizational Problems in Planning Educational Development* (Paris, 1966); (e) OECD, Study Group in the Economics of Education, *Financing of Education for Economic Growth* (Paris, 1966), (f) OECD, Study Group in the Economics of Education, *The Residual Factor and Economic Growth* (Paris, 1964); (g) William G. Bowen, *Economic Aspects of Education. Three Essays* (Princeton, 1964); (h) Daniel Houet, *La formation professionnelle par ses propres moyens* (Centre d'Etudes du Développement Economique et Social, Rabat, 1961); (i) Herbert S. Parnes, *Forecasting Educational Needs for Economic and Social Development* (OECD, Mediterranean Regional Project, Paris, 1962); (j) *The Educational Policy in the Saudi Arabian Kingdom* (1970; bilingual: Arabic and English; publisher, author, and place of publication not indicated, but it is presumed here that this is a government publication printed in Riyadh); (k) *Revue de Planification de l'Education dans les Pays Arabes* (published by the Regional Center for Educational Planning and Administration, Beirut; Arabic but with titles in French also), especially Vol. 5, No. 13 (February 1967), Vol. 6, No. 18 (September-December 1968), Vol. 9, No. 27 (September-December 1971), and Vol. 10, No. 28 (January-April 1972) for studies on manpower and education, the cost burden of education, the new strategy of the Regional Center in the service of educational planning in the Arab countries, and new techniques in education and their applicability to the Arab world; (l) Abdul Qadir Yusif, *The Formation [Training] of the Arab Educator* (The Regional Center . . ., Beirut, October 1974; Arabic; mimeographed). This monograph has a most useful reading list including studies on the interrelationship of education, manpower and development for almost all the Arab countries; (m) Suad Khalil Ismail, Mohammad Ahmad Ghannam, and Mustapha Ahmad Zaatary, *The Present Situation with Respect to the Planning and Administration of the Evolution of Curricula in the Arab Countries: A Survey* (The Regional Center . . ., Beirut, 1975; Arabic; stencilled); (n) Mohammad Ghannam, *Education in the Arab Countries: Sequel to the Marrakesh Conference (1970)* (The Regional Center . . ., Beirut, 1975; Arabic); (o) David C. Kinsey, 'L'éducation en masse et ses implications socio-économiques en Tunisie' in *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, Vol. 8, No. 24, March 1971; (p) Khalil Zamiti, 'Problématique de la Contradiction survenue entre formation professionnelle et emploi en Tunisie', and Mme Alya Chomikha Baffoum, 'L'adéquation formation-emploi: étude socio-professionnelle', both in *Revue Tunisienne*. . ., Vol. 8, No. 25, May 1971; (q) The Arab Planning Institute, Kuwait, in co-operation with the Government of Bahrain, Proceedings of *Seminar*

on Human Resource Development in the Arabian Gulf States, held in Bahrain, 15-18 February 1975 (Kuwait, 1975); (r) Several studies on education in Iraq, dealing with educational problems in several areas. Summary notation will be made of these: (i) Baghdad University, Center for Educational and Psychological Research, Abdul-Jalil al Zawba'i and Mohammad A. Ghannam, *The Future of the Graduates of Secondary Schools in Iraq* (Baghdad, 1968; Arabic); Musari' al-Rawi, Mohammad A. Ghannam, and Salih A. Sirriyya, *Industrial [Vocational] Education in Iraq: Its Status, Problems, and Growth Requirements* (Baghdad, 1968; Arabic); Ahmad Abu al-Abbas and Musari' al-Rawi, *Waste in Elementary Education in Iraq* (Baghdad, 1972; Arabic); (ii) Ministry of Education, *Resolutions and Recommendations of the Third Study Seminar on Planning for General Education,* 4-13 May (Baghdad, 1971; Arabic); (iii) Baghdad University, Abdul-Jalil Zawba'i and Mohammad A. Ghannam, *Higher Education in Iraq: Trends of Its Growth and Its Problems* (Baghdad, 1968; Arabic); Mohammad A. Ghannam and Mohammad Saif il-Din Fahmi, *The Future of Secondary Education in Iraq and Its Requirements of Instructors 1965-1975* (Baghdad, 1966; Arabic); and (iv) Ministry of Higher Education and Scientific Research, *Report of Seminar on the Planning of Higher Education in Iraq,* held in Beirut 8-14 November 1970 (Baghdad, 1971; Arabic).

68. The statements made here draw not only on extensive interviewing in the field, but also with members of the Regional Center in Beirut. (For the most recent presentation of comparative educational statistics, see *A Statistical Panorama of Education in the Arab Countries,* prepared by Ingvar Werdelin, Bernic Lindgren Hooker and Jane Susu-Jonkhadar and published by the Regional Center, 1972; English and Arabic.)

69. This point is discussed at some length in Sayigh, *Entrepreneurs of Lebanon . . .,* Ch. 1.

70. The re-examination of curricula is discussed in some of the items in note 67 above. It was also covered during the interviews, mostly in Egypt, Iraq and the Maghreb countries.

71. The literature relating to the role of science and technology in development is extensive. Ample proof is provided by the two-volume bibliography covering several hundred pages, under the title *Science, Technology and Public Policy: A Selected and Annotated Bibliography,* editor Lynton K. Caldwell, assisted by William B. DeVille and Gertrud W. Lindesmith (Department of Government, Indiana University, Bloomington, Ind., 1969). We will restrict ourselves here to the citation of one reference specific to the region: UNESOB, *Regional Plan of Action for the Application of Science and Technology to Development in the Middle East* (New York, 1974). This study is operational and specific. (See also Jerome Wiesner, 'Science in Development', in Polk (ed.), op. cit.)

72. Many of these agents of change receive considera-

tion in the literature on the Arab world; note 73 below lists several works that include discussion on one or another of the agents. But perhaps the one work that includes between its covers the largest array is Fisher (ed.), *Social Forces. . .*, which has already been cited. This book includes essays centring, *inter alia*, around cultural factors in social dynamics, the nomads, the villager, the industrial worker, the bazaar merchant, the entrepreneurial class, the economic planners, the army officer and the intellectuals.

73. There was a period in the fifties and sixties when writings on the role of the military and of power élites in development abounded; since then they have been quite scanty. In addition to references to this role in Halpern, Berger, Braibanti and Spengler (eds.), Millikan and Blackmer (eds.) and Polk (ed.), which have already been cited, see: (a) J. J. Johnson, *The Role of the Military in the Underdeveloped Countries* (Princeton, 1962);(b) C. Wright Mills, *The Power Elite* (Oxford University Press, 1965); (c) Sir John Bagot Glubb, 'The Role of the Army in the Traditional Arab State', in J. H. Thompson and R. D. Reischauer (eds.), *Modernization of the Arab World* (D. Van Nostrand Company, Inc., 1966); (d) Morroe Berger, *Military Elite and Social Change: Egypt Since Napoleon* (Princeton, 1960); and (e) Sydney Nettleton Fisher (ed.), *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government* (Columbus, Ohio, 1963).

74. The middle class and minority groups, as well as other social forces acting as agents of change, are discussed in the works cited in notes 72 and 73 above. In addition, see: (a) Charles Issawi, 'Social Structure and Ideology in Iraq, Lebanon, Syria and UAR', in Reischauer (ed.), op. cit.; (b) Gordon H. Torrey and John F. Devlin, 'Arab Socialism', in ibid.; (c) Manfred Halpern, 'The Character and Scope of the Social Revolution in the Middle East', in Polk (ed.), op. cit.; (d) D. E. Novak and R. Lekachman (eds.), *Development and Society: The Dynamics of Economic Change* (New York, 1964); (e) Morroe Berger, 'The Middle Class in the Arab World', in Laqueur (ed.), op. cit.; (f) Charles Issawi, 'Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East', in ibid.; and (g) Sa'id B. Himadeh, 'Social Awakening and Economic Development in the Middle East', in ibid.

75. See note 32 above explaining why trade was not considered as a determinant of development. Very much the same reasons prompted this writer not to include merchants in the study on entrepreneurship in Lebanon. See Sayigh, *Entrepreneurs of Lebanon . . .*, Chs. 2 and 3.

76. Everett E. Hagen, in an earlier mimeographed paper, and in conversations with the author, emphasised the role of minorities, 'deviants' and 'outsiders'. See also his book *The Economics of Development* (Homewood, Ill., 1968), pp. 221-3.

77. See Ithiel de Sola Pool, 'Communication and

Development', in Myron Weiner (ed.), *Modernization: The Dynamics of Growth* (New York, 1966); David E. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago, 1965), especially Chs. 11 and 17; and Lucian W. Pye, *Communications and Political Development* (Princeton, 1963).

78. Vilfredo Pareto, *The Mind and Society* (4 vols., London, Jonathan Cape, 1935). T. B. Bottomore discusses the notion in *Elites and Society* (Penguin, 1964), Ch. III.

79. McClelland, op. cit. (and his associates) coined and contributed most to the elaboration of the concept. Hagen (*On The Theory of Social Change*, already cited), adopted the concept and wove it into his work on development and how it is initiated.

80. Sayigh, *Entrepreneurs of Lebanon* . . ., Chs. 2 and 4.

81. See W. W. Rostow, 'The Nationalization of Take-off', in Polk (ed.), op. cit., pp. 54 and 55. This paper was originally given as an address at a conference held in Washington, D.C., in May 1963. The verbal presentation was more dramatically worded than the essay in the volume cited.

82. The relationship between religion and progress occupied a seminar held for the purpose in June 1963 in Manila. The papers and proceedings have been published in Robert N. Bellah (ed.), *Religion and Progress in Modern Asia* (New York, 1965).

83. Several works have been consulted in connection with these items, but all have so far been cited in one context or another. However, three works that proved of special value ought to be mentioned here: Weiner's *Modernization* . . ., Apter's *The Politics of Modernization*, and Braibanti and Spengler's *Tradition, Values, and Socio-Economic Development*. (See also Part Seven in Bernard Okun and Richard W. Richardson (eds.), *Studies in Economic Development*, New York, 1961.) For a few rare references on motivation specific to the region, see Noureddine Belgaid Hassine, 'Motivation et aspirations ouvrières', in *Etudes de Sociologies Tunisiennes* (Bureau de Recherches Sociologiques), Vol. 1, 1968 (with respect to Tunisia); Aliyya Hassan, 'Social Adaptation in the Inayyis Area', 'Change in Values', and 'Social Values and Development', all papers in Arabic, mimeographed, available to the writer but without further identification except that they were given at the First Arab Psychology Conference in May 1971.

84. This was imparted in interviews, but also corroborated in some published material. The present writer read a series of four articles in a daily of Riyadh (May 1964), in the first three of which the author, a prominent man, had set out to prove that the earth was flat and not spherical. However, these 'convictions' ought not to be given unduly great significance, with education making headway and the findings of science becoming more firmly established in the minds of many older men.

85. Two conferences of the Federation of Arab

Economists between 1970 and 1975 have centred on Arab economic co-operation and complementarity, in addition to a few seminars bringing together smaller groups.

86. The present writer has discussed these questions on more than one occasion. Fuller attention is given to them in 'Oil in Arab Developmental and Political Strategy: an Arab View', John Duke Anthony (ed.), *The Middle East Oil, Politics and Development* (Washington, D. C., 1975). See also 'The Role of Oil in Development', paper prepared for a training programme on the 'Basic Aspects of the Oil Industry', organised by the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, Kuwait, for the period 4 January – 4 March 1976. The papers were all to be delivered as lectures and later incorporated in a volume.

87. Adelman and Morris, op. cit., Chs. IV-VII.

88. Ibid., p. 172.

89. Ibid., p. 261.





استشراف مستقبل التنمية

احتوى الجزء الأول والثاني من هذه الدراسة على عرض وتحليل ونقد للأداء الانمائي للبلدان العربية الإثني عشر المشمولة بالدراسة، على مدى سنوات ما بعد الحرب، أي من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٥. ولقد أجرينا التقويم على أساس معايير معينة كنا قد عرضناها في الفصل التمهيدي الأول من الجزء الأول. أما الفصل السابق من الجزء الثاني فقد نقل التقويم من مستوى كل بلد بمفرده إلى المستوى القومي.

لقد انصب اهتمامنا في الجزء الثالث الحالي (من الدراسة) على تحديد مقررات التنمية الرئيسية، الاقتصادية منها والسياسية وكذلك الاجتماعية ـ الثقافية،وحاولنا إيضاح طريقة عملها وكثافة هذا العمل. وفي حين عالج الجزءان الأولان والفصلان الأول والثاني من الجزء الحالي أمور الماضي القريب ثم انتقلا إلى نقاش الحالة الحاضرة، فإن هذا الفصل، الذي سينهي دراستنا بأكملها، يسلط الأضواء على المستقبل المرتقب. ولقد اعتمدنا بقوة على ما استفدناه من دروس الثلاثين سنة الماضية ومن تفحص المقررات العاملة، وسنحاول الآن تقويم إمكانات التنمية في المنطقة العربية في مدى الربع الأخير من القرن العشرين.

إن البقعة الجغرافية التي سنستعرض احتمالات التنمية المستقبلية فيها تغطيها البلدان العربية الإثنا عشر التي تمتد من المملكة المغربية غرباً مروراً بشمالي أفريقيا حتى العراق في أقصى الشرق. ولكن، كما سيظهر من سياق البحث، فإن عدداً من التوقعات التي سنعبر عنها، والتكهنات التي سنطلقها، تنطبق على المنطقة ككل، أي على الأقطار الواحد والعشرين بشكل عام. وسيتضح أيضاً أننا أثناء القيام برحلتنا الاستكشافية سنبقي في الأذهان باستمرار المقررات التي خصصنا الفصل الثاني لاستجلاء وبحث كيفية عملها، وإن اختلفت درجة التشديد بين مقرر وآخر.

سنقدم استشرافنا لمستقبل التنمية العربية بشكل تعميمات، والسبب الرئيسي الذي يدعونا إلى ذلك هو تجنب التفصيل والتدقيق الزائد. ولقد تفادينا التطويل عن

عمد بالنظر لطبيعة هذا الفصل الختامي. فالتكهن يتضمن الكثير من المخاطرة حتى في أفضل الظروف، وفي السياق الحالي فقد يكون أقرب إلى التهور نظراً لكثرة البلدان والمتغيرات المتضمنة، وكذلك السرعة التي تتغير فيها بعض المعايير الاقتصادية وغير الاقتصادية السريعة التغير، أضف إلى ذلك تفاعل العوامل العالمية التي لها تأثير قوي وبعيد المدى على حياة المنطقة، وكذلك كون عدد من استنتاجاتنا وأحكامنا تجريبية. ولا ننس أنها تتعلق بتوقعات مستقبلية تنطلق من تجربة سنوات ما بعد الحرب القريبة منا كثيراً. وأخيراً، لكي نبرز ملاحظاتنا وتكهناتنا، ولكي نتجنب التشويش الذي ينتج عادة عن الإسهاب، فقد اعتمدنا الاختصار قدر الإمكان.

يبدأ تقويمنا بالعراق، ثم ينتقل غرباً، كما فعلنا ونحن نعالج الفصول القطرية في الجزئين الأول والثاني، ثم ننهي البحث بنظرة إلى المنطقة ككل محاولين أن نقدم بعض التكهنات التي تتعلق بالتعاون الاقتصادي العربي والجهود العربية الرامية إلى تحقيق التكامل، والإقدام على مشاريع اقتصادية مشتركة بارزة. ومما لا ريب فيه إننا سنعطي للنفط مكاناً متسعاً في بحثنا على صعيد المنطقة.

يبدو لنا أن إمكانيات العراق المستقبلية جيدة جداً، وقد بنينا حكمنا هذا على موارده الطبيعية، وتوافر رأس المال، وأدائه الاقتصادي الحديث، علاوة على التزام قيادته بالتنمية. إنما يجدر بالبلاد أن تعالج بعض العيوب والنواقص إذا كان العراق يرمي إلى الاستفادة الجلى من هذه المعطيات التي تبشر بالخير. وأول مجالات الإصلاح في الحقل السياسي، هو قدرة العراق على تحقيق مقدار أكبر من الوحدة الوطنية والاستقرار الطوعي والمشاركة الشعبية، وتنشيط سلك الإدارة المدنية، وتعديل النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي بحيث يفسح المجال للتوصل إلى توازن أجدى ما بين القطاعين العام والخاص ويسمح بوجود حوافز على نطاق أكبر. وكذلك فهناك حاجة لاتخاذ إجراءات فعالة على صعيد العوامل الاجتماعية ـ الثقافية البارزة، رغم أنها أقل صعوبة وحرجاً مما هو الحال في المجالين السياسي والإداري. وهكذا فإن موارد الأراضي والماء والنفط تدار الآن بكفاءة، مع أن إجراءات الإصلاح الزراعي لم تبدأ، إلا خلال السنوات القليلة الماضية، في تسجيل المزيد من الإنتاج وتجديد المجتمع الريفي. وكذلك فإن التعليم والتدريب يحظيان باهتمام نشيط وتنمية القوى العاملة

موضوع جهود جادة. غير أن إحدى فئات القوى العاملة، ونعني بها فئة الرياديين الاقتصاديين ــ وهي تشكو نقصاً واضحاً ومحدودية في النشاط ــ يمكن تشجيعها إذا أعيد تعديل توزيع التشديد في ما بين القطاعين العام والخاص وكذلك إذا جرى تصحيح التشديد بحيث يسمح للمزيد من الحوافز أن تبرز وأن تتيح مجالاً للتقدم السريع المجدي على صعيد الريادة. وأخيراً علينا أن نذكر أن التصنيع يكتسب، وبشكل مستمر، قوة دافعة، إذ توجه إلى التصنيع الآن موارد أكثر ملاءمة وتمارس الآن خطوات تدريبية لإمداد التصنيع بالقوى العاملة التي يتطلبها. أضف إلى ذلك أنه تلوح في الجو تحسنات نوعية بارزة على صعيد دراسات الجدوى والدراسات السابقة للاستثمار. وزيادة على ذلك أصبحت صياغة سياسة ونظام الأولويات أفضل مما كانت عليه قبل بضع سنوات.

لقد لاحظنا في الفصول القطرية أن «الإدارة السياسية» للاقتصاد في العراق كانت أكثر العوامل تخلفاً في كثير في سنوات ما بعد الحرب. ومع أن هذه الإدارة السياسية قد تحسنت بشكل ملحوظ إلا أنها، في رأينا، لا تزال بحاجة ماسة لتحسين جوهري على نطاق أوسع. ونرى أن هذا التحسين ينبغي أن يتخذ ثلاثة اتجاهات: الأول، تفويض أكبر للصلاحيات في هرم السلطة بأكمله، من أعلى درجات سلم الهرم إلى قاعدته في الإدارة العامة. والثاني، رفع للمستوى المهني في سلك الإدارة المدنية وهي مهمة تنطوي على وضع المزيد من التشديد على الجدارة والكفاءة أكثر مما تضع تشديداً عى الإخلاص للحزب. وثالثاً، خضوع هذا السلك، بل وخضوع المستويات العليا في أوساط صنع القرار، للمحاسبة العامة أمام هيئات تمثيلية شعبية. لا ريب أن هذا الشرط الأخير لن يستوفى إلا إذا وجد مجال أوسع وأصدق للمشاركة السياسية وتحقق المزيد من الحرية في التعبير عن الرأي. وإننا نرى أن أشباع هذه الشروط الثلاثة يجعل، بما لا يحتمل الشك، باقي العوامل الاقتصادية والاجتماعية «تعتني بنفسها» إذا صح التعبير. فإذا أخذنا كل شيء بالاعتبار نستطيع أن نستنتج أن الجزائر والعراق يشكلان ألمع نقطة في تباشير المستقبل المنتظر على صعيد التنمية التي هي موضوع بحثنا في هذا الفصل.

وبعد العراق في التسلسل المعتمد هنا يأتي الكويت، وهو يختلف عن العراق في أكثر من ناحية واحدة. فهو أفقر بكثير في موارده الطبيعية باستثناء الهايدروكروبونات. وإننا نعتقد بأن هذا التباين سيظل يشكل عائقاً في وجه البلاد. أضف إلى ذلك أن قلة

عدد السكان ثم المستوى المنخفض، عموماً، للتحسس بالحوافز، وسخاء الدولة في تقديم الرعاية الاجتماعية، هذه كلها مجتمعة ومشتركة تبقي جهود القوى العاملة الكويتية في حالة انخفاض. ومن الجهة الأخرى نعتقد بأن الإدارة السياسية للاقتصاد، تلك الإدارة التي أظهرت فاعلية وذكاء، ستستمر في مسيرتها. أما مجال التصنيع فسيظل ضيق النطاق ولا نرى بشائر توسع كبير في هذا المضمار. ويجدر القول هنا أن إدارة الحكومة لاحتياطاتها المالية تتسم بقدر ممتاز من الجودة، ولكن هذا لا يشكل إلا تعويضاً محدوداً عن شحة الموارد الأخرى، وتعزية غير وافية لأولئك الكويتيين الذين تقلقهم السرعة التي يتحولون فيها إلى مجتمع يعتمد على إيراد ممتلكاته وأمواله(*). لقد أدت وفرة الموارد المالية في السنوات العديدة الماضية إلى نوع من التراخي في وضع ميزانيات الإنفاق، ويبدو لنا أن هذا يهدد بالاستمرار والتوسع إلى حد أبعد في السنوات القادمة، لأن القوى التي تقود هذه الظاهرة ـ المصالح الخاصة والاعتماد المفرط المستمر على الحكومة ثم التساهل في التسعير وقبول الأسعار التضخمية المستوردة ـ كل هذه تكتسب قوة دافعة مستمرة في ما يبدو وكأنه سبيل لا يمكن التحول عنه.

إذا أخذت محدودية القوى العاملة الوطنية، والموارد الطبيعية تنوعاً وحجماً كمعطيات، فيبدو أن المستقبل المرتقب للتنمية في الكويت، يقع، أو يجب أن يقع، بشكل رئيسي، خارج حدود البلاد الوطنية. وكما هو الحال في البلدان العربية ذات رأس المال الفائض وعدد السكان القليل، نرى أن القوة الشرائية التي يتمتع بها الفرد الكويتي الواحد ليست بديلاً كافياً للنواقص والمقيدات التي يعاني منها الاقتصاد. كما وأن مجال التنمية لا يمكن أن يتركز بشكل رئيسي على امتلاك ودائع ضخمة في المصارف أو مدخرات وأسهم وسندات في العالم الصناعي، هذا إذا كان المجتمع الكويتي لا يود أن يقيم رخاءه على «الدخل غير المكتسب»(**). ويبدو أن جزءاً من الجواب بالنسبة لهذا المأخذ هو أن توظف الكويت أموالها بشكل كثيف في البلدان العربية، وأن تشترك بشكل مباشر في عمليات الإنتاج التي يوجه إليها رأس المال. أما القسم الثاني من الجواب فهو بتصميم ومتابعة سياسات في البلاد تستهدف إعادة

(*) أي (*Rentier* Society).

(**) بالمعنى التقني النقدي للمصطلح، أي الدخل من الفائدة وحصص أرباح الأسهم.

توجيه القوة العاملة بحيث يظهر الرواد الوطنيون تحسساً أكبر تجاه المشاريع الصناعية والمشاريع الأخرى الوطنية، وتستهدف حمل القوى العاملة دون مستوى الريادة على مزيد من التحسس بالحوافز المالية التي تنعكس في التدرب على كثير من الوظائف المهنية والحرفية التي يقوم بها الآن العمال الأجانب واستلامها. وليس هناك إلا سبيل واحد أمام الكويت تستطيع فيه أن تعوض عما يقف في سبيل تقدم اقتصادها، وينحصر هذا السبيل في تمازج حكيم وسديد للاستثمارات والعمل في البلاد، ثم الاستثمار والاشتراك المباشر في الفرص العديدة التي تسنح في العالم العربي سواء على صعيد المشاريع الثنائية أو المشتركة، وأخيراً في مقدار محدود ومتواضع من الاستثمار الإنتاجي الحقيقي والتوظيف المالي في الاقتصادات الصناعية.

تتحلى القيادة العليا في الكويت بالمقدرة وتبشر بتوفير الاستمرارية غير أن المجتمع التجاري شديد القوة وهو يتصف بالتمحور على نفسه. ويكمن الخطر في السنوات المستقبلية في أن تنظم قوى هذا المجتمع التجاري مع بعض العناصر في القيادة السياسية مستهدفة رفع المصالح الشخصية إلى أعلى حدودها بشكل لا يخدم المصالح العامة إلا صدفة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن النفط مورد ناضب، وإذا أخذنا بالاعتبار السرعة التي يرتفع فيها الإنفاق العام، نرى أن أمل البلاد الرئيسي يتوقف على صياغة سياسات اقتصادية سليمة، تقوم بها قيادة حكيمة تركز اهتمامها على الاستثمارات على نطاق واسع في البلدان العربية ثم في بلدان العالم الثالث الأخرى. أما على الصعيد الحالي فيمكن القول أن هناك أمل متحفظ، بأن الممارسات الاقتصادية السليمة والمصلحة الوطنية ستسودان في السنين القادمة.

ليس هناك بلد عربي آخر غير السعودية على الأرجح يبشر فيه المستقبل بتحول مادي سريع يسير جنباً إلى جنب مع تلكؤ في التحول الاجتماعي العميق، وما يرافق ذلك من تبذير في الموارد خلال هذه العملية. فالموارد الهايدروكربونية الضخمة، بالقياس المطلق، تستنفد سريعاً. أما بالقياس النسبي أي عندما ينسب الإنتاج للاحتياطي، فيعتبر الاستنفاد بطيئاً. على أن الاقتصاد، والمجتمع بشكل أكبر، لا يستطيعان أن يمتصا داخلياً جميع الموارد المالية الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط.

على السعودية أن توسع أعناق الاختناق في السنوات العديدة القادمة إذا كانت ترغب بأن تستفيد استفادة سليمة ومتينة من مواردها المالية وأن لا تنظر إليها وهي

تنساب على نطاق كبير، لتستقر في المصارف وأسواق الأسهم الغربية حيث تتضاءل بقيمتها الحقيقية بمعدل سريع. أما أعناق الاختناق فهي في الدرجة الأولى والرئيسية: القوى العاملة الماهرةالمتعلمة، والحوافز على مستوى العمل، وقبول التبدل التكنولوجي على نطاق واسع، وتنشيط الريف، وبناء مؤسسات في المضمارين الاقتصادي والسياسي يشترك فيها السكان على نطاق أوسع (أو على الأقل تلك العناصر من السكان الذين تسمح لهم مستوياتهم العلمية وخبرتهم بأن يساهموا في عملية صنع القرارات وتنفيذها عن طريق المشاركة).

قياساً على تجربة المملكة خلال الخمس عشرة سنة الماضية في مجال العمل الإنمائي الأكثر نشاطاً، وعلى عالم الأفكار ونظام الأولويات اللذين يدفعان الاقتصاد والمجتمع، يبدو أن من المحتمل أن تتجاذب الوضع عوامل متناقضة لعدة سنوات مقبلة. وقد لا تظهر قوى الجذب هذه بشكل واضح إلا أن ذلك لا يقلل من وجودها الفعلي. وهكذا فمن المتوقع أن نشاهد اندفاعاً ضخمًا نحو الاستثمار على نطاق واسع في المكائن المستوردة، وفي شق الطرق وبناء الموانى والمطارات والاتصالات البعيدة، وفي توسيع وتحسين المرافق والخدمات العامة وفي رأس مال مؤسسات مالية مختلفة. وليس هناك أي شك بأن هذه الاستثمارات ستستمر بتخطي قدرات السعودية بالنسبة للقوى العاملة السعودية المتاحة ــ بالنسبة للعدد ولمستوى التعليم والمهارات ــ مما يوجب «استيراد» مئات الألوف من العمال الأجانب. فإذا كان الأجانب غير عرب فهذا سيعني، دون شك، تقليل التواصل بينهم وبين السكان، مما يسفر عنه تقليل الفوائد الناتجة عن نقل وعرض التكنولوجيا. أما إذا كانوا عرباً فإن «خطر» الأفكار الاجتماعية المنفتحة التي سيدخلونها سيصل إلى حده الأعلى.

إذا وضعنا المسألة الاجتماعية ــ الثقافية على حدة، فعلى الصعيد الاقتصادي والتقني الصرف، لا يستطيع السكان أن يستوعبوا الاستثمارات الضخمة والتقنيات، والعمليات، وعلى وجه عام، كل «الجدة» الناتجة عن قصر الوقت المخطط والمتوقع. ولا شك أن هذه السرعة ستحمل معها أيضاً الاستمرار في التبديد في الموارد والتساهل المفرط مع الشركات الأجنبية من حيث الأسعار وشروط التعاقد التي تصر عليها، مما لوحظ خلال السنوات القليلة الماضية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي السائد فإن الثروات الخاصة ستتراكم بوتيرة مرتفعة جداً وبأحجام مذهلة على أنه لن يكون بالإمكان إبقاء اعتبارات العدالة الاجتماعية خارج

هذه الصورة حتى بالنسبة لنظام «مزدوج» يتميز بالاقتصاد الحر من جهة وبمجتمع منعزل من جهة أخرى.

تتناقض سرعة التحول الاجتماعي مع سرعة التحـول الاقتصادي. ورغم الجهود الكثيرة المبذولة لنشر التعليم فإنه لا يزال يطال جزءاً صغيراً، نوعاً ما، من عدد السكان الذين هم في سنّ الدراسة. ولكن ليس من المحتمل أن تطرح أسئلة خطيرة جادة على صعيد مضمون التربيـة ومنهجيتها. وعـلى الأرجح فـإن المضمون والمنهجيـة سيستمران في تشكيل عامل إبطاء لكونهما مقيدين بشكل ثقيل بالحذر المفرط وبالتقاليد الموروثة، بالنسبة لعالم الأفكار الجديدة والتفاعل مع القوى الثقافية الخارجية. وفي المجتمع، بشكل عام، ربما سيبقى تشجيع قبول التقنيات الجديدة والآلات والمبتكرات الحديثة غير متكافىء أبداً مع تشجيع قبول الأفكار الاجتماعية الحديثة. أما دلالات تطور تعرض الاقتصاد للخارج بالنسبة للتنمية في مقابل العزلة الاجتماعية العميقة فمن شأنها أن تخلق عدم التوازن والتلكؤ في التنمية الحقيقية. علاوة على ذلك، يجوز هنا طرح التساؤل عما إذا كانت خدمات الحكومة المجانية أو المدعمة، ومعدلات النمو المرتفع المنجزة، ستستطيع أن تستمر إلى فترة طويلة في إرضاء سكان سيتحققون بشكل متزايد أن معدل دخل معظم الأفراد أدنى بكثير من المستوى الوسطي الوطني، ويرون مؤشرات الثروات المذهلة التي يكدسها أفراد قلائل نسبياً. وإذن فلا يمكن تقويم احتمالات المستقبل بمعزل عن هذه الأسئلة.

في حين ستظل السعودية حتى المستقبل المنظور بلداً مصدراً لرأس المال، فمن المحتمل أن يبقى الأردن بالمقابل مستورداً صافياً لرأس المال. ولكن علاوة على هذا الفرق، أو ربما بسببه، تشير الدلائل أن القيادة الأردنية ستستمر في أن تجمع التزامها بالتنمية إلى القدرة على صياغة استراتيجيات وسياسات سليمة نسبياً.

يعزى كون الأردن مستورداً لرأس المال جزئياً إلى ندرة موارده الطبيعية. هذه الندرة الحقيقية بالمعنى المطلق (باستثناء الفوسفات)، أصبحت ذات ضغط متزايد نتيجة أولاً لسيل اللاجئين الفلسطينيين الذي تدفق على الأردن بعد حرب سنة ١٩٤٨ (ثم في سنة ١٩٦٧)، وثانياً بسبب فقدان الضفة الغربية أو القسم الفلسطيني من المملكة خلال الحرب العربية ــ الإسرائيلية سنة ١٩٦٧. ومع ذلك فإذا سلمنا بضآلة الموارد والضغط الديموغرافي الثقيل، واستمرار الاعتماد الملحوظ على العون الأجنبي، يبقى

علينا أن نعترف بأن الأردن قد أدار هذا العون الأجنبي بكثير من الفعالية، وهناك دلائل تشير إلى أنه سيستمر على هذه المسيرة. (كون الأردن مضطراً لتحويل جزء كبير من هذا العون إلى المؤسسة العسكرية، يشكل تحفظاً على الحكم الإيجابي بالنسبة لمستقبل التنمية. غير أن الفعالية لا يمكن تقويمها بمعزل عن نظرة البلد إلى أمنه واستقراره ومستلزماتها).

إن القضايا الحرجة بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني لعدة سنين قادمة ستظل كما كانت منذ عدة سنوات خلت ــ هذا باستثناء أي تغير جذري في وضع المنطقة السياسي. هذه القضايا هي: كيفية استيعاب العدد الضخم من العاطلين عن العمل (أو الذين يعملون عمالة ناقصة) وذلك بمنحهم عملاً مجزياً، وكيفية تطوير الاقتصاد بحيث ينقص بشكل ملحوظ (أو بشكل أفضل يلغي) الاعتماد الزائد على العون الأجنبي. لقد سجل تفحصنا للمقررات العاملة في الأردن، بشكل عام، نتائج مرضية على معظم الصعد. فالسياسات التربوية والتدريبية مناسبة. كما أن الحوافز والريادة ليست قليلة بشكل خطير. ثم إن درجة قبول التبدل التكنولوجي لا بأس بها. والنظام الاقتصادي لا يشكل عائقاً بل على العكس، إذا أخذنا كل شيء بعين الاعتبار، نجده مشجعاً للتنمية. تبشر هذه العوامل المؤاتية بالاستمرار في المستقبل المرتقب، ولكن تضافرها سيظل غير كافٍ لإزالة البطالة والاعتماد على العون الأجنبي (أو لتخفيض ذلك بشكل جوهري).

إن هذه «المرغوبات» المستهدفة، جنباً إلى جنب مع المرغوبات المتمثلة في الأداء الاقتصادي المرضي وفي معدل نمو عال، لا يمكن أن تتحقق إلا بالقيام باستثمارات غزيرة لعدة سنوات قادمة وبحدوث تحول بنيوي يسمح ببروز صناعات ومحصولات زراعية تحتاج إلى قوى عاملة كثيفة. أضف إلى ذلك ينبغي على السياسات والعوامل المساعدة بأن تبقى مؤاتية كما كانت عليه حتى الآن، أو تزيد في ملاءمتها. إلا أنه لا يمكن تحقيق الاستثمارات المكثفة إلا إذا لجأت البلاد إلى العون الأجنبي الكثيف. لذلك يمكن القول أن احتمالات المستقبل للتنمية تدور بشكل رئيسي حول قدرة البلاد على استدرار عون أجنبي كبير للعديد من السنوات القادمة مما يجعل البلاد في النهاية قادرة على التخلص فعلياً من الاعتماد على هذا العون. وفي تقديرنا، فإن مثل هذا الاستقلال لن يتحقق بشكل كلي في العقد القادم. مع ذلك فستستمر التنمية بشكل مرض مع انخفاض ملحوظ في حجم البطالة. أما التحول البنيوي الذي

سبقت الإشارة إليه فلن يكون ممكناً على مقياس يمكن أن يسمح بتحقيق المرغوبات المستهدفة المشار إليها، مع أنه يحتمل أن تنجح البلاد في الاقتراب منها بشكل ملموس.

إذا كان الأردن يعاني من عدم توازن مزمن (بين القطاعات الوطنية والخارجية) ففي سوريا توازن ذاتي وأساسي يكاد يكون مستمراً. فسورية تقف في مكان ما بين البلدان ذات المصادر الطبيعية الضئيلة والقوى العاملة السيئة التعليم والتدريب، والبلدان ذات المصادر الغنية الوافرة والتي تتمتع نسبياً باحتياطي كبير من القوى العاملة المؤهلة.

إن السمات الأساسية للاقتصاد يتوقع ليس فقط أن تظل مشجعة للتنمية، ولكن أيضاً أن تصبح أكثر تشجيعاً. وبكلمات أخرى نرى أن استغلال الموارد الطبيعية (الأرض والماء والنفط والفوسفات) وتنمية القطاع الريفي، وعملية التصنيع كلها قابلة للاستمرار بالتقدم وبالمزيد من الكفاءة. هذا الرأي يقوم على التوقع أن تظل القيادة على التزامها القوي بالتنمية وقادرة على ترجمة هذا الالتزام إلى سياسات وإجراءات اقتصادية سليمة داخل نظام اقتصادي يكتسب مزيداً من التوازن بين القطاعات الخاصة والعامة، بعد أن كان مقيداً بشكل جامد داخل نظام عقائدي.

تستند هذه النظرة المتفائلة إلى استمرارية التوسع في التعليم والتدريب والتحول التكنولوجي السريع، وتوفير مجال أوسع للريادة في القطاع الخاص، وتخفيض القيود البيروقراطية عن الريادة في القطاع العام، وتحسين ظروف الريف، وتوافر رأس المال. يستدعي العامل الأخير شرحاً خاصاً. إذ ان سوريا، في الظروف العادية، وبفضل قدرتها على تصدير النفط في السنوات الأخيرة، تستطيع أن تؤمن متطلباتها الاستثمارية محلياً. ولكن الميزانية العسكرية وهي على ما هي عليه من الضخامة، تستدعي دفوعات خارجية كبيرة من النقد الأجنبي الصعب مما يوجب على البلاد أن تعتمد على حجم كبير من العون الأجنبي لكي تسد الفجوة في قطاعها الخارجي. إن هذه الفجوة ليست لازمة بشكل طبيعي في الظروف العادية إنما هي عرضية. ومن المحتمل جداً بأن تتأمن حاجات البلاد لرأس المال الأجنبي لعدد من السنوات القادمة (مفترضين أن مشكلة فلسطين ستبقى دون حل خلالها) بشكل رئيسي من البلدان النفطية العربية الأخرى التي تقدم العون لسورية.

مع أن سياسات التنمية وما يتعلق بها من برامج ومشاريع، ليست مثالية اليوم، فهي على الإجمال مرضية، وتبشر بالتحسن. فإذا نظرنا إلى الوضع كله نظرة واحدة عامة نرى أن احتمالات المستقبل المرتقب للتنمية في سوريا جيدة ـ أضف إلى ذلك أن هذا التقدير لا يقتصر على جوانب التنمية الاقتصادية المجردة ولكن أيضاً على جانبها الاجتماعي أيضاً. وإننا نعتقد أن سوريا واحدة من البلدان القلائل التي لم يهمل فيها مضمون التنمية. وبالاختصار فبشكل عام نعتبر العوامل الفاعلة في سبيل التنمية في المستقبل مؤاتية في محصلة التحليل، ليس بشكل متألق إنما بشكل مقبول. كذلك فإن الأداء المتوقع جيد وإن لم يكن بارزاً.

كما أشرنا سابقاً بصدد استعراض تاريخ الاقتصاد الحديث في لبنان وعمل مقررات التنمية فيه، لا يتبع هذا البلد نموذجاً نمطياً إذ هو يختلف في مظاهر عدة عن غيره من البلدان العربية. على هذا فإن العوامل الخاصة الفاعلة في لبنان تكوّن وتصبغ ملامح احتمالات التنمية المستقبلية فيه.

تعتمد هذه الاحتمالات بشكل قوي على الطريقة التي يسمح فيها النظام الاقتصادي لسيادة القانون والأمن ولتحرك قوى التصحيح لكي تعمل بينما يحتفظ النظام بسماته المميزة من الليبرالية والحرية الاقتصادية، وإفساح المجال للريادة والقوى العاملة ذات الاندفاع والحفز القوي. وتعتمد الاحتمالات أيضاً على الطريقة التي ستستبق الفئة المسيطرة («المؤسسة المسيطرة») عبرها التناقض الأساسي والواسع النطاق بين قلة تملك السلطة والسعة، وأكثرية تشعر أنها محرومة من نصيبها من السلطة والسعة. أما كون الأكثرية أيسر حالاً من نظائرها في البلدان العربية، بالفعل، وأن أمامها مجالاً أكبر من الحراك الاقتصادي والاجتماعي فإنه لا يجعل هذا التناقض أقل قابلية للانفجار أو أكثر استساغة. فالمجموعات التي تقارن الأكثرية نفسها بها هي القلة التي تتمتع بامتيازات أكثر داخل البلد وليس نظائرها البعيدة في البلدان العربية الأخرى والتي تتمتع بامتيازات أقل.

تعتبر المقررات الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام مؤاتية لعملية التنمية. ولو كانت العملية تعتمد على هذه المقررات بشكل مطلق وكانت التنمية تقتصر على الجانب الاقتصادي لما كان من شك بأن التوقعات المستقبلية ستكون مبهجة بشكل جلي. بيد أن مجموعة العوامل السياسية أقل ملاءمة بشكل مؤكد. أضف إلى ذلك أن

التزام القيادة بالتنمية ضعيف ومتذبذب ويهدد بالاستمرار على هذا الشكل. أما المؤسسات والقوى التي تدير، أو تعطي تعبيراً لهذه المجموعة السياسية من المقررات، فمصممة أو مشكلة بحيث تشعر بأنها ستبقى إلى الأبد. إن التحالف بين المصالح السياسية والاقتصادية في أيدي القلة، يمدها بسلطة هائلة يكاد يستحيل تحديها في الظروف الاعتيادية. ومن هنا يظهر الوضع المتفجر والتحفظات التي لا بد منها عندما نحكم على توقعات مستقبل التنمية. هذه التوقعات، وتكاد تبدو دائماً جيدة على الصعيد الاقتصادي البحت، حافلة بشتى الأخطار على صعيد العامل الاجتماعي ــ السياسي.

على أننا لن نترك هذا التقويم الحرج الحالك دون استدراك. ذلك أن المرونة والقدرة على التوثب مجدداً التي يتمتع بها اللبنانيون، وحيويتهم ونشاطهم، وقدرتهم على التكيف عندما تتبدل الأوضاع، كلها صفات تبشر بالتعويض والتصحيح في المستقبل إذا صحت توقعاتنا الداكنة. صحيح أن الذين يبحثون عن التعويض والإصلاح والتصحيح هم غير الذين يستطيعون أن يتولوه. ولكننا نستخلص الاستدراك المتفائل من توقعاتنا القوية بأن الدائرة المتماسكة المحتكرة للسلطة لا بد أن تنكسر بشكل ما وفي مكان ما. وعندما يحصل هذا يصبح التصحيح ممكناً.

تقدم مصر مجموعة محزنة من التباينات الحادة أبرزها: حجم سكاني ضخم مع احتياطي كبير من القوى العاملة يشمل كثيراً من الذين يعتبرون مثقفين ومدربين حسب المستويات الإقليمية، ولكن إلى جانب ذلك تقوم موارد ضئيلة بالرغم من وجود نهر النيل والنفط والحديد الخام. وتتبوأ مصر المكان الأول ومركز الزعامة بين البلدان العربية إنما تعاني كثيراً من النواقص الاقتصادية (بالنسبة للسيولة المالية، ورأس المال الحقيقي، والمرافق العامة، ووسائل النقل والاتصالات) مما يضطرها إلى أن تنشد المعونة من شقيقاتها الصغرى. أضف إلى ذلك أن وضعها السياسي يحملها مسؤوليات لا تستطيع بوسائلها الذاتية أن تقوم بها. أما معدل تزايد السكان العالي وارتفاع توقعات الاستهلاك فلا يمكن للإنتاج القومي الحالي ومعدل نموه بأن يماشيه أو ينسجم معه.

يشكل ما ذكرناه صفة مميزة للوقت الراهن. أما عند تقويم ظروف المستقبل فيتوجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الماضي القريب والوقت الحاضر. يمكن أن نرى

العوامل الأساسية تشد في اتجاهات مختلفة، ونعتقد أنها ستستمر بهذا الشكل لعدة سنوات قادمة. ونتوقع هذا حتى تحت قيادة سياسية هادفة أكثر من القيادة القائمة (في منتصف السبعينات). وهكذا فالمتوقع أن يستمر التوسع السريع في التعليم والتدريب بتكثيف البطالة والعمالة الناقصة، وكلا الأمرين بالغ الحجم. أما تحرير الاقتصاد وفتح فرص أكثر للريادة الخاصة فإنه يعلن عنه ويمارس أمام مجابهة شديدة ومعارضة قوية يقوم بها جيل نشأ على أفكار عبدالناصر الاشتراكية القائلة بمبادىء العدالة في التوزيع. كذلك يتوقع أن يستمر انتشار التكنولوجيا في قطاعات كثيرة من الاقتصاد المدني مقابل خلفية من عدد ضخم من الفلاحين التقليديين في نظرتهم إلى الأمور وفي تقنياتهم وأدوات إنتاجهم ــ وهم يشكلون طبقة لا تكاد ترى تحت تصرفها دخلاً يكفي لمستوى معيشة أساسي مقبول، فكيف إذن بتحديث وسائل الإنتاج! ويرجح كذلك أن تستمر مصر بالتمتع باستقرار سياسي ومقدار كبير من الوحدة الوطنية ولكن مع مشاركة سياسية حقيقية محدودة. أما وقد وصلت الإنتاجية الزراعية إلى ذروتها ولم يعد للاصلاح الزراعي يحمل أية بشائر جوهرية بتحسن إضافي، فإن طبقة الفلاحين لم تتحرر إلا هامشياً من بؤسها الذي كانت تعاني منه قبل جيل من الزمن. ولا تتوقع إلا القليل من التحسن الهامشي الإضافي في أوضاعها خلال السنوات العديـدة القادمة. أضف إلى ذلك أن عملية التصنع فقدت قوتها الدافعة، مع أن هناك بعض الدلائل بأن السنين القادمة ستوفر الفترة الزمنية اللازمة لكي يواجه القطاع مشاكله ويستوعب الاقتصاد الصناعات العديدة التي نشأت في عهد عبدالناصر وبهذا تتعافى الصناعة من كثير من عللها وعيوبها. أما احتياطي النفط فإنه سند ضعيف إذ ان الآبار تنتج القليل نسبياً مقابل الجهود الجبارة المبذولة.

حتى الان لم ننظر بعين الاعتبار إلى توافر رأس المال. فكشف الحساب هنا مشوش ربما لأن وضع رأس المال نفسه مشوش. ويشعر الباحث الاقتصادي أنه في حالة حيرة وضياع وهو يحاول أن يقوّم حجم العون الأجنبـي في السنين الأخيرة أو إلى ما هو أبعد من ذلك زمنياً. ونرى بالإضافة أن محاولات التكهن بالتوقعات المستقبلية تواجه شتى الصعوبات والعراقيل. ولكن حتى لـو ثبت بأن المنح والقروض المعلن عنها قد استلمت كلها، وكان من المتوقع استلام مقادير أكبر في المستقبل ولسنوات عديدة، فلا يمكن للاقتصاد المصري أن يشهد إلا علامات معتدلة من العافية، وذلك لما يعانيه في حالته المعطوبة مـن الإعياء والتداعي والتقويض، وعدم وجود هدف

ظاهر، والعطش الشديد لكمية كبيرة من السلع الترسملية والخدمات العامة. وهناك أهمية سياسية كبيرة لما يمكن الحصول عليه من عون عربي أو أميركي إذ يرتبط التدفق بشرط اتّسام الاقتصاد بطابع ليبرالي، وبأن «ينفتح» بشكل أوسع، وهي طريقة مهذبة للقول بأن على الاقتصاد بأن يخلع عن نفسه كل ما بقي فيه من ملامح العهد الناصري ـ الاشتراكي. وقد يكون هذا أمراً مستساغاً للقياديين ولكنه سيثير قلقاً وسخطاً عظيمين. وفي التحليل النهائي فإن توقعات التنمية المستقبلية في السنوات القادمة ستعتمد على الأرجح على وضوح الاتجاه الذي ستسير عليه البلاد، وعلى ثبات الهدف الذي تستطيع القيادة أن تبديه، وعلى تحقيق التكييف المتبادل والانسجام بين المصالح والمدارس الفكرية المتضاربة. لذلك يبدو أن دلائل المستقبل لا تبشر بخير عميم. ويشعر المؤلف بأنه لم يواجه أية حالة أخرى تمنى فيها من صميم فؤاده بأن يكون على خطأ.

تعتمد الدلائل الإنمائية المستقبلية في السودان على العون الخارجي الضخم اعتماداً كبيراً، أسوة بمصر، وكذلك أيضاً على التناسق السياسي مع مصادر العون. إنما تختلف العوامل والظروف الأخرى اختلافاً بيِّناً بين مصر والسودان. فالسودان يعاني من تكرار الاضطرابات السياسية وضآلة عدد السكان في بلاد مترامية الأطراف، تتمتع بمساحات شاسعة من الأرض وكميات وافرة من الماء، إلى جانب التدني الخطير في احتياط القوى العاملة المدربة. أضف إلى ذلك الانتشار الضيق للتقدم التكنولوجي وقبوله، ثم القاعدة الصناعية المتناهية في الصغر، ووسائل النقل والخزن الهزيلة والتباين الكبير ما بين الإمكانيات في مجال الزراعة وتربية المواشي، والإنجازات التي تتحقق بالفعل. ويجب رفع البلاد من حالة أقرب ما يكون إلى البدائية في كثير من مظاهرها إلى حالة من الأداء المرضي على الرغم من النقص في رأس المال والمهارات ومؤسسات يبدو وكأنها تقوم بأول خطواتها الخجولة، وعدم الاستقرار السياسي ووجود قاعدة اقتصادية متدنية ضيقة. أما ما يمكن أن نذكره في صالح السودان فهو الأرض والماء.

لا غرابة إذن أن تكون احتمالات المستقبل المنظور ليست تفاؤلية. ولكن يتوجب علينا أن نشرح هذا القول ونحدده. إن ما نعنيه هو أن التوقعات ممتازة بشكل أساسي ولكن الآفاق الزمنية التي ستتبلور فيها هذه التوقعات ما زالت نائية جداً. أضف إلى ذلك أن العوامل والظروف المساندة ما زالت بعيدة المنال وصعبة الوجود.

لذلك نرى بأن التحسينات المتوقعة في السنين العديدة القادمة لن تكون إلا هامشية. فالنظرة إذاً إلى احتمالات المستقبل المتوقع بالنسبة للتنمية المرموقة ستبقى مسألة تتطلب فترة زمنية أطول بكثير مما هو مطلوب لمعظم البلدان العربية الأخرى.

إنما يمكن تخفيض الأبعاد الزمنية لو أن البلاد تمتعت بالاستقرار السياسي والوحدة الوطنية وبمقدار من المشاركة السياسية التي تصبو إليها وتعلق عليها أهمية كبرى. لا ريب أن القيود التي تكبل العوامل الاجتماعية ـ الثقافية ستعمل كعامل معرقل قوي، بيد أن العوامل السياسية المشجعة يمكن أن تساعد في خلخلة هذه القيود وتأمين مجال أوسع للحوافز والتعليم والعوامل الاجتماعية ـ الثقافية الإيجابية الأخرى. وفي تقديرنا فإن توقع حدوث هذا التطور التصحيحي عبر فعل العوامل السياسية ما زال ضئيلاً مع أن التزام القيادة بالتنمية حالياً يشكل عاملاً إيجابياً. وحري بنا أن نذكر هنا أن النيات الحسنة لا تعتبر بديلاً عن العمل المحسوس.

على الرغم من أن ليبيا تعتبر بلداً منتجاً للنفط على نطاق واسع، مع عدد سكان صغير (كما هو الحال في الكويت)، فإنها تملك قاعدة اقتصادية أكبر، كما أنها تتمتع بموارد من الأراضي للإنتاج الزراعي. أضف إلى ذلك ما فيها من مناظر خلابة وشواطىء يمكنها أن توفر جميع المتطلبات لصناعة سياحية مزدهرة، هذه كلها يمكن أن تتحقق لو أن الظروف والتسهيلات الأخرى توافرت وأشبعت.

بيد أن تقويم التوقعات الإنمائية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى عديدة. والجدير بالذكر أن عاملين من هذه العوامل متوافران بشكل كبير ويساعدان الآن في القيام بتنمية ملحوظة. ونعني بهما وجود احتياط كبير من النفط يمكن أن يستمر ويستفاد منه استفادة قيمة تجارياً وصناعياً، كما وأن هناك وفرة كبيرة من رأس المال الاستثماري. ويبشر التزام القيادة السياسية بالبقاء على مستوى عالٍ ومخلص كما أن ترجمة هذا الالتزام إلى سياسات وإجراءات مناسبة تبشر بالاستمرار. إلا أن التوجه الإنمائي، ووضع التشريعات والسياسات المتصلة بذلك، والتخطيط السليم والعقلاني لا تكفي في ذاتها (إن وجدت) مع أهميتها المركزية. فهناك حاجة بالإضافة للاستمرارية في السياسات الإنمائية، والتركيز على الدفع في سبيل التنمية، والاستقرار السياسي الطوعي الخلاق مع حياة سياسية طبيعية بأقل ما يمكن من التأرجحات، ثم

هناك حاجة ماسة إلى درجة مقبولة من المشاركة الجماهيرية، وأخيراً إلى سلك خدمة مدنية مطمئن ونشيط. وتقع جميع هذه الشروط في المضمار السياسي. ونقدر بأن سنوات عديدة ستمضي قبل أن تنضج التجربة وعامل الزمن الزعامة الشابة للبلاد وتبرز آثارها بشكل مفيد وإيجابي. ونرى أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح بالنسبة للعوامل التي عددناها إنما نعتقد أن هذه المسيرة بطيئة.

هناك أيضاً عوامل أخرى في المضمار الاجتماعي ـ الثقافي لا بد أن تصبح فاعلة ـ في طليعتها توسيع نطاق التدريب وإدخال درجة عالية من الحوافز للقوى العاملة، وتوسيع موارد الريادة الاقتصادية وإعداد المجال لقوتها الدافعة داخل النظام القائم وهو مقيد ومعرقل إلى مدى بعيد، ثم جعل الفلاحين ينجذبون مرة ثانية إلى الريف بعد أن جذبتهم المدن، وتشجيع النشاطات الزراعية عامة، ونرى أيضاً وجوب التصنيع الرشيد والثابت في البلاد، وأخيراً تنمية السياحة.

إن توقعاتنا في جميع ميادين العمل هذه تظهر مختلطة ولكنها على العموم مؤاتية. فالتعليم والتدريب يسيران بخطوات سريعة. إنما هناك أمر يربك جهود الحكومة ونعني به مسألة الحوافز. فاحتمال تحرك أعداد كبيرة من شبان البلاد في اتجاه التدريب المهني سيظل نوعاً ما بطيئاً ونعتقد بأنه سيظل هناك، ولسنوات عديدة قادمة، تفضيل ملحوظ للوظائف الحكومية أو الأعمال في المدن وفي الدكاكين والشركات على العمل في حرف النجارة واللحام والسمكرة. ونعتقد أيضاً بأن تنشيط اجتذاب الذين يمكن أن يقبلوا على الريادة الاقتصادية سيسير بشكل بطيء وجزئي، وذلك لأننا نتوقع أن يبقى القطاع الحكومي مهيمناً ولن يترك إلا حيزاً صغيراً لطموحات الرياديين في القطاع الخاص. أما الزراعة فإنها تنال الآن موارد مالية كبيرة ومقداراً ملموساً من الالتفات، ونرى بشائر على استمرارية هذا المنحى. بيد أن السياحة لا يمكن أن تزدهر حتى يصبح الجو الاجتماعي أكثر تساهلاً وحتى تتوافر مرافق وتسهيلات معينة يصر السائح على الحصول عليها.

فلو أخذنا جميع هذه النقاط بعين الاعتبار عند وضع كشف الحساب نرى أن توقعات تحقق تنمية واسعة النطاق ستبقى معتدلة، وأن الاعتماد على قطاع النفط، بشكل مفرط سيستمر، ونرى أيضاً أن المناخ السياسي المناسب وتدريب القوى العاملة والحوافز ستبقى جميعها أعناق اختناق، وأن الحكومة لن توجه إلا جزءاً صغيراً من

فائضها واحتياطيها المالي إلى العالم العربي. ومن الجهة الأخرى سينال المضمون الاجتماعي للتنمية الاهتمام الذي يستحقه بشكل مستمر. ونستنتج من كل ما ذكرنا بأن الآمال المعقودة على حدوث تنمية أسرع تقع بشكل رئيسي على القيادة واستعدادها ومقدرتها على إرضاء هذه الظروف الداخلية على صعيد الاستقرار والمشاركة التي ذكرناها سابقاً، واستعدادها أيضاً لمعاملة العالم العربي باعتبار أنه عمقها الاستراتيجي الاقتصادي لاستثمار فائض مواردها المالية. وننهي بالتكهن بأن هذه الظروف ستلبى إنما بشكل بطيء.

أما تونس، جارة ليبيا الغربية، فهي متباينة كل التباين عن جارتها. والواقع أن هذا التباين يبدو كبيراً إلى درجة تجعل الاقتصادين في البلدين على درجة كبيرة من التكامل لو أن التعاون بين الدول المتجاورة يخضع لأحكام المنطق والعقلانية.

تتمتع تونس، كما تبين من بحثنا السابق عنها، باستقرار ملحوظ حسب المستويات الإقليمية، وقد تمتعت باستمرارية سياسية بارزة حسب أي مقياس على الإطلاق. زعامتها ناضجة وليست متهورة في قراراتها. أما الجو الاجتماعي، كباقي المرافق والتسهيلات، فإنه مغرٍ لجذب المصطافين والسياح. الحوافز عالية، وفرص الريادة كبيرة ومنفتحة. ويسير التعليم والتدريب قدماً إلى الأمام بشكل مرضٍ تماماً، وتسير التنمية على الصعيدين الزراعي والصناعي بقدر ما تسمح به الموارد من السرعة، لأن القيود هي بشكل رئيسي اقتصادية. ولكن نرى مقابل هذه العوامل نقصاً في رأس المال الاستثماري. أما موارد الفوسفات، على غزارتها، فهي أبعد من أن تعوض عن ضآلة احتياطي النفط.

هذا الكشف المركز، على ما في نهايته من بعض التحفظ، يقودنا إلى تفاؤل مبرر بصدد المستقبل. ونرى احتمالاً قوياً بأن الاقتصاد سوف يتغلب على مشكلة نقص رأس المال عن طريق تلقي المساعدات الأجنبية، بشكل رئيسي من البلدان العربية. ومن المحتمل جداً أن يستعمل هذا العون بحكمة وفعالية فينتج عنه نمو مرض على صعيد اقتصاد له سجل محترم يستحق الثناء. بيد أن تونس ستستغرق بعض الوقت قبل أن يصبح نموها ذا اندفاع ذاتي، ما لم ترتفع الصادرات النفطية حسب الأسعار الجارية المربحة، وما لم يحتفظ الفوسفات بالمستوى الإنتاجي الحاضر ومستوى تصديره وأسعاره. في هذه النظرة المؤاتية يبدو لنا أن النمو المرتقب سيصبح قابلاً للاندفاع الذاتي في المدى المتوسط وليس في المدى الطويل.

هناك سحابة قاتمة واحدة تحلق فوق هذه الصورة البهجة وأعني بها احتمال سقوط البلاد في حالة خطيرة من القلق السياسي والاضطراب، بعد أن يتوارى الرئيس بورقيبة ذو الشخصية المميزة عن المسرح. إن هذا الخطر هو بالفعل خطر حقيقي. ولكننا نستطيع أن نتكهن بأن الاستقرار والنظام سيعودان إلى الشعب رغم أنه سيعاني لأول وهلة من الذهول وفقدان التوجيه.

إن الفصل المخصص للجزائر في الجزء الثاني من الدراسة، والإشارة إليها ثانية خلال فحصنا المقررات العاملة في الفصل السابق من هذا الجزء، قد أكدت جميعها عزم البلاد على السير الحثيث الثابت والمجدي خلال العقد ١٩٦٥ ــ ١٩٧٥، كما أن هذه المسيرة قد أكدت بشائر خير عميم في المستقبل. ولم يبق إلا القليل لنضيفه في هذا السياق. إنما يجدر بنا أن نقول هنا أن الجزائر قد واجهت عراقيل على مختلف الصعد ولكنها وقفت في وجه التحدي بتصميم ومهارة ونجحت في فترة قصيرة جداً من الزمن وأمام صعوبات مختلفة هائلة، في تحويل هذا التحدي إلى فرصة وأمل، وفي أن تنتقل من وضع الإمكان إلى وضع التحقيق الفعلي. إن هذه التعميمات التي تصدق على قطاع النفط تصدق أيضاً على القطاع الصناعي، والإصلاح الزراعي والتدريب والنقل والمواصلات، وكذلك تصدق على القوى العاملة والتعليم والتدريب، وعلى التحول التكنولوجي والالتزام السياسي بالتنمية. ويبدو لنا أن البلاد ستحقق عبر هذه النجاحات معظم تطلعاتها لتقدم ملموس في السنين القادمة.

ولكن هذه الصورة التي رسمناها وتوقعناها لا تخلو من الشوائب. فعلينا إذن أن نقدم بعض الاستدراكات. في طليعة هذه: القلق بأن ازدياد تمركز السلطة الحقيقية سيحول بدايات المشاركة الشعبية إلى شيء من الإحباط، وبأن البلاد ستحكم بدرجة معينة من الصرامة بينما هي في حاجة إلى الاسترخاء بعد سنوات الحرب العنيفة والتضحيات الاقتصادية الكبيرة. وهناك استدراك آخر يتعلق بالنظام الاقتصادي. هذا النظام، بشكل رئيسي، يرتكز على القطاع العام ورأسمالية الدولة، إذ ان معظم الموجودات الإنتاجية (باستثناء الأرض والمساكن الخاصة) في أيدي القطاع العام. وهناك خطر حقيقي على هذا الصعيد من أن قطاعاً عاماً له مثل هذه الأبعاد قد يخنق الروح الريادية الخاصة التي هي في دور التكوين دون أن تولد نظيرتها في القطاع العام أو توجه صوبه. وثانياً، هناك البيروقراطية المتزايدة. ومع أن التمهن أو التوجه المهني للإدارة العامة يسير سيراً حثيثاً فهناك شك بأن البيروقراطية تتقدم بخطوات أسرع.

وبتراجع الحماس الثوري بشكل تدريجي فإن اليد الثقيلة للمؤسسة الحاكمة بآلياتها تضغط بشدة متزايدة للإبطاء بالعمل وتكثيف الشكليات الرسمية، وخلق ولاءات جديدة فئوية. وأخيراً هناك العبء الثقيل ونعني به عبء البطالة التي فشلت البلاد، حتى الآن، بأن تزيحه عن كاهلها بشكل ملحوظ.

على أنه يتوجب علينا أن ننهي هذا التقويم بتفاؤل حقيقي. يبدو لنا أن توقعات الجزائر المستقبلية لامعة ولعلها الألمع في العالم العربي إذا أخذنا بعين الاعتبار ليس فقط التنمية الاقتصادية ولكن أيضاً تطور التعليم والتكنولوجيا، والاهتمام الملموس المكثف بالجماهير، والاعتماد الحقيقي على النفس، والدفع قدماً نحو نمو مكثف متصل ذاتياً بكل ما في هذه الكلمة من معنى. ونرى أن أقرب بلد إلى الجزائر في الاندفاع نحو التنمية الشاملة هو العراق، كما سبق وأشرنا.

المملكةالمغربية هي البلد الثاني عشر وآخر البلدان قيد الدرس هنا، وهي تقع في أقصى الغرب بالنسبة لسائر البلدان العربية. فإذا حكمنا عليها على أساس معطياتها الاقتصادية، وبنيتها التحتية الاقتصادية، ومقدرتها على الحصول على مساعدة مالية لتسد الثغرة التي تعاني منها بشكل مزمن، ثم معدل النمو الذي تحقق خلال جزء من فترة ما بعد الاستقلال، فإننا نرى أن دلائل المستقبل المتوقعة تبشر بالخير. إنما دون شك، ليس هذا إلا تبسيط كبير لحالة المملكة المغربية.

يعقّد تقويم التوقعات التناقض القائم بين عدد من العوامل الفاعلة. وهكذا فإن بعض العوامل الاقتصادية الملائمة يقابلها بعض العوامل الاجتماعية ـ الثقافية غير الملائمة، كالحوافز الضعيفة، وحدة الروح القبلية، والازدواجية في المجتمع والاقتصاد. ولكن أبرز من كل هذا دون شك، هو التزام القيادة بالتنمية، هذا الالتزام الجلي، إنما الذي يقابله ويقلل من جدواه تسرب الجزء الكبير من الفوائد الناجمة عن التنمية إلى فئة نخبوية صغيرة ذات امتيازات. أما حرية الكلام النسبية وحرية الصحافة ونقابات العمل بشكل نسبي أيضاً، وهذه في ذاتها عامل مشجع إلى الحد الذي تعد فيه منفذاً لطلبات سواد الشعب، هذه كلها تنقص أهميتها بسبب تركز السلطة الحقيقية وصنع القرارات في أيد قليلة جداً. ثم إن المشاركة الشعبية وفرصة تبني أفكار تقدمية، وهذه لها بعض المجال عن طريق الانتخابات وتشكيل الاحزاب ونقابات العمال، يقابلها زعامة قوية عازمة على تأكيد إرادتها على ضوء أفكارها وقناعاتها الخاصة.

فإذا وضعنا مشاكل البطالة الكبيرة الحجم ونقص الاستثمارات المالية، جانباً، نرى أن البلاد تعاني من درجة ملحوظة من عدم الاكتراث وذلك يعود إلى التناقضات التي سبق أن عددناها. وهذا يجعل نظرتنا المستقبلية بالنسبة للتنمية أقل لمعاناً مما يمكن أن تكون عليه لو أزيلت أسباب عدم الاكتراث. إن عدم المبالاة لا يساعد على تعبئة الجماهير وراء الدفع نحو التنمية، خاصة حينما يتعلق الأمر بالأقسام الأكثر وعياً وتسيّساً من السكان.

وإذن فإن توقعات التنمية تعتمد بشكل كبير على إنجاز درجة أصدق من الاستقرار الطوعي الخلاق، ثم إزاحة التناقضات التي سردناها، ثم إبداء اهتمام أكبر وأكثر فعالية بمصالح وحاجات الجماهير في ما يختص بمضمون التنمية، وأخيراً تحقيق مساندة وتعبئة واسعتي الانتشار للجهود الانمائية. وهكذا فإن هذه النظرة المستقبلية تدور بشكل رئيسي حول حل بعض المشاكل السياسية المعينة. فإذا حلت بشكل مرض حينئذ تبشر معطيات المملكة المغربية (بما في ذلك احتياطياتها الغنية من الفوسفات وقابليتها الساحرة لجذب السياح) مضافاً إليها مقدرتها الأكيدة على الحصول على المساعدة المالية من مصادر عربية وغير عربية على السواء، بإمكانات إنمائية مرضية. ان الجانب السياسي من الاشتراطات يعني أيضاً انطلاق قدرات نقابات عمالها، وطلابها، ومثقفيها. عوضاً عن كل ما ذكرنا فقد يستمر الوضع على ما وصفناه من التناقض وعدم الاكتراث، وحينئذ لن تستطيع الجهود الموجهة نحو التنمية إلا تحقيق معدل نمو مرض بحد ذاته، ولكنه متواضع لا يحقق ما تتوخاه الجماهير. وعلينا أن نضيف هنا بأن معدل النمو المرضي ليس بديلاً للتنمية الشاملة الموجهة توجهاً جماهيرياً والتي يساندها سواد الشعب.

لا تعتبر تنمية المنطقة العربية، الفعلية أو الاحتمالية، إلا من وجهة نظر ضيقة جداً، الجمع الآلي لتنمية كل من البلدان المفردة التي تتألف منها المنطقة، إذ تنتج مثل هذه النظرة الضيقة عن إغفال ديناميكيات التعاون والتكامل. ان الفائدة والتأثير الاضافيين الناتجين عن العمل القومي المشترك يتأتيان عن المكاسب التي تعود إلى كل بلد بمفرده بشتى الأشكال، كازدياد التجارة، والتكاليف المنخفضة ثم الوفورات الخارجية، والتوزيع الأفضل للموارد البشرية والمادية. ولهذه المكاسب جانب آخر هو الافادة من تأثير عاملي «المضاعف» و«المسارع»(*) (حسب المصطلح الاقتصادي

(*) أي (Multiplier و Accelerator).

التقني) وهو تأثير يفيد منه كل بلد وحده، كما انه قد يحقق توزيعاً أمثل للموارد عبر الحدود. أضف إلى ذلك أن العمل المشترك يسهل إنشاء صناعات أو نشاطات جديدة تماماً من أنواع معقدة أو حجم أو قيمة لا يمكن لبلد واحد أن يقدم عليها أو يرغب في الاقدام عليها منفرداً. وهذا يوسع مدى أو تنوع السلع والخدمات المنتجة في المنطقة العربية ككل.

إن معظم المشاريع الكبيرة التي أنشئت في السنوات القليلة الماضية هي من هذا النوع الأخير بما في ذلك الشركات التي أسستها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والبرنامج الضخم الذي صممه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الزراعية المتكاملة في السودان، ثم البرنامج المخصص لتحديد وإعداد مشاريع قومية (مشتركة) وقد نظمه الصندوق العربي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للإنماء. أو بالفعل الصندوق العربي نفسه كمؤسسة. وهناك نوع آخر من هذا الطراز التعاوني ونعني به مجموعة المؤسسات المقامة في إطار جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، لتنسيق وتشجيع الصناعات المعدنية والهندسية وعدد قليل من الصناعات الرئيسية الأخرى. إن مركز الانماء الصناعي للدول العربية(*)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل العربية، وما شابهها من المنظمات التي أدرجناها في الفصل الرابع عشر كلها تقع في نفس هذه الفئة العامة. إنها تتمتع بمقدار كبير من الاستقلال الذاتي إلا أن هذا الاستقلال يتعرض لمحاولات من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للانتقاص منه.

لا تستنفد أشكال وأنواع التعاون والتكامل التي مورست حتى الآن الامكانيات القائمة لا نوعياً ولا عددياً، فإذا أجملنا ما سبق من تفاصيل عن طبيعة فائدتها فإننا لا نقترح إلا ما يمكن توقعه في السنين القادمة. وعليه فإننا نعتقد بأن التعاون أو التكامل العربي سيتحرك في خمس أقنية في المستقبل: تتعلق الأولى بالتجارة والمدفوعات، وستشمل مزيداً من التسهيلات التجارية داخل المنطقة والقيام بمزيد من الخطوات الجدية لتمهيد الطريق أمام الصعوبات التي تواجه ميزان المدفوعات في بعض البلدان. هذه القناة هي الأقدم والأكثر شيوعاً في ما يتعلق بالتجارة.

(*) أصبح لاحقاً «المنظمة العربية للتنمية الصناعية».

أما القناة الثانية فتتعلق رئيسياً بتمويل التنمية وآلياتها وهي تتجسد في الصناديق الانمائية القطرية أو الوطنية، يعمل كل منها في عدد من البلدان الأخرى. هناك الآن أربعة من مثل هذه الصناديق في حيز الوجود، ومن المنتظر أن توسع عملياتها. على أهميتها، فإن قروضها لم تكن عاملاً إنمائياً حاسمًا عندما نقارن قروضها مع مجمل الاستثمارات في البلدان المقترضة. ولكن إذا نظرنا إليها نظرة فردية، نرى أن بعض القروض كانت هامة بالنسبة لبعض القطاعات التي تلقتها. وسيستمر «الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» في التربع على كرسي القيادة في هذا المضمار، بالنسبة للموارد المتوافرة له والخبرة والكفاءة في القيام بمهامه.

أما القناة الثالثة فهي التمويل المشترك وتخطيط المشاريع المشتركة التي يقوم بها بعض البلدان متعاونة فيما بينها بموجب صيغة أو ترتيب ما، مستهدفة تأسيس مشروع أو برنامج في بلد واحد ولمصلحة هذا البلد. ان شركة البوتاس الأردنية، والبرنامج المقترح للإنماء الزراعي المتكامل في السودان، وأخيراً (Sumed) أي خط أنابيب السويس ـ البحر المتوسط كلها أمثلة على ما ذكرنا. وإننا لنتوقع تطوراً أوسع بكثير لهذا النوع من المشاريع. ولكن هناك شكلاً آخر ذا صلة هو القناة الرابعة للعمل، ونعني بهذا اشتراك عدد من البلدان في مشروع كبير يخدم مصلحة الجميع، والشركات الأربع التي أقامها وزراء النفط تحت رعاية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، كلها أمثلة على ذلك، ويضاف إليها الصندوق العربي. وإننا نعلق آمالاً كبيرة على وسيلة العمل هذه لأنها تزيد عدد المنتفعين من رأس المال والعمل والمشاركين فيها.

أما المجرى الخامس والأخير الذي تجدر مناقشته فهو إقامة هيئات لا تتمتع برأس مال مشترك وليست مهمتها الاستثمار المباشر، ولكن واجباتها تنحصر بالتنسيق والتنظيم والاشراف، أو عموماً أن تشكل حلقة ارتباط بين مختلف البلدان العربية لتشجيع و/ أو لتحسين أداء صناعات أو نشاطات معينة. هذا هو شأن ما ذكرنا من اتحادات الصناعات المعدنية والصناعات الأخرى أي الاتحادات والمنشئات التابعة للمؤسسات التي عددناها قبلاً، أي المنظمة العربية للتنمية الصناعية وسواها من منظمات. وعلينا أن لا ننسى أن كل ما ذكرنا من مؤسسات للتوّ لا تتمتع بصناديق مالية تحت تصرفها إنما تمارس، بدرجات متنوعة، وظائف ذات قيمة كبيرة. ومما لا ريب فيه أن أثمن خدمة يقدمها البعض منها هي توليد الأفكار ثم ترجمتها إلى برامج ومشاريع ملموسة. ويخدم البعض الآخر، بشكل رئيسي، في توجيه

الدراسات، والتدريب، والتنسيق، والتخطيط والتصميم، ثم المساعدة التقنيـة. ويجمع القليل منها كل هذه الخدمات.

لكل مسلك من هذه المسالك الخمسة أهمية بحد ذاته، ولكن بعضها يتيح مجالاً للتكامل والتعاون أكثر من البعض الآخر. وفي السنين القادمة، نقدر بأن النماذج الأربعة الأخيرة، وخاصة النموذجين الأخيرين، ستصبح لها أهمية متزايدة وأن تتسع مساحة عملها وفائدتها. أما صناديق التنمية الوطنية، فمع أنه يحتمل أن تصبح ذات أهمية فائقة لبلدان المنطقة منفردة فلا يحتمل أن تصبح عوامل رئيسية في التنمية القومية عن طريق المشاريع المشتركة. إنها بدلاً عن ذلك ستوسع مشاركتها بشكل جوهري في مشاريع فكرت بها وشكلتها مؤسسات أخرى. قبل أن ننهي هذه الفقرة ينبغي أن نشدد على نقطتين بصدد المؤسسات التقنية المنسقة والتي تقع الآن تحت إشراف جامعة الدول العربية. النقطة الأولى هي أن استقلال هذه المؤسسات قد ثبت بأنه قيم بالنسبة للكفاءة وستجري محاولة للحفاظ عليه بحرص في المستقبل. والنقطة الثانية هي أن معظم هذه المؤسسات تتمتع بقيادة متنورة، قادرة ومتكرسة. وتجذب هذه القيادة بدورها معاونين يتحلى عدد منهم بنفس الخصال. تبشر هذه العملية بأن تستمر وتزداد قوة، غير أنها لا تنجو عادة من التدخلات السياسية والقطرية.

يشغل النفط مكانة مركزية في كل هذا النقاش، مع أنه قد ذكر بشكل عرضي في الفقرات الأخيرة المتعلقة بتوقعاتنا المستقبلية بصدد التنمية القومية. لا ريب أن النفط سيؤثر على كل بحث في التعاون العربي الاقتصادي بشكل مباشر. وهكذا فحتى التجارة المتوسعة ستعكس بشكل كبير العائدات المتزايدة بسرعة كبيرة والموارد المالية، بشكل مباشر في ما يتعلق ببلدان النفط، وبشكل غير مباشر عن طريق الاستثمار والانفاقات التي تقوم بها هذه البلدان في البلدان غير النفطية. ولا ريب أن نشاطات الصناديق الانمائية كلها تعتمد على عائدات النفط. وسيكون تأسيس المشاريع المشتركة سواء من النوع الثالث أو النوع الرابع الذي وصفناه، مديناً بشكل كبير إلى توافر رأس مال أكبر وذلك بفضل صادرات النفط. حتى وفي حالة مشاركة البلدان غير النفطية في رأس المال فالعلاقة تبقى واضحة، إذ يجب أن لا ننسى أن الدفع التشجيعي يأتي عادة من بلدان النفط. (ويعود الفضل للكويت باتخاذ المبادرة في كثير من الحالات). وغني عن البيان أن المشاريع المشتركة التي تشكلت تحت اشراف أوابيك (Oapec) مدينة بوجودها كلياً للنفط.

وأخيراً، فإن النوع الخامس من المؤسسات، الذي لا يستمد دوره من توافر رأس المال وإنما يستمده من تفويض صلاحيات أو اختصاصات الدول الأعضاء منفردة، فقد استفاد من ازدياد أهمية النفط في المنطقة. وهذا واضح تماماً من إمكانية الحصول على ميزانيات أكبر للعمل والسهولة التي يمكن بها توظيف أشخاص أكفاء أو الحصول على رأس مال للمشاريع التي تنطلق من تطلعات ومبادرات هذه المؤسسات.

لا يجوز أن نختم هذا التقويم دون أن نذكر الجانب الآخر القاتم للصورة. فمن المحتمل أن يبقى التعاون الاقتصادي في المستقبل بطيئاً مع أنه سيرتفع ويتسع في مداه ومقياسه. وسيظهر هذا البطء بحالة خاصة في المشاريع التي تتطلب مشاركة رأس مال رسمي. أضف إلى ذلك بأن التردد الحالي في تنمية الموارد المتداخلة بين البلدان (كالأنهر والامكانيات الكهرمائية أو الاحتياطيات المعدنية في الأقاليم المشتركة أو المتنازع عليها) أو في التسهيلات المتداخلة بين البلدان (كالطرق وخطوط السكك الحديدية وخطوط الملاحة والخطوط الجوية أو الاتصالات البعيدة المدى)، إن هذا التردد قد يستمر لسنوات عديدة. وهناك توقع مزعج آخر ونعني به عدم وفاية التنسيق في إنشاء صناعات ونشاطات متشابهة، أو التي يمكن أن تكون أكثر كفاءة إذا خططت على أساس التكامل القومي سواء كان عامودياً أو أفقياً. ويبدو لنا أن تكرير النفط ونقله في الناقلات، والبتروكيماويات، تشكل حالة رئيسية تنطبق كل الانطباق على ما ذكرنا. ففي هذه الحالة وفي حالات أخرى يبدو لنا أن الفوائد الناجمة عن سير عمليات التنسيق أو التكامل ستهمل، إلى حد بعيد، نتيجة لموقف اللامبالاة بالنسبة للتعاون في هذا المضمار الذي لا يزال يميز السلوك الرسمي. وهناك مجالات أخرى نرى أن مسيرة تحقيقها ستبقى بطيئة، وهذه تشمل تشكيل وتنفيذ نظم تعليم مشتركة وعلى نطاق واسع وكذلك التدريب وسياسات البحث على المستوى القومي، أو السياسات التي تشمل تنظيم وتكثيف انتقال القوى العاملة من الأماكن التي تشكل فيها فائضاً إلى الميادين أو البلدان التي تفتقر إليها. وفي المستقبل البعيد نرى أن بعض الشؤون، كتوحيد الأنظمة المتعلقة بالسفر والاقامة والعمل وتملك مواطني بلد في بلد آخر ستسير أيضاً ببطء شديد ظاهر. وعلى نفس البعد يبدو لنا التوحيد المالي والنقدي وسائر السياسات الاقتصادية. أما الوحدة العربية الاقتصادية في حد ذاتها التي وافقت عليها كثرة من البلدان رسمياً، فلا تزال حلمًا من أحلام المستقبل غير المنظور.

جدير بنا أن نقوم بتعميم واسع هنا. ألا وهو أن بلدان المنطقة قد شرعت منذ عهد قريب تتعلم كيف تستثمر وكيف تعمل معاً، ولم تبدأ في الحصول على الوسائل لهذه الانجازات إلا في عهد قريب جداً. وغني عن البيان أن عملية التعلم مستمرة وتبشر بالتوصل إلى تعاون أكثر كمالاً. ولكن يبدو لنا أيضاً أن خطوات التعاون ستبقى بطيئة مترددة. أما على صعيد المستقبل المرتقب فستبقى هذه الخطوات غير وافية بحاجة التكامل أو الوحدة الاقتصادية. ولكننا نرى أيضاً أنه سيكون هناك انتقال في المستقبل القريب من حالة التعاون في أدنى حدود أشكاله إلى حالة التكامل ولو المحدود. ولا ريب بأن النفط سيكون في هذه الحالة عاملاً محركاً ومدخلاً رئيسياً في عملية الانتقال هذه.

ولكن من ناحية أخرى تبدو توقعاتنا المستقبلية، بالنسبة لاستفادة المنطقة من نفطها، ليست مطمئنة بشكل مرض. لقد أشرنا في عدة مناسبات إلى الجانب الآخر غير المرضي من الصورة النفطية. ويتعلق هذا بسياسات وممارسات بلدان النفط بالنسبة إلى حجم إنتاج النفط الخام، وأيضاً إلى استعمالها لجزء من العائدات، كما أصبح الوضع بعد حرب تشرين الأول سنة ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل. أما تقديراتنا الحالية فتمتد على مدى السنين المقبلة.

هناك أسباب تجعلنا نعتقد بأن معدل الاستنفاد الحالي لن يربط بدقة كافية بحاجات بلدان النفط، في المستقبل بعد عدة عقود، وذلك بالنسبة لاستخدام النفط كوقود وكمدخل صناعي. ومما لا ريب فيه بأن درجة الانجذاب بالأسعار العالية وإغرائها قد وصلت إلى حد مرتفع جداً إذا أخذت مصالح المنتجين على المدى الطويل في المقام الأول من الاعتبار. وبينما يتوجب على المنتجين أن ينظروا بعين الاعتبار إلى مصالح وحاجات المستوردين في تقرير حجم الإنتاج، فمن المشروع تماماً لهم بأن يصروا بأن استعمال النفط كوقود يجب أن يخضع لانضباط صارم، حتى تصل نسبة الهدر منه إلى حدها الأدنى. إلا أننا نعتقد أن المطالبة بذلك ليست محتملة إلا بشكل هامشي ضعيف. فسحر عائدات النفط أقوى بكثير من أن يسمح بمثل هذه المطالبة.

وفي رأينا أيضاً أن هذه العائدات ليست ببركة غير مشوبة. فهناك الاعتبارات الاجتماعية الملحة المتعلقة بالاعتماد الزائد على الفوائد والأرباح الناتجة عن الأسهم

والسندات والتوظيفات المالية المصرفية للعائدات التي لا يتم استثمارها في مشاريع ذات إنتاج مباشر. ناهيك عن أنه في معظم البلدان المنتجة للنفط هناك تساهل كبير تجاه نمط توزيع الثروة والدخل المفرط في التفاوت، بحيث أصبح تراكم الثروات الخاصة مستمراً بمعدل يجب إخضاعه للنقد الحاد، لما ينطوي عليه من تجاهل وقسوة تجاه الفقر والحاجات الاجتماعية. أضف إلى ذلك أن سوء التوزيع هذا يرافقه عادة حالات كثيرة من الاستهلاك المسرف المدفوع بعامل التفاخر والمباهاة.

وأخيراً فإن نسبة كبيرة للغاية من العائدات غير المستعملة في بلدان النفط تجد طريقها ليس إلى ما تقتضيه حاجات التنمية ولكن إلى حسابات المصارف والأسواق المالية في العالم الصناعي، حيث تعاني خسارة كبيرة في قيمتها لأن التضخم يعمل باستمرار على قرض ونهش قيمة الأموال. أضف إلى ذلك أن نسبة أخرى تأخذ طريقها إلى شراء الأسلحة التي معظمها يتحول إلى نفايات متقادمة بالنظر إلى التقدم التكنولوجي السريع في صنع أسلحة جديدة، وربما تصل إلى هذه الحالة حتى قبل أن تستعمل في سبيل الهدف الذي استوردت (نظرياً) من أجله أولاً. . (إن هذه المقولات تشمل كافة المنطقة ولكن من العدل أن نستثني الجزائر والعراق وليبيا ـ على الترتيب ـ من معظم البيانات القاسية التي أدلينا بها هنا فالجزائر والعراق يستعملان عائداتها كاملة بينما تتجنب الثلاثة سوء التوزيع الذي أشرنا إليه).

ماذا عن المستقبل؟ لا يبدو لنا أن الجواب مشجع بشكل ملحوظ. فإن كل الدلائل تشير بأن العملية سوف تستمر وستستمر معها زيادة بالمصروفات والمصروفات الخاطئة حتى عندما تستعمل الأموال للأغراض الإنمائية. وكلما طال اعتياد بلدان النفط على مستوى العائدات المرتفع المحقق حديثاً، كلما ازداد تعلقها به وكلما قل استعدادها لفرض انضباط ذاتي صارم بالنسبة ليس فقط لاستعمال عائدات النفط ولكن أيضاً لحجم الإنتاج. ومع أننا ننتظر ارتفاع الاستثمارات في البلدان العربية التي تفتقر لرأس المال بالقيم المطلقة، فإننا نعتقد أيضاً أن هذا الارتفاع سيكون بطيئاً ومتواضعاً نسبياً لعدد من السنين القادمة.

لقد أصبحنا الآن على استعداد لتقديم ملاحظات ختامية عريضة تتعلق بتطلعات التنمية في المنطقة. إنها تمتد إلى أبعد من حدود البلدان الإثني عشر التي

شملها بحثنا في الأصل وإلى أبعد من التنمية الاقتصادية بما فيها من مؤشرات ومقررات. إنها تنبع مباشرة من الملاحظات التي أدلينا بها في الفصل السابق وأنهينا الفصل بها.

تبدو احتمالات المستقبل بالنسبة للنمو الاقتصادي الحقيقي للمنطقة ككل مشرقة مع أن معدلات النمو القطرية المرتقبة في العقد التالي ستتباين تبايناً ملحوظاً وستتأرجح ما بين ٥ بالمئة و ١٠ بالمئة، وجنباً إلى جنب وبشكل موازٍ مع هذا النمو قد تبلغ معدلات النمو السكاني حداً من الاستقرار تقف عنده أو أنها قد تبدأ بالهبوط قليلاً. وسينتشر التحديث، بآلاته الجديدة اللامعة ومصانعه وطائراته وأجهزة التلفزة ومطاعم الومبي (Wimpy)، إلى جانب المؤسسات التقنية ومعاهد الفنون الحرة. وسيجلس علماء الإحصاء وعلماء الاقتصاد مستريحين يراقبون المنحنيات الإحصائية المرتفعة باستمرار ويبتهجون لرؤية الإنجازات المسجلة. وهكذا سيفعل السياسيون إلا أنهم سيقومون أيضاً بإلقاء كلمات منمقة يدور معظمها حول الاعتزاز وتقديم التهاني لأنفسهم.

ولكن لن يشترك عشرات الملايين من العرب في هذه التهاني المتبادلة إلا بشكل جزئي، جنباً إلى جنب مع فئة قليلة من الاقتصاديين المعاندين الذين يغامرون بالإلحاح على وجوب حقن جرعة كبيرة من الهمّ الاجتماعي في نظام معاييرهم الاقتصادية. أما تحفظ الذين لن يشتركوا في الابتهاج ولو بشكل جزئي فليس قضية مزاج أو رغبة في التشويش إنما هو بالأحرى حصيلة اهتمام اجتماعي قوي مصحوب بأسباب اقتصادية صرفة.

هناك خمسة أسباب لهذا التحفظ تستحق السرد. الأول هو أن معدلات التكهن بالنمو الاقتصادي الحقيقي، مهما كانت مرضية، لن تستطيع أن تخفي المعدلات العالية للبطالة أو العمالة الناقصة، المنتشرة هنا وهناك مما يهدد بالاستمرار لعدد من السنين القادمة. أما الحالة المتحسنة لمعظم أعضاء القوة العمالية، مفترضين بأن هذا سيتحقق بشكل مادي محسوس، فلن يشكل تعزية لملايين العاطلين. وسيصبح المتألمون أكثر امتعاضاً وأقل اطمئناناً كلما ازدادت أوضاع زملائهم تحسناً.

أما السبب الثاني فيتعلق بالأول تعلقاً وثيقاً. ونعني به ميل المدارس والمستوصفات والمستشفيات ومشاريع السكن، والمراكز الاجتماعية والمرافق الأساسية:

كالنقل العام وماء الأنابيب والكهرباء، ميلها جميعاً بأن تصل إلى أنحاء البلاد النائية بشكل أبطأ بكثير من سرعة وصولها إلى العاصمة والمدن الأخرى والقرى. فانتشار الخدمات من شأنه أن يخلق تموجات «من المركز خارجاً» تضعف كلما ابتعدت عن مصدرها ـ بعبارة أخرى، تضعف هذه الخدمات بابتعادها عن العواصم والمدن الكبرى. ولكن حتى عندما تصل هذه التسهيلات والخدمات إلى مناطق بعيدة عن المركز وعن المجتمعات في المدن تصبح فقيرة في نوعيتها وفي كفاءة الذين يعملون فيها. إن هذه السمة تنجح دائماً في إخفائها الإحصائيات التي تسجل التوسعات في المرافق وتجهيزها. ولكنها بالتأكيد تفرض تحفظاً قائماً حول نوعية التنمية التي تتحقق. وتنتج هذه الظاهرة عن كون التنمية لم تصبح بعد موجهة توجهاً شعبياً صوب الحاجات العامة، مع أن المسؤولين كثيراً ما يدعون عكس ذلك وبصوت قوي تحمله وسائل الإعلام.

إن السبب الثالث الذي يثير الاهتمام والقلق هو ضيق مفهوم «النمو المندفع ذاتياً» السائد. فكثيراً ما يفهم منه مقدرة الاقتصاد على تمويل مزيد من النمو من الادخارات الوطنية. على أنه ينبغي توسيع هذا المفهوم ليشمل إمكانية الابتكار الوطني وتنمية التربية والعلوم والتكنولوجيا (والسلع الاستهلاكية المناسبة للحاجات المحلية) من الداخل. ولن يستطيع أي نمو أن يصل إلى حالة الاندفاع الذاتي ما لم تكن حوافزه وقوة دفعه ذاتية بالإضافة إلى تمويله ذاتياً أيضاً.

أما السبب الرابع للتحفظ فهو الثغرة بين الديموقراطية الاجتماعية ـ الاقتصادية المنجزة ـ على كونها متواضعة ـ والديموقراطية السياسية المنجزة الأكثر تواضعاً بكثير. إن تقييد الديموقراطية السياسية يبرر اعتيادياً بالحاجة أولاً إلى إقامة ديموقراطية اجتماعية ـ اقتصادية تشمل التساوي في الأوضاع والفرص كما تشمل أيضاً دخولاً (جمع دخل) أعلى وضماناً أكثر ثباتاً، وبأن الديموقراطية السياسية (مهما كان شكلها) لا يمكن أن تكون حقيقية كما لا يمكن أن تستمر بشكل حقيقي ما لم يوضع أساس متين لديموقراطية اجتماعية ـ اقتصادية. أما الحقيقة المؤسفة فهي أن الديمقراطية السياسية، حتى التي تقوم على درجة متواضعة من المشاركة، قد أجلت في معظم البلدان، ونسمح لأنفسنا بأن نقول بأنها قد قننت لتصبح على شكل جرعات مخفضة. أما الإصلاحات والتحسينات التي يشعر الكثيرون بها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ـ حتى الهامشية منها ـ فقد عملت كمسكن. فلقد أدت إلى قبول تأجيل

المشاركة أو حتى تقييدها، وخلقت الأمل المخدر بأن الديمقراطية السياسية ستصبح مباحة بجرعات كبيرة فيما بعد. وإننا لنوجه لوماً كبيراً، على هذا الصعيد، إلى المثقفين بسبب صمتهم العميق وبسبب خداعهم الذاتي. لقد لجم الخوف من العقاب جميع أنواع الاحتجاجات والقناعات عند الكثيرين.

وأخيراً فإن الدفع نحو التنمية، حتى بحدوده الضيقة، سيبقى مقيداً ما لم يكتسب أبعاداً قومية حقيقية تسير جنباً إلى جنب مع أبعاده الوطنية في البلد الواحد. فيجب بناء التعاون والتكامل العربي ضمن مفهوم واستراتيجية وسياسات التنمية القومية، لكي يحقق أقصى ما يرتجى منه. وفي رأينا أن التعاون العربي يمكن تبريره اقتصادياً بالمزيد من القوة، حتى مع الاعتراف بمبرراته السياسية.

إن هذه الأسباب الخمسة التي تدعو إلى القلق والتي تبرر التحفظ في تقييمنا للاحتمالات الإنمائية المستقبلية في العالم العربي في السنوات العديدة القادمة، هذه الأسباب تنبع من المفهوم الواسع للتنمية الذي تبنيناه في هذه الدراسة. ومما لا ريب فيه أن هذا المفهوم قد أصبح واضحاً ويمكن من خلاله أن ننظر إلى التنمية كشكل من أشكال التحرر الاجتماعي الاقتصادي لمجتمع يسعى وراء التنمية بكل عمق وصدق. ويشمل مثل هذا التحرر بشكل عام أربع قوى: تلك التي تعمل على زيادة الإنتاج والتي تضع تحت تصرف المجتمع سلعاً وخدمات أكثر، وبشكل واضح من النوع الذي تحتاج إليه الجماهير وترغب فيه؛ ثم تلك التي تعمل على تحسين التوزيع الذي يستجيب بصدق وفعالية لحاجات الأكثرية الساحقة المؤهلة شرعياً لتكون المنتفعة من إنجازات البلاد الاقتصادية، وذلك لأن هذه الأكثرية هي أيضاً قد أسهمت في هذا الإنجاز بصفة رئيسية؛ ثم تلك القوى التي تعمل على تحسين الاقتصاد والقدرات العلمية والتكنولوجية والتي بدونها ستبقى التنمية معتمدة، بشكل زائد للغاية، على العون الخارجي، وستفشل في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بكل ما في الكلمة من معنى؛ وأخيراً تلك القوى التي تعمل على زيادة عزة ورفعة المواطن ومقدرته على المشاركة في جميع القرارات السياسية والاقتصادية المتعلقة بعمله وأسلوب حياته.

ونضيف أنه ستظل عملية التنمية الشاملة مقيدة ما لم يتوافر للمعضلة الفلسطينية وللفلسطينيين الحل العادل السريع. وإننا نعتبر هذه النظرة ذات علاقة بتنمية المنطقة ككل وتنمية كل بلد على انفراد. وطالما بقيت المعضلة دون حل فستوجه موارد ضخمة

إلى المؤسسة الحربية، باستمرار، في كل مكان في المنطقة ولكن بحالة خاصة في البلدان الأقرب إلى فلسطين. ولكن الأمر الأشد خطورة هو تحويل الجهود وبعثرة التركيز المتصل بذلك. وسواء اعتبرنا الموارد والجهد والتركيز على مستوى كل بلد على حدة أو على المستوى القومي، فلن تؤدي إلى تنمية شاملة مرضية سريعة ما لم يخف الضغط الذي تسببه القضية الفلسطينية. واذن فإن ضرورات التنمية الحقيقية بالنسبة للمجتمع، والتحرر الاجتماعي ــ الاقتصادي للمواطن، والعدالة للقضية الفلسطينية تتلاقى كلها في نقطة مركزة أو في بؤرة واحدة. كيف يمكن الوصول إلى نقطة التلاقي هذه؟ لقد شددنا في أمكنة عديدة خلال هذه الدراسة في سياق كل بلد بمفرده، على العامل السياسي للالتزام بالتنمية من قبل القيادة في جو من الاستقلال الخلاق والهدف الوطني والمشاركة الجماهيرية. وكذلك شددنا في السياق القومي على رغبة وإرادة البلدان، كل على انفراد، بأن تتعاون، وكذلك على وضع التصورات للاستراتيجيات والسياسات المؤدية إلى إنضاج هذه الرغبة. إلا أن هذه التأكيدات تطرح التساؤلات أكثر مما تجيب عنها.

وتبرز بعض هذه الأسئلة التي نشعر أنها ذات أهمية خاصة: كيف يمكن التوفيق بين تنمية موجهة بواسطة حكومة سلطوية(*) في سياق السياسة العربية الحاضرة، وبين مشاركة جماهيرية ومجال معقول من الديموقراطية الحقيقية؟ كيف يمكن التوفيق بين شعور السيادة المفرط والمغالى فيه في البلدان العربية وبين تعاون وتكامل حقيقي بكل ما في الكلمة من معنى؟ ما هي ديناميكيات التغير التي يمكنها، من جهة، أن تسمح بديموقراطية حقيقية وتؤدي إليها، ومن الجهة الأخرى، تفسح المجال لتعاون عربي متبادل وتؤدي إليه؟ وأخيراً كيف يمكن تحطيم الحلقة الحديدية المفرغة التي تخنق الآمال حالياً لكي يفسح المجال للولوج والتوصل إلى تنمية عميقة شاملة وإلى كرامة الفرد السياسية الاجتماعية ــ الاقتصادية، ثم إلى التعاون القومي المثمر؟

ستظل هذه الأسئلة دون جواب في دراستنا هذه على كونها ملحة وجوهرية. إذ يجب أن نبحث عن الأجوبة في مكان (أو كتاب؟) آخر. ومع ذلك يجب أن نذكر هنا أن بعض البلدان قد تجنب هذه القضايا وتظاهر بأنه ليس هناك أسئلة ليجيب

(*) بمعنى (Authoritarian).

عنها. وأما البعض الآخر وقد لاحظ هذه القضايا والأسئلة فقد لجأ إلى أجوبة سياسية مقتضبة عن هذه الأسئلة عن طريق حسم عسكري وحكومة سلطوية. وفي كلتا الحالتين لم يكن هناك أجوبة مرضية. وكل ما نستطيع أن نغامر بقوله في هذه الملاحظات الختامية أنه ليس هناك جواب مقتضب أو حسم بالنسبة لنقطة التلاقي والوفاق. إذ يجب أن نقاربها عبر الطريق الصعبة الطويلة ـ طريق المشاركة الجماهيرية والتضحية الاجتماعية والنضال في سبيل الكرامة الإنسانية. لا ريب أن بعض الحكومات ستقاوم المشاركة الجماهيرية الحقة وهي أول الخطوات التي ينبغي اتخاذها. لكن ليس هناك بديل عن تحطيم الحلقة الحديدية إذا كان السعي صوب الأهداف صادقاً وجاداً.

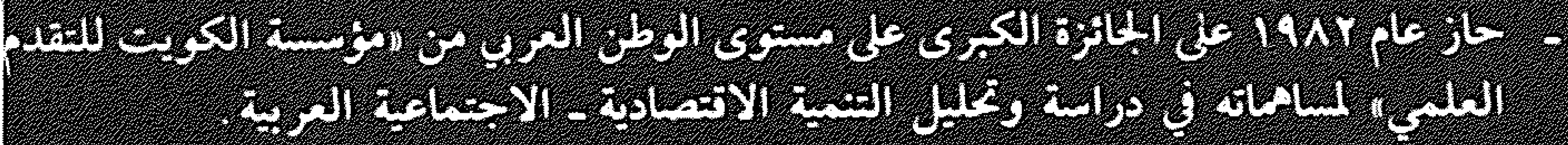
□ □ □

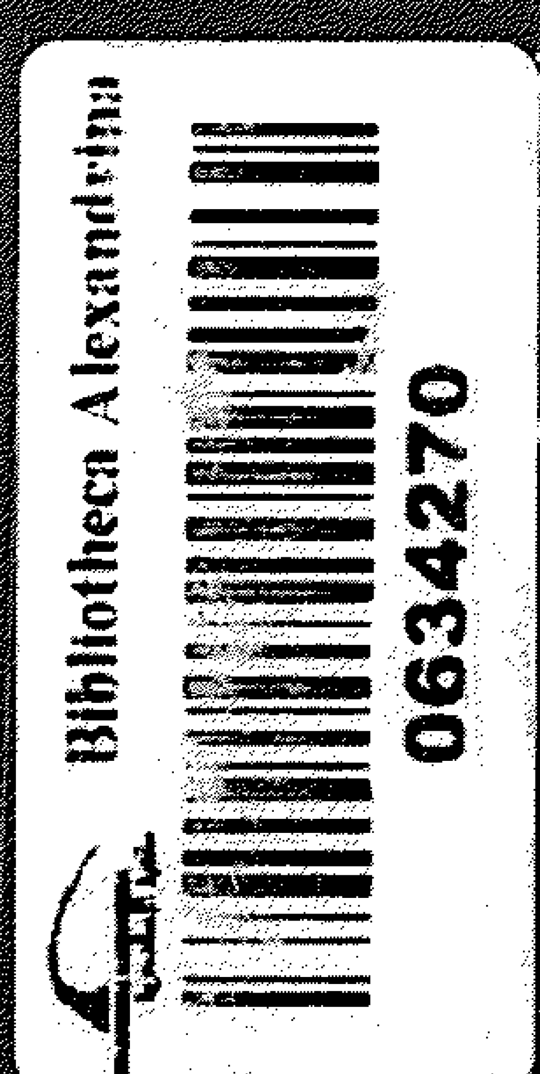
عن الكتاب:

هذا الكتاب هو الجزء الثالث من الترجمة العربية لدراسة مطولة ظهرت عام ١٩٧٨ بالانكليزية في التنمية الاقتصادية العربية خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواسط السبعينات - أي فترة الاستقلال التي أخذت الأقطار العربية تعمل خلالها على تنمية اقتصاداتها بدرجات مختلفة من التصميم والجهد والوعي بمضمون التنمية العميقة والشاملة.

عني المجلدان أو الجزءان السابقان بتسجيل وتحليل وتقديم مسيرة التنمية في الأقطار العربية الآسيوية ثم الأفريقية على التوالي. أما المجلد الحالي، فينتقل التركيز فيه الى مقررات التنمية الاقتصادية العربية - أي العوامل التي تشكل محركات أساسية لاطلاق عملية التنمية. وإدراكاً من المؤلف ان التنمية تدفعها عوامل وقوى متعددة ومتشعبة فإنه يتفحص في هذا المجلد عددا من أبرز المقررات الاقتصادية والسياسية - الادارية والثقافية - الاجتماعية. ولعل هذه هي المحاولة الوحيدة المتكاملة يقوم بها مفكر اقتصادي عربي لفهم وتفسير طبيعة وأثر مجموعات العوامل التي تشكل أقنية تفعل منفردة كما تتفاعل فيما بينها في توجهها صوب المجرى العام للتنمية.

عن المؤلف:

- درس في الجامعة الأميركية في بيروت ثم في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية (حيث حاز على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي). ثم عمل استاذا للاقتصاد في الجامعة الاميركية في بيروت ١٩٥٤ - ١٩٧٤ (وباحثاً مشاركاً زائراً في جامعة هارفرد ١٩٥٩/ ١٩٦٠ وأستاذاً مشاركاً زائراً في جامعة برنستون ١٩٦٠/ ٦١). ومنذ ١٩٧٤ عمل مستشاراً غير مقيم لمجلس التخطيط في الكويت و«لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول» و«للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي» ولجامعة الدول العربية، وكذلك لبعض منظمات الأمم المتحدة المتخصصة. وأخيراً، فقد قضى عدة شهور «أستاذاً ممتازاً زائراً» في معهد جامعة أكسفورد لدراسات الطاقة، و«زميلاً زائراً أقدم» في كلية سانت انطوني بالجامعة نفسها.

- حاز عام ١٩٨٢ على الجائزة الكبرى على مستوى الوطن العربي من «مؤسسة الكويت للتقدم العلمي» لمساهماته في دراسة وتحليل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية العربية.



المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ٨٠٧٩٠٠/ ٨
برقياً موكيالي بيروت - ص. ب ٥٤٦٠ - ١١ بيروت